

نقش  
رای  
ن



۹۲۲



س - ۸۲  
ناظرین

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حدیث برخط

مؤلف: (خط)

جلد: (۹۲۲)

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۲۹۵۵

۱۹۲۹

۷

خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای ملی اسلامی

۹۲۲

۱  
۱  
۲  
۳  
۳  
۵  
۶  
۸  
۷  
۶  
۱۰  
۱۱  
۱۱  
۱۱  
۳۱  
۵۱  
۵۱  
۸۱  
۷۱  
۶۱





۹۲۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۸۱ - ۶

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حدیث برهین

مؤلف: ( )

جلد: ( ۹۲۲ )

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

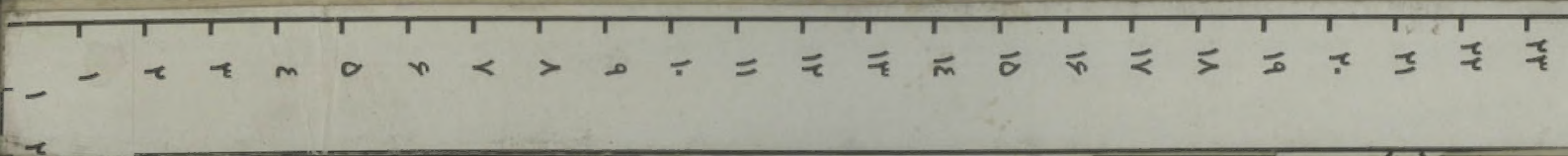
شماره ثبت کتاب: ۲۹۵۵

۱۳۹۲/۶/۷

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اندائی

۹۲۲

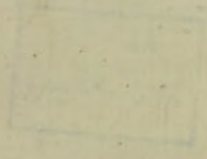


کتابخانه ملی ایران



کتابخانه ملی ایران

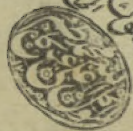
کتابخانه ملی ایران





حاشیه میر به زلف بر طول

المملوك المملوك المملوك











عديدها وانما ان يفر من قوله فيما شئت حيث قال  
بعد الدلالة على اختصاص المحل به لئلا يفتقر ان يفتقر  
هذا الاختصاص حاصل على تقدير ان المحل لا يستغنى  
فلا دلالة فيه على تعيين احد هاتين الاخرات وانما ان  
يفهم من قوله فيما شئت هو تعريف المحل فان المحل اذا  
استغنى افراد لم يكن تعريفه تعريف المحل فقد يفتقر  
عليه ان التام لتعريف مدخلها قطعاً فاذا دخلت على  
ما يدل على المحل لم يكن هناك الا تعريفهم المحل كل  
قد يقصد اليه حيث هو هو فقد يقصد اليه من  
حيث انه في ضمن جميع افراده بمعنى القرين وعلى  
التقديرين يكون التعريف للمحل في ذلك منع الاستغناء  
ايضاً فالذي يدل على ان العلاقة جعل المحل محلياً على  
المحلين وان الاستغناء انه صرح بالمحل في قوله وهو تعريف  
المحل في قوله من بين اجناس الافعال ولم يتعين ان يقتصر  
معه اصلاً فدل على انه اقتصر معنى المحل على المحل من

حيث هو هو ويؤيد ان لم يقل بعد الدلالة على اختصاص  
المحامد بصيغة الجمع والتبني لاختصاص المحل ان دلالة  
اللفظ على المحل على اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج  
فيها الى الاستعانة بالمقام مع ان اختصاص المحل بغير  
مقام اختصاص جميع الافراد ويؤدي مؤداه فلا حاجة  
منافى فادته ما هو المقصود اعني استغناء المحل من غيره  
تعالى وتبنيها له الى ان يرد على المحل معنى لا يدل  
فيه بالقرين والاموال فان قلت اذا استعين بها  
صار لاختصاص افراد المحل صرحاً به واذا اكتفى باللفظ  
الكلام صامته فهو ما عني والاول اولى فلم يختار الثاني  
قلت لاختصاصه ان كان المقصود  
اختصاص المحل لاظهاره ان كان اختصاصه افراد  
فقد جعل اختصاص المحل ليدل عليه وسلوك طريقة  
البرهان فيمن البكارة هذا وانما هو الشايع فالاول  
ان كونه للمحل محلياً على انه للتبادر الى الفهم الشايع في

في اختصاص المحل من حيث هو هو ويؤيد ان لم يقل بعد الدلالة على اختصاص  
المحامد بصيغة الجمع والتبني لاختصاص المحل ان دلالة  
اللفظ على المحل على اختصاصه بالله سبحانه لا يحتاج  
فيها الى الاستعانة بالمقام مع ان اختصاص المحل بغير  
مقام اختصاص جميع الافراد ويؤدي مؤداه فلا حاجة  
منافى فادته ما هو المقصود اعني استغناء المحل من غيره  
تعالى وتبنيها له الى ان يرد على المحل معنى لا يدل  
فيه بالقرين والاموال فان قلت اذا استعين بها  
صار لاختصاص افراد المحل صرحاً به واذا اكتفى باللفظ  
الكلام صامته فهو ما عني والاول اولى فلم يختار الثاني  
قلت لاختصاصه ان كان المقصود  
اختصاص المحل لاظهاره ان كان اختصاصه افراد  
فقد جعل اختصاص المحل ليدل عليه وسلوك طريقة  
البرهان فيمن البكارة هذا وانما هو الشايع فالاول  
ان كونه للمحل محلياً على انه للتبادر الى الفهم الشايع في



الاستعمال لاسيما في المصادم عند خفا قرين الاستغراق  
 فيه عليه انه المتبادر الى الفهم من اسم الجمل المرفق بالاسم  
 في المقامات الخطائية والتابع في الاستعمال هناك  
 انما هو الاستغراق سواء كان مقصدا او غير مقصود  
 الخطا المنفصل للباقة اذ دليل واحد لا شاهد  
 على الاستغراق وانما يقع في مقام يكون اوليا استغراقا  
 من الجمل في مقام تخصيصه بالله سبحانه فغيره استغراق  
 كتابا على علم واما قوله او على ان اللام لا ينفذ سوى  
 التعريف والاسم لا يدل الا على صفة فاذن لا يكون  
 ثمة استغراق فان اراد به ان لا يكون ثمة استغراق  
 هو مدلول اللام او مدلول الاسم في نفس الكلام  
 في صفة هذا المعنى لكنه لا يتجبر به وحده اختيارا جعل  
 الحمد في هذا المقام للبعد عن الاستغراق وان اراد  
 ان لا استغراق هنا اصلا فظاهر ان غير لازم تمام الكلام  
 ولو صح لزوم له لم يتصور استغراق مع الاستغراق

الحل

جاء ان يكون مدلول الاسم انما هو  
 الاسم نفسه ولا يظهر عن القسم  
 المفروق بالاسم بقدر الاستغراق

الحل بل الاسم الجمل في موضع من واد استماله وبطلانه  
 اظهر من ان يخفى ونعم الوكيل عطفا على جملة  
 وهو حسي اه استصعب الناح هذا العطف و  
 بينه وبين لا تلتفتا راولا انه معطوف على جملة  
 وهو حسي وكذا انقله في المعطوف مبتداء بغيره وذكره  
 سابقا اي وهو نعم الوكيل ومعناه على ما هو المشهور  
 وسبائك ان الحق وهو مقول في صفة نعم الوكيل  
 فيكون جملة اسمية خبرية متعلقة خبرها جملة فعلية  
 انشائية ولا شك في صحة عطفها على الجملة الاسمية  
 السابقة ونضارنا ان المعطوف على جيبه ولا حاجة  
 الى اعتباره بغيره معنى محسوس فيمكن ان الجمل التي  
 لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وهو عطفا  
 على المفردات وعكسه ويحسن عطفا اذا روعي في  
 التفتن نكتة كما في قوله تعالى ان الله يكثر بكم من  
 اسمع المسبح عيسى بن مريم وجهها في الدنيا والاخرة

فان قلت ان قوله نعم الوكيل  
 اذا وقع بعدها ما هو معطوف عليه  
 مع اللام لان الاسم استغراقا  
 بين كماله مع الاستغراق  
 بل ينقطع



ومن المقربين ويحكم الناس حال من كلمة كاصح يرفي  
الكتاب وقد عطف بعضها على بعض وعدل في الحكم  
المصنعة العقل فيما على تجدده فيها عدل الى الجملة  
الفضيلة الدالة على الملح العام بمالفة فيه واما قوله  
لكن في الحقيقة من عطفه لثناء على الاجناس فجاوبه  
ان ذلك جائز في الجملة التي لها عمل من الاعراب عليه  
العلاقة في سورة نوح ومثله بقوله قال زيد نوح  
للقنوة وصل في المصل وكذا حجة ناطقة على جمل  
قوله تعالى والوحسنا الله ونعم الوكيل فان هذه  
الواو من المحكاة لمن المحكي اي والوحسنا الله  
وقالوا نعم الوكيل وليس هذا بلوا مختصا بالجملة المحكية  
بعد القول اذ لا ينك من به مسكة فمن قولك زيد  
ابوه صالح وما انتق وعرف ابو جيل وما اجد  
وسير عليك في باب الفضل والوصل لثناء الله تعالى

ومن المقربين ويحكم الناس حال من كلمة كاصح يرفي  
الكتاب وقد عطف بعضها على بعض وعدل في الحكم  
المصنعة العقل فيما على تجدده فيها عدل الى الجملة  
الفضيلة الدالة على الملح العام بمالفة فيه واما قوله  
لكن في الحقيقة من عطفه لثناء على الاجناس فجاوبه  
ان ذلك جائز في الجملة التي لها عمل من الاعراب عليه  
العلاقة في سورة نوح ومثله بقوله قال زيد نوح  
للقنوة وصل في المصل وكذا حجة ناطقة على جمل  
قوله تعالى والوحسنا الله ونعم الوكيل فان هذه  
الواو من المحكاة لمن المحكي اي والوحسنا الله  
وقالوا نعم الوكيل وليس هذا بلوا مختصا بالجملة المحكية  
بعد القول اذ لا ينك من به مسكة فمن قولك زيد  
ابوه صالح وما انتق وعرف ابو جيل وما اجد  
وسير عليك في باب الفضل والوصل لثناء الله تعالى

قوله الشايع الاختلاف في الجمل اجزاء وانما جاز  
كالانقطاع بينهما وان كانت محكية بعد القول  
وتحكم عليه هناك انشاء الله تعالى بما يزيد هذا المقام  
بق مقدمته العلم لما يتوقف عليه سلمه  
كفره حده وغايته وموضوعه ومقدمته الكتاب  
لطائفة من الكلام اثبت في هذا الكتاب مقدمته  
العلم وفيها ما هو المتيقن في الكتب ومقدمته  
الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل عليه وكلام  
ولا هو مفهوم من اطلاق تسميته والذي قلناه على لك  
اسوان كتابته مدبر عبارة احد ما دفع الاشكال  
عما وقع في اوائل الكتب من قول مقدمته في تعريف  
العلم وغايته وموضوعه فانه لو لم يثبت الامتداد  
العلم لزم كون الشيء ظرفا لنفسه فان هذا الامم  
مقدمته العلم واذا جعل مقدمته العلم ظرفا لمقدمته  
الكتاب يندفع الكتاب الاشكال والثاني ان يستغنى

قوله الشايع الاختلاف في الجمل اجزاء وانما جاز  
كالانقطاع بينهما وان كانت محكية بعد القول  
وتحكم عليه هناك انشاء الله تعالى بما يزيد هذا المقام  
بق مقدمته العلم لما يتوقف عليه سلمه  
كفره حده وغايته وموضوعه ومقدمته الكتاب  
لطائفة من الكلام اثبت في هذا الكتاب مقدمته  
العلم وفيها ما هو المتيقن في الكتب ومقدمته  
الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل عليه وكلام  
ولا هو مفهوم من اطلاق تسميته والذي قلناه على لك  
اسوان كتابته مدبر عبارة احد ما دفع الاشكال  
عما وقع في اوائل الكتب من قول مقدمته في تعريف  
العلم وغايته وموضوعه فانه لو لم يثبت الامتداد  
العلم لزم كون الشيء ظرفا لنفسه فان هذا الامم  
مقدمته العلم واذا جعل مقدمته العلم ظرفا لمقدمته  
الكتاب يندفع الكتاب الاشكال والثاني ان يستغنى



ذلك عن بيان توطئة مسائل العلوم الثلاثة على ما  
ذكره المصنف في المقدمة من بيان الغضاة والملا

وما يتصل به من التكاثر في آخر على المعاني

والبيان والافاضل هذه المقدمة على مقدمة الكتاب

بالمعنى الذي تسمى الشارح به لم يتجس الى بيان الحق

وظهر بجملة القديم والناحية واعلم ان الشارح ذكر

في شرحه للرسالة الشخصية ان مقدمة الكتاب يذكر

فيه قبل الشروع في الغضاة من بيانها وما فيها

امور كثيرة الاول بيان طبيعة الانسان ثم قال في

وانما ياله عليه الشارح من ان المراد بالمقدمة

التي توقف عليه الشروع في العلم بغيره فلهذا كان

الشروع بدون هذه الامور وما ذكره من البصيرة بليس

امرا مضبوطا تصفى باختصار على ما ذكره وهذا كله

ويظهر لك من انك سائل في هذا الكتاب بعد العلم

من الحق والوضوح والناحية في شرح الرسالة

مقدمة

مقدمة الكتاب في التفسير الذي ذكره هنا وتوطئة الشروع

في العلم على هذه الامور في ما يتصل به من التكاثر

نقط ويحتاج في توطئة توطئة المقدمة في هذا العلم وما

المعاني المذكورة في الكتاب اليه من مقدمة العلم فقط

على ما فيه وان شئت وبما ذكره في توطئة العلم لما

يتصل به من المقال فنقول ان الغضاة العلوم المدونة

كالغرض والصب والمعاني وما فيها من بطايق علمية

مخصوصة وقد يطلق على ذلك كتابا يسمى بمواضع

استعمالها فيما تم ان كل علم منها بالمعنى الاول عبارة

عن بيان خصوصية تقدم بغيره وتصويره والشروع في

تحصيل تلك المعاني وما كانت على بصيرة يتوصل اليها

الشروع على ادراك معان اخرى تصويرية وقد يفتقر

فانما اريد ان يعتبر بالافاضل عن المسائل الاولى والثانية

تعليمها وصية بل وجب تقديم الالفاظ الدالة على المعاني

هذا الكتاب في التفسير الذي ذكره هنا وتوطئة الشروع في العلم على هذه الامور في ما يتصل به من التكاثر

هذا الكتاب في التفسير الذي ذكره هنا وتوطئة الشروع في العلم على هذه الامور في ما يتصل به من التكاثر







الشايع فيه تدناؤا بقيد البصيرة وحصر آثار ما يتصور  
 عليه الشروع على البصيرة في الامور الثلاثة وتارة زادوا  
 عليها ما لم يكن في المنصوص وتوجه ما صدره الكتب المحترمة  
 فيها بالبرهان فلا يرد عليهم ان البصيرة ليست امرًا  
 يقتضي الاختصاص ما ذكره بل ان وجدت خامسًا  
 لا يلزم مشابهة اياها في اعادة البصيرة تلك ان تعقد  
 اليها وتصلب فيها فانهم لم يفعلوا من ذلك ولم يدعوا  
 حصرًا فعليًا ثم ان الامتياز الذي اعتبره الشارع في  
 المقدرة ليس اعم من صيرورتها يقتضي الاختصاص على  
 معين بل هو على انحاء مختلفة تختلف بحسب القدر  
 كما يشير اليه قوله في هذه الموقر لا بد ان ما له  
 ارتباط بالمقاصد ونفع فيها انما يحسن تقديره عليها  
 اذا توفقت الشروع فيها عليه او اثار بصيرة في الشروع  
 لان مجرد الاستنباط والنفع لا يقتضي الاجتهاد كونه مذكورًا  
 مع المقاصد وكون تقديره عليها فالقضايا لا يتجاوز

البصيرة

البصيرة وانما ذكره بعض الافاضل ان الاول ان البصيرة  
 مقدمة العلم بما يستعان به في الشروع وليس البصيرة  
 الاستعانة في الشروع انما يكون على احد الوجهين  
 الثالث ان الفساحة والبلد عند الحاكمين على  
 المعاني والبيان ولها تقدم محال من تفصيلها  
 بحيث يات به بصيرة في الشروع فتصلها المقام في المقدرة  
 واما التكاثر فانما اثرها نظر الى تأخر الغاية في  
 وان الشروع لا يتوقف على معرفتها فمقتضى بل كيفية  
 الاجمال المشفاد من كلته في مقدمته كما به **قوله**  
 يوصف بها المفرد والكلام المراد بالكلام هو المركب **قوله**  
 مما فان باب المطلق لغاص على العام ومقابلته بالمفرد  
 فبرهنة لذلك بناء على ان التباديل من المفرد عند **قوله**  
 ما يتقابل المركب ون ما يتقابل المشي والجميع او ما يتقابل  
 الجملة والقول بان الكلام محمول على حقيقة وان  
 المفرد يتناول ما يتلوه لوجبات التي ليست بكلام **قوله**

من قبل القدر المسمى بالبرهان  
 وهو قوله في الشروع على البصيرة  
 وهو قوله في الشروع على البصيرة  
 وهو قوله في الشروع على البصيرة



لان تلك المركبات قد تدخل على كلمات كثيرة هي آيات  
 او اضافات آيات فربما يوجد فيها تارة الكلمات بل نصف  
 الناقصة والقيد ايضا يحتاج في تصحيحها لغيره  
 الى غيره آخره يصل بدونها **قوله** وقد تسمع في  
 تفسير النفا بالخلوص مادة كوكبة لانها لما وقع الناف  
 التام على ما قلنا منه بان الخلوص لازم غير محتمل كون  
 النفاصة ويحتمل بان الخلوص عديا فلا يقع ان يقال  
 النفاصة هي الخلوص وان صحت النفاصة هو النفاصة  
 استقام في هذه النفاصة والافعال كقوله ان الخلوص  
 ثم قال ويحقق الكلام انه نفاصة في المشتقات كما لنا  
 والظاهر لا يستلزم نفاصة ما أخذها كالنق و  
 ١٥٦١ ان يكون احد ما جئنا به للخلوص كالحركة والماء  
 فانه يقع ان يقال المتحركة خصوصية وما نحن بصدده  
 ليس كذلك لما ذكرنا في مدحنا انما اولها ان هذا  
 الترجيح يقتضي عدم صحة تفسير النفاصة بالخلوص

هذا هو الوجه في قوله  
 النفاصة هي الخلوص  
 لان الخلوص هو النفاصة  
 لان الخلوص هو النفاصة  
 لان الخلوص هو النفاصة

هذا هو الوجه في قوله  
 النفاصة هي الخلوص  
 لان الخلوص هو النفاصة  
 لان الخلوص هو النفاصة

لاشع

لاشع قبيح البش بالبرح محمول عليه كما هو المشهور في  
 السند القوم ودعوى الامة وقصد النفاصة ما لا يثبت  
 اليه في التبرعات ولما تأينا فلان كون النفاصة حرة  
 والخلوص عديا لا يستلزم ان لا يكون للخلوص محمول  
 عليها يجوز صدق العديا على الوجهين كما في قوله  
 الباعث لاسود على ان كون النفاصة صفة ويحتمل من معنى  
 بل كونها عديا مع عبارة عن الخلوص المذكور انب  
 بالحقبة التي هي تحت يقال فيقع اللين اذا العديا هي تحت  
 لاء وضع اليمحوا الخلق لانه وصلت لفهم من  
 الكثرة ما زالت انما جعل النفاصة ويحتمل بالخلوص جميع  
 عديا لا يتأهل لما بناء على ما ذكره من ان النفاصة عند  
 يقال لكون النفاصة جارية على التواين الاخر ولا شك  
 انه مفهوم ويحتمل وان خلوص خارج عنه غير محمول  
 عليه ثلث ربما يقع كون النفاصة حقيقة عديا في  
 يجوز ان على ما بين كلامهم وكثرة الاستعمال على انهم

هذا هو الوجه في قوله  
 النفاصة هي الخلوص  
 لان الخلوص هو النفاصة  
 لان الخلوص هو النفاصة  
 لان الخلوص هو النفاصة

هذا هو الوجه في قوله  
 النفاصة هي الخلوص  
 لان الخلوص هو النفاصة  
 لان الخلوص هو النفاصة

فان الشك كجمل لك من علامات الضاعفة الرابعة  
 الى الظن وقال الله ثم علامته كون الكلمة ضاعفة ان يكون  
 استعمال الفعل في قوله بمرتبهم لها كثيرا او اكثر من استعمال  
 ما هو معها **قوله** فالضاعفة الكاشفة في المعنى انما  
 الى ان الظن اعني في المعنى ضاعفة للضاعفة وقد علمنا  
 استعمالها لذلك وان كان المشهور تغدير فعلا وانما  
 منكر وقد اساء في ذلك لما يتبعه المعنى ولا يجوز  
 ان يكون ظرفا للضمير ولا للضمير الكوفا لئلا يتبع  
 كما لا يخفى ولا يحسن جعله لا ياء على جواز انضائها  
 من البناء او على ويلي آخر ان المتشدد تفسير ضاعفة  
 المعنى لا الضاعفة كما ذكرنا في المعنى وان كان المالك  
 واحدا ومن على هذا انما له من التركيب يقع فيها المفعول  
 الشا والوجهك الى زيادة تقدير في الظن وقد ذكر  
 الابداء ان هو الضاعفة والبناء والتعديت والضمير يجوز  
 اعمالها في المعنى ضاعفة وان لم يرد بها معنى صريح

والضاعفة الكاشفة في المعنى انما  
 الى ان الظن اعني في المعنى ضاعفة للضاعفة وقد علمنا  
 استعمالها لذلك وان كان المشهور تغدير فعلا وانما  
 منكر وقد اساء في ذلك لما يتبعه المعنى ولا يجوز  
 ان يكون ظرفا للضمير ولا للضمير الكوفا لئلا يتبع

والضاعفة الكاشفة في المعنى انما  
 الى ان الظن اعني في المعنى ضاعفة للضاعفة وقد علمنا  
 استعمالها لذلك وان كان المشهور تغدير فعلا وانما  
 منكر وقد اساء في ذلك لما يتبعه المعنى ولا يجوز  
 ان يكون ظرفا للضمير ولا للضمير الكوفا لئلا يتبع

والضاعفة الكاشفة في المعنى انما  
 الى ان الظن اعني في المعنى ضاعفة للضاعفة وقد علمنا  
 استعمالها لذلك وان كان المشهور تغدير فعلا وانما  
 منكر وقد اساء في ذلك لما يتبعه المعنى ولا يجوز  
 ان يكون ظرفا للضمير ولا للضمير الكوفا لئلا يتبع

كثير

تسوية

كقوله هل ايتك بناء للضمير الذي هو الخراب **قوله**  
 صديقت ضيفا بهم المكيين اذ دخلوا عليه والتم  
 في جوارحه ما لم يكن معانيها الحصول والكون وعلى  
 هذا يمكن ان يجعل قوله في المعنى ظرفا للضاعفة  
 وان لم يرد بها معناها المستكبر وان يتكلم في الشا  
 انما اشار الى هذا الوجه وان قوله الكاشفة انما  
 الذي تضمنه الضاعفة وجاز انما لا يبيح تقديره لعل  
 الظرف محال للضمير **قوله** والتعجب انما لا يطلب  
 الغرض لبيان الفعل انما قبل التواب ان الشاعر  
 يستدل به الضاعفة في الضمير لتفسيره الى انما  
 معاشرتها في الضاعفة بالاول يتبين عليه الغرض  
 جمع بالوصال والى مثل هذا المعنى انما لا يبيح  
 قال لعل الله يجعله جلا صين على اقامته في ذلك  
 ولا اطلاع على ما قصد الشاعر توقف على كشاف  
 جلية حاله في انما فان كان متعلقا بالانفعال  
 فبين

تسوية

والضاعفة الكاشفة في المعنى انما  
 الى ان الظن اعني في المعنى ضاعفة للضاعفة وقد علمنا  
 استعمالها لذلك وان كان المشهور تغدير فعلا وانما  
 منكر وقد اساء في ذلك لما يتبعه المعنى ولا يجوز  
 ان يكون ظرفا للضمير ولا للضمير الكوفا لئلا يتبع

والضاعفة الكاشفة في المعنى انما  
 الى ان الظن اعني في المعنى ضاعفة للضاعفة وقد علمنا  
 استعمالها لذلك وان كان المشهور تغدير فعلا وانما  
 منكر وقد اساء في ذلك لما يتبعه المعنى ولا يجوز  
 ان يكون ظرفا للضمير ولا للضمير الكوفا لئلا يتبع

كثير





او اصول والتفصيل ان المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك  
ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم وله تابع في الصول يكون  
ذلك التابع وسيلة اليه في القاء وهو الملكة وهذا  
لفظ العلم على كل منهما اما حقيقة تعريفه او اصطلاحية  
واما بما ذكرنا من ان قد لفظا والتابع حمله على احد  
المعنيين وحمله على الاول ذلك جازا ايضا **قوله** فالمراد  
بالتركيب تعريف البلاغة تركيبه في ذلك التكلم او في عليه  
ان ذلك التكلم ان لم يتردد عنه فليس التركيب خروجا  
لا اعتماد بها وان اعتبرنا ما له في غيره من حيث  
لات هذا المخرج ان سلم قول معنى تعريفه خراس التركيب  
حقا ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد  
ساقطه لاننا نأملت البلاغة بلوغ التكلم في  
تأثيره للمعنى في حد ذاته اختصاصا وان يورد كل كلام له  
موافقا لمقتضى الحال لم يضر ان يقال ان لم يعتبر بلاغة  
هذا التكلم فلا يعتبر خراسا تركيبا وان اعتبرنا ما

دور

ذلك الحد والآن ما ذكره تعريف البلاغة المتكلم منطق  
عليها وليس في حق من يورد ما يجب الاعتناء به في فهم  
بلاغة ليعود الدور وان كان في الواقع ليعا لم  
بموجب ما ذكره في تعريفها وان لم يعلم القاد هذين  
المعنيين وان كانا متلازمين فلا اعتبار في تعريفه  
دون ما يورد **قوله** وليس المعنى على انه يورد  
تعريفات البلاغة رجاء انهم على وجهها اعتبر عليه  
بانه لا فائدة في هذا المعنى اذا اريد بالذات والحقا  
انواعها بل هو لفظ واقعا الصناديقه اذا اريد بها  
اختصاصها المعينة الواحدة في تركيبها البعاطي ول  
بعضهم المراد بالتركيب تعريفها البلاغة التركيب  
البلاغة تعريفها اضافة الخواص اليها فلا يلزم الا توسط  
معرفه البلاغة المتكلم على معرفه بلاغة الكلام ولا عكس  
ولا دور ويحتمل ان التكاكي لم يفسر بلاغة الكلام  
في كتابه بلزم الابهام في تعريف بلاغة المتكلم

تعريف البلاغة تعريفها اضافة الخواص اليها فلا يلزم الا توسط معرفه البلاغة المتكلم على معرفه بلاغة الكلام ولا عكس ولا دور ويحتمل ان التكاكي لم يفسر بلاغة الكلام في كتابه بلزم الابهام في تعريف بلاغة المتكلم



هذا الكلام هو الذي هو في الحقيقة على ما هو عليه في اللغة العربية وهو لا يصدق في اللغة العربية على ما هو عليه في اللغة العربية

فإنه لم يرد في تعريف علم الفقه أنما كان في  
لاستغناء عن تعريفه على ما هو عليه في اللغة العربية  
منه بما هو المقصود بطلان تعريفه في اللغة العربية  
على ذلك لا شك لا سيما في تعريفه في اللغة العربية  
ليقال في دفعه **قوله** ولأنه ذكر في تعريفه في اللغة العربية  
الكلام في قوله فلا بد من قولهم إن ما هو مقدر للكلام  
راجع إلى مقدر الكلام حقيقة بناء على أن قولنا شكك  
صادق معناه صادق كانه أو هو في معنى ما هو  
مقدر الكلام بناء على أن معناه كون المكلم بعينه  
يكون كانه صادق بناء على أن ما هو مقدر الكلام  
الاول هو أن الصدق والكذب وان الصدق في  
التعريفين على ذلك المقدر لكن بحسب تقديره كما  
ذكره فلا بد من قولنا لا يخفى أنما لا يخفى  
الذكر واجتبه في مقدره إلى ما هو مقدر بناء على البناء  
فهو ان صدق التكلم على هذا النسبة في نفسه في اللغة العربية

هذا الكلام هو الذي هو في الحقيقة على ما هو عليه في اللغة العربية وهو لا يصدق في اللغة العربية على ما هو عليه في اللغة العربية

هذا الكلام هو الذي هو في الحقيقة على ما هو عليه في اللغة العربية وهو لا يصدق في اللغة العربية على ما هو عليه في اللغة العربية

الكلام وصدقه والبريق منها مشورتنا على صدق التكلم  
وإذا صدق التكلم بالخيرين التي على ما هو مقدر  
على مقدره في اللغة العربية ولا يخفى أن ما كان في  
اللاتان بالخبرنا لا بد من قولنا صدق التكلم على  
الخبر المتوقف على صدق الكلام ولا عكس فلا بد  
للفرق الظاهر في قولنا القيام حاصل في ذلك الحاجة  
وحصول القيام لا يتحقق بوجود في الحاجة لاختفاء  
في أنك إذا قلت قد موجود في الحاجة فلا مطابقا  
لواقع كان قولك في الحاجة فظنا لوجود زيد لا يوجد  
نفسه ولا ارتباطا بشأن الموجود الظاهر هو زيد  
لا يوجد فظهر أن الموجود الظاهر ما كان الحاجة فظنا  
لوجوده كونه لا ظنا لنفسه كوجوده وإن صدق قولنا زيد  
موجود في الحاجة لا يتلوه صدق قولنا وجود زيد جرح  
في الحاجة فكذلك قول الحاجة في قولك القيام حاصل في  
في الحاجة فظنا لحصول القيام لزيد ووجوده لم يلاشك

هذا الكلام هو الذي هو في الحقيقة على ما هو عليه في اللغة العربية وهو لا يصدق في اللغة العربية على ما هو عليه في اللغة العربية

هذا الكلام هو الذي هو في الحقيقة على ما هو عليه في اللغة العربية وهو لا يصدق في اللغة العربية على ما هو عليه في اللغة العربية





فليس له ارادة يعتقد بها قلت كفى دليلا في  
التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب اي يدل  
على تقييد الكذب بالقصد في مفهوم الافتراء وانما نقل  
فيه نقل ائمة اللغة ان الافتراء هو الكذب عن عمد  
واستعمال العرب اياه كما في سائر مدركات الانسنة  
هذا فيقولون ان اورد السؤال على اعتبار العقد  
في مفهوم الافتراء وان اورد على قوله بالحق قصد  
الافتراء فيجوز ان العرب يستعمل الاضمار المذكورة  
في سواها وفيغيرها انضمام القصد اليها فيظهر  
ائمة اللغة بذلك وهذا كاف لنا في تعيين الافتراء  
بالقصد اليه سواء جعل مجازا فيه او جعل مستلزما  
عما استعمل فيه للفتن مدلول عليه بجموع القرينة فان  
النقل والاستعمال يجريان في كل منهما اما تخصيصا او  
توجعا وفيه يجب وذلك ان الاستعارة في  
الافتراء والافتراء هو فيها يكون كلاما خفية وقوله

والافتراء هو الكذب عن عمد  
والافتراء هو الكذب عن عمد  
والافتراء هو الكذب عن عمد  
والافتراء هو الكذب عن عمد  
والافتراء هو الكذب عن عمد  
والافتراء هو الكذب عن عمد  
والافتراء هو الكذب عن عمد  
والافتراء هو الكذب عن عمد  
والافتراء هو الكذب عن عمد  
والافتراء هو الكذب عن عمد

الحزن ليس كلاما خفية على نزع هذا القائل اذ ان  
الافتراء بينهما باطل عنده بل يحصل كلام الحزن واسطة  
بينهما وذكر بعضهم ان لافرق بين التقييد في  
المركب الاخباري وغيره الا بانه ان اراد ان لا فرق  
بينهما الصلة الا بالتغيير بالفرق ويجوز علم الخطأ بالتغيير  
التقييد يردون الاخبار بطلانها وان اراد ان  
لا فرق بينهما يختلفان في الاحتمال وعلمه هذا  
مناسبا لمن ان احتمال الصدق والكذب في  
التغير في المشهور لا يوجب في غيره وكان في اثبات  
من نقول الاحتمال للمركبات التقييد في الخبر لا  
الفرق لا طائل منه لان احتمال الصدق والكذب  
في الخبر فانه هو بالنظر في نفس خبره وجود اخر اعتبارا  
حال المتكلم والمخاطب بل من خصوصية الخبر ايضا لا يندرج  
في تعريف الاخبار التي يتعين صدقها او كذبها نظرا  
الى خصوصياتها كقولنا التيقن لا يققان ولا يتيقن

كالقوله والله

والصدقان يستعانان بالاول في حيدته ويستعمل  
كذلك في الواقع وعند العقل ايضا انما لاحظ مفهومه  
المفهوم والثاني بالعكس فكما اذا لم ترد احدهما  
ولم يخط ما هتة مفهومهما اعني ثبتت في نفس اوليه  
عنه اعتقاد الصدق والكذب على التبعين فاذا قيل ان  
المركبات القيدية هي حقيقة لهما كما لو كانت مركبة  
على قياس الخبر ان الكذب القيدية من حيث ما فيها  
مجردة عن العوارض والخصوصيات ففصل الصدق والكذب  
وطاهران تكون تلك القيدية مطلوبة للثاني لا لاول  
لدي نوع لك الاحفال فان الاخبار بالبدية متعارضة  
لكل احد مع كونها عقلية لهما وكذلك كون معلومة  
تلك القيدية مفادة من نفس اللفظ بخلاف القيدية  
فان معلومتها انما استفاد من خارج القيد لا يجري  
تفعا ايضا فمن بعد ذلك لان الاحكام الثانية للثاني  
من حيث دوراتها لا يختلف بقيد لاولها ولا خلاف

عقلية

عوارضها فظهر بها ذكرها ان قوله ان القيدية معلومة  
من حيث هي معلومة لا يحصل الصدق والكذب لا ينفق  
من الحق شيئا الا ان اراد به ان القيدية المعلومة  
من حيث هي معلومة لا يحصل لهما عند العلم بهما فلم  
لكن المتيقن ان تلك القيدية من حيث ذاتها وما فيها  
يحصلها وان لهما من الاثر وان اراد ان القيدية  
المعلومة الخارجة لا يحصل الصدق والكذب حاصل فهو  
ناسد لما قيل ان يقال ان القيدية هي حقيقة  
المركبات القيدية فتعريف من حيث هي يوقع نسب  
اخرى خارجة عنها فذلك احتمل عند العقل فاعلم  
اولا معلومتها وانما القيدية المركبات القيدية فلا ينفك  
لها من حيث هي يوقع نسب اخرى تطابقها الا ان  
بلى بما اشعر بذلك من حيث ان فيها اشاعة القيد  
خبرية بيان ذلك انك اذا قلت ربه فاحصل فقد  
اعتبرت بغيرها فبغيره هي حقيقة على وجه فتعريفها



برجوع نسبة اخرى خارجتها وهي ان الفضل ثابت  
 له في نفس الامر لكن تلك النسبة الذهبية لا تلزم  
 هذه الحاجة استنادا عليها فان كانت النسبة  
 الخارجية المشبهة واقعة كانت الاولى صادقة والا  
 فكاذبة واذا لاحظنا الفضل تلك النسبة الذهبية  
 هو جوهري كلاهما يرون على السواء وهو متفق الا  
 وانما اذا اذلت ياربيد الفاضل فقد اختلفت بينهما  
 ذهنية على وجه لا يتغير من حيث هي بان الفضل ثابت  
 له في الواقع بل من حيث ان فيها اشارة الى معنى تلك  
 زيد فاضلا في التبادله الى الالهام اذ لا يوصف شيء  
 الا بما هو ثابت له فالنسبة الخارجية لا يتغير من حيث هي بما  
 يوصف باعتبارها بالمطابقة واللامطابقة اي الصدق  
 والكذب فمن حيث هي محتملة لها واما النسبة  
 فانها تشير الى نسبة لا تتغير ولا انقضية وتلزم فيها  
 خبرية لها بذلك الاعتبار محتملة ان الصدق والكذب

واما نسبة اخرى فاما فكاذبة ان الحق ما هو المتصور من  
 كون الاحتمال من خواص الجبر وانما الكذب  
 فليس هو لوله آخا صلا اذ كرم قولنا زيد قائم مثلا  
 يدل على ثبوت القيام لزيد في نفس الامر فاذا اذلت  
 قائم وكان قيامه وانما صدق تحقق جبره لوله  
 ان لم يكن وانما فقد تحققت الدلول وذلك بما  
 لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية وليست  
 عقلية يقتضي استلزام الدليل للدلول استلزاما  
 عقليا لم يحصل للفظ كافي دلالة الاثر على المؤثر  
 ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الصبر لا يقال  
 لعل المتكلم تدب في الجملة الجبرية على حين عقلة من غير  
 قصد للمعنى وشعر به فلا يتحقق مؤثر الحكم في ذهني  
 لا ان يقول الكلام فبين هو بعيد ما الاخبار والاعلام  
 لان بلفظ بالجملة الجبرية كالمروى يشير اليه بقوله  
 وهذا امر وتجي في كل عاقل صدق ولا يخار ومهما

المؤثر لا يكون فائدة الصبر لا يقال  
 لعل المتكلم تدب في الجملة الجبرية على حين عقلة من غير  
 قصد للمعنى وشعر به فلا يتحقق مؤثر الحكم في ذهني  
 لا ان يقول الكلام فبين هو بعيد ما الاخبار والاعلام  
 لان بلفظ بالجملة الجبرية كالمروى يشير اليه بقوله  
 وهذا امر وتجي في كل عاقل صدق ولا يخار ومهما

بما هو متروك في زيادة الجزر ولا فيها أولا بالحكم و  
 كون الجزر عالميا بهما فاعلمنا في التصريح وقد كان معنى  
 الاذم ح ان كل ما انا بالحكم انا انما عالم به من غير كس  
 نالذم بهما انما هو يستفاد من الخطاب بالها عليه  
 بهما من الجزر نفسه لا باعتبار حقيقة ما في انضمامهم  
 نقل عن العادة والهم انما جعل الفائدة ولا في عالم  
 الخطاب بالحكم وعليه يكون التكلم عالميا به وعلى هذا  
 فيكون الاذم ظاهر وهو ان كل ما تحقق العلم الاذم من الجزر  
 نفسه تحقق العلم الثاني من كونه الله بقوله اني سمع  
 الاذن ثم قال ههنا ويمكن ان يقال ان لازم فائدة  
 الجزر هو كون الجزر عالميا بالحكم فقد جعل الاذم عبارة  
 عن المعلوم فلما ان حصل الفائدة ايضا عبارة عن المعلوم  
 الا انما اعني بالحكم ليقينا سببا فيجب حينئذ تفسيرها  
 لزومها الى ما ذكره اولاً وقد سلم ههنا بقوله اولم  
 يعلم ان الاذم بهما بذلك المسمى لان اذالم يعلم انما

من الجزر

من الجزر ان الجزر عالم بالحكم وقد علم من الحكم لم يستفاد  
 كلما انا بالحكم انا انما عالم به من غير كس  
 انا ان يجعلها عبارة عن العلم كما يقتضي بيان كلاً  
 ويكون معنى الاذم ان كل ما تحقق علم الخطاب بالحكم من  
 الجزر نفسه تحقق كون الجزر عالميا به من غير كس  
 لغوات الشك بين الفائدة ولا فيهما وكما انما انما  
 الامكان لذلك ولما صرح به من كونه من انما في الجزر  
 في الاذم وان كان موافقاً للفائدة وله من انما  
 مع تفسير الشك لكن في الفائدة دون الاذم وتقدم  
 لك مما تقدم من الفائدة ولا فيهما فاعلم انما انما  
 تفسيرها بالمعنيين والثاني في تفسيرها بالمعنيين والثاني  
 تفسير الفائدة بالعلم وتفسير الاذم بالمعلوم وانما  
 عكس هذا فلا يخفى انما انما لان تحقق الحكم في نفسه  
 لا يستلزم الجزر كماله فضلاً عن ان يستلزم علم الخطاب  
 من الجزر نفسه كون التكلم عالميا بالحكم ولك ان تكلف

من الجزر انما بالحكم لا في نفسه  
 سورة الحكم في نفسه قد مر في الجزر



في تخصيصها بما لا لزوم بين العلم بالثابتة وتوحيدها  
 لكنه لا ينفك عنها <sup>عقدها</sup> فلهذا ليس المراد بالعلم هنا العلم  
 المجازي المطابق لحصول صورة هذا الحكم في ذهنه اذ  
 حصول صورة مطلقا سواء كان معتقدا له جازيا او غير  
 جازي لم يكن معتقدا له اسلا لتناوله جميع ما ذكره من  
 احوال المتكلم وفيه نظر لان حصول الحكم على هذا الوجه  
 لا يقتضي بغيره فلا يقتضي علمه ولا يقال ان المتكلم اذا  
 الخطاب بالحكم قطعا بل الحق ان العلم اريد به هنا اعتقاد  
 مطلقا وليس علمه مستفيض لغز ولا انشا اذ ان الكلام  
 الحكم واستفاده الخطابيا وكلمه لم يرد بحصول صورة  
 الحكم في ذهن الخطاب بل اعتقاده بالحكم فلا فرق <sup>لكن</sup> في اعتقاده  
 لا يحصل له من الخبر فثبت ان اذا اعتقد ان المتكلم قد  
 معتقده الحكم ومصدق به وذلك حتى يكون عالما بظهور  
 انه كلما اذا الحكم انا ذاته عالم به وقد ينزل  
 العلم بهما منزلة الجمال هذا هو الموضوع فينازل

في تخصيصها بما لا لزوم بين العلم بالثابتة وتوحيدها  
 لكنه لا ينفك عنها فلهذا ليس المراد بالعلم هنا العلم  
 المجازي المطابق لحصول صورة هذا الحكم في ذهنه اذ  
 حصول صورة مطلقا سواء كان معتقدا له جازيا او غير  
 جازي لم يكن معتقدا له اسلا لتناوله جميع ما ذكره من  
 احوال المتكلم وفيه نظر لان حصول الحكم على هذا الوجه  
 لا يقتضي بغيره فلا يقتضي علمه ولا يقال ان المتكلم اذا  
 الخطاب بالحكم قطعا بل الحق ان العلم اريد به هنا اعتقاد  
 مطلقا وليس علمه مستفيض لغز ولا انشا اذ ان الكلام  
 الحكم واستفاده الخطابيا وكلمه لم يرد بحصول صورة  
 الحكم في ذهن الخطاب بل اعتقاده بالحكم فلا فرق في اعتقاده  
 لا يحصل له من الخبر فثبت ان اذا اعتقد ان المتكلم قد  
 معتقده الحكم ومصدق به وذلك حتى يكون عالما بظهور  
 انه كلما اذا الحكم انا ذاته عالم به وقد ينزل  
 العلم بهما منزلة الجمال هذا هو الموضوع فينازل

ثلاثة اشياء الاول تنزيل العلم منزلة على الذي ينال  
 اليه لجملة خبره من التاكيد الثاني تنزيل منزلة التاكيد  
 فينظر اليه مؤكدا مؤكدا اما استحضار الثالث تنزيله  
 منزلة المنكر فيؤكد تأكيدا اعطى حيا كما في الظاهر ان  
 المراد هو الاول كما صرح به في الفتاح وسيا في الثاني  
 في تنزيل خبر المنكر منزلة المنكر وانما الثاني فيعلم بالحق  
 الى الجمال كما سددكم فيلق اليه الخبر آ كانه  
 حق الداية بالذكرا لثمة العدة الكبرى من الجملة بخبره  
 ولا لا فقد يلحق الخبر الى من يعلم لان العلم الداية اذا لم  
 على موجب العلم كما اذا اظهر من محال اخفاء الحكم عن  
 الملق فان موجب ان العلم ترك الاخفاء وصاحبه  
 وما يثبت ان ثبت آه اي ما يثبت حقيقة

اذا ثبت من لان ان ذلك الذي كان خارجا عن  
 طوق البشر قبل ما ثبت تاثيرا اذ ثبت كبا وليس  
 يثبت لجماله في جميع الاصل عند من يقول بالكتب

وذا ثبت ان العلم منزلة على الذي ينال اليه لجملة خبره من التاكيد الثاني تنزيل منزلة التاكيد فينظر اليه مؤكدا مؤكدا اما استحضار الثالث تنزيله منزلة المنكر فيؤكد تأكيدا اعطى حيا كما في الظاهر ان المراد هو الاول كما صرح به في الفتاح وسيا في الثاني في تنزيل خبر المنكر منزلة المنكر وانما الثاني فيعلم بالحق الى الجمال كما سددكم فيلق اليه الخبر آ كانه حق الداية بالذكرا لثمة العدة الكبرى من الجملة بخبره ولا لا فقد يلحق الخبر الى من يعلم لان العلم الداية اذا لم على موجب العلم كما اذا اظهر من محال اخفاء الحكم عن الملق فان موجب ان العلم ترك الاخفاء وصاحبه وما يثبت ان ثبت آه اي ما يثبت حقيقة

وعدم صحة على قول من ينكره فان كان خالي  
 الذهن أو المراد بالخال من ظهوره من التقدير  
 بالنية الكلية فيما بين طرفي الجملة المجزئة ومن تصور تلك  
 وبالمنزلة ومن تصور النية الكلية ولم يصدق في نتيجة  
 من وقوعها أو وقوعها بالمتكهن صدق بما ياتى من  
 الجملة المتقاة اليه وانما انحصار احوال المخاطبة هذه  
 لا تضاف ان يكون خاليا من الصدق بالنية وكونها  
 متافوتة للشيء في الذهن وانما ان يكون خاليا من الصدق  
 بما دون تصور ما هو المنزلة والساكن وظاهرها  
 محال ولما ان لا يكون خاليا من شيء منها وحيث انما ان  
 يكون مصداقا بما ياتى من مفهوم الجملة بالذات اليه هو  
 او مصداقا بمضمونه وهو العالم ثم ان العالم بالحكم لا  
 يجزئه بل في اليه الجملة للاجزاء الا اذا اجزى الكلام على خلاف  
 مقتضى الظاهر وتزل منزلة الجاهل ما يحصر الجاهل  
 بما اجزى على مقتضى الظاهر في الظن والمنزلة والاعتبار

والاعتبار

والاعتبار هذه الاحوال في الخطاب ايراد الكلام على القول  
 المذكور بالقياس له فائدة للبيان في الحكم كما وانما بالبيان  
 لا لا زما يمكن اعتبار الخطر ويجزئ الجملة عن المتكهن  
 ان الخطاب اذا كان خاليا من الذهن من قيام زيد بقوله  
 يجزئ عن التاكيد كذلك اذا كان خاليا من الذهن من علمك  
 بقيامه بقوله له زيد قائم بلا تأكيد وانما اعتبار المنزلة  
 ولا تضاف اليه الوصف المذكور فلا يجزئ في اللزوم لا اعتبار  
 ح الا ان تؤكد خبر العلم لك فتقول ان عالم اوتى  
 لعالم بقيام زيد فيصير علمك به فائدة هذه الجملة لا معنى  
 ولو قلت ان زيد قائم او انه قائم كان التاكيد على الخط  
 راجعا الى ثبوت قيامه لا الى ثبوت علمك به على انه اذا  
 اريد بعلم المتكلم حصول صورة الحكم في ذهنه فبعد  
 القاطع للبيان الخطاب لم يتصور بقاء تردده او تكاثر  
 في ذلك وانما قلنا بحجب الظاهر لما يشاء من ان  
 تدبوكه مجزئاً على ان الخطاب لا يكون المتكلم عالماً



به مقتضى ذلك تقول انك عالم كامل فان تأكيد ذلك  
على انما صدق صدق خبرته وصدق حقا دهم الله  
انك اذا اجترت هذا الذهن الحاطط من علمك بتمام  
زيد مثلا او زوده فيه وانك اوله صار شئت علمك  
مستورا اصلها واصلها في انما القيام له من متعلقا في ذلك  
المستور في نفسه ان يصحبه بما يصدق صدقا وحيثما يكون  
مع ما في الخبرات خبر بان ذلك انما يحصل اذا انزل العلم  
بالصدق انما مطلقا او مفيدا بالخير وعده او بهر  
بالطاقة والباشعة واما اذا انزل خبره من الحكم  
مطلقا فلا كلام في قال الشيخ في ذلك لا محالة  
اكثر من ان الحكم الاستقراء انه قد ثبت وهو انهم  
بان كيف وان واما لما نقله الكتاب في خبره  
التاكيد بان لا يقتصر الا على الصدق في كلهم الشيخ يدل  
على ان ان يقال انهم عالم في جواب كسبه زيدا وان في  
الدار في جواب كسبه زيدا انهم عالم بانهم ما يتبين لهم

في خبره بان لا يقتصر الا على الصدق في كلهم الشيخ يدل على ان ان يقال انهم عالم في جواب كسبه زيدا وان في الدار في جواب كسبه زيدا انهم عالم بانهم ما يتبين لهم

انهم لم يستغنوا ان قال في جواب صالح وقالوا رجل يقول  
بهم سلة انما كسبه بان يؤدى الى اشتراك هذه الاشياء  
المعلومة فيجب ان يتنظر في جواب المؤكد بان يكون  
الاشياء من اختلاف هذا الخبر في ان يكون في خبرها  
بان الصدق فيكون زيدا في مكان ينال الصدق فيكون  
قالا وذلك اذا قلت ان زيدا مات صدقا بالاول  
وطالب اليك فما انما كسبه بان وان كان اوله هو التأكيد  
الاقول ولم يغير خبر الصدق في انما لا يخص من خبر  
قوله الذي هو الصدق في انما هو الصدق في انما  
الصدق في ريبك عليك زيادة توسيع لهذا المعنى في خبره  
الاشياء الله تعالى ان اشتراط الشيخ فان كسبه بان ان  
يكون لثاني من اختلاف ما يجبره بيقين ان لا  
يجوز التاكيد بما في جواب كسبه زيدا وانما لا يفرق  
على زيدا بان انما علم خبره في خبره انما على  
في انما على انما علم خبره في خبره انما على

بما هو ان السؤال اما ان يكون من اسفل الصدوق الذي  
 في الجملية كانه قولك هل زيد تابع فتاك قوله بل هو بان  
 وانما ان يكون من تفاسيل الاطراف الصدوق التي بها  
 حيل اسفل الصدوق فلا حاجة الى التاكيد اذ المطلق  
 محقق هو الصدوق وبذلك يعلم ان لا يلزم من بطلان  
 جملية جملية اسلافه التاكيد بان اعتبار السائل  
 بطلان ما كان غير ما قلنا هذا الصواب اوله لانهم اطلقوا  
 حسن التاكيد في الجملية الملقاة الى المنع والى السائلين  
 به برفه وهم ينقض الحكم في ذمتهم وهذا الحكم كان في  
 استصحاب التاكيد ما اذا لم ينقض على خلافه لم يجبه  
 به فلا يخرج عن شائبة الحكم على ما لا يبعد له في  
 المنكر وايضا ما ذكرناه انب ما قالوا من ان السؤال  
 عن السائلين يقتضيه تأكيدكم بطلان السؤال والى  
 المطلق وكان السبل دعوى الاسلام على  
 نفوسهم اصحابي ورسلكم الله هذا صبره بعدكم

بما هو ان السؤال اما ان يكون من اسفل الصدوق الذي  
 في الجملية كانه قولك هل زيد تابع فتاك قوله بل هو بان  
 وانما ان يكون من تفاسيل الاطراف الصدوق التي بها  
 حيل اسفل الصدوق فلا حاجة الى التاكيد اذ المطلق  
 محقق هو الصدوق وبذلك يعلم ان لا يلزم من بطلان  
 جملية جملية اسلافه التاكيد بان اعتبار السائل  
 بطلان ما كان غير ما قلنا هذا الصواب اوله لانهم اطلقوا  
 حسن التاكيد في الجملية الملقاة الى المنع والى السائلين  
 به برفه وهم ينقض الحكم في ذمتهم وهذا الحكم كان في  
 استصحاب التاكيد ما اذا لم ينقض على خلافه لم يجبه  
 به فلا يخرج عن شائبة الحكم على ما لا يبعد له في  
 المنكر وايضا ما ذكرناه انب ما قالوا من ان السؤال  
 عن السائلين يقتضيه تأكيدكم بطلان السؤال والى  
 المطلق وكان السبل دعوى الاسلام على  
 نفوسهم اصحابي ورسلكم الله هذا صبره بعدكم

لا يجوز ان يقال ان السائلين  
 يقتضيه تأكيدكم بطلان السؤال  
 والى المطلق وكان السبل  
 دعوى الاسلام على نفوسهم  
 اصحابي ورسلكم الله هذا  
 صبره بعدكم



والشكر والمال والنفوس والاعمال

يعتبر الناس في الدنيا ما في الدنيا وما في الآخرة من الدنيا والآخرة  
 والجميع لا يحسبه بوجه ما كان في قوله من الدنيا والآخرة  
 انه يعتبر في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة  
 في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة  
 لم يرد بذلك ان الخطاب بواسطة الملقى ما يستحق ان يرد  
 ما فعل ولا كان التاكيد من اخرج الكلام على مقتضى  
 الله بل اريد ان الملقى من شانه ان يحصل منقذ ما لا يبا  
 واما انه صار كذا الام لا يغير من قوله انه قد فعله في الام  
 مقام ان شره الخطاب في قوله عن ان النفس لا تقبل العلم  
 المشايخ يكاد يرد فيهم فيه اشارة الى هذا المعنى  
 وشبهه والبرق في ان النفس لا تارة بالشق آه فان  
 قلت لم أكد بتاكيد بن وكان يكتبه اعداءه في الدنيا والآخرة  
 تقديم ذلك الملقى ولا يرد فيكون من الخبر في الدنيا والآخرة

من

يقبل العلم بل يرد فيه او يتركه سواء عمل النفس في العلم  
 او العبد اما على تقدير العلم فذلك العلم سيجعل ذلك  
 الحكم الكلي ان لا ينجح خبر واحد من النفس وما على تقدير  
 التوكل كان ظاهرا له في ذلك نفسه وملا رها بما يوقع  
 العلم في الحكم او العلم في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة  
 انه اريد به في الحكم في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة  
 ظهر في من ملائكة الام لا يترك في الكلي والظن ان  
 المثال من قول العالم من الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة  
 كغيره في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة  
 اصله وان قوله من الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة  
 ويؤكد شانه الى ان الخبر الملقى الى ما لا يلقى العلم في الدنيا والآخرة  
 بل ما يترتب من خبره ان قوله في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة  
 من الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة  
 احوال الخطاب في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة  
 فالعلم لا يشعور في اخرج الكلام على مقتضى الظن لا

والعلم لا يشعور في اخرج الكلام على مقتضى الظن لا  
 في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة في الدنيا والآخرة

متنفسا ان لا يجاء بكما عليه فاعا حو رب فقد زل منزه  
 غير من القلتها واجمع الكلام على خلاف مقتضى القدر وكل  
 من القائل والتسائل والتركيب وقدره الروحاني فان قدر  
 في خطا به لفعاله في نفس كان الظاهر اليه قوله لا يمتنع  
 القول بان قوله في ذلك منزلة احد الاخيرين اذ لا يمتنع ان  
 في الخطا بمنزلة العالم لان امرها على خلاف مقتضاها فالحصر  
 المخرج الكلام في آخر غيرهما الثلاثة منها المخرج الكلام على  
 مقتضى الله وقته منها على خلاف ذلك في العالم وستر  
 في غير وجهه مستغفرة منها ان التبرع به المبرر  
 مع الغير شي من الدلائل لو تأمل المتكول لا يتبع ومنها ان  
 ما عباه عن العقل مع المتكول لو تأمل به فخذ فلما  
 واصل الفعل ومنها ان ما عباه عن عبادته الا ان لم يستمر  
 في تأمل راجع اليه والبار في غير راجع الى غير المتكول  
 المتكول ان تأمل ذلكا لعلنا لغيره لا يتبع مما كان  
 في العقل لعلنا لغيره ان يتسلسل ان قوله لا يمتنع

فقد يتسلسل هو صلبه فيكون من شدة نزول المتكول  
 بمقتضى القدر في غير المتكول ويحتمل ان يكون سطر الاشياء  
 من حيث ان جعل غير وجهه الرب كدسه فيو لعلنا ما  
 يريد من أهل قوله يكون شأنا لا يمتنع فيه وتبين هذا  
 الامثال قول القائل بعد وهكذا اعتبارات النقي لاشياء  
 بان ما تقدم اعتبارات الاشياء وان كان فخطا لولا فاعله  
 لا يمتنع شأنا لان من أمثلة التي كان لا لب تأخير  
 عن قوله وهكذا اعتبارات النقي فلو يتبع ان يصح  
 كذا المزبأين وذلك لأن الريب هنا معنى الشك فوجد  
 المزبأين يتلوه وجوده مطلقا وان جعل صدر القول راجع  
 فانما لا يصحح له التكلف وهو ان لا يجاء بكما كان سطرنا  
 للرب لوجوده على وجه الريب لهم فوجد ان ايتابهم  
 انما نشأ عن وجه آياهم فلا يصح الحكم بانفسائه فساد من  
 ان يؤكد وهو ان رافة الريب بمقتضى احد الاشياء  
 في عبارة الكائن هكذا انما ان احد الاشياء في ذلك منها ان قوله



ان بعد ان لم يتم مقامنا على غير كون القدر والاعلى عدم الاتساق  
 والمقصود به ان لا يكون من غير ان يكون ان لا يكون ان لا يكون  
 لا احكاما وهو ان في الفعل ينسب اليه الى اليمين واليمين  
 انما هي اليمين بمعنى ان احكاما لا ينسب اليه من قبل القدر  
 بمعنى الاتساق باليمينين فاما انما ان هذا القدر ينسب  
 له اليمين الشخصية التي هي شخصية القدر وفيه نقص  
 بل انما هو لا يفرق بين اليمينين في حقيقة ان يقول  
 بعد تغير المسئلة ويصح ان يكون عليه من البراهين  
 هذه المسئلة مما لا شك فيه انما تبين في نفسها  
 يعني ان ينسب اليها لان الحاصل ينسب اليها دفعا  
 لتوهم التوهم واليمينين من اننا اكد القدر لا بد من  
 التوهم كاتجبه فيها بعد ان يكون ما هو من قبله حيث هو ذلك  
 لعل يصير ان ايراد الكلام في مقام الاتساق به هو حيلة  
 ان نزيل المقام المحقق من المقام المتفق كذا في الاتساق  
 من ان يكون الذي من شاك معه مقصود تعزيمه للحاصل في هذا

هذا القدر ينسب اليه  
 اليمين الشخصية  
 التي هي شخصية  
 القدر وفيه نقص  
 بل انما هو لا يفرق  
 بين اليمينين في  
 حقيقة ان يقول

الشرط

ايراد الكلام على وجه مخصوص وهو تعزيمه في الاتساق  
 وقد دل بالادعاء الذي هو  
 على ان ما الذي هو الشرط المذكور وهو معنى الكتابين  
 بحيث لان الكتابين فيهما عاين ارباب البيان هي ان يكون  
 القضاة انما على الادعاء ويراد به الملووم كما هو في  
 ولا شك ان الشرط والادعاء المذكورين متعلقان من قبل  
 المتكلم والاولى هما ملووم للثاني وفي الملووم خلافه  
 اللزوم واضح فيقبل الذهن من الملووم فيكون ذلك  
 انما لان من قبله عليه الى الاخرى ان يكون كتابا  
 عليها ان يلزم انما استعمال لفظ يدل على انهم وتلقوا  
 كما في قولك طويل القامة بل انما استعمال من نفس اللزوم  
 ملووم فان قلت له ان ادعاء ذلك شبيه بالكتاب  
 كما زعم بعضهم وقالوا ان ادعاء التكاليف ان اخرج الكلام على  
 الظاهر شبيه بالتحريم في القوفا خارجا على خلافه  
 بالكتاب على الحياء قلت هذا محتمل لاجل اياه ظاهر

فان ان زعم ذلك البعض بقرينة ظاهرية المتنازع حيث  
قالوا انه يعني اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر  
ولعلم البيان يقتضي ان يكون له احوال متضادة على ما  
حسبها التفسير هناك والواجب ان يقال ان الخبر من  
المؤكد مثله يدل على خلافه من المطلق عدم انكاره  
وتعريفه في غير البقاء لانه لا يتغير لا في ذاته  
كذلك الخبر المؤكد تأكيداً لبيان ذلك في ذلك الموضع  
كذلك انما هو الذي احدها الى المطلق مستند بما اشترط  
عليه ان كان من قبل التصريح كما قال في المتنازع وانما  
اخرج الكلام على مقتضى الظاهر في علم البيان يقتضي  
كل استغناء عليه واذا انما هو الخبر الى العالم مثله لم يصدق  
به الدلالة على خلافه بل على ان معه ما يستلزم خلافه  
وهو عدم علمه اذ جاء بقوله كذا يدل على اللزوم  
المطلوب ليشمل منه الموقوفه الادعائى واذا انما هو الخبر  
المجرى الى التكرار يدل ان معه ما ان تأمله انما هو انما

من

به على ان معه ما يزيل تردده وكذا انما هو الكلام المؤكد  
الى العالم لم يصدق به انكاره حقيقة بل يصدق به كونه  
لا مصادراته وبما لا يستلزم انكاره اذ جاء في المطلق لفظ  
الحال على الانكار واذا كان به لزمه وليس على ذلك سائر  
الاقسام فان قلت الحقيقة والبيان والكتابة من اقسام  
الالفاظ بالقياس الى ما ان في مشروطه منها الصالحة  
ان الامتصاص يقتضي محذوراً وهذا المقتضى المتنازع على ان  
الاستغناء انما يقال في غير العلم بالقياس الى العلم  
وما ذكرتم من انما لا يستلزم اصلية من المركبات  
المذكورة فلا يوصف بغيرها بالقياس الى قلت تلك  
ليست متساوية اصلية ومنها في اللفظ وما في غيره  
اللفظ في اعراض اصلية ومنها كلامنا على علمهم  
كما اشترط اليه والله اعلم ولم يقل اما حقيقة واما

البيان



بسط الامتياز منسوبة دون المانع من الجمع انما يصح على  
 الامتياز قلما قلنا ودرت ههنا لا على امتياز لا على  
 لا الحقيقة والمجاز المعنى لا يقول به <sup>وهذا القول</sup>  
 فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع <sup>فمنع ما ذكره في</sup>  
 النسخ ان قوله ما هو له بقاء منتهى الى غير ما هو له الواقع  
 يتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد <sup>وما يطابق الواقع</sup>  
 نفسه ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع <sup>وما لم</sup>  
 يطابق شيئا منهما فاذ اردنا عليه قوله عند المتكلم كان  
 المطابق لما باقيا على حاله املا في نفسه <sup>فخرج بطلان</sup>  
 الواقع فقط ويقتضي في الحد ما يطابق الاعتقاد فقط وكان  
 عالم المطابق شيئا منهما باقيا على حاله خارجا عن الحد فانا  
 زيدا في الظاهر فله في الحد ما لم يطابق الاعتقاد فقط  
 ما لم يطابق شيئا منهما فله ان قوله ولكن يجوز ما جاءه

ما لم يكن

جاء على هو و شيان فيه تامل وهو ان التميز والشيان  
 في الختم ولا يتصور ان الابد العلم اذا توهم الخطاب ان  
 المتكلم سمى و قد علم ان المتكلم عالم بان لم يجرى  
 القسم الاول وكلاهما القسم الثاني ويجوز ان المتكلم المتكلم  
 في ذلك حال محله ان يعلم الخطاب ان المتكلم عالم حال محله  
 بعد محبة فلا يمكن ان يتوهم هو ان شيئا ان المتكلم في  
 القسم الاول بل في الثاني نعم يتوهم في الثاني حاله ذلك  
 جهل ابتداء الاول ان يصح <sup>في جوابه</sup>  
 لا يتم مذهبهم على ما ذكرنا ان قوله في الكلام المتكلم عند  
 المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظن  
 بل لا يلائم على الثاني انه لم يعدم الاطلاع على الشرائع  
 انصف من نفسه اعترافا ان المتكلم من قولنا الحكم عند  
 المتكلم كذا انكذلك لا يعنى اعتقاد ما لا يرى انك اذا قلت  
 او حقيقة كذا في مال السوء فهم من انكذلك في حق  
 خبيثه <sup>في الحق لا يخلو</sup>

تبادر معنى المذكور الى الادهان واسلقت النفس في الخيال  
 على خلاف ما يقاد منه من قبل فان قلت ما عندكم  
 بقسم لا ما عندكم في الحقيقة وله ما عندكم في الظاهر يكون  
 لهم منها فلا يقاد منه احد ما قلت انما هي البها لا هي  
 عدم التبادر ان الوجود بقسم له العاجي والذهني واذا  
 اطلق يقاد منه لظاهر كما في الوضع بقسم الى ما يكون  
 بتأويل والمعايير يكون تحقيقا وما اطلق يقاد منه ما هي  
 حق فان قلت كيف لا لا في الاصل لا في الحقيقة  
 انما ايراد قلت الظاهر ان النفس حقيقة في ذاتها المعنى  
 منه في ارض الاغراض من جهة القسم اما في استاها  
 على معنى انك يتاها من باب قسم الجاز وان جعل حقيقة  
 في النفس المشتركة بينهما شيئا واحد هاج كثره اطلاقه  
 على القسم المشترك في معنى حق ما كانا المعنى الحقيقي  
 اما الاول فليس له على غيره لما في اقبال وامر بارادته  
 لان الايمان والادب امران فان كانا في الحقيقة هما

هذا هو المعنى الحقيقي  
 الذي لا يتغير ولا يتبدل  
 وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
 وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل  
 وهو الذي لا يتغير ولا يتبدل

الحق

الهما فبعد ذلك اسنادها اليها اسنادا متوقفا على  
 ما قبله فاما ما في من حيث الحقيقة مع التجاذب في حق عليه  
 التبع فان قلت الجاز العقل اما اسناد الخبر الى امر لا  
 ما في عقل على اسناد اليه فلا يصح ان يثبت منه معلوم اسناد  
 اليها امر له او لا يتقبل على اسناد اليه امر له ذلك لا يقال  
 وان كان حقه فانه قد ثبت ما اكثر من خبره في الجاز  
 فاما قيل انك انما تتركه لا اسناد حقيقة واذا قيل  
 في ايمان كان جازا لان الايمان طريق الحق فاما قوله  
 فاما قيل عليه ما قيل عليه في امره على حقيقة فظهر  
 هذا الذي ان الله يقول من يعرض الحقيقة هو ان يستل  
 الى الحق هو ثابت له على جواز اسناد اليها في الاصل  
 ايضا ولا اسناد الى اسناد اسناد الحقيقة  
 ولا جازا في مطلقا اسنادا اسنادا اليها اسنادا  
 او جازا وعلى هذا اخذ هذا القول في ظاهره عبادة  
 الكائنات حيث قال انما شبه هذا ان الشئ لا يملك  
 ان يشهد له حقيقة

ان قلت وقد مر ان القول في  
 حق الجاز العقل في كل شيء  
 من حيث الحقيقة مع التجاذب  
 في حق عليه التبع فان قلت  
 الجاز العقل اما اسناد الخبر  
 الى امر لا ما في عقل على  
 اسناد اليه فلا يصح ان يثبت  
 منه معلوم اسناد اليها امر له  
 او لا يتقبل على اسناد اليه  
 امر له ذلك لا يقال وان كان  
 حقه فانه قد ثبت ما اكثر من  
 خبره في الجاز فاما قيل انك  
 انما تتركه لا اسناد حقيقة  
 واذا قيل في ايمان كان جازا  
 لان الايمان طريق الحق فاما  
 قوله فاما قيل عليه ما قيل  
 عليه في امره على حقيقة  
 فظهر هذا الذي ان الله  
 يقول من يعرض الحقيقة هو  
 ان يستل الى الحق هو ثابت  
 له على جواز اسناد اليها في  
 الاصل ايضا ولا اسناد الى  
 اسناد اسناد الحقيقة ولا  
 جازا في مطلقا اسنادا  
 اسنادا اليها اسنادا او  
 جازا وعلى هذا اخذ هذا  
 القول في ظاهره عبادة  
 الكائنات حيث قال انما  
 شبه هذا ان الشئ لا يملك  
 ان يشهد له حقيقة

ان قلت وقد مر ان القول في  
 حق الجاز العقل في كل شيء  
 من حيث الحقيقة مع التجاذب  
 في حق عليه التبع فان قلت  
 الجاز العقل اما اسناد الخبر  
 الى امر لا ما في عقل على  
 اسناد اليه فلا يصح ان يثبت  
 منه معلوم اسناد اليها امر له  
 او لا يتقبل على اسناد اليه  
 امر له ذلك لا يقال وان كان  
 حقه فانه قد ثبت ما اكثر من  
 خبره في الجاز فاما قيل انك  
 انما تتركه لا اسناد حقيقة  
 واذا قيل في ايمان كان جازا  
 لان الايمان طريق الحق فاما  
 قوله فاما قيل عليه ما قيل  
 عليه في امره على حقيقة  
 فظهر هذا الذي ان الله  
 يقول من يعرض الحقيقة هو  
 ان يستل الى الحق هو ثابت  
 له على جواز اسناد اليها في  
 الاصل ايضا ولا اسناد الى  
 اسناد اسناد الحقيقة ولا  
 جازا في مطلقا اسنادا  
 اسنادا اليها اسنادا او  
 جازا وعلى هذا اخذ هذا  
 القول في ظاهره عبادة  
 الكائنات حيث قال انما  
 شبه هذا ان الشئ لا يملك  
 ان يشهد له حقيقة





سابقا الشيوع وكثرة استعماله فان قلت ما لا يمتنع به  
 العقل لا يمتنع ولا هو ممتنع عرف بعد اسناده اليه <sup>في الجواب</sup>  
 بنامه ولا كنهه بطلان التعليل لما على التحقيق في جوابه  
 فكيف ينبغي ان قلت ترك قيد في القيد اعتمادا على ما سبق  
 في ايضا فكيف تركه <sup>فعل</sup> ولما لان يقول ان مقهور  
 قولنا ما عند العقل حاصل عند وثبت وهذا اعلم ان  
 اعتراض المعنى على السكاكي في بطلان عكس التعريف <sup>على</sup> سدينا  
 ان قولنا ما عند العقل معناه ما يقتضيه ويؤيد فيكون  
 مقهور ما في نفس الامر لان العقل لا يقتضي لا يرتفع ما هو محال  
 نفس الامر في الشايع بان مقهور ما عند العقل على ما هو  
 اللغة باحصل عند وثبت وهذا اعلم بما في نفس الامر  
 ادراك الكون فيكون الكا <sup>العقل</sup> بجسلا تانا العقل في الحاصل  
 يتناول في نفس الامر ما هو محال في بطلان جواز ان يمتنع  
 ما في نفس الامر عند ناذر في قوله لا نسلم بطلان عكسه  
 بما ذكر لان المراد بحداف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر

حرك الخلقة الكلية خلافا في نفس الامر وعلى هذا الجواب  
 انه من كلام السكاكي لعل ما عند العقل عند المعنى في الجواب  
 الامر ان الكا <sup>فصل</sup> في الجواب فيقول الدهري ان المتنازع  
 العقل يكون متنازع ما عند العقل لا يحصل عند وثبت  
 وان كان كاذبا فيخرج من فرضنا انها يقول له خلافا عند  
 العقل فلا يبطل <sup>استدراك</sup> ما ذكره كما ينبغي حيث قال ما عند خلافا  
 ما عند المتكلم دون ما عند العقل لا يمنع ملوحه <sup>استدراك</sup> عقل هو  
 الدهري ان المتنازع العقل والظاهر من عبارة المتنازع  
 ان المراد بما عند العقل لا يمنع عند ويجل في ما يمنع  
 عند لانه قال لا يمتنع العقل امتناع ان يكون الخلقة  
 نفسه الكلية ولا امتناع ان ينزه الامر عند الجحد  
 وعلى هذا بطل التعليل عليه في سلطان العكس <sup>على وجه</sup> ايضا  
 ما دل عليه جميع كلامه من ان قولنا خلافا عند العقل  
 يتناول قول الدهري ان المتنازع العقل لان اثبات  
 الترتيب للعقل يمنع عند العقل لا يمتنع لوان امتنع عند

فصل في الجواب فيقول الدهري ان المتنازع العقل يكون متنازع ما عند العقل لا يحصل عند وثبت وان كان كاذبا فيخرج من فرضنا انها يقول له خلافا عند العقل فلا يبطل ما ذكره كما ينبغي حيث قال ما عند خلافا ما عند المتكلم دون ما عند العقل لا يمنع ملوحه عقل هو الدهري ان المتنازع العقل والظاهر من عبارة المتنازع ان المراد بما عند العقل لا يمنع عند ويجل في ما يمنع عند لانه قال لا يمتنع العقل امتناع ان يكون الخلقة نفسه الكلية ولا امتناع ان ينزه الامر عند الجحد وعلى هذا بطل التعليل عليه في سلطان العكس ايضا ما دل عليه جميع كلامه من ان قولنا خلافا عند العقل يتناول قول الدهري ان المتنازع العقل لان اثبات الترتيب للعقل يمنع عند العقل لا يمتنع لوان امتنع عند



لما اعتقد الذي العاقل لا يتوكل ما صنع عنده  
 فمان لعددها ما صنع عليه ما فعله لا يتوكل من ما هو  
 يستند اليه والفا في ما صنع عنده بالنظر الصحيح ويجوز ان  
 يتوكل فيه وانبات الريح من هذا القبيل ولعل الشك في  
 ان هذا التصريح حال ما لا يتوكل كانه لا يجوز ان  
 كان خلافه العقل في نفس الامر وان كان مخالفا في  
 نفس الامر العقل متفقا عنده وان لم يكن العقل بديهة  
 مخالفة اياه فوله في نفس الامر خلاف الحق وكان  
 توفيقه تفسير لما عند العقل بناء على ان قوله بخلافه  
 العقل مقصود بخلافه عند العقل كما يقتضيه قول الكلام كلامه  
 فاعتبر في قوله بطلان العكس هذا وما لم يرد على  
 على بطلان الكلام بما اوضح في الشرح انما يتم على ما افترقا  
 به ما عند العقل مما عند العقل الجاهل كما مر فلا يصح التمسك  
 انما خلافه ما عند المتكلم دون ما عند العقل  
 قول الجاهل قائل وبما جمل ان ادخل الجاهل

لانه اذا افترقا حصل عند رتبة  
 كان قوله بخلافه ما عند العقل

فمن

في نفس الامر فلهذا خرج عن رتبة ما ذكره وان الله  
 عند المتكلم في الظاهر افترقا هذين للتبيين ولم يكن  
 ما هو له عند المتكلم في الحقيقة لا ما هو له اذا اطلق  
 بقا وجهه ما هو له في نفس الامر واذا اطلق ههنا ان  
 تفرقا الجاهل قد كونه مقابلا لغيره في الحقيقة فاسبان  
 يراهم ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا تخرج به هناك  
 واما ما هو له عند المتكلم في الحقيقة فليست اذ عند الاعلان  
 ولا رتبة لها ايضا فليتذكر في قوله لا رتبة لها  
 بعد ان لو اريد لخرج عن رتبة الجاهل فوله المرحوم  
 الله العقل عند اخفاء حاله عن الذكر اذ  
 بالاسناد الى غيره وهو قوله الظاهر لا يتم قوله عليه  
 ان قوله ما هو له اذا اطلق في اعم منه ما هو له في نفس  
 الامر كما افترقا اليه لا ما هو له في رتبة اوله لا تقام الله  
 وان مع تسمية اليها فلا يصح ان يولد في القريب وقد  
 سبق تضييقه وانما راي الجاهل العقل بعينه

اعلم ان الحقيقة نوعان حقيقة وصفية  
 وهي في المفردات المستقلة حقيقة عقلية  
 وذلك في الجواهر وكلها لا يمكن ان  
 في المفردات ووضعي ذلك  
 في رتبة رتبة

٥

هذا الاسم الالهي جارية في الحقيقة وامثله ما ذكره  
في الجانين لكن اذا سلمت عن ذلك كما على منقاد  
واما على هذا التكا في فيه اشكال وذلك  
ان الكلام المشغل على اسناد جارية الى المتبادر  
عند من حيث هو مشغل على ذلك الاسناد الجازم  
الحقيقة العقلية وفي كون تلك الحقيقة من حيث هي  
لغويا او حقيقة لغوية عند اشكال لا مرجح في غيرهما  
بالكلمة ولم يصح بان الجازم اللغوي ثمان مفرد ويرك  
لكنه مثل فالاستغناء التوقيفي الجازم بالمركب  
صحيح انك اراك تقدم رجلا وقوم اخرين فان نظرك  
ما يقتضيه تعريف من احصا الجازم والحقيقة اللغوية  
في المفردات لم يحضر الجازم والحقيقة العقلية في ذلك  
الاسماء الالهية وان نظرك مقتضى تبادر كان الالهي  
فيها ظاهرا على هذه ايضا فان قلت اذا كان احد  
اجزاء الحقيقة حقيقة لغوية وبعضها جازما لغويا فالجمل

هذا الاسم الالهي جارية في الحقيقة وامثله ما ذكره  
في الجانين لكن اذا سلمت عن ذلك كما على منقاد  
واما على هذا التكا في فيه اشكال وذلك  
ان الكلام المشغل على اسناد جارية الى المتبادر  
عند من حيث هو مشغل على ذلك الاسناد الجازم  
الحقيقة العقلية وفي كون تلك الحقيقة من حيث هي  
لغويا او حقيقة لغوية عند اشكال لا مرجح في غيرهما  
بالكلمة ولم يصح بان الجازم اللغوي ثمان مفرد ويرك  
لكنه مثل فالاستغناء التوقيفي الجازم بالمركب  
صحيح انك اراك تقدم رجلا وقوم اخرين فان نظرك  
ما يقتضيه تعريف من احصا الجازم والحقيقة اللغوية  
في المفردات لم يحضر الجازم والحقيقة العقلية في ذلك  
الاسماء الالهية وان نظرك مقتضى تبادر كان الالهي  
فيها ظاهرا على هذه ايضا فان قلت اذا كان احد  
اجزاء الحقيقة حقيقة لغوية وبعضها جازما لغويا فالجمل

من حيث هو لا يوصف بشئ منهما فلا يتبع الاسم على حدة  
اصلا قلت بل يوصف بالجازم لان المتقضي للجمل  
يجوز شأ الحقيقة لغوية انما المتقضي المركب من بعضها  
فما من منافع لغوية تتحقق كالسخرية قيام السند  
بالذكور مثلا او من جهة العقل او عاداتنا ومن جهة القاء  
فيه شعابا بان انما حقيقة وعادة على الغير وليس ثمة  
مفرد منهم الذات يميزها فان اسما الاستحالة  
القلبية والمادية بوجهيها في بعضها لا في فاقها  
ولا يستحتاج اليه بان الاستحالة لا في اشكال  
القيام والمفعول هو الالهي لا القيام لا العقل وان جعلت  
متعلقة على معنى الحكم بالاستحالة التي وعد على الاك  
في قوله تعالى يستحيل العقل كما ثبت بعد ذلك مساندا الى  
مفعولها فليكن ان يتجمل ما عليها تميز تلك النسبة لا ضافية  
لان التمييز عن النسبة الى المفعول لا يفتقر الى ان النسبة  
عن النسبة الى الفاعل فاعل وكذا تلك النسبة في

هذا الاسم الالهي جارية في الحقيقة وامثله ما ذكره  
في الجانين لكن اذا سلمت عن ذلك كما على منقاد  
واما على هذا التكا في فيه اشكال وذلك  
ان الكلام المشغل على اسناد جارية الى المتبادر  
عند من حيث هو مشغل على ذلك الاسناد الجازم  
الحقيقة العقلية وفي كون تلك الحقيقة من حيث هي  
لغويا او حقيقة لغوية عند اشكال لا مرجح في غيرهما  
بالكلمة ولم يصح بان الجازم اللغوي ثمان مفرد ويرك  
لكنه مثل فالاستغناء التوقيفي الجازم بالمركب  
صحيح انك اراك تقدم رجلا وقوم اخرين فان نظرك  
ما يقتضيه تعريف من احصا الجازم والحقيقة اللغوية  
في المفردات لم يحضر الجازم والحقيقة العقلية في ذلك  
الاسماء الالهية وان نظرك مقتضى تبادر كان الالهي  
فيها ظاهرا على هذه ايضا فان قلت اذا كان احد  
اجزاء الحقيقة حقيقة لغوية وبعضها جازما لغويا فالجمل





الحقيقة ابراراً فقال على جعل صور المذكورة من الجواهر  
 وبيان الوجوب قد عايناه في الحقيقة فبطل بذلك شبهة  
 التبع وغيره مما لا يحتاج اليه بعد هذا البعد فلما صحته  
 وهو وان شئت نسباً في صحة مذهبنا منع لما نقول اذا  
 قد عرفت مدخلنا لعلنا نذكر لك عليه ثم قلنا اننا قد عرفت  
 قوله عليك فقد صدقناك فلهذا قدمنا العمل وادع من  
 الحق لكك بديك في التقدم بالانفعال واستدراكه  
 الحق فان ادعيت بالانعام الحق على التقدم كان مجازاً لقولنا  
 والاستناد حقيقة وان ادعيت به معناه الحق في شئ  
 الحق مقدم فهو في هذه المسئلة وكان المقصود من الكلام  
 هو التسمية بغيره نسبة الانعام اليه هو استعانة بالكتابة  
 وان نظرت اليه ناسبت الحق القديم المقوم على تقدير وجوده  
 هناك في ملكية الفعل وجعلت المقصود من الكلام هو  
 الاستناد والتسمية فقال كان استناد الانعام الى الحق  
 مجازاً اعتبارياً وليس هناك ما يلحقه الاستدلال لكان

فان قيل

فان قلت اذا كان التقدم ناشئاً عن اتمام وكان هناك  
 مقدم بحق فابعد نسب الحق بذلك المقدم وادعيت في  
 صورة على طريقة الاستعانة بالكتابة ما وريد نقل الاستناد  
 من الحق على طريقة الجواز الفعلي في ملكية  
 للفعل كان غرضاً صحيحاً في أسلوب واضح واما اذا كان  
 المقصود هو التقدم دون الانعام لم يكن هناك مقدم  
 بحق فكيف يشبه الحق وكيف نقل الاستناد منه اليه  
 وادعيت في ذلك قلت كان الشيء يشبه الحق بحق  
 بغيره في صورة لغرض من الاغراض المختلفة بالتشبيه كذلك  
 يشبه بالمرور وهو بغيره في صورة لذلك كما يشبه الاتصال  
 بالاباء لقوله وطلع الزقوم برؤوس الشياطين فلو لم يكن  
 في الاستعانة بالكتابة ولما نقل الاستناد بالمقصود  
 الجازية في ملكية الفعل فاذا وجد التقدم ومكملها  
 وادعيت في ملكية التقدم فلو لم يكن تقدمه هناك اتمام  
 ومقدم ونقل استناد الانعام منه الى الداعي فان نقل

الاستدلال في الفعل والنقل في الحقيقة

الانواع

انما هو في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة





يوجب كنهه باعته عليه مستجابا فالجواب في هذا هو  
 في اقتضاء المعاني الإيجابية على المعنى الأصلي الذي هو المقصود  
 في العلم المعاني فمقتضى ما في وجوبه أن يكون الشيء  
 وإرادة الحقيقة لا تقتضي إبقاء نسبة الحقيقة فيه بحيث  
 لأن كون الشيء غير تام أو غير صالح في نفسه لا يوجب  
 نسبة مخصوصة حاصلها اختصاص المستند بشئ معين فلو  
 المستدالي فمقتضى اختصاص المستند به المخصوص كما في خبر  
 خالق لما ينفاء فاعلم الجواب بذلك كون النسبة ما شاع  
 إرادة الحقيقة في نسبة مخصوصة والله على أن المستدالي في  
 ما يصلح له النسبة كما في قولك خبر من هذا الناس فكيف يكون  
 انتهاء ما بين الخبرين المخصوصين تنفيلا لاغا في خبر  
 مطلقا مع أن لها أفرادا لم تقدم الفكر في السؤال وغيره  
 وقيل لم يرد بكون الخبر عام النسبة صواب في مقتضى  
 كاهل التمسك ومن تبعه على إرادته صواب في دلالة المقام الذي  
 ذكره لأن يكون خبر من مقتضى ما شاع أو على البدل

هذا هو مقتضى ما في وجوبه أن يكون الشيء وإرادة الحقيقة لا تقتضي إبقاء نسبة الحقيقة فيه بحيث لأن كون الشيء غير تام أو غير صالح في نفسه لا يوجب نسبة مخصوصة حاصلها اختصاص المستند بشئ معين فلو المستدالي فمقتضى اختصاص المستند به المخصوص كما في خبر خالق لما ينفاء فاعلم الجواب بذلك كون النسبة ما شاع إرادة الحقيقة في نسبة مخصوصة والله على أن المستدالي في ما يصلح له النسبة كما في قولك خبر من هذا الناس فكيف يكون انتهاء ما بين الخبرين المخصوصين تنفيلا لاغا في خبر مطلقا مع أن لها أفرادا لم تقدم الفكر في السؤال وغيره وقيل لم يرد بكون الخبر عام النسبة صواب في مقتضى كاهل التمسك ومن تبعه على إرادته صواب في دلالة المقام الذي ذكره لأن يكون خبر من مقتضى ما شاع أو على البدل

هذا هو مقتضى ما في وجوبه أن يكون الشيء وإرادة الحقيقة لا تقتضي إبقاء نسبة الحقيقة فيه بحيث لأن كون الشيء غير تام أو غير صالح في نفسه لا يوجب نسبة مخصوصة حاصلها اختصاص المستند بشئ معين فلو المستدالي فمقتضى اختصاص المستند به المخصوص كما في خبر خالق لما ينفاء فاعلم الجواب بذلك كون النسبة ما شاع إرادة الحقيقة في نسبة مخصوصة والله على أن المستدالي في ما يصلح له النسبة كما في قولك خبر من هذا الناس فكيف يكون انتهاء ما بين الخبرين المخصوصين تنفيلا لاغا في خبر مطلقا مع أن لها أفرادا لم تقدم الفكر في السؤال وغيره وقيل لم يرد بكون الخبر عام النسبة صواب في مقتضى كاهل التمسك ومن تبعه على إرادته صواب في دلالة المقام الذي ذكره لأن يكون خبر من مقتضى ما شاع أو على البدل

فالجواب

فلا يكون هناك قرينة تضمنه له معين أساسا لا باعتبار  
 نسبة ولا باعتبار إيجاب خبره فاذل الوجود نسبة معين  
 أو تخصيصا لثابت به فلا بد من ذلك إلا نسبة الخبر إلى  
 خبر من المقصود الحقيقة أما أن يريد جوبه الجميع وإثباته له  
 فلا حاجة إلى ذكره لأن كل واحد من خبره مع عدم خبر من خبر  
 المخصوص كما في خبره استناد إلى الخبر وعلى هذا يكون  
 النسبة مع إرادة الحقيقة في الخبرين إياها استناد نسبة الحقيقة  
 مقام المضاد إلى معين فلا يجوز حذف أصل الاستناد في خبره  
**قوله** وهو ما وضع ليستعمل في خبر معين إلى المعنى المقصود  
 هو المتيقن عند الاستعمال دون الوضع ليندفع بذلك  
 التخصيص وغيره من التعميمات والمتممات وسائر المعاني  
 لفظا أما مثله لا يستعمل إلا في أشخاص معينة لا يصح أن يقال  
 أنا وراثة منكم لا يعني وليست موضوعة لوجودها  
 واللا كانت في خبرها إرادة لكل واحد منها واللا كانت  
 مشتركة موضوعة أو ساءا مختلفة بعد أفراد المنكر

هذا هو مقتضى ما في وجوبه أن يكون الشيء وإرادة الحقيقة لا تقتضي إبقاء نسبة الحقيقة فيه بحيث لأن كون الشيء غير تام أو غير صالح في نفسه لا يوجب نسبة مخصوصة حاصلها اختصاص المستند بشئ معين فلو المستدالي فمقتضى اختصاص المستند به المخصوص كما في خبر خالق لما ينفاء فاعلم الجواب بذلك كون النسبة ما شاع إرادة الحقيقة في نسبة مخصوصة والله على أن المستدالي في ما يصلح له النسبة كما في قولك خبر من هذا الناس فكيف يكون انتهاء ما بين الخبرين المخصوصين تنفيلا لاغا في خبر مطلقا مع أن لها أفرادا لم تقدم الفكر في السؤال وغيره وقيل لم يرد بكون الخبر عام النسبة صواب في مقتضى كاهل التمسك ومن تبعه على إرادته صواب في دلالة المقام الذي ذكره لأن يكون خبر من مقتضى ما شاع أو على البدل

فالجواب









هذا العلم المستند اليه في دفع الشك  
بعد الاشتراك كونه يقتضي ابتداء اي شخصه بانه  
كل واحد من وضعه يقتضي احدا منها يعني لا يلحق بها  
مع ان لا يلزم بهذا القاطع بعد الابتداء فيجوز ان يكون  
المشتركون في بعضه لان الاصل المذكور ان يكون  
تفسيره اكل العلم المشترك يقتضي احدا منها يعني  
ففيه من غير ما وايضا الاصل في الحكم وما لا يراى  
المستند اليه علما وما غير يقتضي جعله في العلم كالا  
العلم المستند اليه في من التاسع ويدفع قوله بان شخص  
قوله يقتضي ان يطلق على غيره اراها ان شخصه في شخص  
فلا يطلق على غيره بوجه ذلك الوضع فيناوله الامام في  
قوله قلنا هذا التسليم ان ذكر القيد انما رآه الى انما  
لا يلزم ان الاسم للحق شخص العلم لكن في الاخر في  
عن الاولين وهذا المعنى انما يتجدد اذ يخرج باحد السبلين  
الاولين

هذا العلم المستند اليه في من التاسع ويدفع قوله بان شخص  
قوله يقتضي ان يطلق على غيره اراها ان شخصه في شخص  
فلا يطلق على غيره بوجه ذلك الوضع فيناوله الامام في  
قوله قلنا هذا التسليم ان ذكر القيد انما رآه الى انما  
لا يلزم ان الاسم للحق شخص العلم لكن في الاخر في  
عن الاولين وهذا المعنى انما يتجدد اذ يخرج باحد السبلين  
الاولين

اسم شخص غير علم لكن الخارج بالاول هو النكرة وبالفاتحة  
التي في الخارج كذا وليس فيهما ما يقتضي هذا يخرج القيد الاخير  
جميع ما يقتضي القيدان فلا حاجة اليها ويمكن ان يكلف  
ان الجمل اذا تضمن شخص كان اسما شخصه في الظاهر  
لا يقتضي عينه في الحقيقة هذا يخرج القيد الاول لا يقتضي  
الاخير مع اننا بان المقصود من القيد يقتضي مقام  
العلم ولا يقتضي ان يكون له ان المقصود هو وجوده في  
خرج الماهيات والاعتبارات تامة فلا بأس ان يقع  
في قود المتواطىء والتعريفات ما يصح به الاعتراض مع  
الحق بل ان كان المتابع ان يتأخر هذا القيد من ما عدا  
ان يخرج به ما لا يخرج به من كذا بخاصة بصلته **قوله** بعد  
القبول التي ينبغي ان لا يبعد تفسيره ببدء ما ذكر هذا العلم  
من وجهين تقدم في الفتح احدهما ان المقصود من القيد  
لا يلزم تفسيره والثاني ان لا يلزم اتحاد مع القيد الاخير  
في المؤدى فيبقى في اهل هذا القيد اخر اذ عساه  
الحال في تفسيره لا يقتضي الاصل في قوله احد القيدين  
الاولين

هذا العلم المستند اليه في من التاسع ويدفع قوله بان شخص  
قوله يقتضي ان يطلق على غيره اراها ان شخصه في شخص  
فلا يطلق على غيره بوجه ذلك الوضع فيناوله الامام في  
قوله قلنا هذا التسليم ان ذكر القيد انما رآه الى انما  
لا يلزم ان الاسم للحق شخص العلم لكن في الاخر في  
عن الاولين وهذا المعنى انما يتجدد اذ يخرج باحد السبلين  
الاولين

هذا العلم المستند اليه في من التاسع ويدفع قوله بان شخص  
قوله يقتضي ان يطلق على غيره اراها ان شخصه في شخص  
فلا يطلق على غيره بوجه ذلك الوضع فيناوله الامام في  
قوله قلنا هذا التسليم ان ذكر القيد انما رآه الى انما  
لا يلزم ان الاسم للحق شخص العلم لكن في الاخر في  
عن الاولين وهذا المعنى انما يتجدد اذ يخرج باحد السبلين  
الاولين

قوله حدثت من قبله فما جعل ان يكون على غيره  
 فاما ان كان اللفظ لا يقع الا في موضع واحد  
 فليس هو الذي هو المراد بل هو الذي هو المراد  
 في كل موضع واحد من المواضع التي هي المراد  
 في كل موضع واحد من المواضع التي هي المراد  
 في كل موضع واحد من المواضع التي هي المراد

قوله وما يدل على ان الكتابة فيها هي الكتابة  
 التي لا يكون من الكتابة في شيء لكانت  
 ذلك الشخص هو هذا الاسم وما هو ما كونه  
 كونه جميعا مما به من هذا الاسم فان كان  
 بخلاف ذلك هذا الوجه لا يميز منه ذلك المعنى وان  
 اريد به ذلك الشخص بعينه ولا بعد في ذلك فان ما اذا  
 اطلق على مقاديرهم من كونه جواد او اذا عرفت بهذا الوجه  
 لم يميز ويصعب ان اتفاه هذا من الوجهين فان الوجه  
 في معنى ما اشتهر به من اطلاقه على الجاهل بما علمها  
 من حيث انها مدحولا هذا من اللاحقين معلوم الاستلزام

خلف

لهذين الوجهين فانه ان يكونا كائنين معهما ولو كان  
 لها بدلها لكانا اثنان في لاشتمالها لهما مقامهما في  
 الكتابة معهما **قوله** وجبان بكلم الجبان غاي على  
 هناك فما في الخبر الذي يدل على ان يكونا  
 باعتبار الوضع الثاني على العلوي وان الاول كان  
 ولكل وجه اما الثاني فما اوضحنا واما الاول فما ذكره  
 من انهم قد صيرت في الكون المعاني الاسمية وبذلك  
 ان بعض الكثرة تادى بالجرى الله عنه فقال يا يا

الفصل **قوله** لان الخطاب بعد قوله بالكتاب  
 وقوله لان وضع الموصولة على ان بطله الى قوله فلذلك  
 الموصولات معانيها يشترط فيها بان القرينة ما هو  
 معرفة الخطاب واسارة الى عليه بعد ذلك التفسير  
 في ذهنه ولذا قال الامام المعرف بما يعرفه مخاطبته  
 سيا في ايك مردي من جعله يما يتقبله **قوله** تلك  
 ليست من جهة اذا كانت موصولة وفيه من الموصولة

سيا فيك نور

قوله وما يدل على ان الكتابة فيها هي الكتابة  
 التي لا يكون من الكتابة في شيء لكانت  
 ذلك الشخص هو هذا الاسم وما هو ما كونه  
 كونه جميعا مما به من هذا الاسم فان كان  
 بخلاف ذلك هذا الوجه لا يميز منه ذلك المعنى وان  
 اريد به ذلك الشخص بعينه ولا بعد في ذلك فان ما اذا  
 اطلق على مقاديرهم من كونه جواد او اذا عرفت بهذا الوجه  
 لم يميز ويصعب ان اتفاه هذا من الوجهين فان الوجه  
 في معنى ما اشتهر به من اطلاقه على الجاهل بما علمها  
 من حيث انها مدحولا هذا من اللاحقين معلوم الاستلزام



والموصوفة المختصة بولعده بان الخصي لا يولد في  
 دون الثانية <sup>المرحوم</sup> ولخصه بان الموصوفة فيها اشارة الى علم  
 الخاطئين من حيث من عند بطلان الموصوفة كما  
 وجوب العلم بالنسبة الوضعية لا يقتضي بقاء الموصوف  
 عنده وايضا الموصوفة مستعلة في ذلك المعنى بالانها  
 موضوعة لاعتبات وضعا عاما واما الانها موضوعة لاعت  
 كاليستعمل فيا مجزأ بالنية والموصوفة مستعمل في  
 كالي وان كان مختصا في معنى فلو فرضنا ان قد مضى  
 واستعملت الموصوفة كان كذلك المعنى فلا بد من  
 قهينة معين بها ما صدق ان احتاج الخاطيء الى ان  
 لخصه انشاء الفرية عليه كان استغناء عن المعنى الذي  
 المقصود به وان استعملت الموصوفة كان مقصود  
 مفرضا كليا ولم يكن لك حاجة الى نصب قهينة بل في  
 هناك استنباط لم يكن مستغنى بالمصنوع لوضوحه بان  
 ذلك المعنى المقصود لا يوجد خارجا الا في معنى معين بها  
 المراد من الحق

قوله

قوله ولا يولد الى وجه بناء الخلق الى الطريقة علة

هذا القول كالاقدام في علم البدع قوله هذا الوجه

يتضمن استدراك لفظ البناء وان يقال او الاماء الى وجه

الخلق بان الخلق هو وجهه بخلافه وطرق متفاوثة وليس بانها

مختلفة فيا واما استدلاله بوصول الى واحد منها بالانها

الطريقة المختصة كاعتني بحيث قال فان فيه ايماء الى ان

الخلق ليس عليه امر من قبل البناء فان قلت لعل جعل المبتدأ

البناء معنى الحق جعل اساقبة الى الخلق ليسان على قياس

الخلق في بناء كين عن قوله الى ان الخلق قلت هذا

وهو كونه مستغنى عن ان الخلق كان موصوفا بانه

لكن لا يدخل له في الاجزاء فان قلت الخلق مطلقا لا موصوفا

بالبناء بل الخلق المسمى بالسند الالائي بناء شئ على

اخر يستعمل في عدم الاخر عليه كانه يثبت به كلام التكاثر

فبعض السند التبعي لا شك ان الاجزاء الخلق المختص

انما يخصص به ما هو كانه قال او الاجزاء الخلق المختص

قوله ولا يولد الى وجه بناء الخلق الى الطريقة علة  
 هذا القول كالاقدام في علم البدع  
 قوله هذا الوجه  
 يتضمن استدراك لفظ البناء  
 وان يقال او الاماء الى وجه  
 الخلق بان الخلق هو وجهه  
 بخلافه وطرق متفاوثة وليس  
 بانها مختلفة فيا واما  
 استدلاله بوصول الى واحد  
 منها بالانها الطريقة  
 المختصة كاعتني بحيث قال  
 فان فيه ايماء الى ان  
 الخلق ليس عليه امر من  
 قبل البناء فان قلت  
 لعل جعل المبتدأ البناء  
 معنى الحق جعل اساقبة  
 الى الخلق ليسان على  
 قياس الخلق في بناء  
 كين عن قوله الى ان  
 الخلق قلت هذا وهو  
 كونه مستغنى عن ان  
 الخلق كان موصوفا  
 بانه لكن لا يدخل  
 له في الاجزاء فان  
 قلت الخلق مطلقا  
 لا موصوفا بالبناء  
 بل الخلق المسمى  
 بالسند الالائي  
 بناء شئ على  
 اخر يستعمل في  
 عدم الاخر عليه  
 كانه يثبت به  
 كلام التكاثر  
 فبعض السند  
 التبعي لا شك  
 ان الاجزاء  
 الخلق المختص  
 انما يخصص  
 به ما هو كانه  
 قال او الاجزاء  
 الخلق المختص

المنافرة فقلت هذا على تقدير صحة لا بد من شيء في القصد  
 والاستثناء كما لا يخفى **قوله** في قوله ان الذي سمك  
 القما اياه الى ان الخبر ليس عليه او من جعل الوجه  
 البناء الى قوله ثم فيه فريض تعظيم بناء فيه لكونه فعلا  
 وقع التعمد التي لا بناء ارفع منها واعظم لانزع في كون  
 هذا الكلام مشغول على اجماع بالمعنى الذي ذكره وعلى  
 التعريف بتعظيم شأن الخبر لان ذلك لا يمازى على  
 التعريف له في مادة تعظيم الخبر لا تكفى بجملة خبرية الى ان  
 وانما نشأ التعظيم من فضل صلة بناء على بناءه اعادة  
 المؤثر الواحد وانما ان هذه الصلة تسمى الى ان يخرج  
 الموصول من جنس البناء او لا تسمى اليه لما لا ينبغي حال  
 التعظيم او لا تسمى انك لو قلت قولنا بئنا من جمل التعمد  
 كان التعريف بتعظيم البناء باقيا على ما لا يمازى به المعنى  
 الذي ذكره فقلنا **قوله** فيه اياه الى ان طريقا  
 الخبر ما يخفى عن المجبة والمخبرين وتعظيم لسانه

هذا هو الوجه في قوله ان الذي سمك القما اياه الى ان الخبر ليس عليه او من جعل الوجه البناء الى قوله ثم فيه فريض تعظيم بناء فيه لكونه فعلا وقع التعمد التي لا بناء ارفع منها واعظم لانزع في كون هذا الكلام مشغول على اجماع بالمعنى الذي ذكره وعلى التعريف بتعظيم شأن الخبر لان ذلك لا يمازى على التعريف له في مادة تعظيم الخبر لا تكفى بجملة خبرية الى ان وانما نشأ التعظيم من فضل صلة بناء على بناءه اعادة المؤثر الواحد وانما ان هذه الصلة تسمى الى ان يخرج الموصول من جنس البناء او لا تسمى اليه لما لا ينبغي حال التعظيم او لا تسمى انك لو قلت قولنا بئنا من جمل التعمد كان التعريف بتعظيم البناء باقيا على ما لا يمازى به المعنى الذي ذكره فقلنا قوله فيه اياه الى ان طريقا الخبر ما يخفى عن المجبة والمخبرين وتعظيم لسانه

هذا صحيح لكن ليس لك الاية في رتبة الى تعظيم شأنه  
 بقا على ما في قولنا ان خبر الذين كذبوا عبيدا الى الله  
 يستفاد منه تعظيمه ويتوصل اليه هو نسبة الخبرين  
 الى كذبهم وكذلك هاتان التفسيرات مستفادة من عدم  
 النسب الفقه ولما في النبطان من خبرين من جهة  
 تحقيق رتبة المجبة مستفادة من خبرها اليك هاجر  
 وانما كون فاعلة الكلام سببة للنسب على ما في قوله  
 فتقو بها اذا انزلوا لولا وبذلك الجمل لا ممة باه  
 مع ان تلك الامور مستفادة منها ايضا على ما علم  
 قلنا ان مستند هذه الامور ذريعة امر مشترك  
 بين الجملين لا يختلف بالتقديم والتأخير لان كل واحد  
 منهما خصوصية معينة في ذلك **قوله** والفاضل له  
 قد فسر شرح الفتح الوجه في الاية الى وجه بناء  
 الخبر الجملة والسبب ان خبر الوصية بما هو ملة وسبب  
 الخبر المستند اليه اشكال لا يقع في قوله الذي سمك القما

٨٥









ويعقد عنهم صلاته ورفعة شأنه العظم بنا العبد المذنب  
وبسببه موجب ما قوله تعالى لا بعدك عن سبيلك عن

**قوله**

تعالى لا بعدك عن سبيلك عن

الحضور والخطاب سقاه الله تعالى من هذا المسألة فترى من

ذلك انه قد قصد العظم القريب بان يتلوه قريه من

الحضور والخطاب من قوله تعالى لا بعدك عن سبيلك عن

تعالى لا بعدك عن سبيلك عن هذا الموضع وان يقال لا العظم

من شأنه ان يوجه اليه المصطفى وتطلبه من سبيلك عن

اليد من هذا الوجه بنا العظم القريب المكنى وبسببه

الامر المحض من شأنه ان لا يلتفت الى سبيلك ويعقد

لن هذا الوجه يكون المحاضرة مناسبة للعبد المكنى

له **قوله** وقد ذكر الحق المحاضر لفظ العبد العظيم

بجور ان يشار الى الحق المحاضر بان تقدم ذكره بلفظ العبد

كما تعزله بالله تعالى الخطاب ذلك فمهم عليهم لا تعلق قال الله

كذلك يضرب الله الامثال للناس ميثرا بذلك لغير المثل

المحاضر المقدم ذكره وانما جاء ذلك لان الحق لا يدرك

الحو

بالحق حقيقيا واليه اشارة حسنة فوجه حكم العبد

والا فانه مثل ان يشار بلفظ العبد فيقال وهذا المقدم

فانه يكون محاضرا الى كماله وهو قريب من قوله المشاهدة القريب

فقدان الحق القريب الى كماله القريب فانه بواسطة كونه

صاحبا للمشاهدة وبواسطة كونه قابلا للاحكام العبد

في هذه الصورة على قوله ان يشار بلفظ العبد القريب ذكره

فقدنا الحال في العبد المقدم ذكره اذ كان عينا فاقول

الاشارة لما كان موضوعا لما يشار اليه اشارة حسنة

فما لا يدركه الاشارة الحسنة كالحق القريب المشاهدة

وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسنة واسم الاشارة

ح يحتاج الى تدقيق فله يكون كونه يراجع الى المقدم

**قوله** عظمة الله وهو الذي يؤمنون بالحق

ان يقال وهو المتقون لان الذين يؤمنون بحجة الاشارة

كما صرح به في قوله من الايمان بالغيب **قوله** ثم عرف

المستند اليه بان اوجده اسم اشارة بغيرها على ان المشاهدة

الحو





لا الاستغراق وهو ظاهر ولا المعهود المعين لقصوره عن إتمام  
 ماهو المقصود من القبح بالامانة والوقار في الموضع يطبق  
 فيها اولو الاصل لم الحقيقة ولا يثبت فيها الا بالبرهان  
 الكاملة وانما قال امثلة صفة للضمان مع ان المعاني فيكون  
 فيه صفة المانع لالة على مروره وستر كما يقال لا  
 وقا بعد وقت على شتم من اللبام ووصف بليد سب  
 فلا اباير بعد سب لالفت اليه وانفع عنه ومن  
 منها يعلم ان على سب على لال وتعيد الموروث  
 خصوص البرجيد فان قلت المرفع ادم حقيقة  
 وعلم الجليل الطلق على واحد كافي ادخل الشوق ولب  
 اسامة وقبل الحقيقة هوام جاز قلت بل حقيقة بوجه  
 ان اسم الجليل لما كان موصفا لواحد من احاد جنسه  
 فاذا عرف ادم الحقيقة واريد به مفهوم المسمى على التميز  
 لما صدق عليه من الامراء كاذك قد استعمل في موصفا  
 يكون جازا فاعلموا انهم هناك تعدد باعتبار الموجد

التي تسمى ذلك كذا في بعض النسخ

المتصل

قوله وهو ان اسمهم قد تغيره ان كان الاسم في غير  
 السلك كما اردت بهم في غير اسمهم الا ان يلاحظ  
 فاعلم ان في بعض النسخ كذا في بعض النسخ  
 الحقيقة ولا يثبت فيها الا بالبرهان  
 ان لا يثبت فيها الا بالبرهان  
 ان لا يثبت فيها الا بالبرهان

واستتمام الغرض بكافة ادخل الشوق ادم بهم كما في مقام  
 الترتيب لان ان يدعى المجمع المركب من اسم الجليل والقدم  
 موضوع بازاء الحقيقة وصفا آخر صابرا الوضع مفرد  
 وفيه بعد فهم صحيح كونه حقيقة اذ لم يزل موضوعا للماهية  
 من حيث هو علم الجليل الغرض بما اشبه اليه فيكون حقيقة  
 بينهما استفادة من وجود اللفظ المشترك فيهما والوحدة  
 الثانية من استتمام القربان الحاجة **قوله** وجوابنا  
 لان لم يدم تغيره عن قبح اللفظ على هذا القدر لان

الظهور المعهود للفرق معين اوانين اوجاعة جلا  
 الحقيقة فان الظهور في كنه الماهية والمفهوم باعتبار  
 كونه حاشية في الذهن **اقول** ان كان تغيره الجليل  
 عن صور الماهية في الذهن وتغيره اللفظ عن صور  
 معين او ارمينية منها لم يكن اختلافها معنى  
 الغرضين حقيقة اعني المصور في الذهن وانما ان كان  
 في احداهما الماهية وفي الاخر اللفظ او لا في الاخر اللفظ

قوله وهو ان اسمهم قد تغيره ان كان الاسم في غير  
 السلك كما اردت بهم في غير اسمهم الا ان يلاحظ  
 فاعلم ان في بعض النسخ كذا في بعض النسخ  
 الحقيقة ولا يثبت فيها الا بالبرهان  
 ان لا يثبت فيها الا بالبرهان  
 ان لا يثبت فيها الا بالبرهان

الذي هو في بعض النسخ

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء  
القلوب ويهدي السبل  
والعلم هو نور القلب  
والعلم هو نور السبل  
والعلم هو نور القلب  
والعلم هو نور السبل

واجبه لا يتصور التعريف انما الحاضر لا الية فغير موقوف  
 المحصور في احد ما يعرف عهد وفي اخر تعريف غير ان لا يجرى  
 الاصطلاح ولا كلام فيه وانما الكلام في تعريفه فحقه  
 التعريف الحق بيان ان حقيقة ما في التكاكي تبين على  
 ذلك حيث قال لان تعريف العهد ليس شيئا غير العهد  
 في ذاته حقيقة وانما اذا بالغ في معنى تعريف العهد  
 في ان يجرى التعبد الى الحاضر وليس شيئا وراءه فاعلم ان  
 كون الحاضر ماضيا وفيه ارجاع عن حقيقة تعريف  
 العهد والحق ان معنى التعريف مطلقا فانه لا إشارة الى ان  
 مدلول اللفظ معهود او معلوم حاضر في ذهن من يتكلم  
 الى ذلك ان صاحب الكشاف في تعريف الحق العهد ما  
 الاشارة الى ما يعرفه كل واحد من الجملة ما هو والاشي  
 ابن الحاجب في الاصطلاح بان زيد موضوع لمعهود  
 بذلك وبين عاتيك وبان غلام زيد لمعهود بذلك  
 تلك التسمية المخصوصة وان التكاكي اختار في اللفظ انما

2000

العهد وأما استيفرت كلامهم وعرفت حصوله فثبت  
 ما ذكرناه قال بعض الأفاضل لا يثبت قصد به معين عند  
 السامع حيث هو معين كما في إشارة اليد للعلماء <sup>الذين</sup>  
 وأما النكرة فيقصد بها الغات الفعل المعين من حيث  
 لا يلاحظ بها تعيينه وإن كان متعينا في نفسه لكن <sup>بشيء</sup> في قوله قد  
 التبين ولا دخلت في حلي ومهد في بقوله لا يثبت  
 وهي ان قوله المعاني من الألفاظ بمعنى الموضع والعلم فلا  
 ان يكون المعاني صورته متماثلة لبعضها عن بعض عند  
 السامع فافاد على ما علم على معنى ثابت ان يكون ذلك إلا  
 أي كون المعنى متينا عند السامع متغيرا في هذه الألفاظ  
 معادولا فلا يثبت تعيينه والثاني نكرة فمقابل الألفاظ  
 التي تعين المعنى فيصوره ان كانت بصورها للفظ على  
 أمّا جسيان ان كان المهور والحاضيا وما بينهما  
 واما تخصيصا ان كان فرغ منها كريد او أكثر كما بان على علم  
 الحكيم وإن لم يكن بصورها للفظ فلا بد من امر خارج عنه

باب فی علم الجیدین وقدر ابدان و متاع  
و حق الخلیف کا فرق فی الغیر میں صحت



يشارة الى ذلك مثل الاشارة في الابعاء الامتدادية  
التي هي في الغالب  
الخطوط والخطات التي هي في الغالب  
الخطوط والخطات التي هي في الغالب

النظم والخطايب العينية في الضماير كالنسخة المطبوعة جلد

وغير حلية في المصنوعات والفضائل المعاني وكوفي اللام

والنداء في المعارف بها فظهر ان معنى العريف مطلقاً

لعمري في الضيق لكن جعل انما امة عتقاوتها

استفاد منه وبقى كل قسم منه باسم مخصوص بان الاعمال

لجنية وإن كانت قليلة: أعلام حقيقة كالأعلام الشخصية

في كل منهما اشارة بجوهر اللغز الى حضور المسمى في الد

لَسِيَّوِيَّةٌ إِذَا قُلْتَ مَا مَعَكَ كَانَ قُلْتَ الضَّرْبُ الَّذِي

من شأنه کت و کت و ان الفرق بن اصامه و اسد

١٦ كان موضوعا للجنس من حيث هو حسب شاذ و

سبق واما الاسد فالاشارة فيه بالالف دون ح

نظم قول اذا دخلت اللام على اسم الجنس فاما ان يشاء

الى الحقيقة معينة منه فمما كانت او افراد المذكورة

بقا وتقدير اربعى لام العبد الخاجى واما الشيا

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some words underlined.

بما انه الجفن مشروح اما ان يقصد الجفن من حيث هو كما

في القبرعات وهو قولنا الرجل خبير من المرأة ويعلم

الخصيف والطبعة واما ان يقصد الجفن من حيث هو جزء

في حق الأفراد بقرينة الأحكام المجازية عليه الناشئة

وَيَحْتَمِلُهَا مَا فِي جَمِيعِهَا كَمَا فِي شَامِ الْخَطَابِ وَهِيَ الْأَسْفَرُ

او بعضها وهو المعبود الذهني فان قلت هل جعلت  
بعضها فاما في قوله

الخارجي كالذهني والاستفراق راجعا الى الجبروت

لان معرفه الجنب غايه كفايه و تعين شئ من افراده

فيه الى معرفة اخرى ثم الظاهر ان الاسم في المعهود الخاتمة

وضع آخرا بازاء خصوصیت کلمه وود و مثله یعنی وضعاً  
ق.

عاما كما مر ولا حاجة الى ذلك في العهد الذهبي فالأما

والغرض بالجنس اذا جعل اسماء الاجناس موضوعة

للماميات من حيث هي واغاوره البيان

بلو التي لغى الجبل لا فانض الاستفراق يعني انه لما

ادعى ان استغراق الفقد انقل من استغراق الجمع

بيان في جمع ومفرغ منيفين بلا التامة للخص لا فاض  
 في الاستغراق لولا جيل لا يصح ان يخرج منه فرد اسلا  
 ونحوه جيل مع خصوصية في الاستغراق اذا جاز ان يخرج  
 واحدا واثنان جاز ايضا في غيره من المجموع بطريق الاصل  
 فليس بذلك فوات لدعي فان قلت كيف يكون غرض جيل  
 نفسا في الاستغراق مع جواز خروج واحدا واثنين وما  
 عاذك في الشرح من التوضيحية فاعلمه خصوص بالكون المرفوع  
 قلت لولا جيل ضرورة الاستغراق افراد مدلوله فلا يصح  
 عنه شيء من الجماعات كان لا جيل ضرورة استغراق افراد مدلوله  
 فلا يصح عنه شيء من الاسماء فخرج واحدا واثنين من لا  
 جيل لا يصح في تلك الخصوصية اذ ليس من افراد مدلوله  
 وحل كلامه على تخصيص الخصوصية بالمفرد بالكل لان ما ذكره  
 من البيان مشترك بينهما وبين الجمع فان قلت لا خلاف في  
 قولنا لا جيل في الدار لا يريد ولا جيل فيها الا الزيدون  
 فلا يكون شيء منها نصا في ضمها في افراد مدلوله قلت

الاستغراق

لا يستغراق لولا جيل لا يصح ان يكون التخصيصا  
 لغيره في الاستغراق لولا جيل لا يصح ان يخرج منه فرد اسلا  
 وقد حقق في خصوصية جيل ان قلت فان قلت ليس ذلك  
 جيل بل جيلان او جيلان وتلك التي بها جيل بل جيل او  
 جيلان فقد خرج عن كل منهما معنى لاجل ان في  
 هناك قلت الفرق ان لغير جيل هذه القوة بان على  
 لا فرد مدلوله عليه ولا له بطريق التوكيد  
 وكون الخصوصية كما في جيل او جيلان عندما ليس  
 افراد مدلوله كما عرفت في اجمال واما ليس بل فقد  
 يستعمل على وجهين احدهما ان يراد به نفي واحدا  
 بعينه فقتل كل واحد من الاحاد مطلقات اي راء  
 كان الوليد في ضمن العدد واما ثانيا فلا يظهر الا  
 كما في جيل والثاني ان يراد به نفي الوليد من حيث  
 هو واسداه توجه النفي الى قيد الوحدة كما في قولنا ليس  
 في الدار جيل بل جيلان او جيلان وليس هذا من القوة شيء



واما على الوجه الاول فاستفراجه افضل من استفراجه  
 جال فانه لا يثبت له احد من اهل كل واحد من الاحاد  
 فاذا اجمع منه شي منها كان تخصيصا لما هو عام ظاهرا  
 وليس جال لا يثبت له الواحد والاثني لا يستوي  
 بظهوره فخرج جماعته لا يكون تخصيصا واذا اخرج عينا  
 كان تخصيصا بل اجمع المجلول من الاستفراجه  
 الافراد كلها مثل المفرد اسم الجنس اذا كان مفردا  
 باللام الجنبية وصل على الاستفراجه كان استفراجه  
 لغيره لا افراد متعاه وفي الاحاد فاذا انزل حكم كان  
 الظاهر انسابه الى كل واحد واما التبع فلما دل على  
 مع الجنبية فلو اخرجي حاله فاستفراجه على قياس حال الجزء  
 كان معناه كل جماعة جماعة لا كل واحد واحد فاذا انزل  
 حكم كان الظاهر انسابه الى كل جماعة فان كان من الام  
 التي يكون ثبوتها للجماعة يستلزم ثبوتها لكل واحد  
 منهم من ذلك ثبوت لكل واحد والا كانت الاحاد باقية

على الاستعمال هذا استفراجه قياسه على المفرد في استفراجه  
 لكن هذا المعنى يتلزم تكرارا في مفهوم الجمع المستفراجه  
 الثلاثة مثلا جماعة فيندرج فيه بعضها وجزء من البعض  
 والجنب وما فوقها فيندرج فيه ايضا فيضمها الى قول  
 الكل من حيث هو كل جماعة فيكون معبرا في الجمع المستفراجه  
 وما عداه من الجماعات عند جزيته فلو اخرج كل واحد  
 منها ايضا كان تكرارا محضا فلذلك ترى الامة في  
 الجمع المستفراجه اما بكل واحد واحد فيكون كالخبر في  
 استفراجه كما شد بطل عنه معنى الجنبية ضا للجنبية  
 كما في الامثلة التي اوردناها واما بالجمع من حيث هو  
 مجموع كل في قولك للرجال عندي درهم حيث حكموا  
 اقارب درهم واحد لكل بخلاف قولك لكل رجل عندك  
 درهم فانه اقارب لكل رجل درهم والمعنى الاول اكثر  
 استعمالا من الثاني فان قلت فاقبل لا رجال في الاداء  
 فان قصد به نفي كل واحد واحد فلا فرق بينه وبين

لاجل في الاستغراق وان قصد به نفي الكل من حيث هو  
كل يكون صادقا اذا كان واحدا من الرجال فقط خارجا  
عن الرجال الدار وبطلان مظهر وان قصد به نفي كل جمعة  
جماعة كان تكراوا بين ما ذكرتم في المصنف بالكم تلك  
تداسا الى عدم الفرق بين الاستغراق المفرغ والجمع في  
صيرورة النفي يساجت نال لو سلم كون استغراق المفرغ  
اشتمل في النكر المنفية ونحوه ان يقال كان لا اجل  
في قولك ليس رجل في الدار يدل على محض الوحدة المطلقة  
فربما يقصد بنفي النفي المحض تلك الوحدة فيكون  
عاما ماعدا في الاستغراق وربما يقصد نفي الوحدة المطلقة  
للقدر ذلك يكون هو العزم في نفي كل سلف كذلك لا اجل  
في لا اجل يدل على محض الجمية وربما يقصد بنفي  
المحض مطلقا كان الجمية قد بطلت على قياس المفرغ بالكم  
نلا يكون حرق بين وبين لا اجل وفيها يقصد بنفي  
الصيد الذي هو الجمية ويكون المحض نالا على صفة الو

اولا في نفي

اولا في نفي نلا يكون من العزم في نفي واما اجل في نفي  
يدل على الدار اجل فيدل على محض الجمية والوحدة العاشر  
لجماعة فيحصل ان يقصد بنفي نفي المحض كان الجمية نلا تلك  
على قياس اجل فيدل على استغراق الجماعا مظهر الاشياء  
وان يقصد نفي البتة الذي هو الجمية فيكون المحض  
ثابتا موصوفا بالوحدة او لا في نفي نلا لا اجل نلا يكون  
من العزم في نفي وان يقصد نفي الوحدة العاشرية  
لجماعة اي ليس لجماعة بل جماعات كما يقال ليس فرج  
كذلك اجل لاجل الات فالحسن لك مائة كذا ان قولك ليس  
في الدار رجل يحتمل محبين ولا في اجل يحتمل ثلاثة  
سكان ولا اجل بها يحتمل اصباحين واما لا اجل  
فمفروض في استغراقه الا انهم من نفي المحض لا يحتمل محبة  
وان لا اجل اذا حمل على الاستغراق لم يكن جنس وبين لا  
اجل مفرق في قولك واما الفرق بينهما ان لا اجل لا يحتمل  
معنى حرق الاستغراق ولا اجل يحتمل ان يقصد بنفي الجمية





يكن ان يقال الاسماء المتجانسة اكثرها يستعمل في التراكيب  
 لبيان النسخة الاحكام ولما كان اكثر الاحكام المستعمل في  
 العرف والكتابة على ما كانت مستعملة في حق فروع  
 منها لا يكتفى بها في فهم بقية تلك الاحكام مع لعمري  
 الاستعمال في تلك التراكيب بعض الوحدة فصالح الجنب اذا  
 اطلق وصله فيما هو من الغرض المألوف من لسان الفقيه <sup>حظ</sup>  
 مع ذلك الاسم كانه واحد على معنى الوحدة فاذا دخل على  
 الاستفارة جرم من هذا المعنى نحو من هذا المعنى  
 الذي  
 ولا نراى الغرض الداخلي بل هو الاستفارة بمعنى كل فرد  
 من مجموع الافراد بيد ان الاستفارة للمنافى لافراد الاسم  
 هو دخول الجميع من حيث مجموع اذ ليس فيه الا حصة واحدة  
 وفردية اصله بجلالة وتوحيده كل فرد ما لا يتاخره من افراد  
 الاسم يقتضى اعتبار الغرض بجمع الجنب فانما يكن هذا امرا  
 اقصر على ما هو اقل مراتب الحق فورية واحدة وان بعد ما  
 تقتضى اعتبارها هو ان كان الاستفارة على مقتضى

ولم يكن سائياً للفتى لانما دلته بعض اقسام العرب  
 واجتمع من ابناء قريته مع لغوي كاذب وطبلان الحجاب  
 املاؤا ومالسا ليجربوا في الدار وان انطى هذا السلك  
 نحو لغوي بل هذا وهذا السبع ومعه بنيت الحج اذا  
 اراد بالآجر فلا كذا في السبع ومعه في السلك والاكل  
 لكن اجل طول الاموات في الدار العشرة لم يرد بكل  
 المانع مما اوصفت في ابل ابل الجحش في قوله الا من الله  
 على حتى الوعدة فلما لم يلق هو لها حلة على التماثل الاله  
 ان يدكره كماله الا لا يرضى له العادة من الفناء  
 فوفاه لم يرد بالباب في نظر لان الفناء الانسنة بحال  
 يكون معلومة لها فاطمنا به في اشارة النسب جبرية فامكن  
 احضار بطريق الموت ولي يقال الله وهو غلام لم يرب بالآ  
 ولعل الله لم يلفظ الى هذا الوجه الا يوضح ايضا الله السبع  
 ان يدكره كماله السبع في ابيته الله النظم والنقل في  
 ثم انما انما ان ملكه عليه من ارضه ان جعل على التظيم

۵۰

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

فَوَدَّ لِيَاكُنْ كَلِمَةُ الْمَرْءِ مِثْلَ عَقْرِ الْوَيْدَانِ  
 ثُمَّ قَالَ لَهُ تَبَّكَ الَّذِي ظَنَّنَا خَبِيرًا  
 وَالَّذِينَ آمَنُوا ذُكِّرُوا بِهَا خَرَابًا  
 عَلَى الْآلِافِ ثُمَّ قِيلَ لَهُمْ فَصَلُّوا رُسُلَهُمْ  
 لِيُفْخَرُوا بِهَا يَوْمَ الْقِيَامِ

[illegible]





تعدو اللفظ والاشراك في قول الجسم الذي هو كائن  
 قولك شجرة واحدة معنى كانه قولك شجرة واحدة  
 والاعراب ايضا الوصف الاول صدق في ان يطلق على  
 الحقيقة نظر الى أصله على ان الوصف المذكور في المقام  
 ذكر الحق والبرهان ولا بد على كونه الشئ واحدا او متعددا  
 وبما تم قال الوصف المذكور في الطويل الموصوف بما بعده  
 فان العرف من جهة حقيقة الطويل وكذا العرف من جهة حقيقة  
 او العرف من جهة الحقيقة كما نفع في الحق وكذا لا ينشأ من  
 الطويل والعرف من جهة الحق وعندها ان الحقيقة  
 عن قسمة الاشياء الى النكات الظاهرة انهم راوا  
 الاشياء المتشعبة لان القليل لما يتصور به لا يحمل كافي على  
 عالم وظاهره لا يكون جارية في قولنا جارية واحدة <sup>انها واحدة</sup> حقيقة  
 وقد جعل القليل الاشياء على ما هو اعم من المتشعب والقليل  
 جعل جارية واحدة حقيقة لانها قلت الاشياء ان رخصت  
 تنفصل الاشياء القليلة ويعتبر معنى واحد لهم في قولنا

جارية

جارية واحدة الاشياء المتشعبة من افراد ذلك الحق  
 فانه كان بحسب الوضع انه اعلم ان احتمال قول كل فرد من  
 افراد القائل بحسب الوضع ليقين تمامه انه بحسب ما يعلم ان  
 يطلق على خصوصية اية فرد كان بل تمامه انه بحسب ما يعلم  
 ان يطلق على معنى كل فرد للماهية من حيث هو والفرق بين  
 على اختلاف الراي بين ذلك المعنى وبين ان يتحقق في شخص  
 هذا الفرد وفي خصوصية فرد اخر فكذا الاحتمال هناك  
 هو المعنى واما احتمال المحلف فانما ينشأ من اللفظ فان  
 ربما لو كان مشترك بين شخصين كان احتمالا لان يطلق على  
 خصوصية كل واحد من تلك الاشياء لكونه موضوعا باراد  
 خصوصية كل منهما واليقين هنا من كل يحمل ان يتحقق في  
 ضمن اية خصوصية منها الا ان يكون يدعي شيئا يكون  
 ح في حكم النكات وكذا احتمال سائر المعاني من جهة  
 الاشارة والموصولات وغيرها انما ينشأ من اللفظ ايضا  
 فان المعرف بلام الهمد انما يحتمل كالتجمل يصلح ان يطلق على



خصوصية كل فرد من المهورات الخاصة به لما لا يوضع  
بإزاء تلك الخصوصية وضعاً عاماً أو ما لا يوضع بمن  
كلٍ ليتعمل غيرنا بل لا بد وأما كان ما لا احتمال ناش  
من اللفظ وإن لم يكن أوضاع متعديّة كما في زيدنا الأخت  
أما من جهة المعنى كما في نكاحات من حيث أنها مشتركة بين  
الأفراد أو اشتراكاً صرفاً وأما من جهة اللفظ فبالجيب  
أوضاع متعديّة كما في الشريك القليل البتة إلى معانية  
تكون كانت أو غيره أو مطلقاً وغيره وأما اعتباراً بالقياس  
إلى الأفراد معنى واحد فهو أن من المعنى وأما جيباً فبوضع  
كما في عبار المعاني فان قلت ما معنى كونه الوضع عاماً  
والموضوع لخاصة قلت معناه أن الوضع متعلق بأفراد  
خصوصية باعتبار أمر مشترك بينهم وبين اللفظ بأزواج  
المعنى متبادرة واحدة كما بين لفظاً ناكلت وتكلم واحد  
ولفظه من له غير ذلك لفظ هذا الكل شوازيه مفرد  
الغير ذلك فالمعنى في الوضع مفهوماً عام وهذا معنى كونه

والوضع له خصوصيات أخرى فلهذا لم يسمه المصنف بالوضع  
النازل وهذا على التخصيص لا على الإطلاق بطريق التقييد فلا  
يجوز إطلاقه على الوضع المسمى الكلي بل يقال إن الوضع مستلزم  
ما لا أنت وتزله به فليطلب وهذا الوجه لم يكن قد دمه في  
اللفظ الواحد فغيره من الألفاظ قد دمه ما وضع وإن أشرك في  
معناه فليطلب وبين اللفظ إن شاء الله كان كل من اللفظ الوضع  
والوضع له ما إذا اشتري بعضه في معنى اللفظ له كان  
كل منهما خاسرا أما كون الوضع خاسرا والوضع له ما إذا  
ضيق فقول له ومن قوله تعالى ومن أنزل طارا وطيورا  
بما جاء في الكشاف فإن قلت قد قيل وما من دابة  
ولا طائر إلا هم إن شاء الله وما معنى قوله في الآية  
وطيورا جعلية قلت معنى ذلك زيادة الغنم والبهائم  
كما ترحل وما من دابة قط في جميع الأصناف السبع وما من  
طائر قط في جميع الأنواع من جميع ما يطير بغيره إلا هم إن شاء الله  
محمدة أحوالها فيقول هو ما هو فيه ذلك إن التكرار في

قوله من بعد الحمد الحمد لله الذي جعل  
 العلم من نعمته من حيث لا يحتسب  
 فحق في العلم من كل علم العلم الذي لا  
 العلم به من غير العلم به

سببان التي فيها العوم لكن يجوز ان يروا فيها ما دون  
 ارض واحدة وطول جرحه فيكون استعمالها فيها فذلك  
 وسببها الصحيح واثبات ان ارض كان وطولها في  
 جرح كان على الشراء فاستعمل ان استعماله في جرحه  
 كل ما بين من مذهب الاخرين السبع وكل ما بين من مذهب  
 والاظهار والاختلاف وظهور ذلك زيادة الغيرة والاستقامة  
 وبوجه في الثاني النكرة المعقولة في سياق الشيء في  
 كل فرد فرد فلا يمتنع الاستعمال فيها بقوله الامم انما لكم  
 لان كل فرد لا يكون اميا وكذا ان اريد بها كل نوع  
 لان كل نوع امته واحدة لا ام وجوابها انها لقوله معنا  
 على الجميع من حيث هو مجموع وان كان خلاف الظاهر فبوجه  
 الجبر والاسئلة والجواب في الكشاف بقوله  
 فان قلت كيف قيل الامم مع افراد الدابة والمقابلة  
 لما كان قوله وما من دابة ولا طائر الا على معنى الامم  
 ومعناها ان يقال وما من دابة ولا طائر يطير على

قوله الامم على المعنى قال في الشرح ذكر في الامم  
 مع الدابة وطيرها جميعا طائر لسان ان السكون  
 لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الحنفين وقبحه هاشم  
 هذا القول لان الشك في تحريك الفراء هو من الحنفين  
 كانه قبل وما من من هذا الجنب في الامم انما لكم  
 ولا يصح فيه زيادة تعميم واحاطة بسبب سم لا يحسن  
 مفهوم واحد والشايع توهم تضاد كل في الشيء  
 اعادة الوصف بزيادة التعميم والاحاطة بالكلية المتنازع  
 والمعنى الذي ليس له من المحلولة لانه اذا كان  
 باعتبار الحكم الذي ياسبب التكثير اذ بالحكم الحكم  
 واطلاق الحكم عليه متعاضدا عند الحاجة وانما قال  
 التكثير لانه قد يبين معنى كل في هذا التام واذا لم يمتنع  
 ابن الجاحظ في معنى زيد محكوم عليه بالشيء فاد  
 الحكم كونه ثم قال واغاجاه النار وهاهنا  
 وفي سورة الفجر ثم كونه لان الآية في سورة الفجر ثم

فان قيل قوله الامم على المعنى قال في الشرح ذكر في الامم مع الدابة وطيرها جميعا طائر لسان ان السكون لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الحنفين وقبحه هاشم هذا القول لان الشك في تحريك الفراء هو من الحنفين كانه قبل وما من من هذا الجنب في الامم انما لكم ولا يصح فيه زيادة تعميم واحاطة بسبب سم لا يحسن مفهوم واحد والشايع توهم تضاد كل في الشيء اعادة الوصف بزيادة التعميم والاحاطة بالكلية المتنازع والمعنى الذي ليس له من المحلولة لانه اذا كان باعتبار الحكم الذي ياسبب التكثير اذ بالحكم الحكم واطلاق الحكم عليه متعاضدا عند الحاجة وانما قال التكثير لانه قد يبين معنى كل في هذا التام واذا لم يمتنع ابن الجاحظ في معنى زيد محكوم عليه بالشيء فاد الحكم كونه ثم قال واغاجاه النار وهاهنا وفي سورة الفجر ثم كونه لان الآية في سورة الفجر ثم



اولئك اولم عليه اتمح في اول سورة الفهم هدية  
وقد سبق من ايمان ان المستدعي اليها التامح وبها انما  
الذين آمنوا بعد في فلان يكون ان قال قد قال ان  
العلامه ضدي لبيان وجه تنكير التارة في هذه الآية  
وقد فيها في اخرى كما دل عليه قوله وانما جاءت النار  
ههنا معنوية وفي تنكيره بين تلك بان الاية في سورة  
الفهم تزلت اولا بكلمة فمواضعا تارة موضعا في سورة  
ثم جاءت في سورة البقرة من ارجاء الموضع الا والفتا  
من هذه العبارة ان التارة الموصوفة اما تزلت في سورة الفهم  
تكون لانهم لم يقرعوا فقصا التكرير ولم يقرعوا سورة البقرة  
سورة لا يقرعونها ههنا لغيرها التكرير فان كان ذلك  
على ذلك ظهر منها تسدي لبيان ولهم ان لا يجزئ عنده  
كون الصفة معلومة التصف عند المخاطب وان اول ما ذكر  
في الشرح فان في سورة الفهم لما كان المخاطب  
بالنار الموصوفة فيهما غير التصف على اهل البيت والذكر ان المخاطب

هذا هو الوجه في قوله  
فانما جاءت النار  
ههنا معنوية وفي تنكيره  
بين تلك بان الاية في سورة  
الفهم تزلت اولا بكلمة  
فمواضعا تارة موضعا في سورة  
ثم جاءت في سورة البقرة  
من ارجاء الموضع الا والفتا  
من هذه العبارة ان التارة  
الموصوفة اما تزلت في سورة  
الفهم تكون لانهم لم يقرعوا  
فقصا التكرير ولم يقرعوا سورة  
البقرة سورة لا يقرعونها  
ههنا لغيرها التكرير فان كان  
ذلك على ذلك ظهر منها تسدي  
لبيان ولهم ان لا يجزئ عنده  
كون الصفة معلومة التصف عند  
المخاطب وان اول ما ذكر في الشرح  
فان في سورة الفهم لما كان  
المخاطب بالنار الموصوفة فيهما  
غير التصف على اهل البيت والذكر  
ان المخاطب

في سورة البقرة عالمها اسماع الانية لم يكون في الاولى  
وعرفت في الثاني فان وجه تنكيرها التكرير قصد  
التنوير والتعريف وكل منهما ينشأ من ان كان تنجيها التكرير  
لكلام الكشاف وقد دعا لما ينشأ من تنجيها من احتساب التكرير  
المعنى كدوني بن الضم الى جهة التكرير والتعريف  
الى رفع القوم انما قال جهة التكرير تنجيها الى ان قصد التكرير  
بمعنى قصد دفع القوم وذلك لان تكرير اللفظ ليس بغير  
سماه وتخصيفه فمن السامع فاما كان مستطوعا به  
ويما كان وسيلة الى دفع القوم ولو سلم ان اراد  
ذلك تنجيها لكلام العلامة بما ذكر من ان التكرير لم يكرر  
التكرير التكرير فاما عرفت وان عرفت ما تنصيرها  
الحكم وتغيرت بينهن الحكم بان الحق الذي في كلامه لم يكن  
على ظاهره لانما اراد ان الاطلاع الذي هو في حق القوم في التكرير  
وانما السند اليه من انما اضطرر الى التكرير ولو سلم ان اراد  
ان الاطلاع بانما اراد قوله كما يملك عليه ما هو في حق

بل هو يجري على حقيقة فيلاد في التوجيه ولو سلمنا انه  
 اراد به خلافا من اجل كلمة اشارة الى ما ذكره في قوله لا  
 تكذبنا في اننا لم نمنع من اكد على ان السطح لا يرد  
 عليه ان التبر يستفاد من التقديم ولا ان التبر يقتضي  
 كان اوله بل بالتي في الاعمال والظاهر ان لا يلاحظ  
 كان الظاهر ان قوله على ذلك السطح يقتضي ان يرى  
 وقد اوضح في ذلك الفصل هذا البحث الذي بناه التاكيد  
 ولا يلزم على هذا التوجيه الا ان السكا كما اشار الى ان السكا  
 اشارة اجمالية الى ما لا يرد كذا اسطلاحا ولا يابن فانه  
 يسمح في كونه من الامور با بخله بما لا يوجب اسما  
 ولا يدعي هذا التوجيه في التاكيد المتفق ومن ظاهر ان اذ  
 جاء في ريد نفسه ليعقل ان اراد ان يقول جاء في نفسه  
 فليس في لفظه يريد مكانه في ذلك ليقوم الله بغيرهم  
 لم يبق الا انك لم يستلهم اي اطلقته القوم وارادته  
 من هذا انك ليس كانهم لم التزم فالتاكيد يدعي قومه

على ما هو عليه في قوله لا تكذبنا في اننا لم نمنع من اكد على ان السطح لا يرد عليه ان التبر يستفاد من التقديم ولا ان التبر يقتضي كان اوله بل بالتي في الاعمال والظاهر ان لا يلاحظ كان الظاهر ان قوله على ذلك السطح يقتضي ان يرى وقد اوضح في ذلك الفصل هذا البحث الذي بناه التاكيد ولا يلزم على هذا التوجيه الا ان السكا كما اشار الى ان السكا اشارة اجمالية الى ما لا يرد كذا اسطلاحا ولا يابن فانه يسمح في كونه من الامور با بخله بما لا يوجب اسما ولا يدعي هذا التوجيه في التاكيد المتفق ومن ظاهر ان اذ جاء في ريد نفسه ليعقل ان اراد ان يقول جاء في نفسه فليس في لفظه يريد مكانه في ذلك ليقوم الله بغيرهم لم يبق الا انك لم يستلهم اي اطلقته القوم وارادته من هذا انك ليس كانهم لم التزم فالتاكيد يدعي قومه

القول

القول في لفظ القوم اذ انك جعلت لفظ القوم  
 من القوم كالمواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد  
 ذلك لتأويلهم واشتراك مصالحهم واشتراك مصالحهم  
 حتى كلهم بما يصل اليهم وعلى هذا الوجه لا يكون قومه مع  
 القول في لفظ القوم انك لم تترك ان اريد به الكل لكن قومه ان  
 الفصل المشروط في الكل لم يستلهم بل من بعضهم وانما بناه  
 الى كلهم لما ذكره في الظاهر ان في الكلام مع جاز اسنادا وبالله  
 التاكيد بكل واحد من قومه هذا الجواز بحيث فالتا  
 قلت في القوم كلهم فبهم من الامانة والصلوة الى احواد  
 القوم فطاعوا ولا يلزم من ذلك اساطعة القوم وشروطها  
 الامانة الا يرى ان قولك كل القوم فطاعوا كذا يندشرك  
 الامانة ومع ذلك يقتضي ان يكون الفصل المشروط في الجميع  
 وصار من بعضهم واعلم ان نسبة الفصل الواقع من القوم  
 الى الكل وجهها آخر وهو ان يراد وقوعه بها بلهم ومع  
 يكون الجواز لغويا اما في الحقيقة التركيبية واما في لفظ

على ما هو عليه في قوله لا تكذبنا في اننا لم نمنع من اكد على ان السطح لا يرد عليه ان التبر يستفاد من التقديم ولا ان التبر يقتضي كان اوله بل بالتي في الاعمال والظاهر ان لا يلاحظ كان الظاهر ان قوله على ذلك السطح يقتضي ان يرى وقد اوضح في ذلك الفصل هذا البحث الذي بناه التاكيد ولا يلزم على هذا التوجيه الا ان السكا كما اشار الى ان السكا اشارة اجمالية الى ما لا يرد كذا اسطلاحا ولا يابن فانه يسمح في كونه من الامور با بخله بما لا يوجب اسما ولا يدعي هذا التوجيه في التاكيد المتفق ومن ظاهر ان اذ جاء في ريد نفسه ليعقل ان اراد ان يقول جاء في نفسه فليس في لفظه يريد مكانه في ذلك ليقوم الله بغيرهم لم يبق الا انك لم يستلهم اي اطلقته القوم وارادته من هذا انك ليس كانهم لم التزم فالتاكيد يدعي قومه



الفعل فالناكيد بكل لا يدع هذا الجوز ايضا فاعلم  
 ولا كذا لا يجوزون على كونه جودهم في زمان واحد على ما  
 توهم ذكر بعض الامنة الخفية في اصول الفقه ان غاية  
 اجعون في الامة الله لا على اتمهم عن اخرهم اجتمعوا في زمان  
 واحد على الجوز كانه قبل جحدوا كلهم مجتمعين وفي ذلك  
 زاد توهم وتغير بل يكون الهم الغير اذا اجتمعوا على شي  
 الماحور يري زمان واحد ولم يختلف عنهم واحد منهم عن  
 ذلك الزمان كان عاقلهم بعد من الحق واكمل في الهم  
 واعترض عليه بوجهين احدهما انه يقتضي وقوع الجمعيات  
 مع كونهم قوما ومعرفة والثاني ان الشارح الناصح الذي  
 هو ان اجعون في التاكيد بمعنى كل ولو كان كل واحد منهم  
 في الزمان قطعا فكذلك ما من عتقاء والجواب عن الاول  
 قوله كانه قبل جحدوا كلهم مجتمعين بيان لما حصل الحق  
 لا توجيه للاعراض عن الثاني انه لو كان بمعنى كل الامة  
 لراجل اشتقاق يدل على الاجتماع فلا بعدان بلا خط

هذا هو الوجه الذي  
 عليه الجواب عن  
 ما ذكره من ان  
 الجمعيات لا  
 تكون مع كونهم  
 قوما ومعرفة

فلا

هذا هو الوجه الذي  
 عليه الجواب عن  
 ما ذكره من ان  
 الجمعيات لا  
 تكون مع كونهم  
 قوما ومعرفة

ذلك كما لا خلاف المتأمل في الكفاية  
 وهذا نصت وهو ان فكذلك التوهم انما هو زيادة  
 ولا نفوس قبل دفع الجوز توهم هذا انما يتبع اذا اريد  
 بالجوز ما يتناول الشئ واللغوي وانما اذا خص الجوز  
 العقل كما يضره كلام السكاك حيث قال وانما الحالة  
 التي تقتضي كيدا في ان كان المراد ان لا ينفك بين الساع  
 في ذلك ذلك الجوز او سموا او شيئا فانا لا بد من التوهم  
 لعدم التوهم فانه يجوز لغوي لم يندفع في الجوز المذكور  
 على هذا التقدير بل لا يلى انه لا بد من توهم ان يكون  
 الجاني واحد منهما ولا سيما والمعاذ في سوا يمكن  
 ان يقال على هذا ما ذكرنا من ان يكون كل واحد من الجاني  
 من البعض الاسماء الى الكل انما وقع سهوا ولا يلزم  
 كون الثاني واضحا بل وان حصل الارضاح من اجتماعها  
 كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين عشرين واسم  
 بن الثلاثة بن معاوية لا وتلك فاذا اتبع الاسم الكنية

اذا احسن

وقد عرفت ان  
 التوهم في  
 هذا هو الوجه الذي  
 عليه الجواب عن  
 ما ذكره من ان  
 الجمعيات لا  
 تكون مع كونهم  
 قوما ومعرفة

عن الوعد لا يلزم التيقن ان يكون امراً مختصاً بغير  
الايجاز فخصامه محل الاطلاق واما الاختصاص وجوباً  
فلا بد منه وقوله باليقين لا يعنى ما يطلق عليه لفظ النوع  
انما يختص ان قصد بطلان بيان انزال اجماع حق واما  
تقدير ان التيقن دفع اجماع فتدفع اقصاه بالمع  
يعبر بالاختصاص املا للامتنان ومن وجهه  
ان الموصوف فيه مختصان لما بين الامتياز المقتضى  
ومما اشعار بكونه ملائمة التوقف جعل صاحب الكفالت  
صراط الدين اعلمت عليهم بالامن القاطر المستقيم ونسجه  
بقولك هل ذلك على اكرم الناس واقتسام فلان قال  
فيه اشعار بكونه على اكرم والفضل واخا والشايع  
فلا امن لما جعل فلان عطف بيان احرص من جعله  
بلا بوجهين احدهما انه يوضح تلك الصفة المبهمة و  
الايتام من شاعر عطف بيان دون البدل والثاني  
ان الايتام بكونه على انما ذكرنا فانه من جنس فلان

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page, showing dense cursive writing.

عطف بيان لها اذا ما يصلحها اوله فان كانت الكنية اوضح من الاسم  
حال الانفراد وكذا لا يرقم ان يكون الثاني اخيراً من الاول فان  
قربا اذا التحق بكنية اكثر من اسمها مع ما يحسن كون الكنية  
مشتركة دون الاسم فاذ جعل الاسم عطف بيان لها او ضمها  
مع التبع واشهر وان كان البيان حاصل بدون  
ذلك لان عاد الاسم علم ثم محصور به فليس هذا الجاهل يحق  
بحتاجه في فعله عطف بيان ان يوصف بهذه التسمية <sup>في قوله</sup>  
يريد ان عطف البيان هنا جعل هذه التسمية بعبارة لازمة  
لهم بحيث لا يجعل ان يتروك كونه في حق غيرهم وذلك لانه لو  
الاشتباء اما من اشترى الاسم فبهم وبين غيرهم واما  
من جاز ان يطلق اسمهم على غيرهم لما ذكرتهم باسمه فانه من  
يرى التثنية والعناد كقوله وذلك قيل ما الاو لا تدفع  
ذلك الاشتباء بعطف البيان فطع البيان هنا ارفع <sup>عليه</sup>  
التقدير واعتناء بالضرورة وحفظه من ثباته بترجمته  
لذلك ما رآه لا يوافق فهم امر احقق الاشياء فيه فوجه

هذا اذا قصد اضعافه في نفسه او اضعافه في غيره  
فان قصد اضعافه في نفسه فهو اضعاف في نفسه  
فان قصد اضعافه في غيره فهو اضعاف في غيره  
فان قصد اضعافه في نفسه او اضعافه في غيره  
فان قصد اضعافه في نفسه او اضعافه في غيره





قال القائل على ذلك انما غلط في محقق انما اردت  
 ان تقول يا في محققك سالك لما قيل ثم تذكره  
 قلت هما غلط في بيان وهو ان تسمى المقصود فمقدّم  
 ما هو غلط ثم تذكره بذكر المقصود فاذن لا يفتقر في شرح  
 الكلام كما يصدر عن ترويضنا ونوع في كلامه  
 الاضرب على الاول المعطوفية بكلمة بل غلط بل هو ان  
 تذكر المبدل من صدق ثم توضح انك غلط وهذا معتد  
 الشعر كثيرا بالثبوت وضمانا وان ترفع من الادق  
 الى الاعلى فهو كمن يذمك وان كنت متقدما الذكر  
 الغم غلط فمك وترا انك تصدق لا تنبها بالبدل كما  
 قولك في شرح دعاء القلط هما وضمانا في المعنى  
 من التصريح بكلمة بل ذكرها من الاما وقع في كلامهم ثم  
 اولى والنكتة في الايماء الى ان البدل هو المقصود  
 بالنسبة والغير من زيادة البنية بطلافا لتأكيد ما في  
 منه فضل الغير فان قلت ما اذا فضل بولد في المنافع واما

في محققك سالك لما قيل ثم تذكره  
 قلت هما غلط في بيان وهو ان تسمى المقصود فمقدّم  
 ما هو غلط ثم تذكره بذكر المقصود فاذن لا يفتقر في شرح  
 الكلام كما يصدر عن ترويضنا ونوع في كلامه

في محققك سالك لما قيل ثم تذكره  
 قلت هما غلط في بيان وهو ان تسمى المقصود فمقدّم  
 ما هو غلط ثم تذكره بذكر المقصود فاذن لا يفتقر في شرح  
 الكلام كما يصدر عن ترويضنا ونوع في كلامه

الحال التي تقتضي بانه وقصير في اذا كان المراد زيادة  
 ايضا صرح بما يصدر من الاسم على قياس ما ذكر من النكتة في  
 البدل يكون الاضاح في غلط البيان مقصودا بالبنية  
 وهو ما قد قلنا فلما يدع هذا الوجه ان يجعل الزيادة في  
 غلط البيان مبنية على المواقف لعن وعل الغاية في ذلك  
 ههنا ان تقدم ذكر التواضع على تكبير السن اليه فكان كلامه  
 بالذات في بيان تواضع المعاصي وهي لا تجلو عن اوضح ما  
 لما قصد بها ويكون المقصود بطلان البيان بما زاده بها  
 والمقام لما قدم بهت التكبر على تواضع انقص في غلط البيان  
 على ذكر الاضاح فائدة البدل التوكيد لما في من  
 التنية والتكبر والاشعار اذ التنية ذكر المسوية  
 حيث ذكر الاشكال وتابا مفسدا وتكرير التنية تكبر  
 العامل كما يدل على ذلك عبارة سابقا ولاخا واما قوله  
 والاشعار فمفهوم غلط على التوكيد انما يدع التوكيد  
 من وجهين والاشعار وقد روي بغيره على معنى ان

الاشعار قد روي بغيره  
 على معنى ان



التركيد في هذا البدل من وجوه ثلثة واما في الاشغال  
 فلان المتبع ينصب بان يكون بحيث يطلق ويراد المتابع  
 نحو الجني في هذا المحل عليه لم يرد بذلك ان يدا في ذلك  
 المذكور قد يطلق على ما جاء في قوله صدركا لا بد بل ان  
 ان الاجابة في ذلك في قوله ويراد من ان المقصود  
 الى بعض ضامته كما في قوله الجني في من يريد ثم يرد ذلك  
 بعد فجاء التفسير بذكر احواله وقيل قال بعض  
 انما هي في الاشغال لاشغال المتبع على التابع الاحكام  
 فقال الطرف على الطرف بل نصبت كونه لا على احكام  
 ومتأصلا له بوجه تابعيته في النص عند ذكر الاول  
 من قوله في الاول في نظره له في الثاني في الحاصل  
 في الاول مبتدأ له فظهر لك ان ضامته في قوله  
 او اخره واما بدل فاعطى لبدل اشغال كما في غير كلام  
 ابن الجلبج حيث اكتفى في بدل الاشغال بوجه الملازمة  
 الكلية والجزئية فان هذا الاكتفاء يقتضي اذ ملح تلك

الاشغال

الاشغال في بدل الاشغال لوجه في شرح الفصل بان ذلك  
 ضربت ردا على من بدل الاشغال ويحيد ذلك زيادة في  
 لهذا المعنى ما نقل عن المتبع انه قال انما هي في بدل الاشغال  
 لان الفعل المستدل له المبدل منه يشغل على البدل لانه  
 ويصير فان الاجابة في السند الى ذلك لا يكفي من وجه  
 الحق فان لا يجهل محله ووجه بل المعنى في ركة ذلك  
 في ذلك في قوله فان لم يلبس في ذلك في ذلك  
 عن الشهر قوله شايستونك من الشهر كرام لا يفيدها  
 ان يكون عوضكم من احكامه بخلاف ضربت ردا على  
 فان بدل فاعطى لان ضربت ردا على لاجتماع الذي في آخر  
 وكذلك قولك قل الامير سبنا في وجوه اخرى وكلامه  
 وليس من بدل الاشغال اذ شغلته ان لا يتفاد من  
 المبدل منه معينا بل في التفرع مع ذكر الاول متوقفا على  
 البيان للاحوال الذي في كلا الاحوال في الاول ههنا في انهم  
 عرفوا من قولك قل الامير ان القائل سبنا فوهكذا حال

نظاير تلك يجوز فيها الابدال مطلقا ثم بدل البعض  
والاشغال لا يخرج عن ايصاح لما فيه من التفصيل بعد الجاء  
والتفصيل الابهام اراد تكرير معنى واحد تفرجا له في  
وهو السامع ويحتمل ان يكون الاول او الفصل بعد  
الاجمال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الاجزاء و  
الفصل يابسها والثاني في التفصيل بعد الابهام اشارة  
الى بدل الاشغال فاما الاول فيهم يحتاج الى تبيين  
كلاهما ويحتمل ان يكون الاول نظرا الى المقصود  
في نفسه فانه كان محتملا ثم فصل والثاني نظرا الى الحاجة  
فانه ابره عليه المقصود او لا ثم ازالها به ومن على هذا  
ما ورد عليك من نظائر فكان الحسن ان يتر  
لزيادة التبرير والايصاح كما وقع في المتاح القول بما  
ذكرهما معا احسن كلام حسن والحسن ان يترامع  
ذلك الى ما يقع على اختلاف العبارة وهو ان الشك  
لما جمع بين التبرير والايصاح ابتدا في التبرير ببدل  
الاجمال

نظاير تلك يجوز فيها الابدال مطلقا  
ثم بدل البعض والاشغال لا يخرج عن ايصاح لما فيه من التفصيل بعد الجاء

واحدة فبدل البعض واخرها ببدل الكل بناء على  
الايصاح في بدل الاشغال الظاهر في بدل البعض  
منه في بدل الكل مع ان الكلام في تحصيل المسند اليه  
والتحصيل في الاولين اظهرهما معا لما افترقه التبرير ابتدا  
في التبرير ببدل الكل لظهور فيه وتفسير بدل البعض  
اقرب اليه من بدل الاشغال فلفصل الجاء  
بعضه كونه مفصلا عنه انه لو خط فيه الخصوصيات  
بوجهها كقولك جاء في زيد وعمرو وجاء في زيد وجعل  
آخر وجاء في رجل وامرأة وجاء به الاجمال في كونه  
هو ان يذكر باعتبار امثال كافي قولك جاء في جاري  
او جوال واسا هو قولك جاء في رجل وجعل آخر لئلا ين  
كلام البشارة وان عد منه لفصل الفصل على ذكره مستقدا  
منفصلا بضمين بفتح العبارة والذكر من غير  
تعرض لتقديم او احوال ومية فلا يكون فيه تفصيل المسند  
واشارة الى هذه وامياز ضمين بعض واسا ان



الحج الثاني بعد ما خرج الحج الثاني بالاضافة فاستفاد  
من حالة العقل وهذا الترتيب لا يتعداه نسبة على الحج  
الهما ثم العقل لئلا يثبت بان ذلك المتعلق بغير ما  
في ضمن فرد الامر في ضمن فرد آخر ففصله لئلا  
مع ان كل من عقل السند اليه بان عقل الجملة تأتت  
هل في فصل السند من عقل كل واحد منهما المتعلق  
على ذلك فان لفظ جاء في الجملة يدل على طلق الحج  
وانما يميز تعدد بهمة العقل او لفصل السند  
بانه قد حصل من هذا القولين **وعن الامر** بعبارة  
مواظبة وغير متراخ يشترط ان فصل السند انما هو  
بان يفارقه ففده واستبان بعضه من بعض الحج  
في الازمنة اما على العقاب والتراخي فان هذا هو  
المعنى بالعلم فان ما عداه من الامتياز بين العقاب  
والصفت والحل والمتعلق فان الزيادة في قولك  
سند وحاصلها ما هو واما لفظه في قولك من غير

فَاقِفْهُ

في

ثم روي عن ابن عباس وأبو هريرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم يوم أوتيت الفاتحة  
 لأول الألفاظ في الفاتحة فقال  
 بعد ما علمت أن الله تعالى  
 وفضلته على كل شيء  
 بالقرآن الموعود  
 اختار الله تعالى  
 يقول ما جاء في  
 عنهما الآن على  
 الخ من ريد لا قبل  
 من الخ الخ من ريد  
 بق لكن هذا  
 الخ الآن الظاهر  
 قول الخاطبة  
 صدر الكلام

فان قلت لا يحل ان يخطب من على من كان في المراء  
الخطبة الا ان الخطبة لا تكون الا في موضع واحد  
عنه ما في غير موضع واحد ولا في موضعين  
فجوابي ان ذلك لا يوجب وجوب الخطبة في كل  
موضع واحد بل في كل موضع واحد من  
الامام والخطبة من كل موضع واحد  
فان قلت لا يحل ان يخطب من على من كان في المراء  
الخطبة الا ان الخطبة لا تكون الا في موضع واحد  
عنه ما في غير موضع واحد ولا في موضعين  
فجوابي ان ذلك لا يوجب وجوب الخطبة في كل  
موضع واحد بل في كل موضع واحد من  
الامام والخطبة من كل موضع واحد

على ان يكون قصرا فرد علم بقل به اعدته بما يتصور ذلك  
 بانزله من ان لا يكون للادببات الذي بعد لكن فائدة  
 تكون معلوما للحاصل في ابع له فيه خلافا اذا جعل  
 لكن في قصر القابلة لكل واحد من النقي والاثبات هنا  
 فائدة ظاهرة وهو منقوض بكونه جاء في ريد لا عرو  
 في قصر الافراد فان الحاصل يعلم هذا الاثبات ويقرر به  
 فلا فائدة فيه فان قيل قد تعدد ههنا النبي على الحاصل  
 في قصره صوابه وفي خطا بطلنا انك افاضك بقصد هذا  
 المعنى وفي كلام ابن حبيب ثم يقتضي عدم المعنى  
 قطعا ليس كونه الشئ وما يدل على ذلك ولا ما يوجه  
 سوا ان حكم في نحو قولك جاء في ريد بل عرو بان الاختصاص  
 عن عرو ريد وقع قطعا ونهنا ان تلفظك بريد وقع  
 على الخط وسبق لسان ولم يكن انت بسلا لا اختياره  
 ثم ههنا كونه يقول بل عرو وان ثبت المعنى لم يجعل  
 ريدا في حكم استكون عنه فاعلمك عنه ان فائدة وتكون

هذا المعنى فاعلم كلامه وانما انتم اياه لا تميزوا  
 ريدا لا بل عرو فهو يرد عدم عرو ريدا قطعا وذلك لان معنى  
 لا يرجع الى ما يجاب به لعدم لا للما يرد بل فيقيد المعنى  
 عن ريد ولا فاعلم ان ريدا في حكم استكون عنه واذا  
 جئت بلا قيد النقي فتقولك ما جاء في ريد بل عرو فانك  
 تأكيد النقي السابق ويقع ما يرد بل على الاختلاف والشئ  
 بين العرو والمرد فاشمل وقيل تعيدا لقضاء الحكم  
 عن المتبوع قطعا قال بذلك ابن مالك جئت عرو ان بل  
 بعد النقي لكن بعد وفيهم من هذا الاطلاق ان عدم  
 ريد يحقق ههنا كما في قولك ما جاء في ريد لكن عرو ريد  
 اليه ابن الحاجب فاجبت قال يحصل اثبات المعنى لم يرجع  
 فتفق نفي عرو ريدا ويحصل المعنى عرو وعلى ما بين الابدان  
 او الحكم يقتضي ان قوله او يجب تحقيق هذا المعنى  
 على ما توقعه من كلام ابن الحاجب لا ثبت يقول ان  
 صوابنا سابق عن المتبوع الا ان يعنى عدم عرو قطعا



كذلك موقوف فيجب انما بعد يتحقق بحسب قطعها والشيء  
 من المبررات ان القلط في الاسم الموقوف عليه فيبقى لفعل الخلف  
 مستندا الى الموقوف فكان ذلك ملكا له اياه في عمره وكما  
 كان في اثبات الفعل الموقوف عند الله الثاني فلا فرق  
 عنه بين التفت والموقوف كون الموقوف بمنزلة المبكوت عنه  
 واما على هذا الوجه فيجب ان يقال ان ذلك لا  
 الحكم المذكور في الكلام هو المتوقف لم يبرزه التابع على  
 مذهبهم ويمكن ان يتكلم في الحكم هو المتوقف من حيث  
 نسبته لهم وان يكون اثباتا او نفيها فيها انبأ الحق  
 الاول نفيها ثم يرد عنه الى الثاني اثباتا وجعل الاول  
 في حكم المبكوت عنه وانما من ينول ان الحق متوقف على  
 ثبات التابع فلا يعود التصرف على قوله بل يجب ان  
 خارج وذلك لان مدلول القلط ثبوت الحكم لاحدهما  
 مطلقا فان كان الاصل بهما المنع استفيد الخبر وعدم  
 جواز الجمع والا استفيد من الابهام وجواز الجمع بينهما

بقوله هذا المحقق في قوله ايضا ان الاصل في ايراد  
 الموقوف والموقوف عليه لفظة العطف لم يسل القسير  
 على طريق قوله خصصت ذلك بالذكر اذا ذكره دون غيره  
 انه حاصله راجع الى علاقة حقه حتى لا ينفرد الايراد كما قيل  
 ولما الفصل في قوله المستند الى من بين الاشياء المتماثلة  
 تكون غائبا عنها بالاثبات المستند له وهذا هو معنى  
 المستند على المستند اليه وكذا انضمت بالعبارة معناه  
 ثم يرد وينفرد من بين السويين بالعبارة فتكون العبارة  
 مقصورة عليه لتمامه وكذا قوله واخترت هو الاثر المستند  
 عن المتأدي بوايكون والعصوصة بالمندوب كذا قوله  
 ثم يختص بمرتبة من يشاء وبالجملة تخصيصه بان في هذه  
 تميز الاجزى فاما ان يصل الخصم على ان من التميز  
 في المندوب صا كما انه حقيقة واما ان يجعل من باب  
 التخصيص لتمامه المعنى فلا حظ للمفسر ان معا ويكون  
 الياء المذكورة صلة للعقود ويقدح في صلة

يقال في حصة العباد مثلاً يترك ما عساه أياما

بلى لا يظن أن العبد الموروث لا يفتقر إلى العمل

اعلم أن حصة العبد بالقرعة عام له طريقان متباينان

أحدهما أن ما عدا القصور عليه من ذلك لا يفتقر إلى من

النقصان سلباً إضافة من مرتبة ذلك لا يفتقر إلى نقصان  
أن يعني به هو أيضاً عداه لم يفتقر إلى الثاني في القصور  
هذا المقصود

عليه يرتفع الكمال إلى حد ما وجب كانه يفتقر إلى

هذا الشار من قال القصور عند الإطلاق بصرف إلى الكمال

ويجوز لك هوان يولد بالحق للمعروف الحكم عليه

سلم الأوصاف يعرفه على طريقة قوله ووالله لا يفتقر

إلى ظاهر هذه القصة وهذا المعنى من فروع التعريف

الفتى كانه لو خطأ ولا وقوع خبراً ثم عرف صاحب خبره

وجنونه فالذهن بهذا الاعتبار لا يفتقر إلى من

وأما ثانياً فلا نحتاج إلى كفاية ما حصل هذا المعنى

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

الفتى وفائدة لا معنى الفصل جابياً لأنه لم يفتقر

بقوله لا يفتقر تلك الحقيقة قطب السند إلى السند

كما تقرر ذلك الأسبق بل قصد به معنى آخر فيقال لا يفتقر

إلى العهد ولا إلى الضرر لغيره عام وهو ذلك وثانياً بات

هذا معنى التعريف الذي المظنون وفائدة لا معنى إلى

والجواب الثاني في ظاهره خلافه فيه يدل على معيار الكفاية

صحيحاً حيث قال بعد ما مضى فائدة الفصل كما فعل بعض

التعريف في المظنون أمّا الكفاية على أن التعريف هو الثاني

الذين بلغك أنهم مطلقون في الامتياز أو على أنهم الذين

أصلحت صحة المظنون وأما الجواب الأول فيجب

وذلك أن كلام الشيخ أو لا معنى قوله ولا يفتقر إلى العمل

عليه يدل بصره على أن هذا المعنى المذوق ليس بضرر

المستند على المستند إليه ولا نزاع فيه لذلك المقوم كونه

أمر لا معنى قوله فائدة لا حقيقة له وإفادته بوجه أن ثانياً

نفس المستند إليه على المستند كما هو ذلك معيار الكفاية

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام

فيحت مال لا يفتقر تلك الحقيقة فأنقله من كلام



الشيخ لا يمنع ذلك انهم بل يؤكد وتبين المقام ان  
 المسند اذا عرف باللام نبي عن غيره فان قصد الى ان المسند  
 هو كل امره ذلك الجنب وان ذلك الجنب لم يثبت له كان  
 ذلك نصرا للمسند على المسند اليه اما حقيقة واما ادعاء  
 وان قصد الى ان غيره ذلك الجنب يتحد به ولا يضار الله  
 معنى اخر فصار معنى العهد ومعنى غير الجنب معنى طهر  
 الاضافه وهذا المعنى فيه دقة بحيث يكون المتأمل  
 عنده كما يقال يعرف ويكره وليس فيه معنى نصرا للمسند  
 على المسند اليه ولا بالعكس من من الجاهل بما لا ينبغي عليه  
 ذي سكة فتقول الشيخ فانه لا حقيقة له وراء ذلك  
 ان حقيقة ذلك وهو محقق به وقد صح هذا المعنى في  
 فريد هو هو بعينه وقول العلامة لهم هم اشارة الى معنى  
 الاتحاد وقول لا يقدون تلك الحقيقة تأكيد لئلا يلبس  
 في كلامهما ان كان لا على نص المسند اليه على المسند  
 وبطلان ذلك انهم فظهر ان هذا المعنى الدقيق من فروع

الفرع

التي هي الجنب ان المعنى المطبق عليه انما يكون في  
 الكشف عن ان اللام على المعنى الثاني تعريف الجنب المعنى  
 بتعيين الحقيقة كما انها على المعنى الاول تعريف العهد فان  
 قلت قول الشيخ وكيف ينبغي ان يكون الرجل على الحق  
 ان يقال ذلك له وفيه ينبغي ان المقصود دعوى الكمال  
 فان الرجل اذا كان كاملا في كونه بطلا حاشيا الحق  
 ان يقال البطل الحاشي له وفي شانه قلت يدع ذلك لا  
 ما عقبه من دعوى الاتحاد وان صح في لا يلزم  
 بغير دعوى الكمال حيث قال تركه هو البطل الحاشي فنبه  
 الى معنى علم انه كان ولم يعلم انه من كان كافي في ذلك  
 ولا يريد ان يصير عليه معنى البطل الحاشي على انه يحصل  
 لغيره على الكمال كما في ربه والجماع ولا ان يقول انه فلان  
 كونه بهذه الصفة وكذلك تريد ان تقول صاحبها و  
 اراد بقوله وكيف يلحق غايته ما يتوهم من الاستحقاق وذلك  
 بالاتحاد فان الرجل اذا اتحد بالمعنى هذه الصفة وتحتجب بها

فهم من شانه  
 ان لا يلبس  
 في كلامهم

كان ذلك هو غاية العتق في كونه بطلا عابسا وكذلك  
 اذا تعد حقيقة الاسد كان ذلك غاية ما يتحقق بطلان  
 الاسد عليه والبلغ في ثبات شجاعت من جعله في من  
 افراد الاسد كما في قولك زيد اسد ومن حقيقة الاسد  
 فيه ايضا فان تلك كرا الشج ان قولك هو البطل الحامي زيد  
 الاسد وما اشبهها كلها على معنى الوهم والتدبير والتشويش  
 المتكلم في حاضر شيئا لم يرد ولم يعلم ثم يجري مجرى ما علمتم  
 قال وليس شيء بالغ في هذا الضرب الموهوم من الذين انهم  
 يحيى كثير على انك تعد في ذلك شيئا ثم تعجز بالذ  
 كقولك اترك الذين تدعي مله يهلك وان تعجز على  
 السيف بتفصيلا ذكره من ان اللام في البطل الحامي  
 المظنين والاسد المجرى من الجفونا في معنى الوهم ليقول  
 فان هذه الامعان خصوصا الاسد ليست امور موهومة  
 مقدرة قلت فما اعني بهذا الوهم والتدبير بناء على ان  
 دعوى الاتحاد بين زيد وجبر الاسد انما يتقيا لك انما

مؤخر

تصوير ذلك الجديح في عقله من الاوقاف في تقديره  
 ولولا ذلك لم يحسن دعوى الاتحاد بل لم يقدم الوهم  
 فضلا عن ان يتلقاها بالقول ولذلك كان هذا المعنى  
 عند المتأثر ابراهيم الاعتراف والاكثار اما قوله  
 وليس شيء بالغ في هذا الضرب الموهوم فاشارة الى ان  
 تدعوى في غير ما يحسن به اياه ومنه البيت فان <sup>محل</sup> <sup>ذلك</sup>  
 فيه لم يرد مقدرا لمسورة الوهم واجراء مجرى ما علمتم  
 من مروع العهد وفيه قصر المسند اليه على المسند فلما  
 اوجزه هذا الامن اشتهر بين الناس وافرادا <sup>ك</sup> <sup>ذلك</sup> ايضا  
 في الامور المشيوية على ما ليس لك ان تدعي البطل الهالك  
 والاسد والمظنين لغزات تلك الباطنة ولكون مخالفا  
 لكلاهما فيجب ان فان قلت على ما ذكرت في التصق المعنى  
 الثاني في الظنين لم يكن هناك تصرا صلا فائدة الفصل  
 قلت فائدة ههنا الدلالة على ان الواو قبله خبر لوصفة  
 وتوكيد الحكم دون المصدر ونحوه كذا مخرج مبتدأ <sup>فصل</sup>



واحدة المعنى لا تزال على العهد هو مع ذلك يصح ايضا  
 حسد المسند والمُسند اليه افرادا اى لم يمتلئوا غير المتعين في  
 الناس الذين يملك انهم يظنون في الامعة وان ذهبت  
 الى ان لا يخرج المعنى ايضا واما ذكره من ان الفعل يصيد  
 الصبران لقابله الفعل فاليه البيان فليدعى في هذا القول  
 كان مستبعدا مينا فليدعى من ان يقال كلهم في امر  
 على وجهين مبتداء ما قبله خبره وليست بفعل مضارع  
 في موضع اخر القديم خبر ان تقديم على غير التاكيد  
 وتقديم لا على غير التاكيد والضرب الاول تقديم معنوي  
 والضرب الثاني تقديم لفظي على قياس لامانة المعنوية  
 واللفظية لانه الحكم عليه ولا بد من تصفية قبل  
 الحكم ان اريد بالحكم وقوع النسبة او وقوعها في وقت  
 تحقق المسند اليه والمسند معا في الذهن ضرورة ان  
 النسبة لا تقبل الا بعد تعلقها لكن لا يلزم من ذلك ما  
 الحكم بتقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم

هذا هو المعنى لا تزال على العهد هو مع ذلك يصح ايضا  
 حسد المسند والمُسند اليه افرادا اى لم يمتلئوا غير المتعين في  
 الناس الذين يملك انهم يظنون في الامعة وان ذهبت  
 الى ان لا يخرج المعنى ايضا واما ذكره من ان الفعل يصيد  
 الصبران لقابله الفعل فاليه البيان فليدعى في هذا القول  
 كان مستبعدا مينا فليدعى من ان يقال كلهم في امر  
 على وجهين مبتداء ما قبله خبره وليست بفعل مضارع  
 في موضع اخر القديم خبر ان تقديم على غير التاكيد  
 وتقديم لا على غير التاكيد والضرب الاول تقديم معنوي  
 والضرب الثاني تقديم لفظي على قياس لامانة المعنوية  
 واللفظية لانه الحكم عليه ولا بد من تصفية قبل  
 الحكم ان اريد بالحكم وقوع النسبة او وقوعها في وقت  
 تحقق المسند اليه والمسند معا في الذهن ضرورة ان  
 النسبة لا تقبل الا بعد تعلقها لكن لا يلزم من ذلك ما  
 الحكم بتقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم

الحكم به فلا يتم ان لا بد من تحقق الحكم عليه في الذهن  
 قبل الحكم نعم لما كان الحكم عليه هو الذات والحكم به  
 هو الوصف كان الاول ان لا يحفظ قبل الحكم به واما انه  
 يجب لك فلا هذا ان اريد بتحققه قبل الحكم فقد مر في  
 العقل وان اريد بتحققه قبله في الخارج فلا نزاع فيه  
 كان من الوجوه ذات الحاجة الى ان ترتيب الالفاظ لا يأتى  
 المعاني بحسب ترتيب تلك المثاني العقل لا في الخارج كما  
 في العقل ان يتحقق في الذهن بلا تأخير اليه  
 الفعل المضارع تدعى به الفعل المضارع الاستمرار على  
 سبيل التحدد والتعريف بالقياسات ووجبه المناسبة  
 ان الزمان المستقبل سترتجده شيئا فشيئا فاسب  
 ان يراد بالفعل الدال عليه معنى يتجدد على صورة يتجدد  
 الماضى لفظا واما الحال المستمرة والزماد على  
 المضارع اريد بها ههنا الاستمرار ان السؤال كيف  
 غالبا انما يكون من الاحوال المستمرة فاذا قيل كيف

يجازي جميع اوصفيين لا يفرقنا بين اوقاع الا اذا كان لها  
نوع استمراد والجميع بان لا يريد بالخصيص بالبحر  
بل بالخصيص بالذكر والمراة تخصيص لاثبات تخصيص الثبوت  
لكن في بيان كون القديم بقيد الزيادة بالخصيص نوع  
خفاء وذلك لان تخصيص بالذكر حاصل بلا تفاوت قدم المستند  
اليه او آخره ما يقال في توجيهه ان الضمير كان في هذا  
لاحتلافه فان يكون مستندا للضمير فاما اذا ذكر الضمير  
تخصيص لاثبات لم يبعد هذا التوجيه ولما قدم تخصيص لاثبات  
بهم محتمل اعرف لك لاحتمال مكان تخصيص لاثبات قد تنقو  
بالقديم واراد به وساطة التماس قال لا يغير هذا  
كان الخبر من المشتقات هو وانما انما يغير هذا  
الحق وفي الكلام الغلط انما اتفق الخبر على ما ذكر من  
ان القديم يدل على ان الحاطة استأ في اصل الحكم خطاء  
في قديم قوده نصا في ذلك القيد اهم عند المتكلمين  
في الذكر كما صاب ذلك في قوله ووجه خطاءه وهذا

بشأنه بين الافعال والمشتقات بل والحوادث ايضا  
انما في الحوادث كالتجسيم الحيوان والجمادى امور  
ثابتة غير متغيرة فلا يقع الخطا فيها في الامر القوي فلم يثبت  
اليها ضميرنا انما قلت هذا اي لم اقل مع انه موقوف  
لغيره فالقديم بقيد فعل الفعل من المذكور بثبوت غيره  
القديم في هذا المثال لما افاد فعل الفعل المذكور لفعل  
المستند اليه وثبوت غيره لم يكن مفيدا للتخصيص بالضمير  
الفعل بالخصيص غير به ولخصه ان النزاع اذا وقع في  
فعل واريد تخصيصه فذلك التخصيص يشغل على اثبات و  
فعل في قديمه بالاثبات وحده ويغيب التخصيص كقولك  
انا سمعت محباجك ورجا يحبك كقولك ما انا قلت هذا  
ورجا يصح بهما معا بناء على اختلاف المتأخر على كل  
تقدير يكون تخصيص الفعل انما انت له لا بما نفى عنه المسمى  
فالتخصيص بهما معا نفى عنه واوله ان نفى الفعل  
بالمستند اليه فكان لم يفرق بين ما انا قلت هذا وانما



وسبب الذي بينهما وظاهر كلام الصحاح انما  
استعمال احد بمعنى الجمع يصحح اللفظ ان حمل كلامه على  
الاشتراك المسمى كما هو ظاهر في قوله ومن قوله  
هو مني على ان احدا اسم في معنى الواحد بان احدا وصف  
على هذا القول واسم على قول الصحاح وباختلاف الفقه  
المشترك الذي وضع اللفظ بان فيهما واحد حمل كلامه  
على الاشتراك اللفظي والفرق اوضح لا يقال التلب  
الكل يستلزم التلب جزئي فاذا كان التلب الكل صادقا  
كان التلب جزئي ايضا صادقا وهو مرفوع الايجاب فيكون  
ان القرينة الواضحة على كل احد منفية ولا يلزم  
من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان  
عاما خاص وان خاصا لخاص التخصيص ههنا ان يقول  
ان كما هو الفاعل في روية واحدة على شخص معين كذلك  
يقال ما انا رايت زيدا فيكون هناك من راى زيدا  
وهو ظاهر بان كان في روية واحدة على احد لا بعينه

يقال ما انا رايت لاحد من الناس وفي ذلك الاختلاف  
وان كان غير معين لكنه مرفوع من حيث تعلق الرتبة  
فقد ان ينسب اليه بذلك الاعتبار لا يصح ان يقال  
ههنا ما انا رايت احدا لان في روية قولك ما انا رايت  
زيدا لا محروا ولا يكون العبارة لك في اعادة نفي الرتبة  
بالنسبة الى كل واحد من الفاعل وان اختلفا في الظن  
والقوسية فيقوم نفي الرتبة لكل واحد منها جازما  
سلامة الفعل المبني في اعتقاد الخطأ بل هو في واحد  
فلا يحتاج في رسم خطائه في الفاعل اليقين على كل واحد  
واحد وان كان التزم في روية واحدة على كل احد  
فتلك عبارة ان احدها ان يقال ما انا رايت كل  
احد والثانية ان يقال ما انا رايت احدا وهذه خبر  
من الاولى وفي اعادة المعنى المذكور مرفوع خفاء وفي  
وهذا الاختلافها وترجمها ما قرناه وعند  
ان قولهم نفس النفي لا يقتضي ان يكون ضرب زيدا

ابتدئ ان يترجم عليه آء وقد هدم هذا الكلام الترجمة  
 الذي نسلط به انما يتراد في كسر تلك القارورة ان يقال  
 لا يتراد في الترجمة في قولك ما انما يتراد عام لكل احد  
 لان الترجمة متوجه الى الفاعل وكونه فاعلا ولا تعلق له بالفعل  
 والمفعول فيكون الكلام ما لا على ان المتكلم يتراد على الترجمة  
 المتكلمة باحد يتراد ان يكون هذا الانسان فاعلا محلا  
 كما قيل لست الذي يلي احد من الناس لا يحد في ربي  
 لا غيره ومعنى لا غيره اورد في تفسيره على انك لا تبت  
 كلمة لا غيره من المراد بها دفعا لوجه تصد النصيب في  
 عبارة النصاح حيث قال فان انت هناك لنا كيدا حكوم  
 عليه معنى الكذب بانه لا غيره لا لنا كيدا الحكم قد تدر  
 يعني ان لا يتراد على الحكم بدم الكذب واستاده الى التفسير  
 وقع تصد لاسموا حقا الامنيا على الشبان حقيقة لا  
 ولا وهذا معوق في الجوزا والفتوا والشبان بالتاكيد  
 وليس هذا حصرا بل نعم ان جعل متعلقا بدم الكذب

خبر

تخفيفا لكلمة هذا المعنى لا يتبع وقوعه في كسر كذا  
 والشاح العلامة تدار في هذا المقام على بدل  
 الجوزا والفتوا والشبان آء وان كان قصد بما ذكره  
 المعنى للبيان منه فان لم يعرف فانه كان سوا على ما  
 يقتضيه كلامه حيث قال يكون سوا ان لم يعرف وان كان  
 ونفي كان نسيا فان قصد معنى آخر لا يرا ذلك المعنى  
 كان يجوزوا واعلم ان الشاح العلامة جعل الضمير قوله  
 لا اذا قلت ابتداء راجعا الى المتكلمين بما قبل المذكور  
 المقول وجعل قوله لا غيره وشيخنا وسوا ولسان متعلق  
 بقوله جمع ولهذا قال في ترجمته جمع من غير ان كان يجوزوا  
 وسوا ولسان والفتوا عن رجم الضمير هو المثال لا  
 هي التي اوقعت في هذه الولاية وقد تدر في بيان حال  
 انما سميت في حاجتك في الابتداء ولا في الابتداء وركت  
 عن بيان حال سميت في حاجتك اوسميت انما سميت  
 لا في الابتداء كما نرى من ان يعلم بالمقابلة الحال انما سميت



في الامتداد لان اقدم لغة الضياء في العالم لا ناهي عنه  
الشيء غير ما هو معك كان ظاهرا لايق التكرار كما

يدل على الترتيب بالترتيب والغير والخصا بمتعارفين  
تقدرا القديم بقديم من اجل انه هذا الكلام بغيره على انما  
نوه ان الخصص في قول الله ثم لا تم استقاء الخصص معنى  
المعبر كذلك بل اريد بهما اجتماع وقوع التكرار متدا  
فلا ريب ان يتجا هذا لا يقول لما حصلت الترتيب بالترتيب  
او غيره فقد حصل تخصيص التكرار ومع وقوعه متدا بذلك  
تقدرا القديم وهو المطلوب ولو فرضنا ان المراد بالخصا  
حاصل بدون تكرار ثم لا تم استناع ان يراد بهم  
شيء اخر اذا قيل شيئا في باب تبادر منه كونه شرا  
بالقياس اليه فلو قيل لا خير تبادر منه كونه خيرا بالقياس  
اليه وظل ان لا يكون مفرقا لان المراد من التكرار التكرار  
تأنيده وتكراره مما هو في نال في التماثل هو صورة دون  
تأنيده من قد يصح على البرهنة فيك فيه عاقل فضلا

فان لم يكن له سكونا

عنان

٧٥٦

عنان بغيره بغيره في جميع المحرور المعنى بغيره  
في فن البلغة بغيره او ان يكون شرا بغيره في الجمل بغيره  
ذلك لاننا قد اصبنا بغيره بعد ما المقابلة في  
التقوى ولو قيل احداهما بثبوت التقوى لكان الظاهر ان  
المقابلة كما في اللفظ الانتقال على الامرين ولا يخفى  
فيه من التعسف بل هذا القائل انما قصده في توجيه اللفظ  
رعاية بجانب المعنى لا يخفى ان تعنى الغير بغيره لا  
على الترتيب ثم الجواب ان هذا المعنى لكونه شرا بغيره  
على ان تعنى الغير بغيره الاصل في العلم وشبهه بالحق اليقين  
لكل ان ثبوت التقوى هو الاصل في العلوك وعدم كماله  
لما استند الاصل الى الاصل والفرع الى الفرع وقال  
المعنى معناه اتبع عاقل عاقل المعجز في بعض نفع الايضاح  
معناه اتبع عاقل عاقل اي اتبع عاقل المستند الى الظاهر  
على المستند الى المعجز كونه وما يتبعه على  
المستند ثم اعلم ان لفظ مثلك قد يطلق على من اشهر

بما لا يخاطب بقرينة مثل لا يخل ولا يخل ذلك بمعنى فلا بد  
لا يخل بقرينة الكلام كناية في الحكم لا في مستخرج بل في الحكم  
عليه وليس فيه ما يقتضي من ذلك الا ان الانسان لان الكلام  
نحوه بطريق الاستقانة دون الامالة للعرض او جانب  
وان قصد وصف الخاطب بالمثل كان ذلك تقييما بما فيه  
البدل مثل الانسان غير الخاطب مما قبله اريد بلفظ النقل و  
قد يطلق ويراد به مما قبله مطلقا وهو الكثير الشائع اما  
ان تحصل نسبة الحكم به اليه كناية عن نسبة الى الضيف  
هو الـ او اضلي الاول وهو الكثير الشائع كان مستعملا  
سبيل الكناية في الحكم فكان قصد به على المسند كاللغة  
وكذلك كنه في النسخ عن هذا المعنى خطأ وليس الكلام في  
اسلاك الخاطب في غير وعلى الثاني وهو ان يراد بلفظ  
مثل المائل مطلقا من غير كناية في النسبة لم يكن فيه عرض  
بالانسان غير عين اريد بلفظ مثل الناس ولا يخاطب ايضا  
الا على قياس ما ذكر في العين وفيه بعد وقد قيل على ما ذكر  
من قوله في قوله تعالى

من قوله تعالى  
لا يخل ولا يخل  
بقرينة الكلام  
كناية في الحكم  
لا في مستخرج  
بل في الحكم  
عليه

من الاستعمالات على الوجه الثلاثة لفظ غيرا قد نصت  
ما قد رآنا مظهر لنا اذا اريد بلفظ مثلنا وغيره الانسان  
غير الخاطب مما قبله او غيرا الى له لم يكن هناك تقييما مطلق  
بغير الخاطب وله كان ذلك الانسان مقيما او مطلقا و  
ان حمل التقييما على غير المطلق اعني ان يكون في الكلام تقييما  
خفاء كان موجعا في صورة التبيين كما فيهم من سيات  
كلام الايضاح دون الاطلاق كما بدل عليه قوله في  
قولنا مثلنا لا يوجد اذ لم يرد به معين قطعا واما قوله  
غير حتى يحصل التبيين كما لا يخفى فظهر ان قوله غير  
ارادة تقييما غير الخاطب مؤكدا للاستعمال على سبيل  
الكناية لا بد من ان كان بعضهم موضع التباين من  
احدها الاستعمال بطريق الكناية والثاني ان لا يكون  
ارادة التقييما بغيره كما ناستعملين بطريق الايضاح  
الكناية وقد صد بها التقييما على سابق سبيل لم يكن  
تقديمها كما لا بد من ان كان هناك من يدعي انه مما قبل



المتطابق كونه جيلاً فيقولون ذلك لا جعل وعرض في الترتيب  
 مثلاً له وفيه بحث لأن الظاهر عند قصد ذلك المعنى ان  
 لا يكون الاستعمال بطريق الكتابة لأن كون المتطابقين  
 جيلاً لا يقتضي له في نفس الماهية من ذلك الامتنان بل يكفي  
 في ذلك في الجمل من كون ما نذكره على معنى قصده كما  
 قيل تلك جيل وشك لا جعل فلو لم يكن ذلك الا هم الا ان  
 يصلح المعنى معاً اعني في الجمل عن المتطابقين بطريق الكتابة  
 وفي الماهية بطريق التعريف وايضا لا يقتضي للترتيب في  
 العينية ولا ايتاها فضلاً عن المنطقية وقد تقدم الاستدلال  
 اليه المسور الظاهر ان العينية يقدم راجع الى المستند  
 مطلقاً وان كلمة قد للتقليل وان جعل راجعاً الى ما ذكره  
 بقرينة سياق الكلام كان للتحقيق وانما قال في  
 الاولى المتعارضة وهما المتضبة لأن التالفة المجزئة  
 يجعل في الحكم البعثة الواضحة ان يبق لأن مفهوم التالفة  
 المجزئة هي مخالفة الحكم من معنى لا مراد وذلك مغاير

التي الحكم عن جملة الافراد لكنه يستلزمه لا يقتضي له  
 فالأقرب ان يجعل عطفاً على عزت وانما كان اقرب  
 لأن ان جعل عطفاً على اخلية فان اخلية العزلة مطلقاً  
 لزوم جعل الخامس فيها لتمام وهو مستفيض وكذا ان في الكلام  
 بالناحية لفظاً او غير وان في الناحية لفظاً او غير فقط  
 لزوم مع صفة عظمة وجعل الاخرين وبها الصلابة  
 وفيه بعداً يتم ولعل لك ان تقول في تفسير العزلة بالناحية  
 لفظاً ونقص العزلة بالمعنى فلا عذر ولا يبرح بتعيينه ان  
 على خلاف ما الظاهر من ان امثلة العزلة لا تسامع ولا يحل  
 المراد بالعزلة الساكنة عن اداء التي التزم بدخل على الفصل  
 العامل في كلمة كل والعزلة باقية على اطلاقه بتمهاده الا  
 المذكورة فيها صحت عطفه على اخلية ولم يجمع الى بقية  
 فعل وكان اقرب بحيث اللفظ مع ان لا انفكاك في المعنى  
 فكان الشايع اراد تطبيق كلام الله على كلام الشيخ وايضا  
 الدخول في غير التي على اطلاقه فاختار السلف على ان

بذلك التام بل ضاع جميع المعطوفين فتفسير ذلك  
 في خبر الخفي وهذا الضمير يدل على انتقاله من  
 في الذهن منهم اجابا الى وجوده كما ظهر في نعم الرجل ينهر  
 بان الدم في الرجل للحم الذهن كانشاء بعضهم و  
 نعم ان الدم هو على القدم في قولك اقبل الشوق حيث  
 لا يجد بك وبك على طبعك ووجه كونه الجدل هو ان لا  
 المقصود في هذا الباب هو ان تفسيره من يد مثله وهو ان  
 وجمعه واجب بان المراد هو الجدل انه لا حقيقة فلا  
 موجوده في المعهود وضع تفسيره بخصوص ايه واما نحو  
 نعم الرجلان ونعم الرجال فالمراد به جملتي النفي وجس  
 الجمع فلا اشكال انه نحو ولا جمع ثم عرف بلام الجمل  
 وفي الجمل على الجمل ياد مبالغة في التمام وعلى هذا  
 فالضمير في نعم جمل غايها الى الجمل بينه ولا يفتي فيه  
 من القبول ان احضار المستدال به حكم يدل على  
 على خبره تارة فالحال على ان معناه ان جملته نعم

ظاهر

ظاهر وايضا فتسبركون الحكم بدليها ذكره هذا  
 الثاني في هذا الظاهر او افعال الرفع في ضمير  
 الشاع وتربيت المعاني لم يدل بهم فاعرفا الصناد  
 لا فهاستقار بان فاقا لا في السألا فاعرفا ابتداء  
 والنا في استزاده الخوفنا حاصل حيث لم يقل  
 اننا اصابنا بترك على ان العاصي يكون بلا مدحني  
 بل قد هب لا فتن حيث انما الجمل في الظهور من ضمير  
 والمطلب بدل الكل من الكل نحو في المسكين من ريت  
 عليك الكريم المعول واستدل على ذلك بقوله تعالى  
 ليعلمكم اليوم القيمة لا يرب فيه الذين خسروا انفسهم  
 والباقيون على ان الذين خسروا نصف قطع عن صورة  
 للدم اما مرفوع الجمل ونصوبه فالاول لا يلزم ان  
 يكون كل نعت مفعول به بجمع اجزاء فاعرفا على قطع  
 بل يمكن ان يكون هناك حق الوصفية كل في قوله تعالى  
 وكل لكل هرة لمرة الذي جمع والا وعدده واستدل

نعم ان هذا  
 وهو ان كان  
 في خبره  
 في خبره



على استماع ذلك لا بد من أن البدل يقع بان يبدل  
ما لم يكن البدل منه ومن ثم لم يجر من حيث يبدل  
وبدل الكل كما كان مدلوله مدلول الأول فلو ابدل  
فيه الظاهر من غير المتكلم والمخاطب ما عرفنا ما نحن  
كان البدل انقص من البدل منه في التعريف يكون  
انقص من في الافادة لان مدلوليهما واحد وفي الا  
زيادة تعريف بخلاف بدلي البعض الاشتغال للفظ  
فان مدلول الثاني فيها غير مدلول الأول واجابه  
الانقضاء عن ذلك مع اتحاد المدلولين في بدل الكل  
اذ لو اتحد مفهومهما لكان الثاني تأكيداً للأول  
لا بلاكه واتحاد الذات لا ينافي كون البدل اضيقاً  
فايدة زايدة كل في المتأخرين المذكورين فان الظلمة  
فيهما يدل على صفة المسكنة والمكرم دون الأول  
واما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الأول فلا يصح  
كل في بدل النكرة الموصوفة عن المعرفة فمورد يبدل

رجل عارف ان قرب نكرة احدث ما لا يقيد المعرفة  
وان انتقلت المعرفة على فائدة القريب الى خلافها  
النكرة فان قلت على يجوز ان يكون العاصم صفة الضمير  
المتكلم قلت اجاز الكسائي وصف ضمير الناطق في قوله  
فقال لا اله الا هو العزيز الحكيم والمجوز على انه بدلي  
وجوز في الكشاف وصف ضمير الخطاب وشرحه فيهم  
بان الضمير يوصف كاهل المشهور اما ضمير المتكلم  
فلو بعد ان يقرن في الجواز ضمير الخطاب في قوله وان  
لم يصدق فيه فلا يصح ما منه من على انه كثير ما يطلق  
البيان على العلوم الثلاثة ذهب عنهم الى ان الالتفات  
من حيث الالتفات على نكتة في صاحب التركيب في علمها  
ومن حيث انزال المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ  
من علم البيان ومن حيث ان يفسر الكلام ويؤيد من علم  
البدع والسكاك في قوله في المقابلة البدع خصص  
هذا المثالين بين امثلة السكاك لما فيه من الدلالة لهذا





هذه الحجة في غاية الظهور وكذا في النقل القدرى كما هو متبع  
 السكاكى يوجد هذا القالب فانه اذا سمع حلا وما يتبعه  
 من الامور كان له زيادة نشاط ووعور وخير في الاضعا  
 الى الكلام **قوله** تنبها له على انه ان ذلك الغير هو الاول في العهد  
 الصحيح ان الغير قول له على انه راجع الى خلافة راد وهو قوله را  
 الى غير ما يترتب كما توهمه وهو ظاهر لا يخفى على ذي فطنة  
 قد خرج بذلك في المعنى حيث قال فيه على ان القول على الغير  
 الاول هو الاول لا ينفصله الامير **قوله** تنبها على انه ان  
 ذلك الغير هو الاول بحاله سببان كلاهما قياسا على ما سبق  
 يقتضى ان راد بقوله ذلك الغير غير ما يتصل بظنة ههنا بل  
 غير ما يترتب هناك وبوجه الاشارة بلفظ البعيد و  
 القول بان الغير قول له على انه راجع الى الغير المذكور  
 اخيرا فانه ههنا بمنزلة خلافة المراد هناك وقد خرج ذلك  
 في المعنى حيث قال على ان الاول والابن هما الحكم المستلزام  
 عن العرف لان السبب لذلك ان يحصل قوله ذلك الغير

اشارة

اشارة الى الاختصاص على ما مر من ان المنصفي في حكم البعيد  
 وان قوله على انه راجع الى جميع الجغرافيا فان بيان  
 العرفى اولي بحالهم وانفع لهم من بيان التبعي لم اقل  
 صاحب الكيف لم يحصل هذا الاية من تلقى المثال في غير  
 ما يتطلب الى شرح بان السؤال فيها كان عن الحكم و  
 المصلحة حيث قال فان ذلك ما وجب اقصا قوله تعالى  
 ولكن للذين اتوا البيوت من ظواهرها ما قبله تلك  
 كرامة في لهم عند سؤالهم عن الاهلة وعن الحكمة  
 في نفسها وانما ما معلوم ان كل ما يفعل الله  
 عز وجل لا يكون الا عن حكمة بالغة ومصلحة لعباده  
 فلهذا السؤال عنه وانظر في واحدة تفعلوها  
 انتم مما ليس من البر في فعله قال ويحصل ان يكون  
 لما ذكر من ان الاهلة موافقة للحج ذكرها كما هو  
 يفعلون في الحج كان ناس من الانصار اذا اهرموا  
 لم يهمل احد منهم ما يطاولوا دارا ولا قسما طامنا

هو راد بغير بيت دادن ولا ذوق  
 ومنه راد ان ذكر الاهلة

قد ورد في نسخة اخرى  
 وهم راد بغير بيت دادن ولا ذوق  
 هم راد بغير بيت دادن ولا ذوق

ويحصل ان يكون تشكك تعكسهم في سؤالهم وان غلبهم  
 كمثل من ترك باب البيت وداخل من خلفه ثم قال لمشي  
 واذا البوت من بوابها باشر الامور من وجهها التي  
 يجبان باشر عليها ولا تفكروا والوارد وجوب تطهير  
 النضر ويطهروا على ان جميع افعال الله تعالى حكمه  
 صواب وغيره يخرج شبهة ولا اعترض شك في ذلك  
 حتى لا يسل عندهما في السؤال من الاجام بمفاتيح  
**قوله** يعني يصحق بناء على ما وقع في بعض نسخ المتن  
 يخرج في التصريح لكن نظم الترتيل عنها نفع وفي موضع آخر  
 ونفع في التصريح قلت نعم ولكن فيها من الكمال لا قوله  
 والكلام بعد على نظره بدل عبارة فهو عبارة اخرى  
 وخبرها وانما النظر عنها وهي قوله لا خلا في اقام  
 القائل في القول **قوله** انما انما منهم احبها كان لم  
 هيمن الجنة في الناس الخ لئلا ان يكون من قبل الام نادا  
 كان لا يحبها ولا لم ليست كذلك كان الولد هيما

هذا هو الوجه في قوله  
 لا خلا في اقام

**قوله** انما قوله من الماخذ التي في سبائك في الارض  
 شيا وشيئا اذا انشأت منها مال او من شيئا في الارض  
 الحق التبريل شيا وشيئا ليراهم من قديم مال او عبيد من  
 من اولاد منطلق من مالك وعيون من قديم من لهم الراجح وفي  
 في الاصل المتأمل الوصل من الاصل ولعلها بجملة  
 وقيل لم يسم من قبل اسم جملة وقيل اسم غلام كما قوله  
 ليست زيدنا قائم وعيون منطلق بلفظ التبريل على الانشاء  
 وتفسيره على مقتضى مقتضى ذلك من مقتضى ما كان  
 من العلم النسخ والظواهر ان زيدا قائم **قوله** ومقتضا  
 انما كانت لا يخلو القام كانا اشارة الى بيان ما يربح  
 التوبة الاول على الثاني والثاني على الاول والبيان ان قوله  
 ليراهم على وجه ان يكون شعرا من ثمار ويكون الحد وقصير  
 انى كما في ذلك في قوله زيدنا وعيون منطلق والبيان  
 انما انما جعل ليراهم على لاني وقوله ليراهم من قديم  
 عطف المفعول على المفعول قبله سبحانه بقوله وقوله انما قوله

من الماخذ التي في سبائك في الارض  
 شيا وشيئا اذا انشأت منها مال





فخواتم زيدام بعد عرفى وا زيدام ام عرفى فاعلم وانما  
 زيدام فاعلم عرفى واصوب زيدام عرفى ام قلله فاعلم لان  
 في الخبر الذي هو مسئلة فالتاخر من خبرها كونهما  
 لا في خبرها الشيخ ابن الحاجب لا يدعى كونهما مسئلة في خبر  
 ح اي هدي الامرين كان كما اذا صحت خبرها وتروى  
 في الخبرين زيدام عرفى ام صالح فلان من خبره قال  
 سيرة اذا قلت زيدام عرفى ام لا كانت الخبر منقطعة  
 بناء على خبره انك يكون عند الله انه ليس عندنا فاضرب  
 عن الاول وسألت عن الثاني وهو مسئلة هل يكون الخبر  
 ام لا فابته واعلم ان هذا الخبر من الخبرين بعد المنقطعة  
 يعرف الخبرين فاعلم ان لا يكون في الاستفهام  
 لا لما قبله في الخبرين الا اذا كان الاستفهام بعد الخبر فان  
 استعمال المسئلة مع هل في خبره فاعلم ان زيدام عرفى ام  
 شا ذليل واعلم ايضا ان المسئلة اذا وليها معرفة بالاول  
 ان على الخبرين مثلها وليها التكون ام مع الخبرين يتاويل في

والله ان بعد ما بناه اياها استغنى اليها في خبرها  
 عند الام عرفى يتاويل في خبرها عندك ويجوز خبرها عندك  
 ام في الخبرين زيدام عرفى ام صالح فلان من خبره قال  
 جاز لنا الكمال له الحسن وانما التفتين في خبر  
 هذا الخبرين ههنا فاعلم ان هذا الخبرين في خبر  
 الثالث لان هذا الكلام عندك خبره في خبرها  
 فهو من الخبرين الخبرين يكون جازا عن سؤال الحق فيه  
 اشعار بان السؤال في النظم الانية ليس بحق وانما اخبار  
 اذا وقع ذلك المقدم بان يسلم فحجبوا ولا كان في الانية  
 في خبرها اذا ذكرها في خبرها اذا احتجنا وانما تعلم  
 ان الخبرين في خبرات السؤال وهي حقيقة في الانية وهذا  
 هو المداير في الخبرين لا كونهما خبرا في الخبرين  
 المقدمين فاعلم ان في خبرها وبين ما اذا استلوا اخبارا  
 في كون السؤال الذي هو الخبرية حقيقة وانما الفرق بان  
 اصناف السؤال والخبر في السؤالين والخبر في خبره



فلا يثبت حقك والى جواب ان كل الكلام  
 على جهة اوله من جهة على الجواب من الزيادة تلك الزيادة  
 لتخل على كبر الاستناد وتوحيده وعلى طائفة الجواب  
 للسؤال كون كل منهما اجلة اسية خبرها جلة فضيلة  
 والطابق بينهما امر مضمع عندهم كما هو برهما <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <sup>١٠١٥</sup> <sup>١٠١٦</sup> <sup>١٠١٧</sup> <sup>١٠١٨</sup> <sup>١٠١٩</sup> <sup>١٠٢٠</sup> <sup>١٠٢١</sup> <sup>١٠٢٢</sup> <sup>١٠٢٣</sup> <sup>١٠٢٤</sup> <sup>١٠٢٥</sup> <sup>١٠٢٦</sup> <sup>١٠٢٧</sup> <sup>١٠٢٨</sup> <sup>١٠٢٩</sup> <sup>١٠٣٠</sup> <sup>١٠٣١</sup> <sup>١</sup>

وأيضا نفى الكلام اليه فذلك يقع عليه قوله تعالى  
 في الضمان مرة لسوءه عن حذف لأن الغنية  
 إنما تدل على نفس السند لا على صدق الخبر لأن كونه  
 ونفسه مما يستحق أن يصدق به الخبر لا يدل على صدقه أو ثبوتها  
 براد جزمه إثباته للسند إليه فيخرج ما يصدق به الخبر  
 بغير التكرار ولم يرد به خروج عن ضابطه للأفراد المقصود  
 ادخاله فيها بل هو وجه عن الضمان الذي ينبغي له عدم  
 اعني افادة التقوى فيدخل في عدم افادة التقوى بل  
 في تلك الضابطه ولو قال بديل في عدم افادة التقوى  
 لكان الظاهر في الضمان والبيان كلامه لكنه انما تضمن  
 تخريجه عن الافادة فضلا عما يتوهم من انه بواسطه افادة  
 تقوى الحكم بالنكير مما ينبغي في افادة التقوى فيخرج  
 عن مداهما بل عن الضابطه ايضا وانما لم يمتنع مع  
 عدم صدق التقوى كما ينبغي لفظ المتعلق حيث قال  
 واما الحالة المتضمنة للأفراد المسند في اذا كان ضليعا

في قوله تعالى  
 فانما يرد على  
 ما في قوله تعالى  
 فانما يرد على

لم يكن المقصود في نفس التوكيد في الحكم واما قوله  
 ليشمل صورة الضمان فهو على ما يقتضيه كقول الكلا  
 لتعليل لقوله وانما لم يقل يكون للضمان انما قال مع عدم  
 افادة التقوى ولم يقل مع عدم صدق التقوى ليشمل  
 ما ذكره من وقوع الضمان في كل حال من ذلك قوله تعالى  
 ضدهم افادة التقوى لغيرهم عدم صدق التقوى هذا  
 هو من البيان الظاهر ان افادة التقوى لغيرهم ضدهم  
 فيكون اعدام افادة التقوى لغيرهم عدم صدق التقوى  
 فيخرج به صورة الضمان فلا يرد نصا على ما ذكره المصنف  
 افراد المسند كإيراد على التكاثر وتبين ان ما على  
 قوله ليشمل الجميع لعدم صدق التقوى اي لم يقل كونه  
 شاملا ويؤيد ما مر وان قوله ليشمل يار عن هذا  
 المعنى عند من له ذوق سليم وقد يوهم ايضا انه قد  
 دل في بعض النسخ لفظ اعم ما يخرج عن هذا يقتضي ان  
 بديل ليشمل بقوله فيخرج فيستقيم الكلام

في قوله تعالى  
 فانما يرد على  
 ما في قوله تعالى  
 فانما يرد على



لكنه ينفذ صورة تكرير الاسناد وفي عبارة المصنف  
اشارة الى ذلك حيث قال نظم الكلام بالاعتبار الاول  
وهو ان يجري على ظاهره بان يحصل تأنيدها وعرفت  
خبر لا ينفذ الاقوى الحكم والاعتبار الثاني وهو ان  
يقدر انما هو خواتم يقدم بغير التحصيل فان تركه في الاقوى  
في التحصيل فيقال انه بالاعتبار الثاني ينفذ القوي ايضا  
وتدعوت ما فيه اشارة الى جواب سائر هذه المسائل  
وهو ظاهر ولقد ان يقال القصد سلبا وتامولا والقصد  
بالثبات والقصد بالفتح يخرج صورة التحصيل عن قوله  
ولم يكن المصنف من ضل تركه يتفق الحكم لان القوي فيها  
مقصود بها فان قلت نعم لم يقصد فيها القوي اشلا  
لاضدادا لا يقال قلت نعم لا يجتهد بالقوي مطلقا ولا  
يؤصل التركيب بكونه مقيدا لقانون الكلام في افادة  
معتد بها معتبر في فهمه فذلك لا ينبغي ان يتركيب  
غير الجلاء خراس بما يكون مفهومه بمحكمه

الذي

بالقوت هذا القوت قوله بالقوت بدل اشغال تكرير  
العامل في المعنى فوجبه لكن هذا غير موفد لان  
المجمل الواقعة خبر بمداها قد اسندت اليه صورة فوجبه  
الاسناد الخبرية اما الغيب عن ذلك بان لا اسناد للمجمل  
من حيث هو بل لا يرد بل لا يظن ان شلا وصفه وسند  
للاولاب ومع نصيبه به وسند لا يرد واما الوجه المكي  
من الاول والاطلاق والنسبة السكية بينهما فلم يسند  
اليه ولذلك قالون زيد انطلق ابوه بان لا يظن ان  
واما قوله ان الخبر والمجمل بينهما فخر لا تامة ان التي  
لا يلتصق بها فتح فصل قوله المسند الفعل ما يكون  
مفهومه آراء اريد بها كون مفهومه في نفسه وفي انشائه  
الذي يحكمها بقوة المسند اليه او انشائه به وذلك  
يدل على اراءه ان ذلك ان جعل المسند الفعل مقابلا  
السبق فخر بما يكون مفهومه مع الحكم عليه بان ثبات  
لنفي مطلق لا يخلو خبره وسياق تفصيله تاليه المسند

السبق على نفسه البقي كما سبق في التبع ولا يخرج العلم إلا بالحق  
 مستند يكون كذا والمخرج ليس مستندا حقيقة بل المستند  
 هو الاختلاف في نفسه نظر المألف ومع تفتيد به نظر الما  
 رية كما ترى بغيره على التكاثر في قوله على هذا أن يكون  
 في زيد مطلقا بوجه ما جازع المستند الفعلي بل هو ضابطة  
 أفراد المستند مع انزاعه وقد أوضح من المستند السابق  
 يكون واسطة بينهما وقد تكلف بعضهم لا دليلا في الضبط  
 فقال المستند الفعلي ما يكون مفهومه أو في نفسه ومن غير  
 انسابه المجهول انسابا جليا حكوما بالثبوت للمستند له  
 أو الانشأ عنه ولا يفتقر إلى تثبت صيد فخر عن عبارة  
 في الضبط وعلى هذا كان القياس أن يجعل هو  
 زيد مطلقا بوجه مستند استيعابا لا يجعل كوز المستند  
 مطلقا موحيا لكون المستند في الكلام جملة بل يستفوت  
 بوجه زيد مطلقا بوجه ويمكن أن يصح في جملة  
 أن لا طائل تحت هذا التفسير فمجلوا كوز المستند

احد ما يلهي من كون المستند جملة حيث قالوا وإنما  
 كونه جملة بالاعتقادي أو كونه سببيا فلا بد أن يعرفوا  
 كونه سببيا حق أو سببيا بالاعتقادي لأن المستند في الكلام  
 جملة وما ذكره في تفسيره يقتضيان يعرفوا كونه جملة  
 متعريف كونه سببيا وقال صاحب المنهاج هو  
 أي كوز المستند سببيا كما يدل عليه خبره لعق أن يكون  
 وسببا في كل ما يصاحبه قال أو إذا كان المستند  
 سببيا أو كما عرف كل قسم من السبب بل هو ولم يكف  
 بالأول لعدم تناوله بوجه مطلق بوجه لانه السبب  
 تقديم السبق عليه الذي هو كالأساس فلا يستدعي  
 فهو مطلق بوجه التبعي على بوجه ولويد للبناء بالإنشاء  
 أو الحكم وقيل هو أن يكون مفهوم المستند مع الحكم بوجه  
 التبعي أو انشأ عنه مطلقا بالتطبيق بغيره ليعمل على التبعين  
 سببا كونه بوجه فيه بوجه مطلقا بوجه ولقد بد المستند لكونه  
 فذلك يخرج عنه أيضا بوجه مطلقا بوجه لك اقتضاه



في الثاني كون المسند صلاحيج فهو مطلق بوجه  
 ولا يتحقق انه موهول لان المناسك يتولاها اذا كان  
 المسند صلاحيجا لاحتاج في سيطرة افراد المسند  
 الى قيد ثالث يخرج به عن المطلق بوجه في هذا المطلق بوجه  
 المسند صلاحيجا لا يتحققه في كل خصوصية في كل  
 خصوصية الحكم فلا يكون له اختصاص بوجه ويمكن ان يقال  
 ان في قوله هذا موهول اقرب من لا يسهل طبع سليم على  
 المعنى الثاني فيمكن ان لا يجد ان بعدا من ذلك الثاني ولا  
 الصورة الفلسفة للكلام التي قبل في فيه بغيره كثره الملح  
 العلم مع كون المسند الصبيح وذلك لان  
 المتبادر من الصياغة على ذلك التقدير ان المسند الصبيح  
 للمسند الذي هو موهول كذا وان لا يسهل طبع سليم  
 وهو الزمان الذي قبل انك تجايزه فيقال كلمة قبل  
 زمان فليعلم ان يكون الشيء من الغيب ان يكون للزمان  
 زمان آخر وهو موهول كذا وان لا يسهل طبع سليم  
 فيقولون ان المسند صلاحيج فهو مطلق بوجه

في الثاني كون المسند صلاحيج فهو مطلق بوجه  
 ولا يتحقق انه موهول لان المناسك يتولاها اذا كان  
 المسند صلاحيجا لاحتاج في سيطرة افراد المسند  
 الى قيد ثالث يخرج به عن المطلق بوجه في هذا المطلق بوجه  
 المسند صلاحيجا لا يتحققه في كل خصوصية في كل  
 خصوصية الحكم فلا يكون له اختصاص بوجه ويمكن ان يقال  
 ان في قوله هذا موهول اقرب من لا يسهل طبع سليم على  
 المعنى الثاني فيمكن ان لا يجد ان بعدا من ذلك الثاني ولا  
 الصورة الفلسفة للكلام التي قبل في فيه بغيره كثره الملح  
 العلم مع كون المسند الصبيح وذلك لان  
 المتبادر من الصياغة على ذلك التقدير ان المسند الصبيح  
 للمسند الذي هو موهول كذا وان لا يسهل طبع سليم  
 وهو الزمان الذي قبل انك تجايزه فيقال كلمة قبل  
 زمان فليعلم ان يكون الشيء من الغيب ان يكون للزمان  
 زمان آخر وهو موهول كذا وان لا يسهل طبع سليم  
 فيقولون ان المسند صلاحيج فهو مطلق بوجه

بموجب ما اعتبره في الحديث وفي ذلك انما النسبة فيها

ح أكثر واعتبار لا يقرن على هذا الوجه اذ لا نسب الدليل  
على اعتبار الحديث في تشيخ النبي يدل الامثال على انما بابا  
مخصوصة وهو ان اهل اللغة يفترون منها ذلك ويصير لها  
وما ذكره من بيان مناسبة وابداء باعث لا يكتفى  
على الحكم ولذلك قال الشكاك الفعل هو موضح لا فائدة القيد  
وفعله انما ان في مفعول مؤيد بذلك فامل وانما  
الامثال في الامور المعتبرة كقولك علم الله وعلم الله كانه  
عازل من هذه الحقيقة هذا الذي يد بالقدرة كصحة كانه  
اشارة الى واما ان اريد بالقيد المتعوضا فاشيا كانه  
انما يكون اخلا في مفعول الفعل وضما بل يهضم من خبره كانه  
او اقتضاء المقام وقد يفسد في المضارع المدام القيد  
وقد سبق تحقيقه بل لا فائدة النبوت والادام  
الاسم كانه مطلق يدل على نبوت العلم للذي يحكم عليه  
وليس فيه تعرض محد واصل لا كانه على سبيل القيد

بموجب ما

في الحديث ما اعتبره في الحديث وفي ذلك انما النسبة فيها

والنقص

والنقص ولا واما الدوام فيستفاد من مقام الحج والبا  
لا من جهة القيد فان قلت قد ذكر الشيخ ابن الجليل اسم  
القامل يدل على الخوف دون القيد المشبهة فلا يفسد  
في القيد بان يجوز ان عالم يستفاد منه النبوت جبرائلا  
على ان اصل الاسم قد اريد في الدلالة على النبوت في  
الشيخ عبد الله لا تعرض في ذلك لا يفسد انما  
الامثال في ذلك كانه في ذلك طول وعرض قصير جعل  
الدلالة في القيد المشبهة بل لا يفسد في اسم القامل وانما  
في حاشي حسن وضابن وضيق قد يوجب ان اسم القامل  
لما كان جائلا في القيد على المعنى جازان يفسد به الحديث  
بمعونة القارئ دون القيد المشبهة اذ لا يفسد بها وضما  
الاجرة النبوت او الدوام معير باقتضاء المقام وقد يفسد  
بالحج بين الكلامين بان من قال يدل على الحد وضاده  
بشرائط مطلق ومن قال يدل على النبوت شارح يفسد  
القيد والنقص في خبره او اجماعه مقابل له وهو الحق

في الحديث ما اعتبره في الحديث وفي ذلك انما النسبة فيها

في الحديث ما اعتبره في الحديث وفي ذلك انما النسبة فيها





وقوله اعني تلك التفتة متضمنة بشا تلك الافعال مع قوله  
 وهذا معنى قولهم انما اعطاهم الحقكم سنا يستحقون ان يكونوا  
 حكم مستند كما جعل اشارة الى ما لا بد منه وعلا  
 ما يستدبر ان قال من صاير لا لا انفعال وغيره لا يقتض  
 بالانفعال بل كونه شقلا اليه وهذا معنى منفع على الا  
 فوهو كذا فكذا على صاير منكم سنا وكذلك هو كان في  
 قولك كان الله عليهما استورا لانا على العلم فيكون الخبر  
 صفة مستغرا عليهما فقد انصف الخبر حكم المعنى قوله فان  
 في هذا المثال حكم الانفعال لانه حال الى انفعال اليها  
 ما ذكرنا لانه ما ذكر من قوله انه متصف بالقيام المتصف  
 بالكون له الصول والوجود في الماضي قوله انه متصف بال  
 المتصف بالغيرية او الحول بعد ان لم يكن في الماضي  
**قوله** وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من ثواب الشا  
 سنا واما تضييقا وعلنا نبيان التناوب وكذا في كل من  
 بما تقدمه اليه ولا على شقرا اذا كلف من عطاءه و...

هذا هو الحق  
 الذي لا ريب فيه  
 ان الله تعالى  
 هو الذي لا يخطئ  
 في حكمه ولا يزل  
 في عونه ولا يبدل  
 في كلمته ولا يغير  
 في امره ولا يمتد  
 في خلقه ولا ينفذ  
 في قضاؤه ولا يترك  
 في عاقبته ولا يزل  
 في ملكه ولا يزل  
 في علمه ولا يزل  
 في قوته ولا يزل  
 في جلاله ولا يزل  
 في كبره ولا يزل  
 في عظمته ولا يزل  
 في سموه ولا يزل  
 في رفاهه ولا يزل  
 في غناه ولا يزل  
 في بركاته ولا يزل  
 في نعماته ولا يزل  
 في افضاله ولا يزل  
 في كرمه ولا يزل  
 في سخائه ولا يزل  
 في جوده ولا يزل  
 في رحمته ولا يزل  
 في شفقه ولا يزل  
 في حلمه ولا يزل  
 في عونه ولا يزل  
 في قوته ولا يزل  
 في جلاله ولا يزل  
 في كبره ولا يزل  
 في عظمته ولا يزل  
 في سموه ولا يزل  
 في رفاهه ولا يزل  
 في غناه ولا يزل  
 في بركاته ولا يزل  
 في نعماته ولا يزل  
 في افضاله ولا يزل  
 في كرمه ولا يزل  
 في سخائه ولا يزل  
 في جوده ولا يزل  
 في رحمته ولا يزل  
 في شفقه ولا يزل  
 في حلمه ولا يزل

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى هو الذي لا يخطئ في حكمه ولا يزل في عونه ولا يبدل في كلمته ولا يغير في امره ولا يمتد في خلقه ولا ينفذ في قضاؤه ولا يترك في عاقبته ولا يزل في ملكه ولا يزل في علمه ولا يزل في قوته ولا يزل في جلاله ولا يزل في كبره ولا يزل في عظمته ولا يزل في سموه ولا يزل في رفاهه ولا يزل في غناه ولا يزل في بركاته ولا يزل في نعماته ولا يزل في افضاله ولا يزل في كرمه ولا يزل في سخائه ولا يزل في جوده ولا يزل في رحمته ولا يزل في شفقه ولا يزل في حلمه ولا يزل

انما

ان تغير اذا بقيد حكمه بنات او بقيد آخر كان حده يخرج حكمه  
 في ذلك الحان اومع ذلك القيد وكذا بقيد فيه اومع  
 واذا لم يقيد حده بغيره في الجملة وكذا بقيد فيه اذا  
 قلت ان خبرك زيدنا واما في ذلك المثال فان تصديقك  
 اياه في وقت من الاوقات المستقبلة كان صادقا والا  
 فكان وكذا اذا قلت ان خبرك يوم الجمعة او ما في الاوقات  
 وكذا في تصديقك اياه وتصدق ذلك القيد معناه ان  
 لم تغير خبرك في غير يوم الجمعة او في غير حال القيام  
 كان كاذبا وكذلك اذا كان القيد متغا كقولك خبر  
 في زمان لا يكون ماضيا ولا حال ولا مستقبلا فان  
 الخبر يكون كاذبا بالجملة انقضاء القيد سواء كان  
 متغا او غير متغا بوجه انقضاء القيد من حيث هو قيد  
 فيكون الخبر الذي يدل عليه وكذا في قولك خبرك  
 يوم الجمعة او ما في انما شغل على وقوع الخبر فيك عليه



وعلى كون ذلك الشيء مستحيلاً ومقارناً بحال القيام  
 فهو من انقضاء القيام مثلاً لم يكن الشيء المقارن له موجوداً  
 فيبقى مبدأ الشيء مستحيلاً كذا باسم و بعد من شيء  
 غير حال القيام أو لو وجد ما أعز هذا فقط ما أعز  
 أن شيء في ذلك الوقت كان مستحيلاً في ذلك الوقت بما  
 لم يكن مستحيلاً إلا إذا تحقق الشيء مع ذلك الشيء ما أعز  
 انقضاء الشيء على شيء بما لا يكن الشيء المستحيلاً  
 وأما يكون فقط الشيء على شيء كذا باسم و بعد  
 ففي ذلك الوقت لم يوجد ذلك الشيء إلا  
 إذا لم يكن شيء لم يوجد و كان شيء في ذلك الوقت  
 كذا هذا في الوقت فقط الشيء على شيء كذا باسم و بعد  
 أحد الطرفين بالأول بالثاني في ذلك الوقت ما  
 ذهب الشيء إلى انقضاء كلام أهل العقيدة كيفية  
 بيان من الشيء إلى الشيء في العلم والعرف و العلم  
التي يكون أن كل الجزءات بدل على شيء أول الشيء

وفي أشياء الشيء المستحيلاً مستحيلاً في ذلك الوقت  
 نعم كلام التكليف بما في الشيء المستحيلاً في ذلك الوقت  
 فليس إلا أهل العقيدة باسم كلام ظاهر في ذلك الوقت  
 الذي لا يوجد في ذلك الوقت فقط الشيء على شيء كذا باسم و بعد  
 إلا فقط الشيء على شيء كذا باسم و بعد أن تقول  
 أن شيء أول ذلك الوقت كان مستحيلاً في ذلك الوقت  
 أو وقت مستحيلاً و كان شيء في ذلك الوقت كذا باسم و بعد  
 في ذلك الوقت بما لا يوجد في ذلك الوقت فقط الشيء على شيء كذا باسم و بعد  
 الشيء على شيء كذا باسم و بعد أن تقول  
 العرف لا يوجد في ذلك الوقت فقط الشيء على شيء كذا باسم و بعد  
 معاً على شيء كذا باسم و بعد أن تقول الشيء على شيء كذا باسم و بعد  
 براد من ذلك الوقت على شيء كذا باسم و بعد أن تقول  
 لم يكن شيء في ذلك الوقت فقط الشيء على شيء كذا باسم و بعد  
 جاء الشيء بما لا يوجد في ذلك الوقت فقط الشيء على شيء كذا باسم و بعد  
 أو يكون في ذلك الوقت فقط الشيء على شيء كذا باسم و بعد

خير للبناء ويظهر ذلك كله بغير تأمل والحق النعم والحق  
**قوله** كان النادم موقعا لأن النادم موقوف به  
 في الغالب مما لا يثبت وهو ان لم يرد بالجرم والقطع في هذا  
 الموضع موقعا ليقول ان ما علم انفساها الرجوع الى الجنا  
 الجرم في الجاهلية ولذلك كان سقوط الوقوع موقعا اذا  
 دون ان انما يثبت ان الرجوع الوقوع موقعا اذا المشا  
 الذين موقعا لأن ولما الذي يصح لا وقوعه بل هو  
 ليس بها الا بتأويل ولا شكا في الحكم النادم الوقوع  
 لا وقوعه فلا يكون موقعا لأن الا اذا اكون فيها بغير  
 الجرم والرجوع في جانب الوقوع وقد مر بطلان ما يقال  
 ان بعد ان النادم لم يقبل لكونه موقعا لأن من لم يكن  
 موقعا اذا **قوله** اللهم الا ان ينسد به مخرج  
 بان جعل التكبير مثلا على النظم او التكبير وغير ذلك  
 من الامور التي يندب فيها جوعا لما لا يكون النظم  
 يحصل الجرم وجبا للقطع يحصل ذلك الجرم فردا

كان

كان او يوعا واما انما انما على مطلق من قبته او مطلق من قبته  
 كما هو المبادى من ظاهر التكبير كان القطع يحصل الجرم وجبا  
 القطع يحصل لغيره من افعال التكبير لا يفتن الا في حق فردا  
 نوع من موانع ذلك انما يثبت الحسن في قوله تعالى اذا جاءتهم  
 الحنة كما لو اجب نوعا كثر من اشارة لخصه في كل  
 نوع من موانعها كذلك نوع منها سلطان في قوله تعالى  
 وانما هم حسنة كالواجب نوعا ملاذ كبرية فلا يظن  
 ح وجب لخصه من ذلك النوع بانما لا يظن بان كالا  
 وقيل ان يقول ان قلت نوعا العلم التي نوع كان في  
 بكذا وان يقول ان قلت العلم اي عينه وان يثبت  
 ولذلك نوع كالا بان او لا يظن شيئا منها باقية  
**قوله** وان اريد العهد على هذا جهة او لا يجب ذلك  
 بان اريد العهد على هذا جهة او لا يجب ذلك  
 من ذلك وان كان ذلك المانع الحنة المطلقة ثم الامام فيها اما  
 التعريف الجرم للمعنى الذي هو نوع واما التعريف الجرم للمعنى الذي

كان او يوعا واما انما انما على مطلق من قبته او مطلق من قبته  
 كما هو المبادى من ظاهر التكبير كان القطع يحصل الجرم وجبا  
 القطع يحصل لغيره من افعال التكبير لا يفتن الا في حق فردا  
 نوع من موانع ذلك انما يثبت الحسن في قوله تعالى اذا جاءتهم  
 الحنة كما لو اجب نوعا كثر من اشارة لخصه في كل  
 نوع من موانعها كذلك نوع منها سلطان في قوله تعالى  
 وانما هم حسنة كالواجب نوعا ملاذ كبرية فلا يظن  
 ح وجب لخصه من ذلك النوع بانما لا يظن بان كالا  
 وقيل ان يقول ان قلت نوعا العلم التي نوع كان في  
 بكذا وان يقول ان قلت العلم اي عينه وان يثبت  
 ولذلك نوع كالا بان او لا يظن شيئا منها باقية  
**قوله** وان اريد العهد على هذا جهة او لا يجب ذلك  
 بان اريد العهد على هذا جهة او لا يجب ذلك  
 من ذلك وان كان ذلك المانع الحنة المطلقة ثم الامام فيها اما  
 التعريف الجرم للمعنى الذي هو نوع واما التعريف الجرم للمعنى الذي





القول لبعض جزئيات المحنة المطلقة كانه قال كالحجب  
والخاء وتلها البوائق ما ذكر في المتن **قوله** للنظر الى  
لفظ المتروك من معنى القلة اقول هذا مناف لما تقدم  
في قوله تعالى ان يسلك مذاهب من التخرجت عنهم ان لا كالة  
للفظ المتروك على القليل بل ليل قوله تعالى ان يسلك مذاهب من  
مذاهبهم **قوله** لا كما تقول ان الحق في هذا المقام ينزل  
منزلة ما لا قطع بعده فان قلت هذا يتناول المسافة و  
لا يتناول هذا كذا ان يقال انما استعماله في هذا النظم  
المطروح به الواقع فيها على ان لا ينفي ان يكون صدوره  
عن العاقل مطلقا برتوجها لم ولا حاجة الى جعله عمالا  
ادعاء ثم جعله للواقع بمنزلة ما لا قطع بلا فوجدت  
في تلويل المسافة غاية جليلة هي المساواة التامة في البقيع  
التي تضمنها المقام **قوله** لا يقال الشرط انما هو وقع  
الايجاب لا يقال في جواب الاشكال المذكور ان عدم  
الانزياح بين جميع على تقدير الانزياح يتلوه في الحال لكنه

والظاهر ان لفظ المتروك في قوله تعالى ان يسلك مذاهب من التخرجت عنهم ان لا كالة للفظ المتروك على القليل بل ليل قوله تعالى ان يسلك مذاهب من مذاهبهم قوله لا كما تقول ان الحق في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعده فان قلت هذا يتناول المسافة ولا يتناول هذا كذا ان يقال انما استعماله في هذا النظم المطروح به الواقع فيها على ان لا ينفي ان يكون صدوره عن العاقل مطلقا برتوجها لم ولا حاجة الى جعله عمالا ادعاء ثم جعله للواقع بمنزلة ما لا قطع بلا فوجدت في تلويل المسافة غاية جليلة هي المساواة التامة في البقيع التي تضمنها المقام قوله لا يقال الشرط انما هو وقع الايجاب لا يقال في جواب الاشكال المذكور ان عدم الانزياح بين جميع على تقدير الانزياح يتلوه في الحال لكنه

مكرر في الاستنبال وهو مذهب استعمال لفظ ان لا  
اشكال وهذا هو مع انه فاعده بما ذكره من وجوبه ان  
التبليغ يبينها لان التفتيش لا يترك بعد في الحال  
يتشاكل في افعال وجوب الانزياح عدم في الاستنبال  
ان لم يجز الاستنبال لانما كان في الاستنبال كما هو  
عليه في الماضي الحال **قوله** وذلك لقوة دلالة كان  
على الحق المحض لانه ان كانت المطلق الذي هو مدلوله  
يستفاد من الحق لا يستفاد منه الا انما هو الماضي هذا  
التبليغ لا يجري في غير ذلك من الافعال الماضية كحالة  
مثلا لان الانتقال الذي هو مدلوله لا يفهم من خبره  
بمحصن الدلالة على الزمان نعم اوافق في التبليغ على ان  
كان من الاحداث المحصورة لزم ان يشترك في ذلك احوالها  
**قوله** ولا يحسن من الاشكال وذلك لان اللازم من خبره  
التبليغ الغير السابق كون النظم مقطوعا بعد ما كونه  
مما لا يستلزم القطع بعد ما يحتمل ان يكون من غير الحال

والظاهر ان لفظ المتروك في قوله تعالى ان يسلك مذاهب من التخرجت عنهم ان لا كالة للفظ المتروك على القليل بل ليل قوله تعالى ان يسلك مذاهب من مذاهبهم قوله لا كما تقول ان الحق في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعده فان قلت هذا يتناول المسافة ولا يتناول هذا كذا ان يقال انما استعماله في هذا النظم المطروح به الواقع فيها على ان لا ينفي ان يكون صدوره عن العاقل مطلقا برتوجها لم ولا حاجة الى جعله عمالا ادعاء ثم جعله للواقع بمنزلة ما لا قطع بلا فوجدت في تلويل المسافة غاية جليلة هي المساواة التامة في البقيع التي تضمنها المقام قوله لا يقال الشرط انما هو وقع الايجاب لا يقال في جواب الاشكال المذكور ان عدم الانزياح بين جميع على تقدير الانزياح يتلوه في الحال لكنه



ثم لما اطلع بعده فتبين ان تقرر التعليل وجوبه  
 التعليل صريح كما في قوله في المثال المذكور ان قوله ان  
 فتم قوله قد لا يخرج من الدكر القاسم بكم التعليل  
 وفيه لك زيادة مبالغة في وصفهم عليها التلم التلم  
 والاضمار كما في المثال الكاملين في ضاهم واقلهم  
 وانه القاسم القاسم العقول والادب ان قوله ولو  
 في المثالين تعليل ان احدهما ذكر وهو التعليل في  
 المورد اذ تعليلهما على التلم انما هو الثاني  
 تعليل الخطاب الذي هو على التلم في الخطاب عليهم  
 قوله ومنه ان الخطاب في الثاني محمول ودينا  
 فان قلت بل انتم قوم يصحون من هذا القبيل ان تعليل  
 الخطاب في الثاني فلما اذا اذ من قلت بل هو نوع من  
 التعليل على وجهه وذلك لان التبعة في الخطاب في التلم  
 في شيء واحد فان القوم لما حمل على انتم اجتماع فيجهان  
 جهة التبعة من حيث لفظه وهو موهوم وضاهم وجهه التعليل  
 لئلا يفسد

ان قوله قد لا يخرج من الدكر القاسم بكم التعليل  
 وفيه لك زيادة مبالغة في وصفهم عليها التلم التلم  
 والاضمار كما في المثال الكاملين في ضاهم واقلهم  
 وانه القاسم القاسم العقول والادب ان قوله ولو  
 في المثالين تعليل ان احدهما ذكر وهو التعليل في  
 المورد اذ تعليلهما على التلم انما هو الثاني  
 تعليل الخطاب الذي هو على التلم في الخطاب عليهم  
 قوله ومنه ان الخطاب في الثاني محمول ودينا  
 فان قلت بل انتم قوم يصحون من هذا القبيل ان تعليل  
 الخطاب في الثاني فلما اذا اذ من قلت بل هو نوع من  
 التعليل على وجهه وذلك لان التبعة في الخطاب في التلم  
 في شيء واحد فان القوم لما حمل على انتم اجتماع فيجهان  
 جهة التبعة من حيث لفظه وهو موهوم وضاهم وجهه التعليل  
 لئلا يفسد

من حيث اتحاده بالبناء فانما تعليلها بالذات والمعلول  
 حاشا للقوم واللفظ هنا ان تعليلها على التبعة وهذا  
 تعليل الخطاب في الثاني الفرق واضح قوله وجميع من وراء  
 من المكلفين وغيرهم الظاهر ان لفظ غيرهم يتناول غير  
 المتبر من القوم فانما نظر الحيات الواو يحسن العقلاء كما في  
 يعلمون تعليل العقلاء على غيرهم ضاهم جمع في غير الضاهم  
 معلون  
 حيثما تعليل احداهما من حيث اختصاص الواو بالاعتقل  
 والمخرى من حيث الخطاب هذا ما في كل موضع غلظه  
 الخطاب على ما لا يصلح اسلا ان يكون خاطبا كما يحيل  
 او لا صاعدا للخطاب تعليل العقلاء على غيرهم ثم مخاطبة  
 تعليل الخطاب على غيره وقد اشبه ذلك في قوله تعالى  
 يدرككم فيه واعلم ان خصوصية لفظه واو لفظه  
 لا مدخل لها في اجتماع التعليلين في غير الضاهم في كل  
 واحد من الاثنين بل ذلك لاختصاص الخطاب بالعقلاء  
 قوله لا يمنع ان الخطاب في كلام واحد اثنان او  
 مجازا

ان قوله قد لا يخرج من الدكر القاسم بكم التعليل  
 وفيه لك زيادة مبالغة في وصفهم عليها التلم التلم  
 والاضمار كما في المثال الكاملين في ضاهم واقلهم  
 وانه القاسم القاسم العقول والادب ان قوله ولو  
 في المثالين تعليل ان احدهما ذكر وهو التعليل في  
 المورد اذ تعليلهما على التلم انما هو الثاني  
 تعليل الخطاب الذي هو على التلم في الخطاب عليهم  
 قوله ومنه ان الخطاب في الثاني محمول ودينا  
 فان قلت بل انتم قوم يصحون من هذا القبيل ان تعليل  
 الخطاب في الثاني فلما اذا اذ من قلت بل هو نوع من  
 التعليل على وجهه وذلك لان التبعة في الخطاب في التلم  
 في شيء واحد فان القوم لما حمل على انتم اجتماع فيجهان  
 جهة التبعة من حيث لفظه وهو موهوم وضاهم وجهه التعليل  
 لئلا يفسد

اكر من غير طلب كافى قولك انت باريد وانت باعور  
 جلدان فاضلن وقولك باريد ويا عور **قوله** واثنين  
 اجمع كما في قولك اخا واخواتهم وباريدان وباريدون  
 فان قلت **قوله** اقلون صيغة جمع يجوز ان يطلب به  
 متعددا غير ثلث الكاف في قوله ثلثا وباريد **ط** عا  
 فلا يصح ان يجرى ثلثون على حقيقة الخطاب وانما  
 لتعدد الخطابي كلام واحد **قوله** اما ذكر المصنف  
**قوله** لان الحكم متعلق بغيره فلهذا لم يجرى لعل **قوله** اعدوا  
 اقول وذلك لان لعل لا يجوز ان يكون للشيء **التميم**  
 الاستعانة **قوله** لان الحكم متعلق بغيره فلهذا لم يجرى لعل  
 لاجاء القوى بل لاجاء الثواب واذا عتق فلهذا لم يقد  
 قبل لعل مستعانة للازداء فنهى لها بالترجي **قوله**  
 الطبع اوارتقا بالجوهر كان فظة لعل خيرة في هذا  
 المعنى **قوله** استعانة لعل استعانة فيه دون الاستعانة  
 وانما بالكونه او متعلقه فيها كما انما بالكونه

النزوى

This image shows a page from a manuscript, likely a list or index, written in dense Arabic script. The text is arranged in horizontal lines, with some words or phrases highlighted in red ink, possibly indicating headings or corrections. The handwriting is cursive and typical of historical Islamic manuscripts.

[illegible]



انما ذكر في الناس صفة وفاة الكثرة الابناء <sup>وذكرها</sup>  
 في الاصنام ايضا فخرج بان تلك الصفة منع الكثرة  
 بعد تعالده في اليد بالذوق التام والطبع المتفهم  
 بيان كونها مشتا ومستغنا للكثرة والبقاء بنها الخصيص  
 مساو الاول لكن المتاسع تقدم ذلك البيان على ذكر  
الاصنام لان من خلقه ازواجه والخلق له خلق الاف  
ازواجه فالاول ان يختار هذا التدبير في جعل مخاطب  
عاما ولا يقتض في اختيار محمود جعل خلق الاصنام ازواجه  
منفعة واجبة الى الناس كما من خلق لكم ازواجه وخلق  
لكم من الاصنام ازواجه كثيرة واياها في هذا التدبير  
واما تفريق الكثافة لها صله ان خلق الاصنام ازواجه  
كثيرة لها بالناسل والبقاء كما خلق الناس كذلك  
لهم ذلك واما خلق الاصنام لهذه الصفة النافعة لها انما  
هو صفة خالصة لنفس العلم من سائر الكلام وتخرج  
به في مواضع أخر قوله ومنه تفصيل وقع بوجه مختص

على ما وقع فيه هذا الوصف أجعل هذا موضوعا للتعليق  
حق والاول في اليد في اليد على الاف على اليد  
فان ذلك قد يكون في نسبة وصف محمود بالاكثر لجميع  
كما في القوة ت وقد يكون في الخلق لفظ محمود لا كثرة  
على جميع كما في قوله بما تد مسا يد يكم فان اكثر افراد  
جعل العمل ازواجه بالايدى فما تد مسا يد يكم يختص بالايدى  
وقد اطلق على جميع ولكن ان يتم له رجاء الخلق كثيرة  
من جعل على قوله في النسبة فان ذلك كما يكون في النسبة  
الاستدراك كما في القوة ت يكون في النسبة التعليق  
فان تقدم بالايدى وقع على اكثر افراد جعل العمل وقد  
جعل مسا واضا على جميع بما تد مسا يد يكم  
قوله يكون عليها فان جاء لدي فان لا  
لان فعل استقبال لذلك على الحدوث والاستقبال  
لا يد عليك ان مغل قولك اكرم زيدا بدل بظاهر  
على عليك لما لا اكرمه في الاستقبال فمنع تعليل الطلب

الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل لا  
 اذا قلنا ان جعل القسط بواسطة الترتيب على الطلب في  
 الاستقبال كما في الجمل الموصية الدالة بظاهرها على  
 مضمونها وانما الاكوارم وانما ان نعلق على الشرط من حيث  
 هو مطلوب كما في قبل اذ جاء له زيد ما كراهه مطلوب في ان  
 مع ما ذكرنا ان شاء الله تعالى في الحال ما قبل الطلب بالبحر  
 وانما ان نعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب اجلا  
 في الحال كما في قبل اذ جاء له زيد يوجد اكرامك اياه  
 مطلوب منك في الحال فليزم تأويل الطلب بالبحر وانما  
 يكون للطلب على الشرط اسلا والجمله لا يمكن جعل الطلب  
 جزءا من تأويل الى خلا ظاهر كما هو قوله لا يرضى  
 استقبالي لذلك على الحدوث في المستقبل على ان  
 دلالة على الحدوث في المستقبل ليست بالقبول على الطلب  
 بل الى المطلوب على معنى انه يدل على طلبه في المستقبل  
 نعم انما قبل تأويل الجزء الطلب بالبحر انما يكمل بالتمتالة

هذا هو المطلوب  
 في المستقبل  
 في المستقبل

ملاحظ

ساختلة كونه متباين على القسط على ما يصفى علم الجازاة  
 فان الطلب المتبادل من اكرم وان صح ان يكون متباين  
 من حيث ايتى القاطبة لكنه من حيث هو مستفاد  
 من لا يمكن ساختلة كونه متباين على ما لا بد في ذلك  
 من اعتبار قبوله او وجوده في عين اول القاطبة  
 فلفظه بالملاو ما واستحقاقه مما يقتضيه تأويله بالبحر  
 كونه لك مما يشهد به الوجهان الصحيح اذا اجتمعا الى  
 شفع على التأويل وعدم افعال الصدق والكذب  
 وعدم في الشرطية التي جزءا جالقي وان كان القلب  
 في نفس لا يمتثلها وقد مر فيما سبق من الكلام بتد  
 بسبك في هذا النظام وتأويل الجزء الطلب  
 بالبحر في علم لا يرضى عن الصدق كانه شرط حكم  
 باثناء الشيء لانشاء سببا من ان كون الشيء مرفوعا  
 الصدق والصدق يقتضيه كونه ضربا لا يلزم من ثباته  
 انه لا يجب تأويله بالبحر لئلا يكون هناك مقتضى

هذا هو المطلوب  
 في المستقبل  
 في المستقبل

هذا هو المطلوب  
 في المستقبل  
 في المستقبل



اخر كما عليه هذا الحكم ولم فان قبل اذ لم يرد وقوعه  
 جزاء ما ولا خبر الطير وقوعه شرطاً بذلك الثاني ان  
 هذا غير لازم فان الجملة لا تامة تقع جزاء فعل متناها  
 على الاستقبال ولا يقع شرطاً ذلك النوع مناسباً  
<sup>فان لا يرد له شرطاً انما هو شرطاً</sup>  
 الشرطية مع معنى الفعل انفتحت بانشرادادها الى الفعل  
 فكذلك المعنى الشرطية نوع متاخر عما يلى وهو الترخيص  
 عن فرض التقدي فانفتحت لانشرادادها  
 وان فعلت مما اذن صدوراً في بعض المخرج التخط  
 صدوراً وخطابها ان هذه الامل المتضمنة  
 مجال وان فعلت مما يبين فيه وفي بعضها اذن على  
 المتكلم **قوله** او القائل او اظها الى غير ذلك قبل القائل  
 من التاسع واطها الى غير ذلك من المتكلم على هذا ان قري  
 قولاً ان ظفرت بالخطا لكان اظهر من الفاء ان الحكم  
 على كل اظها الى غير ذلك في ان يفتد بما عاير القريب  
 لتفصيل كل منهما من اظهر فيه **قوله** فاني لا ابرأ

الثاني

الثاني ان يكون جميع الجمل الثالث لانها لم يرد ما  
 في الفتاح انما يحيط القريب الثاني انفتحت بالقرين  
 ما وقع خبر الجزاء فالخطا عليه لان لا يرد التخط المتكلم  
 والمبطل فكذا لم يرد الخطا عليه فيقيد به شرطاً وذلك  
 جعله في المعنى على كلايين وقوله انما يقع ما  
 واذا السكوت فثبت فاني لا ابرأ ان كان من القسم الثاني  
 كان تقديره ان يفتقر كما يكونوا لكم اعداء وان تكونوا  
 لكم اعداء يبطلوا اليكم ابيهم وان يبطلوا اليكم ابيهم  
 ورواها لا يكون جميع الجمل الثالث لانها واحدة بل  
 كل واحدة منها لا فتمت ما تقدمها من لا يرد على ما في  
 الفتاح ان جميع الجمل ورواها واحدة فليكن ذلك  
 مستعدة وليكون بعضها واضح واعل احتمالاً لا شبهة  
 من بعض بل يرد عليه ان تقديره واداءه اكثر التخط  
 المقترن بما يرد من النافية لانها حاصلة بسطوا اليهم  
 او لم يبطلوا على قياس ما اورد عليه اذ جعل ما في  
<sup>ان يفتقر الطور</sup>

ان يفتقر الطور

الاول من القسم الاول ويظهر مما تقدم ان الامكان  
وهو خلق قبل الوجود بالعدم كونه المقتضى لغيره  
واحد على ان لا يكونا شيئا لهم اول قبل الوجود في الازمان  
مخرج الجمل لذلك وكل واحد منها على كل تقدير  
كلام المتأخر بما تقدم فمما ينبغي ان لا يخفى ان القسم  
الاول لا يحد في غير ذلك المخرج المطلق بالشرع غير حاصل  
وان كان بعض اجزاءه حاصل فلا حاجة الى التاويل بها  
الوادة والعداوة ثم القس لا يترجم اليها ان يحصل  
كل واحد من الجمل جزاء للشيء المذكور وركب هذا القول  
لتصحيح كلامه **قوله** وقد وجه بعض من اطلق عليه  
اثره مذهب شتا وقوله وان لا يسلط اليه محمول  
ذلك الوجه وهذا الظن مع الحق واحد وهو واضح  
في قوله ضد في تعليل الامتناع بالامتناع التلقيني لكن هذا  
المسوق ما يشهد ان اريد بالتلقين الابطح من الامتناع لجزاء  
لامتناع الشرع فلما انما ان اريد بتلقين الشرع فلا حاجة له

اضافة

اذا مراد ان امتنع الشرع في الامتناع امتنع الجزاء فيمنع  
يكون الامتناع مطلقا ولا يخفى ان كل التلقين في هذا  
المقام على الشرعية انما هي ان مفهوم لوهو التعليل بين  
حليتها من حيث الحق والوجود فيها وقد برهنا في هذا  
المضمون بل قد افقعت بامتناع الجزاء لامتناع الشرع فلو لم  
ان يقال اراد التكا في هذا التعليل الجزاء امتنع بامتناع  
الشرع اي بالشرع امتنع فبما هو في الجواب اولاً وثانياً في  
الجزاء اعتماداً على ظهور الحق ولم يرد ان مجموع تعلق  
الجزاء بالشرع انما هو بامتناع كل شرط بل بحسب الحق  
انما يقرر لوصف الامتناع ليدل به على ان الحق المستبر  
في التلقين قد يرد في تحقيق الامتناع في تفسيره غير ان الحق  
المذكور في تفسيره الا انه ذكر الامتناع فيهما فبما على ذلك  
المعنى الاول فيكون التلقين في عبارة محمداً على معناها المتأخر  
ولو فسره لم يوافق الحق مع الاشارة الى ما يلزم قوله  
واما انما لا يسلط له هذا جعلوا وقوله واذا انصفنا وجدنا

انفسنا

فما زعمنا

انهم لم يردوا

انهم لم يردوا



استعمالها على قاعدة القدر الكثر لكن قد يستعمل على قاعدة  
 كما في قوله تعالى لو كان فيما عند الله الآية لا يرفعون بها  
 ما أن الحق الثاني إنما هو بوجه الاصطلاحية  
 لا بوجه المعنوية وإن الآية الكريمة واردة على معنى <sup>العلم</sup>  
 وفيه تعليل للحق الثاني من المعاني المعنوية عند  
 القدر الواردة فاستعمالها هو عرفا فأنهم قد يصدقون  
 الاستدلال في الامور العينية كما في كل من زيد في البلد  
 لا ان يكون فيه فالحقيقة قد تدل بعدم التصريح على  
 كونها في البلد ويصح على البيان منكم في الحقيقة البديهية  
 لكن على استعمالها من الاول كما هو الثاني الذي سجد  
 في نعم العبد صريح في العلم بغيره لم يصره ويستعمل  
 لهذا المعنى ولا ايضا في اول الاكرام لما ياتي لا نثبت  
 عليك ان قول هذا الثاني على من هو الكافي الكافي  
 حيث نعلم ان الاسم الواقع بعد قوله ما على الفعل قد كان  
 قوله ولو كانت سواي لعلني واستحسن بعضهم ما دلوا

الظاهر منها انها التي صيد شاع الاول لا شاع الثاني  
 دخلت على لا يفي بعد ذكرها على ان شاع الاول  
 وصفا لها مع بان اصلها ما كان كما يقع مع ما خرج  
 التي هي في الاول على ملك عمر لولم يوجد على الملك عمر  
 فيبقى الاول على ان شاع ويوجد على ان شاع هلا  
 وان شاع ان شاع ان شاع في ثم كان في لا مضية ثبوت  
 الاول وان شاع الثاني كما نادر لو لم يولد لولم ياتي  
 لنتنك في هذا يكون قولك لا اكرامك لا نثبت  
 لولم يوجد اكرامك لا نثبت فيهم ان الثاني لازم لعدم  
 الاكرام الذي لو لم يثبت فيهم فيلزم استعماله على  
 تقديره في الاكرام وعدمه واما على هذا الجواب الثاني  
 بان قوله لا طرفة برأسها وليت الاول لا تلتزم على الاول  
 اياها العجالة احدث فعلها وجريا ان ياتي بمسك اذا  
 حدثنا فعل بعد او وجريا واما المرفوع بعد ما مبتداء  
 حق مرفوع او حاصل فالمبتدأ من المثال المذكورات

وجوزوا الكلام مانع من وجود الشك فكيف منهم لحدوث  
 على تقديرى الكلام وعدمه وما قولك لو لم يكن لا  
 ثبت نيدل على ان وجود الشك لا يرد لعدم الكلام <sup>لا</sup>  
 لان الكلام ليس بامور مستحيل <sup>لا</sup> **قوله**  
 وكيف يصح ان يفقد كلام الحكم ثباته في تقياس  
 اهل فيه الشرايط اقول هذا التقياس <sup>لا</sup> **قوله**  
 روي في حقه لا ينبغي على من في رواية التوضيح  
 ولا في مسكه <sup>لا</sup> **قوله** ان الجواب <sup>لا</sup> **قوله**  
 لا يجاز على ما هو في ذلك <sup>لا</sup> **قوله**  
 شرايط استعملها اياه لانها كلية الشرايط التي جعلها  
 ذلك القائل كرها لانها لو في الشرايط لم يرد  
 ان الله تعالى اورد ما ناس الانساج <sup>لا</sup> **قوله**  
 شرايط الانساج <sup>لا</sup> **قوله**  
 منع كونهما شرايطا <sup>لا</sup> **قوله**  
 وعلاوة لعدم اراة القياسية <sup>لا</sup> **قوله**

الشبهة

هذا هو الوجه  
 في الاستدلال  
 على صحة  
 القياس

الشبهة ولا حاجة بتعليق الى تلك الوجوه <sup>لا</sup> **قوله**  
 هذا غلط هو ايضا من ذلك الخط الذي <sup>لا</sup> **قوله**  
 والحكم بعدم استحالة النتيجة <sup>لا</sup> **قوله**  
 دفع السؤال بل هو بالاعتناء <sup>لا</sup> **قوله**  
 ما يمكن ان قلت فليعلم ان التبريل <sup>لا</sup> **قوله**  
 استعماله في جميع الكلام <sup>لا</sup> **قوله**  
 يدفع تلك الشبهة <sup>لا</sup> **قوله**  
 يكون ضابطه <sup>لا</sup> **قوله**  
 الثانية <sup>لا</sup> **قوله**  
 الامام <sup>لا</sup> **قوله**  
 كون التولية <sup>لا</sup> **قوله**  
 امرين <sup>لا</sup> **قوله**  
 المستتب <sup>لا</sup> **قوله**  
 انشاء <sup>لا</sup> **قوله**  
 المدة <sup>لا</sup> **قوله**



الاجماع وعدمه فان قلت اذ لم يكن اجماع لم يتصور  
قوله وانما لم يثبت خبره على التقديرين قلت  
سنة الا على ما ذكره الكشاف لو علم الله في هذه الآ  
الجماع اليك خبر الله انما ما باللفظ معهم للفظكم  
حق ليعلموا اجماع المحدثين ولو اجمعهم لقولوا له  
ولو لفظكم لما نفع فيهم اللفظ فذلك نفعهم اللطاف  
وعلى هذا فالقول عبارة عن نفع اللفظ فيهم وعدم  
انما هم به وهذا مستعمل في تقدير الاجماع الى اللفظ  
وعدمه فان قلت قد قيل لولا اجماعهم لقولوا له  
اخرجت قال ولو لفظكم ضد قول الارادة واحد ذلك  
وكذا لو لم يتفقوا لماذا نقول فيه قلت هو اجماعهم  
على الاستمرار ولذلك عقبنا زيادة التأكيد بعدم  
الاستقامة في الدين فالمعنى ان الكفر والتكذيب لا يديم  
لهم لا ينفك عنهم انما كما يستند به او يندرج في الزعم  
اياهم **قوله** واذا كان للشرط في الماضي راجع

اللفظ بانقضاء الشرط كما في قوله عدم الثبوت في اللفظ  
بالانقضاء واليه اشار بقوله اذ الثبوت يتا في التطبيق  
والحصول العرفي لان اللفظ بالانقضاء لازم للحصول  
العرفي كما سلف **قوله** ولو بالثبوت اي ولو كان في  
وقت طلبكم بالثبوت يصفنا خبره على ما نفع  
بغداد وشوق ركابك الى ماء وحله كما في قوله نظر في تصد  
وايهاها ولم يراجع ايضا في السقط فان الكفر فيها  
موجود وهو انما في بغداد من الطويل ومطلها  
طريق لنزول المار في المظلة في بغداد وقتا ما  
وعلى ذلك ثم قال وقتت خوفا والمضطرطها  
تراب لسان ايتي وجمالك وتوقى فخره باحلب  
والضرة فخر بغداد ومن جملة اياها فيا بر واصل  
الكفر والشرع وانما راعى الى الابد الدهر عند ليلة  
فيليك من ماء الميرة فطره في غلبه على العين الى  
ومعنى اليك ان الابل لو وضعت هامها في وجلة





مقدم قال لهم الامنة وانماكم درهما ملك فالأولى أن  
 كم في جبر الاستدلال كونه تكو وما بعد معرفة كمر في  
 باب الاستدلال وتدل الحق في بعض الخ باب الاستدلال في شاملة  
 وجوه اعرابكم ونظاير ما يدل على اختيارك الأولى  
 وبالجملة ليست المسئلة على ما نقلها متفقاً عليها كما توهم  
 من قولهم لا يتم بخلاف ذلك وقد صرحوا الآن ذلك لا يصدق  
 فيما مر من عدم صحة الاستدلال وسيد كرم  
 قريب ما يدل على أن استماع كرم المستد اليه تكرو  
 المستد معرفة اذا خصص بالخبر انت تعلم انتم هذا  
 التصديق فوضوئى بل قولك مرتب برجل فضلنا بوجه  
 على هذا هو بوجه حجة اصطلاح كما أن تعيين بعض  
 الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات يقع من غير ان  
 يراعى هناك مناسبة كذلك يقع في الاصطلاحات  
 الآن ان الغالبية رعاية المناسبة واعتبار المراتب  
 قال بعضهم بان معول الاستدلال وبين اضافته في  
 ذلك لا يبرهن به

صفح ٣

فرق معقول لأن الفعل يستدل أولاً ثم يستدل به على ثانياً  
 والاسم أيضاً او يوصف بالاسم يستدل ثانياً بانهما لا يقيد  
 سند وعينه الاستدلال مقيد فابداً التنبه على الفرق بين  
 الاسم وانما تفصيل بعد الامتنان باصل المعنيين ثانياً  
 ان الفعل يستدل في وضعه يدل على معنى مطلق لا يقيد  
 بناسبه وانما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على التعريف و  
 القول يصلح على الوضع والتخصيص بناسبه وهذا التعريف  
 في التعيان كاف وانما المشتق في اعتبار العمل في حكم الفعل  
 لا في انما هو لا يشقها على معنى الفعل وهذا يشعر  
 لفظ الاصطلاح قد مر في الاصطلاح اولاً بعبارة الطبري في  
 مطلقاً سواء كان تعريفه المستدل بالاشارة فتارة غير انما  
 وانما تعريفه فلا فائدة السامح اما حكمه على امر معلوم لا يبرهن  
 من طرف التعريف انما هو معلوم له كذلك ثم قال كما اذا كان  
 للتاسع الخ يقرن به وهو يعرفه بعينه واسمه ولكن لا  
 يعرفه بالآخر وارتدت ان تعرفه بالآخر فتقول له زيد

١٧٧

سواء عرفنا أن له أصلا ولم يعرفنا أن زيد الجوز أو لم يعرف  
أن له أصلا في الجملة راجع تان تعينه عندنا قلنا خولنا  
أما إذا لم يعرفنا أن له أصلا أصلا فليكن ذلك مستماع الحكم  
بالعين على أن يعرف المخاطب أصلا هذا كلامه وفيه يجب  
أن لا نلزمه ذلك حكمه بأن المستند إذا كان معروفا أصلا  
لم يجب كونه معلوما للسامع منافي لذلك لا إطلاق وأما  
ثانيا فلنكون فيه بين المضاف ما وقع مستندا وبينه إذا  
وقع مستندا إليه غير ما وقع حكمه بالعين مستمع الحكم بالعين  
على كل يعرف المخاطب أصلا لا يجد ينشأ لأن المضاف إذا  
وقع مستندا إليه ولم يرد مع وجوده خصوصاً لم يكن مما لا  
المخاطب أصلا بل مما يعرفه بوجه ما تلاقي الحكم عليه  
بالعين وقد صدق النجاشي في كونه بأن الأول  
ما علم له بقتنيه الأصالة أنه يحصل أصله في الثاني  
ما علم له في الاستعمال وأبده ما نقله عنهم الأئمة  
وحاصل ذلك غلام زيد وإن كان يحصل أصل وضع الأصالة

لغلام معهود باعتبار تلك القسمة المخصوصة حتى لو كان  
علما أن ذلك بداهة في أصل الغلام له زيد خصوصية زيد  
لكن في الغلام غلامه وأخيه هم يكون غلاما له أو كونه  
بين التكلم والمخاطب بالجملة أن يجب أن يكون بحيث يسمع  
إطلاق اللفظ إليه دون غيره لكن قد يقال جاء في ذلك  
زيد في غير إشارة إلى واحد معين وذلك كما أن ذلك  
في أصل الوضع الواحد معين ثم قد يستعمل بلا إشارة  
إلى معين كما في قوله ولقد أمر على التميم بشي وذلك  
على خلاف وضعه وإن شئت فقل إن إطلاقه على الحال  
فانضم هذا المقال وهو أن الأصالة تدل على المعرفة  
إلى حضور المضاف في ذهن السامع كما أن اللام إشارة  
إلى حضور ما عرف فيه بناء على تقتضيه من معنى التعريف  
فكما يقصد بالمعريف باللام تارة فهو محصور وأفراد  
وتارة المجنات تامة بحيث هو هو وأما من حيث وجوبها  
أما في حق جميع أفرادها أو بعضها كما مر كذلك يقصد



بالمتان الى المعرفة تارة فرد مخصوص واخر مخصوص  
 كقولك غلام زيد او غلاما انشأته الى واحد معين او  
 جماعة معينة فيكون المتشاح موقوف خارجا وبصفة  
 تارة اليقين انما من حيث هو كقولك ما احدثت به  
 انفع يعني من ماء الماء العذب وانما من حيث وجودها  
 ضمن في جميع افرادها صفة اكان المتان اوجبا كقولك غلام  
 زيد قائما وعميدا او اذ في ضمن بعضها كقولك غلام  
 زيد اذ لم يشرب له واحد يمتد ويكون المتان مجموعا  
 ذهبا فالانعام الالهية اعني العهد الخارجي وتوحيده  
 والاستغراق والهدى الذهني جارية في المتان في المعرفة  
 على نحو جريا كما في المعرفة بالذات والموصول فظهر ان هو  
 غلام زيد قد يقصد به الجف في ضمن ولا يصح فيكون  
 في المعنى كالنكرة في الموقفي وان كان معنى التميز في  
 اشارة الاضواء اليه في ذهن السامع بانما على  
 حاله كما في المعرفة بالذات المتضمنة على الموقد الذهني كما

قيل فربما من افراد هذا الجف الموقود تلك ما فاء بان  
 يكون المستند في قولك زيد احرك معلوما لخاصة  
 من كرك التعريف وبين ان لا يعرف ان له اخصا لان  
 المستند في التحصيل مع مفهوم الجف المتان وهو معلوم  
 له لقاعدة اللغة وان لم يعرف ان هناك ذاتا موصوفة  
 به كما قيل زيد متصف بهذا الموقود المعلوم لك الحاضر  
 في ذلك يختلف ما اذ لو عرف الله له انما ان المستند  
 هو تلك الذات الموصوفة بالآخر والمقصود اتفاقا  
 بزيد وانما قولك احرك زيد فزيد بزيادة الجف في  
 لا يصح اذ لا حاصل الحكم عليه بان زيد وكان هذا  
 هو المراد من قوله لا تمنع الحكم بالتعيين على كل يعرفه  
 الخاص بالذات نعم قد يقصد به الجف في الاستغراق  
 كما في قولك المطلق زيد وهذا ينظر في ما ذكر  
 سلك الكثافة الى قوله على نظر وجهه ان المتان لذلك  
 السؤال ان يقال في جوابه ان ثابت زيد لانك قد عرفت

ان انما فائدة نائب فانت يقول من هو تطلب ان  
 عندك بان يحكم عليه بان زيد او غيره او غيره  
 ان من في السؤال ابتداء والخبر الى الحد الثاني  
 هو خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه كما ترى يكون  
 السؤال عن معنى يحكم عليه بالنائب كما تقول ان زيد نائب  
 ام عمر العبد لك لكنه افسد في العبارة فوضع كل من  
 موضع تلك الخصوصية التي تطلب ان يحكم على احداهما  
 بالنائب لتساؤل بل ذلك السؤال يطلب كما يكون النائب  
 فيه محكوما به والخصوصية كزيد مثلا محكوما عليها فلا  
 الا ان يقال زيد نائبهم ان جعل الخبر ابتداء <sup>خبرا</sup>  
 مقدم ما عليه لفظة الاستفهام كما هو مذهب سيبويه  
 لكان المطلوب بالسؤال محكوما يكون النائب محكوما <sup>عليه</sup>  
 والخصوصية محكوما بها فلا يطابق الا ان يقال النائب  
 زيد لكن محل السؤال على هذا المعنى وراى الجواب على ذلك  
 الوجه بمنزلة عن المضمود الذي هو ايراد نظر بقوله <sup>لذلك</sup>

هم المنطوق على تقدير العهد لان المعنوية وقع محكوما  
 به والحق ان هذا النظر انما صدر عن سبيل انما قل  
 ونظمتم استعجزوا تقليدا له لذلك انشأ خبرا يحكم  
 اشهر واجبه ان الشاخص قد تدب على ما فصلنا فلم  
 ينسبه وقال يماجد من الحواشي على الكتاب فان قيل  
 من النائب في معنى ان زيد نائبهم عوام غير ما ينبغي  
 ان يجاب بزيد النائب بتقديم زيد ليكون على فرق  
 السؤال فلنا مقصود بقولهم تمام زيد في جواب من  
 تام ولم يدر ان القاب في تام زيد هو اللطافة للفتنة  
 حيث كان السؤال جملة اسمية والجواب فعلية  
 لا اللطافة المعنوية التي يحكم عليها النائب محكوما <sup>عليها</sup>  
 في حوار يداخلك واخوك زيد وزيد الثاني في التا  
 زيد حيث قالوا انما تقدم ويحكم على من يتصور ان  
 الخطاط يطلب الحكم عليه قال صاحب المفتاح بعد ما اصل  
 هذا المعنى واذا تأملت ما تلوت عليك اعزتك على



معنى قول الخوارج لا يجوز تقديم الخبر على المبدء اذا  
كانا معرفين معاً على انها قدمت هو المبدء وانما  
المطابقة القطعية فاسر استحقاقاً على ان قد حققنا لها  
بين من تام وما يتحقق به حقيقة وان كانت موجودة  
وفيه نظر اما الاول فلا في قول في زيد انسان او قائم  
هو مفهوم الانسان ومفهوم القائم على ما هو المشهور  
فان كان اسم الجنس موضوعاً للماهية من حيث هي كان  
ما جلد دليل على المحقق المدعى بانه في الخبر المذكور  
وبعضه خصوصاً بان كان موضوعاً للماهية بقيد وجدة  
مطلقة اعني مفهوم فرغ ما منها تكدر ذلك بانهم ما ذكر  
لان هذا المفهوم اذا اتحد بزيد وانحصرت لزم ان يكون  
لانسان فرغ اخر والا لصدق عليه هذا المفهوم عني  
مفهوم فرغ ما منه فلا يكون متحد بزيد ويخصر فيه قول  
بان لا يلزم من اتحاد فرغ من افراد الانسان بريد اتحاد  
ساير افراده به من اللفظ من باب الاشتباه بالبارع والمفهوم

اسم الجنس  
هو الذي

اعني مفهوم فرغ من الانسان مثلاً يصدق هو عليه فاما  
المتحقق في المنكر هو الاول ويلزم من الانحصار كما عرفت  
دون الثاني لظهور بطلان لانه ان كان عين زيد مثلاً  
حقيقة وان كان غير لم يقع التحليل في زيد انسان فثبت  
الامر وانما ثانياً فلا نصدق فرغ من افراد الانسان  
على زيد في التحليل كينونة صدق ماهية الانسان  
عليه ويلزم منه انحصار ما فيه وانما ثالثاً فلا نؤكد  
من انحصار الصدق والتحليل للاتحاد والانحصار يثبتون  
ان لا يصدق عام على الناس اسلكه في بطلان العموم مطلقاً  
ومن وجه وحصل الشبهة ان الاتحاد في الوجود الخارجي  
لا يلزم اتحاد المفهومين في انضمامهما ولا تباينهما  
فما زال يتحد احداهما بالآخر وثالثاً ورامح فيكون مع  
كل واحد من الثالث حقيقة منه كالتحيز بالقياس الى  
انواعه والاولى ان يرضع عن امثال هذه المباحث فاما  
تعد في هذه الصناعة فذكر ان يقال اذا قلنا زيداً

لما

مع قصد الجبر فان حملناه على الاستغراق فالجواب  
 ولا ينبغي ان يحمل على ادعاء اتحادهم بل الجبر اذ لو  
 اريد مد قوله لضعاف القويين ظاهر المحصول المقصود  
 بالمتكرا ايضا لا يوجد الجبر بل وانه ادعاء هذا الجبر  
 مغاير لما يحصل من الحمل على الاستغراق وبقية الايتي  
 فصل بل بعد مرتبة اعلى منه وقد سبق هذا تمهيدا  
 نقل عن الشيخ عبد القادر فيما مر من ان الجبر المقرب في الكلام  
 معنى غير ما ذكره بقا فالحاصل ان المعرف في الكلام  
 ان جعل ابتداء فهو مقصور على الجبر وانه ان لم يكن  
 كلام الجبر وغيره وقوله ان جعل غير هو مقصور على ابتداء  
 فان قلت المعرف في كلام الجبر ان جعل ابتداء كما في قولك  
 الامير يد اذ قد قصر على الجبر ان جعل غير كما في قولك  
 ريدا امير فانه قصر على ابتداء فاما ان كان كل واحد  
 من المبتداه والجبر فاما كلام الجبر احتمل ان يكون ابتداء  
 مقصور على الجبر وان يكون الجبر مقصورا على المبتداه

الافتاء والادعاء ان لا يكون المقرب  
 على ان لا يكون المقرب في ادعاء  
 المقرب في ادعاء

بما اذا يتبرر بعد هاهنا الاخرى هناك فلهذا ابتداء على  
 الجبر الظاهر ان القصير يتبرر ابتداء الاستغراق وتقول  
 جميع الاقراء وذلك بالابتداء ان لا يتبرر في الجبر  
 الفات وفي الجبر الى الضعة وقيل ان كان له ما يتم  
 فهو المقصود سواء قدم او اخر قولك الكرم هو القوي  
 والقوي هو الكرم فان المقصود قصر الكرم على القوي  
 ادعاء وان كان بينهما عموم من وجه فيقال ان في  
 الأحوال كقولك العلماء الخاضعون اذ قد يقصد  
 تارة قصر العلماء في الخاضعين وتارة عكسها فقلت  
 لا يتصور عموم في الضمة فيقال قلت يجوز ان يكون هذا  
 اعم فهو متساويان ساويا صدها هذا وانما يعنى  
 الاتحاد فلا يقتضيهما المقصود سواء حكم باقتضاد  
 المبتداه بالجبر والعكس لكن الاول لا يظهر  
 الجبر يتحدح ولعد ما بعد فليس الجبر هذا  
 تمسك بما تقدم اورد عليه النظر اجمالا وقد بينا في تفصيله

هذا المقصود يقصد به ان لا يكون المقرب  
 فاما ان لا يقتضيهما المقصود سواء حكم باقتضاد  
 لا يكون هذا المقصود في المقصود في المقصود  
 ان يكون المقصود في المقصود في المقصود



تساوه بما لا يرد عليه فالصواب ان يقال لا يخص  
 ان كل قول على الله وكل توبيخ الى امر الله وكل كرم  
 في العيب فيلزم ان يكون الكرم مضموا على الانسان  
 يكون في العيب ان كل من منه موصوف يكون فيهم فلا يجد  
 فوامنه في غيرهم ولا يلزم من ذلك ان يكون كل ما هو  
 كامن في العيب موصوفاً بكونه كرم فليزم قصر العيب على ما  
 وبهذا يظهر ان تبيين العيب في العهد لله بصفته  
 على الاشياء بكونه الله هذا انما يظهر ان قصد بالجمال  
 على قياس ما قرناه في الاشئلة السابقة واما اذا قصد  
 به العيب من حيث هو فاما يلزم اختصاصه بالله كماله  
 اللام على الاختصاص كما قيل في العيب الحمد لله فيلزم  
 اختصاص افراد كماله بولع لك من صفاته على  
 العيب وهو في المعنى يظهر ان يقال الكرم مختص بالمرء لا بغيره  
 الى المختص بغيرهم لا يريد ان يختص بهم لا بتقديم الى غير  
 وهذا الصلح مضمون استبعاد ان لفظ الاختصاص هنا

ان الكرم مختص بالمرء لا بغيره

ومن اللام هناك واما تلك الاشئلة فلوحلت على  
 العيب لم يلزم فيها اختصاص قصره لان الحكم بان  
 جنس الكرم موصوف بكونه حاصلاً في العيب لا يستلزم  
 اختصاص افرادهم بجزا ان ثبت لهم في ضمن فرد  
 ولغيرهم في ضمن آخر ومن بما قرناه لك وهذا المقام  
 الجميلة التي يتم فيها موضع كثيرة في هذا الباب كماله  
 تركن للما بناها الشارع عليه بما هو اوهن من  
 الصكوت <sup>تقدير</sup> ومنها كنه ذكرها النسخ في ليل  
 الامجاز آه الظاهر ان قولك ان العيب يقتضي  
 العيب لكتم لم يذكر لك المقتضى لعماد على قرينة  
 الحال فهو من قبل اصل العيب المختص لا عينا يقتضي  
 بطلان كل في قولك ان يد المطلق في حاجتك ويلزم  
 قصر جميع عباته عليه فهو من صفاته ومقتضى النوع  
 ومنه في هذا ذكرها بشا الا ان البتة هنا مفكراً  
 وهذا القدر لا يقتضي جملة بكنة مفترقة وكذا لا

كثير من  
 ما يرد على قوله

نفسه

كون القارب مشتملا على مخرجي اعني المتكلم لأن القارب  
يوجد على راسه غلظ في فاهه الخسيس وهي لا يفتنى  
خروج المبتدئين كونه من اختصاصه ونزله المخرج  
وانما خرج حكم القارب الثاني اعني من حيث الجسدية القصر  
وعده ما غاي يكون فيما نقل فيه العموم والشمول المخرج  
بما يتوهم من عبارة ان القصر لا يتصور جريانه في المخرج  
بل هو المهد وما في حكمه من الاعيان والمخبرات اذ لا  
عموم فيها حق يقبل تصرفا على غيرها كما هو في المخرج بل هو  
المجنى وذلك غير صحيح لأن المعلوم في قولك زيد انطلق  
يمكن ان يقصر على زيد قصره على العتق والمطلب كونه  
غير زيد او قصره بين اذ اراد بهما يقال زيد انطلق  
لا هو وكذا ان قولك زيد اترك وعمر في قولك  
هذا عمر نعم لا يتصور في هذا الامثلة قصر الامر ولا يمنع  
ان يقصد كون عمر مشترك بين هذا وغيره وكون  
المطلق والمراد المعلوم بين مشتركين بين زيد وغيره

ولهذا اراد ان الترتيب الترتيب باللام وما في حكمه لا  
العتق بل يبيد القصر المجنى لا يكون ترتيبا للمركب  
من الطرفين الكلا على القصر اذ القصر المعلوم قصره  
على غير ذلك بل ان يدل عليه دليل بخلاف ترتيب  
المجنى في زيد بل على القصر اذ احملا على الاستغراق كما هو  
فلا حاجة معه الى طريق آخر يرشد الى ما ذكرنا قول  
المقدم والثاني قد بيده قصره ليس بترتيب واما قوله رحمه  
فوجه وجهه ان يراد به علم الملكة اعني علم القصر فانه  
ذلك فلا يقبل في المعلوم قصره لا عدمه بذلك الحق و  
هو مع هذا الكلام في تصحيحه مستند في البيان فليقلنا  
ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر الاصطلاحي  
اختصاص زيد المطلب في مثلات زيد وان كان فيها  
في الواقع كعدمه هذا المقام غير مقصود بالكلام ولا المد  
عليه فكيف يتوهم ان يسمى قصره الاصطلاح لا ان  
الجزء المجنى لا يكون عمولا للشيء فان زيد مثلا فان



متأصلة تنزع منها معان كلية يحصل هو عليه ولا  
يصل هو على شيء منها فظهر ذلك بالرجوع الى القطر  
التلخيص واما سلبك يد تمامه فهو صحيح لكن ليس  
بمحل حقيقة وما وقع في بعض كتب الميزان من ان  
الجزئي التحقيق مقول على العدد دون كثيرين فكلام  
ظاهري قد فهم كثير من الفناء ان الحمل الاول  
خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر خفا  
ان الدليل الاول غلط فناء من اشترط الخبر في  
الانقضاء وبين خبر المبتدأ كما ذكره واما الدليل الثاني  
فلم يرد به ان خبر المبتدأ يجب ان يكون تابعا للمبتدأ  
على معنى تجليه ان يكون نسبتا اليه موقفة وجبة  
ليجوز ان هذا الوجه يخرج عن كلام المجتهد والحق في  
بل ان يد ان يجب ان يعتبر نسبة الى المبتدأ بالثبوت  
سواء كانت موقفة او موضوعة او متكاملة منها في كلام  
في ذلك الظاهر في محمولك ان يد عندك ان تصدق

ان يد حاصل عندك واعتبار المبتدأ بالثبوت بهما معا  
لا ينبغي ان يتأخر فيه لان المبتدأ انما يذكر لميل اليه  
بطريق من الطرق حال من احواله ويربط به بوجه  
حكم من احكامه ويخالف في موضعين زيد او زيد ضربه  
لحكم بان زيدا في الاول مقول به وفي الثاني مبتدأ مع  
فعل القاعل واقع عليه في موضعين معا وذلك لان زيدا  
في الاول بيا للمواقع عليه الفعل وفي الثانية ليسند  
اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان  
زيد ابوه مطلق فناء زيد مطلق الاب وعلى هذا فنقول  
معقول الحمل الانشائية طلبا كانت او غير وان كان حال  
معها بالكتابة فاقم الطالب المشتري فاذا قلت زيد اصره طلب  
الشرط فمعه فائمه بالمحكم والبرج الامن احوال زيد  
الا باعتبار اعلقه بها او كونه مقولا في حكمه واحتقانه  
ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في وقوع خبره عنه  
هذه الحقيقة كما تنقل زيد مطروحة به او مقول في حقيقة

ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يتحقق ان يقال خبر  
 ثبتنا من لفظ خبره بطله بالبناء  
 اتوا يستفاد من قولك ضربت فلانا استلحا جرحا  
 القيد والكذب على الحق الاول لا ينافي احكاما  
 المعنى الثاني في ظهور ما قرنا ان تعد والقرينة الانا آت  
 الواقعة اخبارا بالبناء في امثال قوله تعالى انتم لا تعلمون  
 بكم وقولهم اما تريد ناجية ليس تسفيا على غرامها العريضة  
 بل هو ما يقتضيه تلك القواعد فهم لا يلتفت اليها ولا  
 يفرق بين ضرب فلانا وبين ضرب فلان بغيره  
 تسفيا حسا قال بعض النحاة انما وجب الجملة التي وقعت  
 صلة وصفة كرها خبرية لانك اذا بحثت الصلة في صفة  
 يعرف الحافظ للوصف والموصوف انما هما متعقون  
 الصلة والصفة وجبان تكونا جملتين متعقبتين للحكم  
 المعلوم الحافظ من قوله قبل ذكر تلك الجملة الخبرية وهذه  
 هي الجملة الخبرية فان الانفاضية كسب وتوافقا للبناء

المرتب

لا راحة لا يرضى الحافظ حول مضمونها الاميد  
 ذكرها وما لم يكن خبرا للبناء مفعولا ولا حجة ما ذكره  
 جملة انفاضية كما ترقى ما به وانما انما الحافظ الناح  
 وقد عرفت ما يورد على ما ذكره ههنا ان انشاء  
 ما يقع محض من خبر للبناء لا يشتمل ان لا يكون هنا  
 ما وقع اخر ثم قال وقد يقع الجملة الطلبية صفة كقولها  
 يقول محمد وهو القاتل في الحقيقة كقولها جاء وامرنا  
 هل رايك الذي قطع اي مبدى مقول عنه هذا القول  
 كما يقع ما لا يوافق به الضمير وانما ان يتولا في صفة هذا  
 القول ومفعولا ما في باب طلب هو وجدت الناس  
 خبر فاعلمه ضد احوالها بل في الحال يكون بيانا للبناء  
 ذي الحال وفي المفعول الثاني في باب طلب ليس تعالى لهم  
 واتما على ما ذكره الشيخ في لابل الاعجاز  
 وهو ان الاسم في هذا المعنى الذي ذكره الشيخ انه يبيد  
 القوى مشترك بين اخبار للبناء اذا تأخرت عنه رواة

المرتب



كانت بهذا أو غير ذلك فلا تعلق له أيضا بكون الجملة  
 هناك التحويل على ما في المنهاج وجوابه عدم أن الزاد  
 القول بقوله قد نمردها سبق في قولنا ما أنا  
 قلت هذا قولك أنا ما قلت هذا على قياس ذلك الفرق بين  
 أن يقال هنا تقديم الطرف وإلا به وهو أن الشيء يقتضي أن  
 الظاهر في قوله ثابت وفي خطام أو شك في محله ما غاب  
 محليا فهو لا يكون ليعتد به في ما يتألفا من الطرفين والذين  
 ويدل على ذلك عبارة الكتاب حيث قال ولو اولى الطرف  
 لفصلنا عما بعد من المراد وهو أن كتابا آخر فيه ترتيب  
 لا يبرهن ولا يجوز الشارح هنا أن يكون حرفا للشيء المقدم  
 على المسند إليه من المسند إليه المتأخر عنه ظاهرا وفيما أنا  
 قلت هذا من أن يكون المحرف المقدم على المسند إليه  
 من المسند المتأخر عنه فيكون في معنى أنا ما قلت هذا  
 بطل ما عني به من إظهار الفرق بينهما وإلا لما أتركب  
 ما ذكره من التأويل يجعل حرفا للشيء من المسند إليه

أو المسند فصلا إلى أن يكون الصحيح برزخ في الشخص  
 هو الأثبت كافي أكثر التصور لاحابته إليه كافي فذلك  
 ما أنا قلت هذا رده من ضيقه فليست في هذا  
 الكلام من الخطأ والخروج عن القانون أما الخطأ حيث  
 الاختصاص هنا في الحقيقة كما عرفت على معنى أن ذلكم لا  
 يجاوز إلى غيركم وهو من بقا لكم وإن دعي لا يجاوز إلى  
 غيري وهو من بقا لي بناء على أن الأمر غير ضيق في حيث  
 أن قوله على معنى أن الشخص بكم ذلكم لا دعي يدل ظاهره  
 على أن ذلكم مختص بكم وله دعي ليس مختصا بكم وذلك  
 لأنه معلوم منه لا ينشأ له دعي بغيره وبينهم وهكذا  
 الكلام في قوله والخروج من دعي لا بكم ويصح أن  
 الشخص في المثال المذكور يقع فيهم زيد من باب المسند  
 على المسند بخلاف المثال له على غيره وأما الخروج عن  
 عن القانون في حيث أنه لم يجعل تقديم المسند معينا  
 للمسند إليه فيه وعن الثاني بأنه لما كان أوله

الاسناد في هذا الامثلة اسناد الفعل الى المبتداء بطريق  
 النقد والسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل كانت  
 هذه الامثلة متاجزة بقوله في الدين الاول على خلافه  
 عرف وبما اذا كان اسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد  
 الفعل الى المبتداء كان هذا الاسناد في النجاة الاول في كنه  
 يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد ويجب ان يكون في  
 خبره وادارة متصلا على ذكره من القاعدة الثالثة ان الفعل  
 تقدم البنية على الاسناد اليه في النجاة الاول في كلام  
 الشارح ايضا لا يخرج من اعتراف بذلك حيث قال لا يمايل  
 على اولية اسناد الفعل الى الضمير المحل لاولية اسناد الفعل  
 والمقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول  
 منه ان شئت زيادة توضيح لما مرء فاسمع ما يلي عليك  
 فنقول خبر المبتداء اذا كان فعلا مستندا الى خبره في اسناد  
 الفعل الى الضمير يتوقف الامر على تحقق ما اذا تحقق الضمير  
 الفعل ثم هذا المجموع المرتبط احد جزئيه بالآخر يصلح ان يكون

خبر المبتداء فيصير المبتداء الى نفسه ثم ان لاحظ ان  
 هذا الضمير يربط الى المبتداء وبما ان عن يكون الاسناد  
 اليه اسنادا الى المبتداء مخيف حصل اسنادا اخر معاير  
 للاسناد الاول بالاعتبار الاسناد الثاني متاخر  
 الاول لتوقفه على الارتباط الذي بين الفعل والضمير  
 مجموع صالح كونه خبرا للمبتداء بناء على ان الشارح  
 للنجاة في هذه الصورة هو ما يحل لا الفعل وحده ولا  
 والثالث متاخر عن الثاني اذ بعد تحقق الفعل للضمير  
 المرتبط احدهما بالآخر تحقق الاسناد الثاني بالتوقف  
 على شيء واما الثالث فهو مع توقفه على ذلك يتوقف  
 على اعتبار كون الضمير يربط الى المبتداء وبما ان عنه  
 فيكون الاسناد اليه اسنادا الى المبتداء في الحقيقة  
 ولا شك ان هذا صفة الضمير المرتبط به الفعل ومما  
 عنه يعرف بالتاخر وذلك لان الكلام في احواله  
 منطقات الفعل من ذكرها وحدها وتقدمها الى



احوال الفعل وايضا كل واحد من واحد من الفاعل و  
 المفعول بيد الفعل ون العكس ايضا قوله بعد فاذالم  
 يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل ومن هذا ان  
 ذكرنا من ان قلبه بالمفعول من جهة وتوقع عليه كاشح  
 به في الاصلح يعلم ان مراده بالمفعول المفعول به  
 هذا البحث بعد هذا المفعول به لغيره من الفاعل فيكون  
 مفعول الفعل وايضا يكثر بعد فيه كذا في شايعة وانما  
 امر الغير من المتاعيل وسائر المتعلقات يعلم بالمتاخر  
 ويكون كلامه من ان ثبت له اعطاء غير الذي  
 ولو قيل ويكون كلامه من ان ثبت له اعطاء ولا يكثر  
 ما اعطاه لكان احسن الا يعني لا يكون ان افادته  
 في افراد الفعل يتا في كون الفاعل به الفاعل او ينعينه  
 مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا ينعين غيره افراد الفعل  
 او خصوصها ولا ينعين به من غير طلب فكيف يعينها علم  
 ان في الاطلاق ليس هو كذا في كلام الشكاكي في عبارة

هكذا

هكذا او القصد الى نفس الفعل تنزيل المتكلم منزلة المودع  
 وذلك يدل على قطع النظر عن التعلق بالمفعول ولا يدل  
 على قطع النظر عن اعتبار علوم الافراد الفعل ونحوها  
 صحيح ولا اعتراض على كلامه نعم ان المستفاد كقوله لا  
 وفتره بما نقله الشايع وحمل كلام الشكاكي على ان  
 عليه التناول اجماعا فاعلم انهم الاعتقاد المذكور في  
 تركيبه جليا فان المستفاد بابا بالبلادة كذا في  
 المستفاد لانهم من العبارة ولا يكون مقصودا  
 له لا يستدبر ولا يصدق من خواص التركيب ولهذا قال  
 الشكاكي في تمثيل الخامسة ونحو ما سبق له في كتاب  
 ان زيدا مطلقا اذا سمعته عن العائنه بصناعة الكلا  
 من ان يكون مقصودا برفع الشك او في الاكادون  
 تركيبه مطلقا من ان يلزم حرج القصد الى الاخصا  
 ومن نحو مطلق بترك الاستدلال اليه من ان يلزم ان يكون  
 المطلوب جبا الاختصاص في صحة من النفي بان

المتكلم اذا لم يكن يلحق بالمتكلم الى ما يحتمل من كلاً  
 لا يخرج من صورته فانما لم يكن التقييم فافراد الفعل متباعدة  
 في العرض المقصود لم يكن مما يقتضيه عندهم والافراد  
 في الاعتقاد ان يقال ان التقييم العموم في افراد الفعل  
 هو الفعل وهو في المقام الخطابي وذلك لا ينافي كون  
 المميزين ضمن الفعل الاطلاق على تفسير المذكور غاية  
 ما في الباب ان لا يكون العموم مقصوراً على الفعل بل  
 يرمع معونة المقام وهو ما يجب وهو ان ما يلحق  
 المحذوف غير التقييم بالاختصاص انما هو من قبل ما يجب  
 تقدير المفعول بحسب الظاهر انما اذا التقييم في المفعول  
 مع حذف مقصوره على وجهين احدهما ان يكون هناك  
 قرينة تدل على تعيين مفعول مدلول عام مثل ان يكون  
 في الكلام انفل كل احد ثم يقال قد كان منك ما لم يؤد  
 اي كل احد فلا شك ان العموم حينئذ مستفاد من  
 ذلك المقدور ولا دخل للمحذوف فيه بل المحذوف محذوف الاختصاص

والثاني ان يقتضيه العموم في المفعول ويتوصل بهذه  
 تقديره عما روي ذلك بان لا يكون هناك قرينة تميز المحذوف  
 على تعيين عام من التقييم يتوصل به لم ذكر المفعول في المقام  
 الخطابي في تقديره بناء على ان تقديره عام من التقييم  
 لاحد المتساويين على الاخر فلهذا انما هو عدم ذكر المفعول  
 على هذا الوجه كمنخل في تقديره عاماً دون ان يحدد على الوجه  
 الاول فلهذا لا يكون بان يحدد في المفعول قد يكون المحذوف  
 الاختصاص قد يكون التقييم مع الاختصاص والمالم يميز  
 الشايع لحد اليقين عن الاخر اشكال عليه الاول ان التقييم  
 على التوفيق فلما اتى ان فيه قرينة على التقييم  
 تحقيق الكلام ان الشخصين اعتباراً المفعول هو الاول وانهم  
 متساويان بعد ما يتناول الاخر ويحكم ما يشاء اليه احدهما  
 خارجاً عن المفعول غير المحذوف به بل هو ان على التوفيق  
 مع تقديره تقدير المفعول ولو تدل الآية المفعول لا بد  
 الاضمار الموقوف لها لو كانت تزويد ان المذكور على سبيل



الغرض كان التزم بأقواله على ما له وهو الخلق نظر  
 إليه أن المفعول هو الغم المضاف إليه والحواس المضاف  
 إليهم وكل واحد منهما يتناول الآخر فلم يقدّم المفعول في  
 الآية لئلا يعلق هذا المق نظر واضح معنى  
 وكان على التزم أن يذكر بل كان الأصل يمكن أن يتقدم  
 المق لم يذكر في الخطاء في الاشتراك وما يتعلق به من  
 التأكيد ويحده اعتماد على المقابلة بما سبق وإنما لم  
 لم يعم بحيث يتناول الانشاء فلا ينفق بالحق المذكر عند  
 عند الشك في ترك بعض أسباب التزم ومعلوم  
 أن ليس الغم تأكيداً على تأكيد فيقوى بازدياد التأكيد  
 لا محالة وهذا معنى قوله صاحب الكشاف أنه لا يثبت على  
 أن كل تأكيد على تأكيد ليس ضمياً وقصراً فإن ذلك  
 أن زيد التزم به تأكيداً على تأكيد ولا تخصيص أصلاً بل  
 الغم تأكيداً على تأكيد بوجه مخصوص كما مر في إجماع في  
 زيد لا عري في قوله زيد الغم إذا قلنا المضمرة مؤخر

صار الكلام هكذا حيث زعمنا وهو أنه المستعمل يريد  
 على وجه الاختصاص أن جعل المضمرة مضمرة أيضاً  
 متعلقاً به على وجه الاختصاص ظهر من أن قوله في فائدة  
 الاختصاص من إياك أنتد وإن لم يجعل المضمرة متعلقاً  
 بالتعريف وجه الاختصاص ولا يقتضي ذلك في نفسه  
 كان هناك تأكيداً زائداً لكن لا فائدة الاختصاص بل  
 في تعلق الفعل بزيد اللهم إن يقال معنى الاختصاص أن  
 التعلق له لا يفيد عن غيره والتكرير يؤكدنا أن الأول  
 من قوله في الجملة تأكيداً بغيره ولم يستعمل فيه  
 التخصيص لأن الغرض من غيره فليس التعليل لا بياك كيفية  
 قلنا بالمفعول فإن قيل لا يكون المضمرة في عين المنظر  
 ثم لا عدو فيه بل هو محذوراً وإن خالف اختصاصاً  
 فالقيد بغير الإجماع النوع والطرف في التفسير الشخصي  
 لكن يبقى الكلام في ما إذا عطفنا حكم التزم على الآخر  
 بحرف الضم في قوله النافية التكرير واستثناء الزاد

افراد الرتبة كما يتا عليك بالاطاعات الاصل فاضل  
 كانه قيل خضوع بالرمية فيها ورمية ج بلاخذ النظر  
 في افراد ما جنة كل في المثال المذكور قد بلاخذ الفرق  
 فيما جنة كانه قيل فارميه ورمية اقوى واعلى رتبة  
 من الاول وقد ربح الفاء المتعار بين المصطلحات اكثر  
 من لا وترقيا كما ذكر العلامة في سورة القسافات و  
 ان كانت ثم ادل واشهر في ذلك منها لا يخفى ان الحمل  
 على الفرق انما هي انما ان ملاخلة الاختصاص في الثاني  
 ح اذ لم ولا يلزم منه الاتحاد بين المصطلحين بل يتجلى  
 قوة وضعفا وقيل الفاء جراب شرط عذوف وتقدير الكلام  
 ورمها يكن من ثمن فارميهون ثم حذف الشرط مع ادا  
 اعتمادا على قرينة المقام وكذا لاء الفاء على لك وعدم  
 المفعول عوضا عنه مع كون تقديره مفيدا لامرين من  
 الاختصاص في سبب جنة الفاء متوسطة في الكلام كما هو  
 حقها فصلا لكلام هكذا واما ياي فارميهون ثم كوز الفعل

تاكيدا

تاكيدا وقصد الى التفسير هكذا واما ياي فارميهون  
 فحذف الاول وجوبا لقصد المحمل الثاني قصير الله  
 آخر الفاء الى المضمحل عند ف كذا لاء فيه على النامع  
 كونهما آله على الخط وعلى هذا القياس وبذلك فكبر  
 والفرق فاهم نظائرها لكن العلم هنا اقل وقد صرح  
 بعضهم بان كلمة اما مقدرة في امثال هذه المقامات  
 ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم  
 ليس للتخصيص بل لئلا عن الكساف آتيا ان تقديم المفعول  
 قد يكون عوضا عن الشرط المحذوف مع اعادة الاختصاص  
 فلا بعد ان يكون التقديم مع كونه حينا في اعادة الترفيع  
 المضمحل من الكلام ويراجع آخر الفاء في التوسط وشا  
 تحين ما التزم حذفه في مفيد للاختصاص في الاستحسان  
 في لصق التوايد الكثيرة في شئ واحد وعلى هذا فلا  
 من التحقيق المذكور ان ليس التقديم ههنا للتخصيص بل  
 يظهر لك من المقام لبوه عنه ولعل مراده ان هذا



التبيين يظهر منه التقديم هو ايد غير التبيين فاذا كان المقام <sup>بها</sup>  
 عن العمل على تلك التوايد لانه التبيين يدخل في عمل  
 التقديم التبيين يدل على اتراواه ذلك قوله وهو حيث  
 لم يقل وهو قوله وكالامر بالقراءة ام بمعنى من الامر <sup>بها</sup>  
 القراءة ادلايا مقام فلا يرد ما يورث من كون غيرهم الله  
 ثلثهم منه <sup>وهو</sup> وصي على ان خلق باسم <sup>بها</sup> اقرأ  
 خلق العقولية وهو قوله الباء لذلك على التكرير <sup>بها</sup> والذوات <sup>بها</sup>  
 اخذت الحطام واخذت الحطام عبارة المفتاح هكذا <sup>بها</sup>  
 عند ما ان جعل اقرأ على معنى اصل القراءة واوجدها على  
 ضمها تقدم في قولهم ان يطلع في جمع في هذا الوجه <sup>بها</sup>  
 معك المقروء به وان يكون باسم <sup>بها</sup> تلي مقول اقرأ الذي  
 بعده فتقولا القراءة تتعلق بها بما مقروء به <sup>بها</sup> واسطة حرف  
 الباء بامر يستعان به او يتبين به حال القراءة وكلما <sup>بها</sup>  
 النظر عن التعلق الاول يمكن قطع عن التعلق الثاني <sup>بها</sup>  
 كلام المفتاح ان اقرأ الاول قطع به النظر عن التعلق الثاني

اعني تعلقه بالمقروء به <sup>بها</sup> عن التعلق الاول اعني تعلقه <sup>بها</sup>  
 لان قطع النظر عن التعلق لا يخصا صله باقرأ الاول ولا  
 الثاني بل هو فيهما ظاهرا <sup>بها</sup> كما كشف فتقوله اصل القراءة <sup>بها</sup>  
 اي مع النظر عن التعلق بما يقرأ به يدل على ذلك انه قال  
 غير محذو الى مقروء به ولم يقل الى مقروء <sup>بها</sup> واما قوله مقول  
 اقرأ الذي كبه بناء على ان المنقول يطلق على تعلقا  
 الفعل بواسطة المحرك <sup>بها</sup> المجارة وكذلك القديرة قد يطلق على  
 معنى اعم <sup>بها</sup> يتناول التعلق <sup>بها</sup> غير المنقول به وقوله على قولهم  
 تشبه لقطع النظر عن التعلق <sup>بها</sup> غير المنقول به بقطع النظر عن  
 التعلق به وعلى ما ذكره لك استقام الكلام واستقام <sup>بها</sup>  
 من غير ابتناء على ما ذكره من انما <sup>بها</sup> اعني اقرأ <sup>بها</sup> الباء <sup>بها</sup>  
 هو مقول به <sup>بها</sup> بغير واسطة دلالة على التكرير والذوات <sup>بها</sup>  
 معك كما جاز من قولهم اخذت الحطام <sup>بها</sup> وفي <sup>بها</sup>  
 تخصيصه <sup>بها</sup> بقى بطريق <sup>بها</sup> معمود <sup>بها</sup> كما <sup>بها</sup> ادج <sup>بها</sup> العطف <sup>بها</sup>  
 اخراته <sup>بها</sup> التثنية <sup>بها</sup> اما واحد <sup>بها</sup> او <sup>بها</sup> مع ضم <sup>بها</sup> الفصل <sup>بها</sup> ويعبر <sup>بها</sup>

ايضا واما قولك انخص القيام بريد وريد مقصور  
على القيام فلا يتحقق صرا اصطلاحيا وسببيا له ذلك معنى  
وهو غير محقق بل اضافي قد يطلق المحقق على ما يقابل  
الاضافي يقال الصفه مثلا اما حقيقة واما اضافية  
وقد يطلق على ما يقابل المجازي يقال هذا معنى محقق  
ذلك معنى مجازي والظاهر ان تخصيص الشيء بالشيء على  
انه لا يجاوز الى غيره اسلوا عما يتحقق صرا وتخصيصا  
لان حقيقة التخصيص للمانية للاشتراك ولذلك يقاد  
هذا المعنى عند اطلاق التخصيص وما في معناه واما تخصيص  
شيء بشيى باخر على معنى انه لا يجاوز الى بعض ما عداه هو  
مبنى مجازي للتخصيص غير مضاف للاشتراك ولذلك يضاف  
في فهم من لفظ التخصيص للفرقة ويسمى تخصيصا غير محقق  
والشراح اخذ المحققون بما لا للاضافي ولذلك قال  
وهو غير محقق بل اضافي موزع عليه ان التخصيص مطلقا  
من قبل الاضافات فاحتاج الى نصف وهو ان المراد

بالاضافي ما يكون بالاضافة الى بعض ما عدا المقصور  
عليه وبالمحقق ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه وكذا  
انما سماء اضافيا نظرا الى ان المحقق الشيء بالاعتبار الى  
بعض ما عداه يعني خاصية اضافية لاعتبارهم في التخصيص  
بالخاصة الى اعتبار الاضافة والقياس في العبارة يكون  
قصر عليه ايضا اضافيا الا ان الاضافي في هذا المعنى انما  
يقابل المطلق اى في العبارة لا المحقق وانما قصر  
الموصوف على الصفه وقصر الصفه على الموصوف وجه الا  
ينهما ان القصر انما يتصور بين شيئين بقهرما نسبة فاما ان  
يكون قصر الموصوف الى الموصوف وهو المراد بقصر الموصوف  
على الصفه واما ان يكون قصر الموصوف على الموصوف هو  
المراد بقصر الصفه على الموصوف والمراد بالصفه الموصوف  
التي معنى قاييم بالصفه بهذا المعنى يستعملها المتكلمون  
في مقابلة الذات والمعينين الاخرين تستعملها المجوزون  
فالفتى في باب التواضع والاخر في باب منع الصرف مقاد



للاسم تابع يدل على اننا اخترنا من مثل حسنة  
في قولنا نجني بها حسنة فانه تابع يدل على حق في ذات  
غير الله ولا يدل على ذات واختار في قوله عن كلامهم  
في قولنا جاني القوم كلامهم لقصدنا على العلم في قولنا  
انجني هذا العلم لقائل ان قوله القتب القتب للذ كونهما  
لا يصدق على العلم وانجني هذا العلم لانه لا يدل على آت  
ومعنى فيها وما بالفضل المتيقن قد ادخل فيه العلم ونظامه  
بنوار معرفه وكذا بين القتب والصفة المعنوية  
التي فسرها واما القتب بين معنى المعنوية فالظاهر هو  
المباينة اذ المعنى الاول هو نفس الامر القام بالغير كالعلم  
والمعنى الثاني هو ذات ما مع اختلاف في الامر اليك العالم  
والاول انك ذلك لان اختلاف المعنوية عليه اكثر  
وايضا اعتبار المعنى الثاني يوجب الى زيادة نكته في قوله  
جميع الامثلة وقد يقصد به اي الثاني في جميع القتب  
المعروفه القسم الثاني من التحقيق في افتاده اذ هو يوجب

ع

بحسب اللفظ والشياق ورجع الى التحقيق فلما استقر  
اشغل بالحق والفايدة لبقا ولا تسمى التحقيق ما هو المحذور  
على الصفة لخصتها بالصفة وادعاء وجود قطعها بطلان  
صحة عليها لخصتها بخصتها كالمتر والفرق بين القتب  
الغير التحقيق والقتب التحقيق بالصفة وادعاء دقيق فليعلم  
ذلك ان القتب الموقوف على الصفة مثلا اذا كان حقيقيا  
ادعاء بالغير هو صفة سلبها بالصفات عند ولا يفرق  
فيه اعتقاد الخاطيء احدا لاختلاف المعنوية في الافراد  
الغالب للغيرين وذلك لتباين معنى عدم الاعتداد بآت  
الصفات واذا كان غير حقيقي في غير صفة سلبها بآت  
الصفة عند ويعتبر فيه اعتقاد الخاطيء احدا ذلك لان  
والذي عدم الاعتداد بآت بالصفات ويعتبر كانه معا  
في جواز انصاف الموصوف بصفات عبارة للصفة التي  
تصل اليه وصرف علمها ولهذا الاشراك في الفرق بينهما  
فان الخاطيء اعتقاد مشترك في صفتين اراد ان يعتقد

اشترك صفتين فيه ولو قيل اشتركا بين صفتين لم يصح  
 الى تاويل فخرج عنه ما اذا اعتقدنا لخالص صبح  
 عنه الفخر الذي حصل اذا اعتقدنا وتصحيح هذا الاعتقاد  
 ان ما موصوف له او موصوفه وهذا كما لا يخفى لان الخلق  
 العاقل لا يصدق انما امر جميع المتكلمين في الصفات  
 ما هو متقابل لتنع اجتماعهما فلا يتصور تخصيص امر  
 بصفة دون سائر الصفات وانما لم يكن هذا التخصيص ايضا  
 لم يلزم صدق الحق الذي ذكره المستفاد ان يريد بالمعنى  
 الاخير امر موجود خارج عن الحدود وكذا الكلام  
 في الجواز فان تخصيصه بامر دون سائر الامور يقتضي  
 ان يصدق لخالص اشتركا بين جميع الامور وهذا مما لا  
 يقع في الحقيقة المعبر عنها فلا يكون تخصيصه بصفة باهر  
 دون سائر الامور ايضا فلا يلزم صدق الحق على امر موجود  
 خارج عن الحدود وبقوله ذلك ما عدا ما سأل هذا  
 القول انما يختار ان المستفاد لا يقول دون اخرى و

اشتركا هو انهم من الواحد والاشتراف والجمع لا يتم ان يتركب  
 في تخصيصه الفخر الحقيقي قوله لا تخصيص امر بصفة دون  
 سائر الصفات او تخصيصه بامر دون سائر الامور  
 فاما التخصيص بالمعنى الذي ذكرناه فغير لائق لابتناءه على  
 ما لا يوجد أصلا وفيه بحيث لا ان تخصيص امر بصفة دون  
 سائر الصفات ممكنا ان ثبتنا لمكلم تلك الصفات تلك  
 الامر يتجاوز سائرهما بان يتبعها عنه وهذا المعنى حاصل  
 في فصل الموصوف على الصفة اذا كان حقيقيا وهو موجود  
 قلنا اذا كان ادعائيا وكذلك تخصيصه بامر دون  
 سائر الامور ممكنا ان ثبتنا لمكلم تلك الصفة لذلك  
 الامر يتجاوز سائر الامور بان يتبع تلك الصفة عنه  
 وهذا المعنى موجود في فصل الصفة على الموصوف اذا كان  
 حقيقيا تخصيصا او ادعائيا وكلاهما موجود ان ما كان  
 وقوع التخصيص بذلك المعنى المذكور كما في الفصل الحقيقي  
 فيكون بالخطا قطعنا فالاول ان يورث هذا الشك في



شبهة على الفصل الحقيقي ثم يجاب عنه بما ذكره ويمكن  
 يجاب عنه بما قال يمكن لانه خلاف الظاهر والمثبت  
 الفهم انه تعريف يقتضي عليه ذلك التقييم كما هو اللزوم  
 هذه المقامات الاولى انه ليس معنى جاء في زيد لا غير  
 انه لم يكن من غير معنى شئ كما كان من زيد لا يضاف هذا  
 المعنى كان الانسب ان يورث في الكلام ما يكون ظاهرا  
 في الضد الى نفع الشك كالتيقيد بوجه وما يتوهم  
 وما قول جاء في زيد لا غير فانه ظاهر في نفي ما قبله  
 وهو كذا اثبات الاشتراك في الجحى كما ثبت به بالذوق  
 التسليم ولا بعد ان يقال ان طريق النفي والاثبات يقتضي  
 الاضافة فان قلت ما جاء في الاريد كان المعنى ما  
 جاء في احد الاريد فان اصد على وجهه كان فصل حقيقة الا  
 يتصور منه الاضافة والطلب التبيين وان خصص الذي  
 وقع فيه الموضع كان سقيا ما جاء في من مولا الاريد  
 تبادر منه الى الفهم انظره زيد من جهته بهذا الحكم اعني

بالحق

الحق وهذا المعنى عينه في انما اذا قلت انما جاء في  
 زيد لم يكن يعني ان يكون قد جاء مع زيد غير هذا الكلام  
 اعني قولك انما جاء في زيد يضاف اليه انما جاء في  
 زيد فان كان معنى قولك ان انما في زيد لا غير في الجحى  
 معنى طريق العطف بل كان ظاهرا في فصل الفصل حقيقة  
 ان كان معنى قولك ما جاء في الاريد فالأرب ظهوره  
 في فصل الاضافة والمعرفة في طريق المعنى والاستثناء وكلام  
 سبق على الاول فاقبل وفي هذا الكلام اشار في  
 ان ما في انما اليك في النافية يعني ان في ذكر النسخ  
 اشارة الى ذلك لان النسخ على ذلك القدر ان يقال  
 لكونه معقولا وذلك لان لا يخل على الام  
 وما النافية لا يقتضي الاما دخلت عليه باجماع النقاد  
 ايضا يلزم على ما ذكره اجتماع حرفي الاثبات والنفي معا  
 واجتماع ما هما صدر الكلام ويجوز له ان اذا لم يكن  
 لما حط عن العمل فان قبل الفصل ما منع عن العمل قلنا ان

صح ذلك فاللغز من افعال الحرف التي لا يجوز انما يريدنا  
على لغز اهل الحجاز وقد يدفع هذا بانقراض النقي بمعنى  
الاول ولا يرتفع ما ذكره الاصوليون لم يريدوا بان  
كل واحد من الطرفين اعني ان وما بان حال التركيب على  
معنى الاصلي لغير علمهم ما ذكره بل هو بان مناسبة  
لصحة انما معنى النقي والاثبات بان الطرفين لما كان  
احدهما في حال الانفراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى  
النفي فاسبقك تفهم المركب منهما معنى الاثبات والنفي  
معاً وهذه المناسبة اقوى مما شئت من على بن عيسى  
الربيعي لا يقتضي واما في ضرب الخمين فالضراب  
ايضا كونه لحددهما والخطاء بتجريد كل واحد منهما على  
النسابة المرددة بين قيام زيد وعمر مثلاً فيكم فيرت  
القيام لاحدهما وهو صواب واما تجريد كلاهما فاما  
كان عبارة عن تودعه وتثبته بهما بذلك ليس كما  
حتى بوصف الصواب والخطاء بل التثبوت مناهل الحكم

لا تقيض حجاب احد الطرفين المتألفين في التشكيك وان  
كان عبارة عن حكم بان كلا منهما جازا للوقوع سواء  
للاخر فبجواز الوقوع وامكانه فلا شك ان حكم لكته  
صواب قطعا وان كان عبارة عن حكم ببيانها في  
الوقوع فظاهر ان المردد في هذا الحكم ضرورة ان  
ان الواقع احدهما متعينا في ضده لكنه اثبت عليه ذلك  
للخمين من حيث تعيين كيف وقوعهما في الوقوع  
لكن حاكم بوقوعهما سماً او بعدم وقوعهما معاً فاقوله  
بان الخطأ في ضرب الخمين حاكم كما شوباً بصواب خطأ  
خطاء بل هو حاكم حكماً صواباً بغيره دين امين احدهما  
واقع والاخر على خلافه والمقتضود بالفتور بصره  
دفع تودعه بتعين ما هو الواقع وذلك في الثلاثة  
الباقية بالوضع هذه الثلاثة وان دلت بالوضع على قصر  
الا ان احواله من كونه افرها او قلبا او غيرهما انما يتقيد  
بهما بمعية المقام وهما المقصودة في هذا الفن دونها



استخدمتها بغيره الوضع وكان الاحسن ان يصح  
المعنى ايضا بقوله من كلمات النقي انما قال وكان الاحسن  
دون ان يقول وكان القواب بناء على ان المباد منه  
اطلاقا للمعنى ما هو معنى فيها معجبا وذلك لكثرة التوفيق  
المحسن الا ان الاحسن ان يصح بها والقيل بغير  
زيدا من غير الاحسن لاحتماله ان يقال وهو بائني  
من باب التوفيق دون الضمير فلا يكون هناك الامر  
الصلف فقط الا ان يقال هذا الاحتمال يرجح  
قوله لا يجوز بدل على ان المقام مقام الضمير فكان القيل  
به حسنا الا ان القيل بما ليس به افعال الحسن  
وشروطها معناه ان لا يكون الوصف غريبا عما هو  
هذا في صفة على الموصوف وقد يقاس عليه صفة الموصوف  
على الشقة ويقال شرطها صفة التي لا العاطفة يعارض  
اذا ان لا يكون الموصوف في صفة غريبة تلك الصفة  
فلا يجوز ان لا يحسن ان يقال انما النقي من ابيك مناهج

السن

السنه لاطراف البعد من الحكم التي يجلبها  
الحاصل نكوا ما تفرق القلب يكون الجمل والاكثر في  
كل واحد من النقي والاثبات وفي صفة الافراد يكونان  
معاً في توفيقهما واما صفة التبيين فبغير الجمل في الاثبات  
والنقي معاً وليس هناك انكار اصله ويستعمل النقي  
افرادا نحو ما عهد الامر بوله ما احبب الكائن وما  
عهد الامر بوله قد دخلت من قبله الرسول فخلوا كما  
خلوا وكل ان اتباعهم بقوا مستكين بدينهم بغير  
تعليم ان يحسوا بدينه بغير ضلوه لان الغرض من  
الرسول بليغ الرسالة والامم المحجة لا يوجد بن الظاهر  
قوله قبل في قوله يا شعاب بن معبد القصر والوصف  
قد دخلت وانهم لم يصاروا عهدا صلى الله عليه واله وسلم  
اسوة من قبله من الرسول في بقاء دينه ووجوب التمسك  
به بعد ضلوه والقصر ليجب فيه طريق الاكثر تدخل بها  
ترب عليه من الجملة الشريعة اعني قوله تعالى فان مات او

فقل انتم على اعصابكم لا اعتقاد القائلين ان  
الرب لا يكون بشرا مع اصحابه الخاطئين على دعوى الربا  
المشناه في تزييل الخاطئين من الكثرة هذا المثال  
حال المتكلم مع حال الخاطي وفي المثال السابق  
حال الخاطي كذا جعله صلبا للفتح على انه قد  
يعني الذي سماه الله فضيلا من بناء على كنهه وهو ان  
الكفار ترى الخاطئين وهم على ان قطعهم لكنهم صا  
فما لا يعني ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان  
يكونوا متردين بين الصدق والكذب كان مصدا  
لا يفرق بينكم قطعكم بكونكم صادقين في فضل الامر لغاية  
ما يلحقكم في شأنكم ان تكونوا متردين بين كونكم صا  
في فضل الامر كاذبين فيه لا يصح ان يتجاهلوا هذا  
بظاهر حال المدعي اذ ليس بظاهر حاله ان يتردد في صفة  
وكذا بهي نصيب الامر ان اريد بظاهر حاله انه في كونه  
صادقا عند السامع وكاذبا عند كذا بشرا من قوله عند السامعين

لان معنى الكلام يعني لكم ان تردوا في صدقكم وكذبكم  
بحسب الامر كاذب المدعي كذبه ومنه عند السامع  
في المعنى كذا ونظام الكلام منكم اذ المقصود انكم  
في معنى ان يقتصر على ما هو ظاهر حال المدعي واعلم ان  
عبارة التساكي ما كذا ولستم في وجهكم للربا عند  
بين الصدق والكذب كما يكون ظاهر حال المدعي اذ لا  
بل انتم عند ما تصورون على الكذب لا تفهمون ان  
الحق كما بدعوى قوله عند الخاطي لا يفرق اذ لا يفرق  
فيه ولا يصلح هو لا الخير كان الزم ومسؤولا الى المتكلم  
لستم كاذبين عندنا بين الصدق والكذب والمعنى السا  
متردين بين كونكم صادقين وكاذبين بل نحن جائز  
بانكم كاذبون مع نصح النسيب بظاهر حال المدعي لان  
ظاهر حاله ان يتردد السامع في صدقه وكذا بهي نصيب  
هذا المعنى غاية الاستطاعة بل انتم عند ما تصورون  
على الكذب اذ فالظاهر من عبارة الفاضل ما ذكره بعضهم



من انما جعله قصرا فرد بناء على ان المكلف اذا اعتقد  
ان الخطأ يعتقد نرد وكان له ان يترك سطره في  
فالكفا لم يعتقد وان الترتيل اعتقدوا كوفهم عند الكفار  
دايرين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر المدعى ان  
يعتقد كونه داير بين الصدق والكذب عند السامع  
على معنى يستمر دايرين عندنا بين الصدق والكذب ليسنا  
متروكين في ذلك بل انهم عندنا مقصرون على الكذب  
ولك ان تقول ان جعله قصرا فرد بناء على ان الترتيل  
في انهم صادقون عند الكفار وكاذبون عندكم كما هو  
ظاهر المدعى من كونه متروكا بين كونه صادقا او  
كاذبا عند السامعين وعلى هذا يكون قوله عندنا مقصرا  
بمعنى الصدق والكذب ويكون النسيب ظاهر كما  
يكون عندنا في قوله بل انهم عندنا مقصرون على الكذب  
معولا للكذب بغير المعنى كانهما قالوا للرسول لا نردوا  
بين كونكم صادقين وكاذبين عندنا بل الجواب بانكم

كاذبون

كاذبون عندنا وهذا الوجه مع كونه مخالفا لظاهر المعنى  
اقرب اليها ما ذكره الشايع ومعنى هذا انما على  
المقصود مثلا فعل الفعل المستند الى الفاعل على المقصود  
لا بد ان يعتبر مع ذلك تعلق الفعل بالمقصود حتى يصح  
خصه له لكن لا بد من خصوصية المقصود حتى يصح قصره عليه  
ففي قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصود زيد على معنى  
ان مفهوم الكون مقصود بالزيد خصه مقصودا على هذا  
انما حمل على انه مخصص اما اذا حمل على انه مخصص في  
ضرب عمرا ولم يضرب بكر او بالذات لا يضرب في غير ذلك  
ويجوز ايضا ان يقال متناه ان زيدا مقصودا على كونه  
متناها لعمرو ولا يتعداه الى كونه متناها لغيره فيكون معنى  
الموصوف على الصفة كانه قبل ما زيد الا ضرب عمرا وهذا  
معنى صحيح الا انه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف عليها  
وبين قيدها وبارز ايضا كون المقصود عليه متناها  
كلمة الا وكان قيد متناها عليها وعلى هذا البناء

البواقي يعنى اذا تحقق معنى القصر والامثلة الباقية  
 الى احد القصرين فهو ما جاء في ركنها الا يزيد من صفة  
 على الموصوف لان معناه الظاهر ان صفة الحق على هيئة  
 الركوب لم يثبتت الا يزيد وبها يمكن في مثال واحد له  
 على كل واحد من القصرين ويمكن في جملة على احدهما بالاول  
 وعلى القدرين بالثاني وهو الظاهر في قوله لا يشهدا  
 قوم الا كما رها باب الامير لا دفع الحاجب محمول على  
 قصره الشاهر فيه في زمان اشهاد باب الامير على  
 صفة الكراهة له فممن قصر الموصوف على الصفة ولكن  
 ان يقال قصره اشهاد باب الامير عليه موصوفا بالكراهة  
 له لا يتعداه موصوفا لصفة الارادة له فممن قصر الصفة  
 على الموصوف ولك ان تقول قصر اشهاد الباطل انه  
 مجتمع مع كراهته دون ارادة اياه فيكون ايضا قصر  
 الموصوف على الصفة ثم اشهاد الشئ ان لم يكن مستلزما  
 لارادته لم يتناف كراهته فجاز ان يبقى مشغوعا كرها

كالقائ

كالذات المحقة عند الزمان كما جاز ان يكون الشيء  
 منفوقا كشيء لا دية المرة عند المرض وان قيل الاختصاص  
 يستلزم الارادة طبعه وبين الارادة الكراهة  
 المحبة فيشتمل الدخول على الامير لما فيه من التزليم وكبره  
 لما فيه من المزللة وفع الحاجب المحبة المشتق هو القرب  
 والمكروه طلقا لمزلة اي البلى الشيطان من قبلهم  
 غير النساء الا عاذا ما على اتيانه من قبلهن اي البين  
 جميع جهات القصر والاشهاد لغير جهة النساء كما ناعى  
 حاله من الاحوال الا عاذا ما يدل على ان هذه جهة اشهد  
 جباله واقربا حيث يروحها حتى اذا ليس من جميع ما  
 عداها متمسك بها واتما انه من تيان من هذه الجهة ثم  
 اكافوا دالة في الكلام عليه وقيل ان الجملة بعد الا  
 طرف محذوف وحي البين موصوفا بانراهم فيه وقيل  
 النساء والحاصل ان كلا اتاهم من قبلهن ولما استدعى  
 المقام استعظام هذه الجباله الى طاق الانيان من



فليكن لا فلا فلا يابس لا ما جنة له اولى الاثنيان بالفرع  
عليه ولا له ضيق الياسين في التثنية فان قيل لا شئ لا دينا  
من هذه الجبهة بعد الياسين بها وضع غير الياسين بها الجزيان  
المعاودة اليها بعد الياسين من فترها وضع غير ما يدعى  
انها اقول الوصال وعلى هذا لا يابس بها بالكلية كما مر  
غيرها وهذا القول اكثرها لغيره ونحن طالعنا قصد بالحد  
فان ابدى ما عابها الصدورة لا الكلام لتقليل عليها  
بقرينة اللفظ الموضوع له اذا قلنا ليت نبدا قائم فقد  
قلنا على نسبة القيام له زيد في الفتح على هيئة فتننا  
مستقلة بتلك النسبة على وجه يخرجها عن احكام التثنية  
والكذب في المجموع المركب من هذه الالفاظ كلام لفظي  
والمجموع المركب من معانيها مدلول الكلام اللفظي لا نشأ  
وقال هراون كلمة ليت ليست موضوعة لذلك الكلام اللفظي  
ولا مدلوله ولا لالفاء احداهما ولا الاحداث تلك الهيئة  
النشائية بل هي موضوعة لتلك الهيئة نفسها فالانشاء

الخ

المقتضى له القى بهذا المعنى لا يصح ان يصير انشاء الكلام  
الانشاء نعم اذا ورد اللفظ لفاء الكلام انشاء في خصوص  
كان فقام من الانشاء الضيق لفاء لا يصح ان اللفظ  
الموضوع له اي للفتن ليت لانها لم يوضع لالفاء لفظا  
الانشاء في خصوص لانها لم يوضع لفاء في اللفظ  
كل في قوله لفظي وان ليت مثلا موضوع لا فائدة من الفتح  
واذا بطلت اللام صلة الموضوع كما هو اللفظ الضيق لغيره  
في له ما يدل على القى لفاء الكلام المخصوص لا معنى  
احداثا لهيئة الخصوصية بل معنى الهيئة المرتبة على ذلك  
الاحداثا لخاصة مثلا لا نسبة القيام الى غيره في الفتح  
النافعة لتلك النسبة عن احكام الصدق والكذب كل من  
ويجب وبكم التحيز فان يرب الانشاء القليل وك  
التحيز لانشاء التثنية لا ينافي في ذلك كون ما حصل عليه  
كلاما محتملا للصدق والكذب بحسب نسبة غير نسبة القليل  
والكثيرا فان قلت كما جعلتمك هو باعتبار نسبة الظرف

الى ارجاء الكلام خبري عقل السدق والكذب بشاها  
استكناك اياهم فلا يصح قولهم انك استكناكهم ولم  
من كثرهم والاول ان كان الحكم حصولا مرفي  
وهو الطالب لغير الاستغناء قبل يتحقق قبل على فحق  
ناك المطلوب حصولا مرفي ذهن الطالب ليس بينها  
فالاول ان يقال والاول ان كان الحكم به مطلقا بحيث  
حصوله في ذهن الطالب هو الاستغناء والفرق دقيق و  
تدعيان ان الحكم بهما ذكر هو العلم والذهن وليس ذلك  
اسرها صلا في ذهن الطالب ان استان حصولا مرفي  
فان ذلك الامر اشياء فعل هو التيقن قبل عين  
مقولنا انك انما الجيبان المراد انشاء العقل وعمل  
من حيث اشفاقا وعدمه من حيث انهم يوم بواسطة  
ينفس فلا حق ذلك في حيث الازم والامكان وغيرها  
فان قبل لا تزن فقط او خطية ترك الزمان حيث اشكال  
من احواله وجعله له بك خطية لا فحقنا في نفس عقلا

ما ادانيل

ما ادانيل انك انما فان الترك هنا ما يطولنا بالذات  
وهو حرف سكتة يترى وادها انكم وقيل لو  
بدون حكاية للفن المستفاد من وادها انكم من حيث  
فوشعوا في طلاق المعقول عليه وظن من ذلك ان لو  
حرفه صفة من لك حاصل معنا لانه قال كية  
مع لاوهما لفظ مركبة هكذا وضعت في عبارة المتكلم  
على صيغة الافراد فان قرأت وتوعدت وجعلت جوا  
ان كان ورد ان تلك الحروف اعرف من وفنا الخفيض  
ليست مركبة مع ما ولا فلا بد ان تركيب الجذر الاول  
منها كما في قبل مركبة لبرها الاول مع لا وان قرأت  
منصورة وجعلت جالاس العلم الجذر وفي منها الجمع  
الذي نزلها منزلة كلمة واحدة ومنزلها جماعة من الكلام  
قال الحكم مركبتين على صيغة النسبة فاستقام اللفظ  
المعقول بكلف بعد المجرى من الحصول تدك  
على ان لعله هنا مستعمل في معنى التركيب لكن المروج قد



غاية التقى فيها فوجب بحيث تولد منه معنى التقى  
فما على حكمه في نسبة الجواب وعلى هذا يظهر الفرق بين  
ولو وبين لعل في افاده معنى التقى او المتصور  
كقولك اولى من فلان ام على ما في الحاجة عليك  
ام في ذلك القول بان الخبر في مثل قولنا وليس في الا  
ام على الطلب تصوير الشئ الى المبدأ والمبدأ غيرهما  
بشيء على الظاهر من جهة التحقيق فما الطلب التصديق  
فان السائل قد تصور الذي وصل به وبغيره وبغيره  
لم يرد له في تصور ما شئ سائل بل هو تصور ما على ما كان  
فان قيل التصديق حاصل له السؤال فكيف يطلبه  
بان الحاصل هو التصديق بان احدهما مطلقا في الالاء  
شك والمطلوب بالسؤال هو التصديق بان احدهما  
كالصلح فلا في الالاء وهذا ان التصديقان مختلفان  
الا انه كان للاختلاف بينهما باعتبار عيني المسئلة  
في احدهما وعدم نسبة في الاخر وكان اصل التصديق

حاصل

حاصل ما توتروا ونحوها بان التصديق حاصل وان الحكم  
هو تصور الشئ الى المبدأ والمبدأ من جهة  
والفاعل في انت خضبت زيدا اذا كان الشك في الفاعل  
من مجموع العلم بوقوع الضرب على يد احد في الشك منها  
يدل على ان الحكم تصديق يتعلق بتعلق الفاعل والمفعول  
الا ان الشك في التصورات فان قلت التصديق  
بالصور فكيف يصح طلب المشقة مع حصول التصديق في ام  
المضلة خوارجا فان ام هي هل التصديق حاصل هو  
العلم بنسبة القيام له احد المذكورين والحكم تصورها  
على السنين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه  
التصور بوجبه التحقيق في الجواب فانه انما هو اذكر  
كلام ظاهري اطلاق تصور احد على السنين ان  
يعلم نسبة القيام له احدهما بغيره بعد ان يعلم نسبة  
للاحداهما مطلقا فالمطلوب هو التصديق في الحقيقة و  
اما تصور زيدا وعمر بخصوصهما فهو حاصل للسائل اجمالا

الشؤال وإنما المقام المحمول عند نسبة القيام المصون  
أحدها وهذا ما لا يتحقق في ذواته <sup>أصله في ذلك</sup>  
بالغرضين الغريزيين فالمراد بالإن يقال ما قبلها ذلك ومثله  
قد يحذف من الأولين جهتين لأن فاعل من المنذر  
كان تغيرها عدم من قبله إذا خرج في يوم يومه كذا في  
الصحاح وقيل كان بناديه جيل من الحرب مثال ذلك  
وعمر بن سعد والاسد بان فزعها الجيلة فراجعا  
الكلام فخصت امرأان بهما في باعيتين ويدفعا بظهر  
الكونة فلا أصبح سألتهما فاجبت به فندم وكتب  
حق وقصصهما وامن ببناء الغريب وجعل لنفسه قالا  
سنة يوم نعم ويوم يؤين فكان يضع سريره عليهما فإذا  
كان يوم نعم فاولد من بطنه عليه بطنه وارتق ربات  
وهي دويبة تنفذ الريح وامره فيقتل ويغري بالغريزيين  
فلم ان القيد يتولد ومولودك يكون فريسة  
على ان المراد انك الغريب الواقع في الحال لا الاستغناء من

وقوع الغريب المستقل قوله اما كونه قربة لا تكا <sup>الملك</sup>  
ألا معنى الاستغناء على الغريب لقائه كونه لانا وانما  
قربة بوقوع الغريب في الحال فلا يبرهن من ظاهره بل  
انما يبرهن من الجملة الواقعة بالاثبات الاخر في زمان  
الحال ولا شك ان سقوطها مقارنا للشرب العامل فيها  
فيهم ثبوت الغريب في جوان الحال ايها <sup>واما انفسا</sup>  
الاولى اعني اختصاصها بالشديق بذلك لان التقيد  
هو الحكم بالثبوت والاشياء والنفي والاثبات فاقبوا  
الى الصفات التي هي كذلات الاموال من حيث هي لا  
الى الذات التي هي كذلات الاشياء من حيث هي لان الذات  
ذوات فيما سوى وفي الحال يقابل التكا  
في مباحث القصر وكذا وتحقيق وجه القصر في الاولي  
قصر الموصوف على الصفات هو انك بعد ملكك بان انفس  
الذوات بمنع نفسها وانما شغفها وتقصير ذلك  
يطلب من علوم آخر متى قلت ما زيد نومة النفي الى



الوصف وحين لا نزاع في طول ولا قصر ولا سواد ولا  
بياض وما شاكل ذلك وانما النزاع في كون شاعر الحق  
تبارك وتعالى الذي اذا قلت لا شاعرا بالحق فحق وجب القصر  
انما في حق القصر على الوصف هو انك متى دخلت على  
الوصف السليم ثبوت وهو وصف الشعر قلت ما شاعر  
او ما في شاعر ولا شاعر فبحكم العقل لا ثبوت لذلك  
لما ان عاما كقولك في الدنيا شعراء وفي قبلة كذا شعراء  
وان خاصا كقولك زيد وشاعر ان يقال له النبي  
ثبوت لذلك في ما قلنا لا ريبا فاما القصر فانه في  
مباحث هل هكذا يكون هل يلزم الحكم بالثبوت او  
الاشياء وتذهب فيما قبل على ان النبي والاشياء <sup>بمعنا</sup> لا يجوز  
الذوات وانما يرجح ان الاشياء لا تستدعي الخصم  
بالاستنباط لا بغير ذلك وان علم احتمال الاستنباط  
انما يكون اشياء الذوات لا نفس الذوات بحيث هو في  
فما معنى في الحال وفي الاستنباط استلزم ذلك ويريد

اختصاص

اختصاص من دون الخلق ما كثر زيانا الظاهر لا الخفاء  
فانك تخرج نقل كلامه المذكور في مباحث هل لك في  
فيه بان جيل دليل الشك في علم احتمال الذوات  
لا استنباط دليل على عدم احتمالها للنبي والاشياء  
وكان من دابر ان نقل كلامه فالحواشي المتعديرة  
لك ما ينفع به من قوله وما عدله من ان تلك الحواشي  
ثم نقل منهم من زعم انه نقل عن الشكاك ان المراد بالذوات  
في الاجسام فانه لا يقتضي ليقيد عن عوارضها في  
الكون والفساد وسورها النوعية بهما وانما ان يقتضي  
جسم من البين بمعنى انه يقدم مطلقا فالحال بل يصير الجسم  
يقيد بالقوة المجردة او النوعية جسم اخر وحل  
الحالة راجعة الى الطبيعية بحيث بين فيها ان اجزاء  
العالم لا يحفل الزيادة لامتناع التناظر ولا التفتت  
لا امتناع الخلط ويروى عليه بعد كون ذلك البيان  
منها خرج القصر الواقع في الاعراض من هذا التحقيق

فذلك انما يشترط فيهم ان المراد بالذات حقايق الاشياء  
وهي متفرقة في انفسها اليك محمولة بصلها على عند المفردة  
فلا يكون توجه الحق اليها اما المتعلقين بها والى تلك الوجود  
وما يتبعه من الصفات وتبين ذلك ويؤكد انه علم الكلام  
ويرد عليه ايضا ان ما ذهبوا اليه من تفرده ذات الاشياء  
وخالفها في انفسها من غير ان يتقن بها جعلها على انفسه  
استحالة توجه الحق الى الاشياء اليها بمعنى جعلها متصفة  
في الواقع فانه ايضا حال استحالة تحصيل الحاصل والاشياء  
الثابت لا معنى للحكم بتوفاها او ثباتها فان الاول  
لا شك في مكانه وصحته وما الثاني فيكون كاذبا  
لكنه ممكن ولا يمكن يستند على الفهم والكلام ههنا في  
المحيط الثالث دون الاول ولا بعد ان يقال ان الذات  
يطلق بمعنى . . . الخفية فينا والاشياء في الامور  
ويطلق بمعنى القاييم بغيره فلا ينفك اوله الامور من يطلق  
على المتعلقين بالمفهوم اعم المفهوم المحفوظ بالذات وهذا

كذلك

معنى ما قالوا الذات ما يجمع ان يعلم ويحضره يطلق  
الصفة على ما لا يستعمل بالمعنوية اي ما يكون الذي لا  
مفهوم آخر لا خفاء في ان الحكم بالحق والاشياء انما  
يتوجهان الى النسبة المحكية التي هي صفاتها المعنى  
فانك اذا تقرر بتثباتها في الاوليات او التوابع  
ولم يتقرر بوجه شيئا اخر اصلك لم يثبت منك فقول  
اثبات وان مع مفهوم الوجود والقيام بالغير لم يثبت  
بهمما ثبتت فلا مكان لشيء ولا اثبات ايها وان لا  
حفظها فاما ان يجعلها ملحوظة بالذات من حيثياتها  
نسبة الوجود والقيام الى احدهما فلا يمكن ان يثبت  
اثباتها ولا يثبتها نعم يمكنك ان يجعلها ملحوظة عليها  
او بها فتقول نسبة الوجود الى الوجود واقعة او تفوت  
بين النسبة نسبة الوجود الى الوجود واما ان يجعلها الى  
للا حطة الطرفين وملا حظتها من حيثياتها اما لا يثبتها  
فمع عليك يثبتها واثباتها فظهر ان الحكم بالحق والاشياء



تمنع وجودها على الذات بل لا يتوان على الصفا  
 التي هي النسبة الحكيمية من حيثها المحركة بين أطرافها  
 والله لغيرها حالها وقوله وبين لا يتزعج في قوله ولا يضر  
 ولا سواء ولا يباينهم برؤية التوابع من حيث  
 هو صفته كما تدعى بل ذلك وظاهره بل إذا كان التوابع  
 باعتبار وجوده وانقسامه إليه صفته له ولذلك اضافته  
 إليه لغرض النسبة الحكيمية التي هي الحقيقة في الحقيقة كقول  
 قوله على الوصف المسمو به وهو وصف النصف صفة  
 عن ظاهره فان مفهوم النصف في نفسه من قبل الذات  
 على ذلك الغير للذات لكنه من حيث قيامه بالجزء في انقسامه  
 إليه يطلق عليه الوصف وان كان الصفته في الحقيقة  
 هي نسبة له ذلك الغير بما ذكرناه يتم وصفاً بصفته في  
 النصف يكون المواله واجبة الى العلوم التي يعلم بها  
 المحل الذي يواجم عليه الشيء ولا يثبت بها الحقيقة  
 وانت تعلم اننا اذا اعتبرنا مفهوم غير النسبة يكون له

في نفسه احتمال الاختصاص به فيان خصوصاً في العشر  
 مع نسبة الجود وغيره إليه فيظهر في الاختصاص  
 فالذوات لا يكون لها احتمال الاختصاص بالاستقبال كما يكون  
 ذلك في الصفات فيضع ما ذكره في هذا الاستقبال فيقال  
 يضمن نسبة الحكيمية يصلح ان يتوابع عليها الشيء فيقال  
 كما مر ولها انقسام الى الاثنية واحتمال الاختصاص بها  
 وضعاً بغيرها المشتقات فان نسبتها فينبغي ان يصلح  
 لذلك والانقسام الى الاثنية واحتمال الاختصاص بها  
 عارضان لها وكان من حق على ان يدخل على الاثنية  
 وكان لها من يد اختصاص بها هذا غاية ما يتكلف له  
 في صحيح كلامه وتقصيره ما طالبه ان يخرج  
 هذا الاسم وبين مفهومه وان لا ي معنى وضع اقوله  
 قد يطلق الشاخص للاسم بان ان لا ي معنى وضع  
 وماله الى التصديق وجوابه بان اول لفظ انهم هذا  
 بالمباحث القوية ان يندب وقد يطلق تفصيلاً ما تدل عليه

الاسم اجالا وجا بر ما هو حذله بحسب الاسم والمظهر هو  
 القصور هذا بالمباحث الحكيمة انسب <sup>وضيح</sup> <sup>هذا</sup>  
 البسطة في الترتيب بينهما اقول اذا سمعت لفظا ولم  
 تعرف ما له مفهوم استحال منك السؤال عن بيان  
 خصوصه اجالا او تفصيله واما اذا عرفت ان له مفهوما  
 ولم يعرف خصوصيته ذلك المفهوم فلك ان تسأل عن  
 خصوصه اجالا ويكون ماله ما هو في طلبه التساؤل  
 يكون ذلك للفظ موضوعا بخصوصه فلك ان تسأل عن  
 ان عرفت خصوصه اجالا امكانك ان تسأل عن حوزة  
 لكن الانسب بطلب تفصيله او لا ثم وجوده ثانيا ويبد  
 التساؤل بوجود امكانك طلبه وخصوصيته او ماهيته  
 الموجودة في الامكان فاذا انصرت فيها بقدر الامكان  
 اعتبر لك التساؤل عن معانيه واهواله الموجودة له و  
 ان امكان تقديم هذا السؤال على طلب الحقيقة يظهر  
 ان ما الذي يشيخ مفهوم الاسم اجالا مستند قطعا على

على البسطة المطلوبة لوجوده وان ما الذي يشيخ تفصيله  
 مقدم عليها عاينها هو الاولى وان ما الذي يطلبه الحقيقة  
 مخرج عن هذا البسطة قطعا ويقدسه على هذا المركبة  
 الطالبة للتحال المتفرقة على الوجود بناء على ما هو  
 النسب الى <sup>والفرق بين المفهوم من الاسم بال</sup>  
 وبين الماهية التي يفرق من التحال بالتفصيل عاينها اقول  
 اشارة الى الفرق بين الحدود وبين الحد حقيقا كما  
 او احكاما فاعلم ان مفهوم من علم الفايده في الحدود  
 صارت تلك الحدود وبينها حد واحد والحد الثاني  
 والحقيقة اقول هذا اذا كان الواضع تصويها لشي  
 وعين الاسم بازاها واما اذا انصرت لها بعض اعتبارا  
 ووضع الاسم بازاها فان الحد بحسب الاسم صيرها  
 بحقيقة نعم اذا اريد بالحد المعرف مطلقا لم يصح  
 الى ذلك القيد <sup>وبين العارضين الشخص الذي العلم</sup>  
 كقولنا من في الدار فان قلت اننا لهذا السؤال



توصل له المصدق بان احد في الدار هو هذا المصدق  
 سافر المصدق بان زيدا مثلك في الدار فليس في الطلب  
 المصدق ان في طلبا فيكون من طلب المصدق وفي  
 الضميمة قياس ما ذكرته في الخبر مع ام المصلحة قلت بل  
 فرقة لان الثاني من في الدار لم يتصور فيه ريد  
 وعرف بصدق هذا السؤال فاذا الجواب فانه زيادة  
 في المصدق اليه بخصوصية ويختلف بحج المصدق  
 ايضا بخلاف قولك ادب في الامام عمل لا يختلف  
 فيه الجواب يتصور بغير المصدق فامل وقر على هذا  
 نظاره من تحريك لغواها ويختلف في السؤال  
 عن الماهية والتحقيقة قال السكاكي واما ما قللنا  
 عن المصدق قوله ما عندك بمعنى في الاغنياء اجناس  
 عندك وجوابه ان او فليس او كتاب او طعام وكذا  
 قوله ما الكثرة وما الاسم وما الفصل وما الخوص ما الكثرة  
 قد فصل بين قوله قوله ما الكثرة وبين ما قبله بقوله

كذلك وكان الظاهر ان يقول وتقول ما الكثرة فلا بد  
 لذلك الفصل فائدة والذي يلوح من الشرح ان الفصل  
 ليس على ان ما الكثرة وما بعده سؤال عن الماهية و  
 التحقيقة كما ان اراد ان سؤال عن فصلها بالحد لبقية  
 عما سبق فان قولك ما عندك سؤال ايضا عن التحقيقة  
 وقيل بان الثاني من المصدق في الماهية والتحقيقة  
 مر بما يتصور منها بدون ملاحظة خصوصية شيئا  
 الا ان في الخبر في ثم سأل بالتحقيقة منها الجواب  
 فيما يلزم يدل على خصوصية جبرها الاجمال في قولك  
 ما عندك وبها نفوز بخصوصية الجبر الامم سأل عن  
 تفصيل فيما به هو حد لك في قولك ما الكثرة فقام  
 من قال ما سبق سؤال عن تعين الماهية الموجوده  
 قوله ما الكثرة وما بعده سؤال عن الماهية والاعتبار  
 الاصطلاحي وان كانت تلك الماهية صادقة على  
 امور موجودة ام كيف يقع ما يعطى الملقوق

يجوز انفسا اذا ما ضل بالذين العلوق النافذة التي تظن في  
غير لدها فلا تراحم بل انفسه وتنفذ الذين يتراعت  
الثافة ولد ما يرعا انا فاحسنه ومن بالشيء بقل ويجاز  
يرى بالرمح بكلا مما يعلى في جود بكلا من الغنى في جود  
برو من صياحه ان يكون مفعولا يعلى في على الاولين  
من يعلى معنى ليجع عالمهم احد حله اقول ذلك  
لصوتهم بيان علاقة الجاهز وكيفية المناسبة المحرقة  
له ومن تذكر في هذا الموضع ما ينفع برؤية الجاهز  
تستعين به فيما عداه كالاستبطاء فيكون من ذلك  
الاستفهام عن عدد دعائه اياه يستلزم الجمل يستلزم  
لاستكثاره عادة او اذ عا لان الجليل من يكون معاونا  
ناستكثاره يستلزم الاستبطاء كذلك اى عادة او اذ عا  
فلا يستلزم عن عدد دعائه اياه يستلزم الاستبطاء  
هذه الوسائل ناستعمل لفظة فيه وكذا نقول متى  
نصر الله الاستفهام عن زمان الفرض يستلزم الجمل غاية

والجمل يستلزم استيعاده عادة او اذ عا لان الاستفهام  
بما هو قبيح ان يكون معلوما اما بنفسه واما بالآخر وكذا  
بما هو جيد ان يكون مجهولا واستيعاده يستلزم استبطاء  
وقس على ما ذكرنا من الظاهر والتفصيل لا الا في هذا  
الاستفهام عن عظيم الرؤية العدد يستلزم الجمل  
الناستفهام عن الجمل عن عدم الرؤية لانه كيف نقتا  
نا بعد لاد والالام القليلة الوقوع المحرقة الاستفهام  
والنسيب على الضلال هو فان ذكره من الاستفهام  
عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه  
اليه فاذا سلك طريقا واضح الضلالة برحلك كان ذلك  
غفلة ومن عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا تنبه  
عليه ووجه ذهنه اليه الضلالة فالاستفهام عن ذلك  
الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على  
كونه ضلالا واستعمال الاستفهام دون التوجيه يكون  
طريق ضلال مبالغة والثانية اياهم ان المخاطب



اعلم بذلك الطريق من التكلم حيث يحتاج الى التناول عنه  
والرعيه من لى الادب لم ادب فلا ناهذا الاستفهام  
ليست من نبيه الخاطي على غير الشاء الادب الصادق عن  
غير وهذا النيه ليست من وعيد على الشاء الادب وفي  
العدول عن الاستفهام عن الاشياء بان يقول اءدت  
فلا ناهذا الاستفهام عن النفي ايام ان الخاطي اعتقد في  
التاديب فلذلك اقم على الاساءة وفيه من المبالغة وما  
لا يخفى والتعريف بالاستفهام من امر معلوم للخاطي  
ليست من حله على افراد بما هو معلوم منه والاكاذيب  
اكاذيب النفي بمعنى كاذبه والنفره عن وقوعه في احد الاشياء  
وادعاء انه لا يفيق اذا وقع فيه ليستلزم عدم توجيهر  
اليه المستلزم للجهل به المتحقق في الاستفهام عند وقوعه  
الاستفهام عند يستلزم الجهل بالمستلزم لعدم توجيهر  
لكراهية والنفره عنه وادعاء انه لا يفيق ان يكون قوما  
ونفي على هذا حال الاكاذيب بمعنى الكذب وليكن

فواصلوا تلك نامرك الاستفهام عن كون صوته ام لا  
بذلك يناسب ان الخاطي ادعاء متقدم له وادعاء اعتقاده  
اياد يناسب الاستفهام وبالمجوز استعلام هذه الحال منه بقاء  
التيكم به والتعريف بالهوي والاسبقاد مناشطه الا  
للاستفهام وانتهى فان الاستفهام عن النفي ليست من الجهل  
الناسخا ومنه من وجه لان التعريف بالهوي فلا يعلم ولا يعلم  
من وجه آخر لان الامر بالهوي بالهوي وتقامه بقاء النفي  
به علم الاستفهام وتوقعه ايضا لان ما هو فيه بالهوي بالهوي  
به ان يكون معلوما وعرفه بان يطلب غير كنه على وجهه  
الاستعلام هذا فترى ان نفي النفي ان النفي ان النفي  
هذا النفي على وجهه كنه على وجهه الاستعلام بناء على انه  
لم يجعل عدم النفي متقدرا وجعل في النفي كنه النفي على النفي  
النفي عنه فاحتمال الى اخراج النفي عن نفي هذا النفي  
فوجه عليه سلطان العكس نحو كنه عن كذا انما الضرب على وجهه  
ان يترك هذا النفي ويعتبر للتحقيق فان الكفله اعتبارا وان

احد من حيث فاعله وان فعل في نفسه بهذا الاعتبار وهو  
 في قولك كفن عن الزنا والنافي كفن عن فعل ومكان من احواله  
 وان لم لا يخله من هذا الاعتبار وهو مطلق في قولك لا تزني فاذا  
 قيل طلب فعل من حيث انه فعل فغير كفن عن الزنا وخرج عنه  
 لا يزني واخرج من طلب اجتنابا عن الاستعلاء وغيره في قوله  
 تعالى يحكم بينكم فروعنا فاذا انا مرون اذ لا يصح الاستعلاء  
 مع ذلك الا لو ثبت في المشايخ ان الامر في لغة العرب اجتناب  
 عن استعمالها عن استعمال غيره ليزيل وان لم يصح استعمال  
 الاستعلاء قبل من انفت كلامه الفصح عن الامتناع والطلب  
 وما جري مجراها من انك وعرفه ارادة الفعل وبعبارة  
 القائلين دوننا فعل وبعبارة استعمال الشيخ المحضجة  
 على سبيل الاستعلاء الذي غير لك تأييد على اللفظ والادراك  
 وقيل تقدم المشتري في جهة وهو الطلب على جهة الاستعلاء  
 كلام المشايخ يدل على ان الطلب على جهة الاستعلاء لا يتناول  
 الذب فانه قال واما ان هذه الشقوق المقتضية قبلها هل هي

مؤمن

موضوعه المستعمل على سبيل الاستعلاء اتم الا لا يلزم فيها  
 موضوعه لذلك وهي حقيقة فيه ابتداء وانهم عند جماع  
 ثم وليتم الجانب الاخر توقفا سواء من الدعاء والافتقار  
 والندب والاباحة والتقدير على اعتبار الغرض ثم نالك  
 لا يشترط في ان طلب المشتري على سبيل الاستعلاء من حيث  
 اجتناب لا ينافي به على الحكم منه ثم اذا كان الاستعلاء من  
 على من ينه من المأمور استلزم اجتنابا وجوبا لفعل وجب  
 مختلفا والام يستلزم فادامه اذ كانت هذه اصل الاستعلاء  
 باللفظ المذكور فاذا كان الوجوب الالم بعد عن الطلب لعل  
 الفاعل استفاد ما ذكره من كلام ابن الحاجب في عرض  
 الامر فغناء فعل غير كنهية الجهة الاستعلاء مع ان الطلب  
 عند الاذن المندوب ما هو مبرر والمختار فاذا كان المشتري  
 بين الوجوب والندب هو الطلب بذلك حتى ان الطبيب  
 ايضا في تقرير المذاهب في صغرة فعل حيث قال وقيل الطلب  
 المشتري ثم اذا حصل الطلب على جهة الاستعلاء تقدم المشتري



بين الوجوب والتدب لزم ان يكون المراد عند التمسك كون الحقيقة  
موضوعية للتدب لا مشتركة على ما لا يخفى من جهة كونها  
موضوعية للوجوب وقيل ربما التوفيق بين كونها للتدب  
المشتركة وبين الاشتراك المنطقي على التوفيق على هذا المعنى مما  
يؤيد عبارة ابن الحاجب قال التمسك حقيقة فالوجوب باو  
هاشم فالنقد وقيل الطلب المشترك وقيل مشترك الاشياء  
والفانق التوفيق بينهما اذ ما يترجم ان التمسك مشترك بينهما  
الكونها موضوعية للتدب المشترك وكذا مشترك الاشتراك  
الطلبية لغيرها والمقارن واجب للوجوب والتدب كما ان الاشتراك  
المنطقي بينا بينهما وقد خرج بذلك فيما بعد عليه فشرحه  
قال في المحصول ويصير من قال بالتوفيق وهم فرق تلك الاول  
الثالث فلو كان بينهما للتدب المشترك والثالث الذين قالوا بالاشتراك  
بين الوجوب والتدب لفظا والثالث الذين قالوا بالاشتراك  
اما في الوجوب فقط او في التدب فقط او فيهما معا بالاشتراك  
كما لا يدرى ما هو الحق من هذه المناهي الثلاثة من جهة

الفرق بالتوفيق اما الاخير فظاهر وهو الذي هو من جهة التمسك  
بالتوفيق واما الاول لان تلك الحقيقة اذا جرت من الطرفين  
يتوقف عليها بين الوجوب والتدب سيما على تقدير الاشتراك  
المنطقي فلا يكره ان يترجم المراد منهما واما على تقدير الاشتراك  
المنطقي فلا يكره ان يترجم ان التمسك المشترك المراد منها في معنى  
الترجم يوجد والتوفيق قوله امر القيس فان قلت قد  
سبق ان التمسك من انقسام الطلب عرفه الشارع بالطلب  
الذي على سبيل المحبة فبغير الامارة الاستحسان في المعنى  
كانت متينة لطلب الفعل فكيف يصح ان يجعل من القسم  
الاول وهو ان لا يكون الطلب الفعل اسلا قلت كما ترون  
القسم الاول هو ان لا يبعد الطلب المعبر عن الامارة لا اعني  
ما استدل على مكان التمسك وما لا يبعد هذا الطلب لانهما  
ان يبعد نوعا اخر فلا اشكال وهو طلب الكف عن  
الفعل بمعنى طلب الكف في حيث حركت على قياس ما ترون  
ولا يكره ان يقتضيه قولك كذا من الزمان وهو كالأمر

الاستعمال لما كان طلب الفعل استعماله قد استمر كما بين  
 الوجهين والندب كما وجه الشايع لزم ان يكون طلب الكسب من  
 الفعل استعماله قد استمر كما بين الوجهين والندب كما وجه الشايع  
 من ضرورة القول بالمتنزه فيهما عند التمسك على ما هو المختار  
 عند الجمهور كما قلنا في الاسرار فانهما يختلفان في مقتضى الحق  
 ان هذا الاختلاف يمتد إلى الاختلاف في ان عدم الفعل متوقف  
 اولا والطلب ينشأ من سبب جاسل أو هذا الوجه يقتضي  
 ان يعتبر الخفاء المذكور مستقيا على الطلب مستقيا عنه ولو كان ذلك  
 فان فورك آخر حتى اكتمل مقتضى مقتضى ان كرسى اكتمل بما  
 المذكور من سبب على اكرام الخطا طلب الكلام على طلب كرامة تامة  
 المستبر في الكلام انما هو يكون بين الاكرامين وهذا هو  
 لان العلة الثانية بوجودها معادلة للعلة الناطقة وان كان  
 باهتيا علة لعلة علة الناطقة اقول المناسبة في ان يقال التباين  
 بوجودها معادلة لعلوها وان كانت باهتيا علة لها فانه  
 في سبب الطلب كما هو سبب جاسل للطلب عليه لا في سبب الطلب

لما هو جاسل على الطلب قوله ولهذا قالوا ان الثانية تقدم  
 في الذم على المعلول وتاخر في الخارج منه بوجه ما ذكرنا  
 وان قد وكلامه هكذا معادلة للعلة الناطقة بغير شرط على  
 وعلة لعلة العلة الناطقة بالمعلول فيكون علة العلوية ايضا  
 كان مقتضاها هو وانما جها ان كل كلام لا بد من  
 جاسل أو هذا هو الوجه الصحيح وذكر في بيان المقتضى ان هذه  
 الاشياء الخمسة مستتمة معنى الطلب للطلب يكون الا  
 هذه مقتضى الحق لها سبب على ان ذكر السبب علم انما  
 هي السبب هذا مقتضى السبب والخبر فذلك قال العليل في  
 هذه الاوائل كلها فيها معنى ان نظرا للمعنى المذكور في هذا  
 بطلاننا الخبر ان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض اعتراض عليه  
 الطلب فانه لا يكون الا لغرض خارج عنه والامكان هنا كما  
 الشايع فهم على انه كلام الوجه الاول وجعل قوله خلافا  
 الخفاء أو اشارته الى الوجه الثاني والخوان مجموع كلامه في  
 واحد والجماع منه الوجه الثاني لا الاول لفساده وارايد



والأولان حيثما يكون جثا في الثاني لأن أكثر الاشياء  
 لها الأسفلية <sup>العلول</sup> وليس حتى يتوقف ذلك الغير على  
 حصوله ولا يظهر أن يقال فيكون ذلك الغير على ما يشترط  
 منه في الخارج كما ذكر في الوجه الأول فإن هذا الحق إذا لم  
 يتوقف الجزاء على المطلوب كما ذكر من جهة الوقت <sup>تلاوق</sup>  
 الشرط لا يلزم أن يكون مطلقا بل قد يكون في الكيفية المستتر في  
 الأصول إذا ظهر أن قد علمت وفي التبيين عدلت على تحصيل  
 الثاني على الأول ما هنا تستعمل في الشرط الذي هو جزء آخر  
 من العلة النامة فيقتضي الجزاء قطعا ولا يخفى أن المتبادر من  
 قولك أن شرط في شرطك أن الضرب الثاني شرط على الشرط  
 الأول يحصل منه ما يجب حصوله لا من توقف عليه ويكفي  
 بانضمامه به وإن كان يصح حصوله كحصوله من العلة الثانية  
 فيقتضي الجزاء قطعا ولا يخفى أن المتبادر من قولك أن شرط في  
 شرطك أن الضرب الثاني شرط على الضرب الأول يحصل منه  
 ما يجب حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا وأما قوله

على الذين استراعتوا المشقة فيه إشارة إلى المؤمنين  
 يبقى أن يبادروا إلى امتثال قول النبي صلى الله عليه وآله  
 حتى كان قولنا جهنم القلوب سبيل ما منهم ألبعا لا يخلو ذلك  
 إلا ما منه من ذلك القول وكذا قولك أن نوصيات حق سلك  
 يشترط بالغة في اعتبار الرضا في حقها اشتراط كما في الحاصل  
 لغرضها فذلك قولك الرضا شرط لصحة الشكوة فإن <sup>المنع</sup>  
 منه يجوز الوقت فقط لا يجوز لأكثر من ذلك الثاني  
 أو سلم يعمل الثاني أن تكفر وإن لا تسلم يعمل الثاني  
 فلا فلا لكفا في ما يجوز وقوله على القرينة يعني يجوز  
 الثاني قرينة لا ثبات كما في المثال الأول وعكس كما في الثاني  
 الثاني وما شج بذلك فهم الأئمة لكن لا يخفى أن حصول  
 قرينة لا ثبات أو ثبوت لا بد من أن لا يكون بالكل ولا  
 تكفر يعمل الثاني وإن كان قد أنكره ذلك الاشتغال  
 الثاني على مفهوم الأثبات اشتغال على مفهوم الثاني ولذلك  
 كان يجوز القسم الأول منه أشهر <sup>فالمسند للوقت</sup>

المستقلة التي ناعلمها ليست كلاماً ولا جملة وإنما هو قولك  
 انهم الذين ينادون بكلامهم ويجعلون لا يسمونهم اول بالفضل وايضا استأ  
 مقصود بالنيات والقصد والواحد يصل مع فاعله جاز يكون  
 استنادها احبها فاعولها بالفضل وليست بكلام او ليس بها  
 مقصود الفاعلها **الظاهر** ان اراد به هو الواو من عرض  
 العطف مان فليت هو قوله في قوله ان اراد هذا المعنى في قوله ان  
 هناك احتمال ارادة من اخر فاذا هو قلت هناك احتمال لا  
 امكسب ولا لا يبعد اما الاول فلو ان يقر العطف من متبوع  
 عطف على متبوعا ويعتبر كونه قريبا من الطبع مستقصا ان  
 يكون بلحاذا اما الثاني فلو ان يقر بغيره من عطف على المتبوع  
 الجوهري فيكون على مذهب من يجوز ذلك فيكون المعنى  
 ان شرط كون عطف الجملة الثانية على الاولى التي لها عمل  
 متبوعا ان يكون بين الجملتين والمفرد بين جملتها متبوعا ولا  
 ان يترك لفظ الظاهر من قوله ان اراد به هو الواو من عرض  
 العطف لانهم ينادون لانهم هم حكيم حكيم اقول في كلامه

ان

انهم ينادون لانهم هم حكيم حكيم انما هي النيات على الجوهري  
 قوله انما نحن مستنزون وقد كان سلام وقد نع لمهم لانهم  
 بالقي المتفق بمتكلمه وان يكون مقفدا به ووقع في قوله  
 تأكيد لبياننا وابد لان من خسر الاسلام فقد عظم الكفر **استأ**  
 وقا المصباح انهم ينادون واستيفان فاعول فاعول فاعول فاعول  
 لما كان المراد بانهم هم وانما هم مطلوبون وكان مقفدا انهم  
 اصحابهم **البيان** ومع انما نحن مستنزون وقد مقرر بالفضل  
 ولكن ان قوله على الاستيناف ولا يفي عليك الفري بن  
 توجيهي الضمير للتأكيد وان جعله بما نال من مواضع على  
 جعل تأكيد او بما نال من لم يقع العطف على الاستيناف  
 ان يكون الله يستنزه بهم متكررا لهم وان يكون ايضا تأكيد  
 او بما نال من قوله انهم هم وكذا لا يصح العطف عليه  
 اذا حصل الاستيناف ناد مستنزا ان يكون مقفلا لهم  
 يكون ايضا من تحت الجواب عن الاستنزال المقدر وهو ما  
 بانكم ان فتح انكم معنا فاعول انهم اهل الاسلام هذا كله



في حكمه كلامهم وانما كلامهم مع شيئا غيرهم فمفصل فيه  
انما نحن مستهزئون عما قبله كونه تأكيدا او بكلا الاستينافا  
ولم يرد كلامهم الله يستهزئ بهم ليستهزئوا ووصلوا اليها  
لما نحن فيه من الحكماء دون الحكماء انما كان التاكيد واليد  
او الاستيناف في هذا المعنى لما من الاعراب فاقول <sup>تفصيل</sup>  
عن صحة الاستيناف بالهكايه في الاثر وفيما من الاعراب  
وحسن الاستيناف بالهكايه فيها فيها لا يحل له منه والقاسم  
ان نظري في هذا الله يستهزئ بهم عما قبله ذلك في الحكماء  
في هذا المعنى من الاعراب وهذا الاستيناف استشهد به في  
هذا المقام وان نظري في هذا انما نحن مستهزئون عما قبله  
ذلك في الحكماء وفي هذا المعنى من الاعراب وهذا الاستيناف  
يستشهد به بالتاكيد واليد او الاستيناف في هذا المعنى  
لما من الاعراب وانما علينا في توضيح الكلام مستعين  
ببر في دفع ما توهمه الشايع فيها سبغ عليه من عيب  
ان حق ولا العاطفة لا تقاوم في عطف الجمل وانما العطف

لانها موصوفة لان يتقيا ما او يمتنع التبرج وذلك في  
الغرضات وما في حكمها من قولك زيد ما تم تناقضه زيد  
انما تم لا غير وليس قائم ولا يتحقق في الجمل التي لا عمل لها من  
الاعراب وانما هو قولك زيد وجه حسن لا فله فيج خطا  
من اعطى حسن وجهه وقبح فعله فلا بعد بمقتضى قياسا  
لان في معنى قولك زيد حسن الوجه لا يتبع الفعل فكل ما  
لا يتبع في عطف الجمل بناء على ان المراد هو لا عمل لها انما كان  
فيها وانما كل شيء فلا في عطفها ان يكون ما قبلها غير ما  
قبلها اما انضاضا او غير لا يتحقق في الجمل استلا وظاهر  
المقتضى يستهزئون بها بن الجواب قال في بعض العطف  
ان في حق من التدريج كما يفيق صدر قوله وكنت حق من حين  
المبين او تحي في المبتدأ منها انما كان حق العاطفة صحيح  
الشرط المذكور خصوصا بحق العاطفة للفرقات ويمكن ان  
يقال حق في البيت استينافا فيها وانما العاطفة ترجح ان  
احل واحد هو الجمل وانما عينا والتدريج في احدها ينبغي عن

اعتبار في الأخرى رعاية لها قبل لأجل تقدم الامكان  
 يمكن ان يحصل ما لا يتقدم في الحقيقة من الاستعداد  
 مستوفيه للجهة الثانية على الأولى وعدم مناسبتها له وذلك  
 اما بعد فحينئذ يترتب على من له بها ان يكون للجهة  
 الأولى كما في المثال الأول والثالث وأما الرابع فهو ترتيبها  
 وعدم مناسبتها كما في المثال الثاني وقد بينا في غير هذا  
 والندرج في رتب الاستعداد يعني التدرج في ذكر المعاني كما  
 ما هو الأول كما في البيت فان سيادة نفسه لنفسه واولاد  
 سيادة ابه ثم سيادة ابيه من سيادة جده فالجميع الاخير  
 ثم هيها كالفاء في قوله مذهب نوحى التكبر بها نعم امر العالمين  
 فان مذهب النحى اورد شرحه بعبارة ذكره احتفالاً <sup>بها</sup>  
 يقع وجوبها من قولك بغيرها اشارة الى غاية المطالب بالواد  
 في جعل لا حول لها من الاعراب فانها اذا لم يعلف عنها على حين  
 احتلت الرجوع والابطال وانما عطفنا هم اجتماع معقولها  
 في الصورة بطريق الخصوصية وانما جبرنا ان هذا الاحتمال انما

جوى في بعض الصور الاحسن ان يقال المحتملة ان اذ لم يعلف  
 احدهما على الاخرى هم اجتماع معقوليهما في الصورة بل لا  
 العقل من ان الامور الواقعة في نفس الامر كونه محتملة <sup>فيها</sup>  
 لا يكون هذه الدلالة مستوفية للتكليم واذا عطف الراوي <sup>فيها</sup>  
 على الاجتماع بكالاته لفظة مستوفية ثم ان هذه الدلالة <sup>محتملة</sup>  
 في كل جملتين محتملتين فالواقع كما لا يخفى بل هو جملتين <sup>سطان</sup>  
 بين فائده الاضمار والتباني ومنه هذه الاحوال فيما بين  
 العمل معتبر جداً لذلك يجب فيه العبارات فان قلت  
 انما عطفنا على جراب الشرط هو على شرطه ان يقول يعني انما لا  
 انفراد اجلسنا اذا شرطه وعطفنا الله يستلزمه على جراب  
 الشرط انما الكلام اختصاص الاستدلال بهما بطريق <sup>طريق</sup>  
 بطريق مفهوم الشرط وانما يلزم ذلك ان لو استعمل كل من  
 المعلوم والمعلوم عليه كالحزب بشره وهو يتم وحاصل الخبر  
 انفراد عطفنا من من الضرب الأول اذ لو حمل على الضرب الثاني  
 كان المعنى وانما قال في ذلك مستوفى الله هم وهو فاسد من



وجميع احوالها ذكر الشيخ والثاني لزوم اختصار الكلام  
 زمانه القول والاشياء من انفسهم بانها مستهزئون وانما جعل  
 من الصبر الاول ثم الكلام سالما عن التبع ولم يصل شيئا  
 هزوا جوا بالاشياء لان العرض قليل الامر بالامرء وبيان  
 غايته كما نزال امرتكم بالامرء والزاول على ان يكون للزاول  
 متعلقا بالامرء غايته لم او قبل امرتكم بان يرسوا للزاول  
 على ان يكون للزاول متعلقا بالامرء على الاول هناك امر  
 متعلق على الثالث امر متعلق وقوله والامرء في الجزم بالعكس  
 بصير لا سيما على الزاول انما يظهر على الثالث واما على الاول  
 فالتكثير هو ان يصير الامر بالامرء على الزاول واعلم ان ما  
 جعله سببا لعدم الجزم اصح ان يجعل سببا للفصل فان بيان  
 العلم والعرض في شيء بعد ذكره بناه فيجب ان يستدل بالكون  
 استيعا فاما هذا شال يخرج كالم لا انفطاع بين الجاهل  
 وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرازي  
 الجاهل ان في كلامه ليس له عمل من الاعراب ولا يفتي ما فيه

من الضمير

من النقص لان المثال انما هو هذا المصالح والجاهل ان فيه  
 تارة لمراب ولهذا جعل قوله تعالى فاعلمكم انما هي مستهزئون  
 فاعلمكم من الاعراب على ما قرأ قوله فيه جفت اما قوله فاعلم  
 ما نهدي في قوله لم يعط عليه ولم يصل غير ما يدل على انه  
 الكلام فاما المثال الذي هو الهك اعني قوله الرازي فان قيل الا  
 وان كان من المعنى الجزم انما يقتضيه كلامه واما الشاعر  
 هو انما يصح كلام الرازي لان جزم ما بين جوابه انما الاول  
 على من الاعراب بل ليس له حكم في التمثيل الوارد في الجزم  
 لو كان واردا فيهما فاما انما فلا يترتب له ان المقصود به  
 كمال الانفطاع على وجهه من الفصل بين الجاهل والجاهل  
 خبرا وانفائه تفلا ومعنى لا موجب للفصل بينهما اذا كان الاول  
 على من الاعراب كبت وقد ورد العطف في اللمعة الحكيم  
 القول مع كونها مختلفة ذلك لاختلاف هوقوله وقالا  
 الله ولعمرك ان من قرأ القرآن فليعلم ان الله عز وجل  
 في سورة نوح ومنه قوله تعالى فاعلم ان الله عز وجل

فالمجيد ويدل على جواز ايضا انهم قالوا المجلة الاولى وانما  
 ان يكون لها على من الاعراب ولا على الاول ان قصد فيترك  
 الثانية للاول في حكم ذلك الاعراب على ما علم في المعزوم وقد كثر  
 ان شرط كون هذا المطلب في الجواز فيكون ان يكون بين المجملين  
 جاسم على قياس العطف في المعزومين فقد جعلوا الجمل التي لها  
 على من الاعراب حكم المعزومات واكتفى بالجهة الجاسمة ولم  
 يلتزموا في هذا القسم له الاختلاف خبرا وانما بناء على  
 ظهور غاية العطف بانواعه في الشرح المذكور انما هي  
 ذلك الاختلاف وهو في القسم الثاني وهو ان يكون المجمل الاول  
 على من الاعراب فيكون تلك الاحوال اعني ما يوجد في الانقطاع  
 وتطابق جازية في القسمين لكان ذلك القسم فضيلتين  
 تلك الاحوال اعني القسم الثاني في ضايعا فان قلت اختلافا  
 المجملين خبرا وانما في نظرنا في هذا ان اوجبه الى الانقطاع  
 بينهما اوجبه مطلقا سواء كان الاول في معنى الاعراب ام لا  
 قلت الجمل التي لها محرمات واقعة وموقع المفردات وليست

الشرط

المتب من اجزائها معصومة بالذات تلك النكات الى  
 اختلاف تلك القسب في خبرها والافان في خصوصها في المجلة  
 المجلة بعد القول بالجلج في حكم المعزومات التي وضعت  
 من قضاها على ذلك الاعراب ما من الاعراب ما ان نسبتها متضمن  
 بد وانما في خبرها العاخرة وانما في الثاني قوله لان  
 الثاني انما هو المعزومين لم تكن باعتبار ذلك على الحكم  
 باعتبار نفس الحكم في كل قسم في ذلك وانما هو قوله تعالى  
 انما نحن مستهزون الله يستهزئهم فنيه بعتان احدهما  
 فصل قوله انما نحن مستهزون عما قبله في كلامهم وذلك  
 كوفنا تأكيد الاول ولا على ذلك اعتبارا او استنباطا على هذا  
 المجلة الاولى لا على ما من الاعراب وانما ضل عنه في نظم  
 ذلك الحكم في كلامهم على ما كان عليه في المعزوم كلام واحد  
 حيث الحكم في بقاؤه على صوره والثاني فصل الله يستهزئ  
 عما قبله وذلك في الحكم بدو في الحكم اذ لم يوجد فيه والمجلة  
 الاولى في الحكم بدو من الاعراب وهذا الاعتبار او لا



فما تر وتدلنا على ان ذلك مما قيل ان قلت قد سبق  
 الخال المقصود هنا كلام الزيد لكن لما لم يطلع عليه الا الكتاب  
 القاهر منه كلامه ووجه المصريح دليل عليه وان قيل تراها  
 عن ارسا في كلامه كلام الانشراح لاختلافها خبرا وانما  
 لفظا ومعنى فاما قوله في فصله عن في الكتاب يترجمون فيها  
 ان يعطى عليه ويكونه الزيد في كلام الخالي كانه قوله تعالى  
 الله ونعم انك لو قلت فاما يجوز ان يكون المراد بالمراد في الكلام  
 اذا كان كل واحد منها كلاما بزاياها يكون كل واحد  
 على ما له والمجمل الثاني من هذا المعنى تراها في الفصل ما تضمنه  
 الاول في من عنيها على معنى مقتضى منها فيصيرها على ما  
 في قوله العاطفة الصلة بملءه العلة لا كلام الانشراح كما هو  
 الشارح فاما التفت على لم يترجم عن عطف البيان الا في  
 يدل على بعض امور المستوعب لاطمئنان البيان بالتمكين هذا  
 مما لا يتحقق في الجملة ان يكون التابع والاعلى من امر المستوعب  
 مما لا يتحقق في الجملة والا كان الجملة حكما لكن الجملة من حيث

هو من لا يطلع ان ذلك عليه فتران هذا للفتن وذلك  
 زيدا الثاني في عام زيد زيد يكون مراد اخر له ذلك الكتاب  
 مع انشراح المعنى بملءه قوله لا يترجم ذكره ان كان  
 لا يترجم ذكره وعرفه لذلك الكتاب وان هذا للفتن وذكره  
 لقوله لا يترجم وهذا واضح لا اشكال عليه واما المذكور في  
 الكتاب وهو الخواص لما في المتنازع فيجوز عليه ان لا ينسج  
 ان يعطى هذا للفتن على لا يترجم لا يترجم كما في قوله انما  
 لذلك الكتاب ولا اشباع فيه واما المتنازع عطف التاكيد على  
 التاكيد لا يعطى احد التاكيد على الاخر والتفت عن هذا  
 لما كان لا يترجم وذكره للعلم الاول ان هذا وسار من مقتضاها  
 فالمجمل الثاني من هذا المعنى يتوهم العطف عليها في ذلك الكتاب  
 بما هو من مقتضى راجع الى العطف هناك لان هذا للفتن وذكره  
 بها واما انشا وصاحب المتنازع في ذلك حيث قال وذكره في  
 هذا للفتن بمقتضى التفرقة في الله الذي قبله لا قوله ذلك الكتاب  
 لا يترجم سبق بوصف التفرقة في الله الذي قبله فاما هذا

وقوله تلك لتبين قدومه كما لا يخفى هو كذلك ولم يثبت  
 الكلام لا لا يتبين من التأكيد الا بان لفظة من لفظ متوهم  
 المقصود بالتبينة وتوضيحها ان التأكيد وهذا المعنى مما لا يخفى  
 له في الجمل لا سيما التي لا يوافقها من الاعراب في التبيين ان  
 لا يخفى في الجمل ان التأكيد المعبر بها لا بد ان تعبر لفظة  
 لفظ المتبع او لعل المراد بتأكيد الجمل هنا كونه ما لا يتبين  
 احدهما عن الآخر هذا المقدم الجمل المتعلق بها من الاعراب  
 لا يتصور عنها ما هو مقصود بالتبينة فلا امتياز ايضا بهذا  
 الاعتبار فلا يتصور في الجمل ما هو منزلة بل ان الكلام انما  
 التأكيد ان قلت ما جعلته تأكيداً لفظياً يشتهر به في الكلام  
 في عبارة لفظ التأكيد مع اتفاق المعنى ويشتهر بذلك  
 القليل ولم يحصل منزلة بل ان كل قلت هذه الكثرة في الجمل  
 كونه مقصوداً بالتبينة وقد كانت هنا قبلة تأكيداً لفظياً  
 أولى وان كان استنباطاً لفظياً لفظاً لفظاً لفظاً لفظاً  
 التبيين في الحروف ولهذا جاز ان يترك الجمل الثاني من الجمل

تدبره في المعنى والاشغال كالاعمال والكافة  
 الامانة ببيان الفتح والاطلاق في ان كان اعلم ان كان الكلام  
 اذ ليس المقصود كما لا يخفى وانما جرت مجاز كون الكواثر غير  
 كاملة بل المقصود كان الكواثر ان اعلم ان كان اعلم ان كان  
 كذلك عند ذلك لان الامانة ببيان اعلم ان كان اعلم ان كان  
 على كماله وشدة ما ان ذلك لا لا يتبين على المواد وهو  
 اعلم ان كل هذه لم يرد ان لا يتبين استعجال في كمالها وما لا  
 اثره الى على كماله وشدة ما ان ذلك لا لا يتبين على المواد وهو  
 فيما كان اعلم ان كان اعلم ان كان اعلم ان كان اعلم ان كان  
 قد لا يتبين على كماله وشدة ما ان ذلك لا لا يتبين على المواد وهو  
 متبينة ان لا يتبين على كماله وشدة ما ان ذلك لا لا يتبين على المواد وهو  
 فتقول طلب الفعل من الغير مراد منه من يكون مدلول  
 الامر هو الارادة ومدلول التبيين هو الكواثر نعم من فيها  
 ولم يحصل المدلول من الغير عبارة عن ارادة من غير طلب مدلول  
 او انك متبينة من كواثره عند كماله من الاشياء من الجمل



كونه لا يثبت في العلم والحق بل هو مقتضى ان يتصل بالشيء  
 وقد علم حقيقة في العلم كونه مقتضى ان يتصل بالشيء فان قولنا انتم  
 ليس مستعمل في العلم بالكرهية حتى يكون حقيقة في العلم حقيقة  
 في كراهية فانه مقتضى ان يتصل بالعلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 في العلم بالكرهية ولا يثبت في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 الكمال في العلم بالكرهية ولا يثبت في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 هذا وذلك لا في العلم بالكرهية ولا في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 احتلالا بكون ذلك الشيء حقيقة في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 ذلك كونه حقيقة في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية  
 واما حقيقة كونه حقيقة في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية  
 فلا يكون ذلك كونه حقيقة في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية  
 وذلك لان كونه حقيقة في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية  
 وعلى تقدير حقيقة في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية  
 هو مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية  
 ان لم يثبت في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية

العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية  
 كونه حقيقة في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية  
 العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية  
 كان الاصل ايراد مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية  
 ولا يثبت في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 عن العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية  
 اذا علم مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 الحق مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 بما لا يثبت في العلم بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 بل مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 حق مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 والمقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 بل مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل  
 دون مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل بالكرهية فانه مقتضى ان يتصل

هنا ان يكون على الجمل كلام مشغول على مانع من العطف عليه  
لكلام مانع من العطف عليه بكلام لا مانع فيه بقطع الجمل عنه  
حتى لا يتوهم عطفه على ما هو مشغول على ذلك المانع <sup>سلا</sup> لا يجوز  
وان يكون قبل الجمل كلام مشغول على مانع ولا يوجد هناك ما لا  
يشغل على مانع بقطع الجمل عما قبله وجزا لان لم يبين استماع  
عطفه على الجمل المشغول ويمكن ان يقال لا حاجة الى ذلك <sup>سلا</sup>  
لان الجمل من هذا الجزاء والشرط يند من قبله ما لا يخلو  
القال وغيرهما وتبين استماع العطف على الجزاء ولم يخفى بين  
الشرط والجزاء حكم لا يوجد هناك جمل اخرى هي الجمل المركب  
حتى يحتاج الى بيان استماع العطف عليها فان رتبها ما في القام  
فيحق ذلك على طريقتين اهل العربية فان قلت العطف على الجزاء  
المشيد يتوهم الى وجهين ان جعل القيد جزءا من العطف عليه  
ان ذلك خطأ القيد اولا ثم عطف عليه ثانيا فلا يلزم الاشارة  
في ذلك القيد لا يجوز من اجزاء العطف عليه لا حكم من اشكال  
القال ان يصير العطف عليه اولا ثم يقيد ثانيا فيكون ذلك <sup>سلا</sup>

سكان احكام العطف عليه مشكلا فيه وبن العطف فيه  
ان جعل عطف الله يستعمل على ما لو ان الوجه الاول وكما  
الموارد من العطف على الجملة الشظية قلت مانع فيما تقدم ان  
العطف عليه ان كان مقيدا بقيد متقدم عليه كان المشا  
في الخطايات من العطف هو اشتراكها في القيد وهذا القيد  
كان في المانع فان قلت لماذا انشرك في قوله تعالى اذا جاء احكامهم  
الا بترجئة عن هذا التباد وهو الاشتراك قلت قد خالف  
الظاهر والمشاو دل على ان يترى مشترك في الاية الكريمة فانه  
الاستخدام في زمانه حتى لا يفسد السخا ان ظاهره ان  
في قوله فوجبا ان يعطف على المتقدم مع قوله فان قلت جعل  
الله يستعمل من هذا القبيل قلت ليست القرينة هنا <sup>سلا</sup>  
في الظهور ولا يلزم من هذا انظر الظاهر في قوله تعالى فوجبا  
استعمل <sup>سلا</sup> ولا فادها في الحقيقة بناء على ان تعاقب <sup>سلا</sup>  
المتايلات اوقات الطوارى من جهة استعمالهم بالمعنيين  
كما يحصل الجواب عن التحوال لما بينهما من الاقسام <sup>سلا</sup>



ان قول الجوابين التسوالم لا يجهان من كمال الانطاع  
 الاختلاف غير انشاء فيكون الفصل في الاستيناف لجهة  
 كمال الانطاع لجهة كمال الانضال او غير ذلك مثل فيه  
 الحكم على كماله فطاشه واد اكثر ان الكلام السابق مقتض  
 التسوالم ا على بلاوة التاسع وعدم فيه لذل لا بعد  
 الجواب في الجملتين بيان في العرض والاسلوب في  
 وذلك لان العرض من جهة الاول عند اعضاء القصد في  
 ما سبق له الكلام الا من ان الكتاب كمال والعرض في الثانية  
 ان يفي على الكتاب وما هم فيه من انشاء والتاخير من ايات الله  
 استظهارا لذكرهم عند ذكر المؤمنين ولا اسلوب في الاول  
 طريق الا دونهما الحكم على الكتاب ويحل المتقين من جهة ما  
 حكم به عليه وفي الثانية الحكم على الكافرين ولذلك صدرت  
 الثانية بان فيها على انقطاعها عن الاول واذا نحن  
 وذلك لان العادة انما قبل ذلك في قبل ان يسئل  
 سبيلهم وموجبه من ذلك لان التاسع انما جعله فلا

من مبدئي ذلك فيه انما حصل له التقدير بالآية  
 سببا في الجملتين في ان لا يخطئ في جهة من الاسباب  
 لا يخطئ في جهة فيحتاج الى التسوالم في السبب من مقتضى  
 جاب في جهة فيقتضيه ما يكون المطلوب مقتضى سبب  
 ثم التقدير في كون ذلك مقتضى سببا ما يقع الحكم اعني  
 مقتضى ذلك لا يقتضيه شك ونور حتى ترك في الجواب  
 فرض ان يظن امر من ناحية مثلا سبب من اذا لم  
 فلا تار من فيها فربما تركه ويقتضيه ذلك السبب  
 عند الحق كونه سببا لمقتضى فيكون المطلوب هو التقدير في  
 الشر فيقتضي التاكيد في الجواب لان التسوالم في سبب  
 ايضا انما ان يكون على اطلاق في المثال الاول واما ان يقتل  
 على خصوصية في المثال الثاني فان التسوالم اما اذا كان  
 عن مطلق التسوالم والتم بالذات مقتضى مقتضى والتم  
 اسد فوالله انما يبين احدهما خصوصية والتم في التسوالم  
 هنا ايضا هو مقتضى في جهة من سبب او من قول

وتدعى بالاداء مستند كذا وقع في عبارة الكشاف فافهم  
 ان قوله بان الاداء اعادة ذكره لنا ليقين جفت من صفاته  
 الاداء مستند جفته فافهم انك قد ذكرت سابقا حتى بعد  
 لا تظهر ان يكون هذا التعليل في قوله الاستيفان على  
 ما استوفى عنه وادى للكلان وضع اسم الانسان فيها موضع  
 ايمان ذلك المشتاق لا يرقى الى ذلك الكبر المتأخر حتى الاحسان  
 على وجهه وهو ان يصل الذي يرضون بالصدق <sup>التي</sup> ويصح  
 ويوقع الاستيفان على قوله اذ ذلك على تلك وهو وجه  
 واما على وجه الرابع وهو ان يصل قوله الذين يرضون بالصدق  
 الاسبق استيفان فافهم ان هذا التعليل ملا استيفان  
 قلت وجهه انما يفتقر الى حكم ثم قد سئل عن سبب اريد  
 ان يجب ان سبب ذلك ان يستحق هذا الحكم واهله وهذا كذا  
 جعل فان الحكم المثلث اريد في المثال المذكور وهو احسان <sup>التي</sup>  
 اليه وليس يقدر هذا السؤال على ان يطعن سببا انهم  
 كيف وهو علم من غير بالانبياء كما لا يرد على انه لا اختار

فهم يتصور لنا فافهم ان اداء ان يقين غير هو يعرفه  
 ان لا تكملها من غير مع رسل القلوب ان يقال لما كنت  
 صاحبك احسنت له زيد ان يقين له ان يقين له هو يقين  
 بالاحسان حتى يكون احسانا اليه واقصا وقصدا لا فافهم  
 ان يقين بالاحسان قد تم الجواب عن السؤال المتقدم  
 قبل صد يقين القديم اهل ذلك فافهم ان يقين له هو يقين  
 وهو الحكم بكونه حقيقا ذلك وزيده ذكر ما يجب ان يقين  
 وهو التقدير القديم بكونه كذا الاستيفان ويصح الحكم  
 به يكون ابلغ واحسن وجا فافهم ان يقين له هو يقين  
 والاسبق المستند اليه لما اذا احسن اليه ليس في سواه  
 على صفة الحكم بكونه المشايخ او منتهى البقى للفقهاء  
 بل الحق ان يقين له هو يقين بالاحسان واهل الحج يستحق  
 في الجواب ان جملة مطلقا الى الشاغل عنها المنزلة ومنها وقد  
 يستحق غيره بكونه مستحقا لا استحقاقا لغيره انما  
 واذا المصنف بالعلماء لفظ الجملة في عبارة الكشاف لم يرد



ما هو المقصود في هذه البياض كما ينبغي قوله فان قلت قد  
 صاحبها لكشاف عطف الانشاء على الانباء من خبر ان جعل الخبر  
 بمعنى الانشاء او على العكس بل يؤخذ عطفها لما حصل من متضمن  
 انك الجليلين على ما حصل من متضمن الاخرى بل اريد به حتى  
 ان المعتد بالعطف هو مجموع قسمين منها جوابا للمؤمنين على  
 مجموع قسمين منها عقابا للكافرين قال صاحب الكشاف انما  
 من باب عطف الجملة على الجملة لطلبنا سببا للقائمه مع الاولى  
 بل من باب عطف جملة مسبوقه لغرض الى امر مسبوقه الاخر المقصود  
 بالعطف الجمع وشروطه التساوية بين المرتبين فكيف كانت  
 انما كان العطف احسن ولم يذكر السكاك هذا القسم من العطف  
 انتهى كلامه والعيب ان الشايع ان لم يثبت هذا المعنى على  
 من عبارة المتقدمه وعلى الامر والوجه قوله ليس انما عطفه  
 بالعطف هو الامر حتى يطلب له معا كل من امره فيصير عليه  
 على فعل الامر والحق خبره انما العطف على كل من جمله وج  
 بقرينه ان جعل قوله ذلك ان فقرته هو عطف على قوله فاع  
 نقول

على ان ارد ان يشرح هذا امره عطف على قوله  
 فاعرفوا كذلك حتى يكون من عطف الامر على الامر هو ما قد لا  
 العطف على المسند يستلزم الاشتراك في المسند اليه كما ان العطف  
 على الاستدراك يستلزم الاشتراك في الاستدراك فان قلت ليس  
 قوله زيد يعاقب القيد والاذنهان ويشترعوا بالعضو والاعلان  
 عطف على مسبوقه لغرض على جملة اخرى مسبوقه لغرض اخر بل هناك  
 جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف لهما على الاخرى قلت  
 اذ ادرك المثال عطف قسمه على الدالة على حسن حاله على  
 زيد الدالة على سوء حاله ليرافق ما مثل من لا يترك قصص  
 من القصصين على ما هو المعنى بينهما وبينهم الباقى في جهام  
 فكذلك مال زيد يعاقب القيد والاذنهان فاعرفوا حاله ويا  
 اخبروا المعبرين لك ويشترعوا بالعضو والاعلان فما احسن  
 حاله وما ابحر قلت هذا قد حسن لكن بشرط  
 انما ان الجملة خبر وانشاء لا يسلم صحة ما ذكر من المثال  
 ولهذا قال القم كذا وقال صاحب الفتاح كذا لانه قد لا حسن





واحد كما انهما بالواحد والآخرين او غير ذلك فالأولى  
والأخرى ايضا كذلك يمكن ان يتفق بين المتباين بان لا يكون  
الاكثرية قابلية على سبيلين ان كانا متفقين مثل ان يكون  
ان لا يكونا متفقين فاما اكثرية لا يتفق على لا يتفق على  
وكذلك انما حصلها الاكثرية او على ان الامداد والكسور في نفسه  
حقا ايضا وليس حالها في الحقيقة والمطلوبه كذلك وبوجه آخر  
عليه في الشرح وهو ان الاقلية والاكثرية لا يمتزجان بالذات  
للكليات فضلا عما عليه والمطلوبه ان لا يختصا معهما بالكميات  
وهو التقابل بين امرين ووجهه بين شيان على وجه واحد فاما  
الخلاص هذا القيد لا يمتزج فاما سبيل في التعداد الحقيقي فلا يتساوى  
في هذا المعنى بين التعداد والتميز مثلا ووجهه من التقابل بينهما  
تماما وما يحصله فاما التعداد في التقابل فوجهه ووجه التعداد  
المشهور لم يمتزج فاما في التعداد وهذا الاعتبار المفضل للتعداد  
في التعداد لا يتساوى المشهور ووجهه في تعريف التعداد مطلقا  
اخر وهو ان لا يكون تعقلا لهما لا مريضا بالوجود بين المتباينين

انما هو اشتراكا عن التعداد بين واحداتهما فانه لا بد ان يكون  
المعنى للمعنى المتعدد والاشياء ثابتة ليست وتكون عند المتكلمين  
مختلفة في وجودها والاشياء ثابتة لا يتساوى لهما فاما جيران فيكون  
احدهما في طائفة الاشياء وكون الاخرى في طائفة الاصلطاط ومسا  
فاما جيران فيهما لا يتساوى فلا يكونان كالاسود والابيض فيكون  
كون في ذلك المعنى بين امرين ووجهه في التباين في تعريف  
المختصين وانما لم يتساوى فيكون الفرق الظاهر اما الاول  
والثاني وان كانت الاولوية والثانية غيرتين من وجهيهما بطريق  
بينهما ان كانا غير متساويين في التعداد فليس يمكن من هذا  
الوجه في الاول وان جرد هذا القيد وجها لذكر ما يمتزج  
الا وهو ان التعداد ليسا موجودين لاختصاص لهما من وجهيهما  
على ما بينا سابقا بل جميع ذلك مساو مقبولان في التعداد  
ان اخذ مطلقا فاما على يدك باعقل وان اخذ مضافا لله على  
كان كليهما ايضا وان اخذ مضافا لله فوجهه كسواء التعداد  
كان جريسا على ما ذكره وان كانت الاشياء في التعداد لا يمتزج

ولا يسلط مثلا اذا قلنا مملوكه فغيره انما هو مملوك مملوكه  
 كانت كلبته وانما قد عداوة مع غيره في هذا من معنى لاجل  
 معنى العجز عن التمتع بالثبات بحيث يخصص في الشركة كانت  
 بغيره وهو على القصد ما لا يطاق والقادر ان كان هذا اذا كان  
 اتفاقا في القصد مثلا معقولين فلو كان الاول جامعا على  
 والثاني وحدها على لانه اتفاقا في سواء كان بين كليين او جزئيين  
 او كلي جزئي امرا اذا التفتل العقل الى مقتضى الجمع بينهما وذلك  
 فان لم يجمع الجمع ولا حاجته في ذلك الى اعتبار الجمع مثل هذا  
 الجمع فلو لم يجمع العقل سواء كان ذلك الجمع بما يملك العقل التام  
 او بواسطة الالات واما القصد فانه امره انظر العقل الى  
 يتفق الجمع بين المتقاربات في ذاته في نفسه غير صالح لذلك بل صالح  
 فيه الى اعتبار مقتضى العلم الوهم اذ من شأنه ان يضاف فانه تلك  
 كونه في ذلك الوهم سلطانا في انما اذا كان كليا لم يترك الوهم ولا  
 فلم يتفلسف بجمعها لم يحصل في ذلك قطعا فلو ادراك في الحقيقة  
 انما هو النفس وادراكه متعلقا بغيره او جزئي كذا في العقل لانه

نحو

استعمل في الادراك والقدرة الوهم في القصد فادراكه  
 انما هو مقتضى الحقيقة والقدرة عليها وتبين ما في ذلك  
 ما هو المانع لذلك في الوهم سلطان القصد في الحقيقة  
 في المقتضى انما هو مقتضى الحقيقة في المقتضى في القصد وذلك  
 بها وبذلك على ما يحكم العقل في الامور بالجامع الوهم في  
 العقل باستعمال الوهم في الحقيقة ولو لم يستعمل في مقتضى الجمع  
 سواء كان ذلك الجمع في ذلك العقل بالذات او بواسطة الوهم  
 ولما كان الوهم الذي في هذا الاختصاص في الحقيقة بالقطع الى  
 المتكبر والمطلوب الامور انما هو مقتضى الجمع في الحقيقة  
 وخلافا في مقتضى الوهم هذا واما المتقاربات فان كان بين الصور  
 المتشابهة مثلا في ذاته او مقتضى الجمع فيها والحيال مثلا في مقتضى  
 الوجود كذا القادر بين المتشابهة او غيرها او مقتضى الجمع  
 في الوهم انما يتبع مقتضى الصور الحقيقية في القصد في مقتضى  
 المتشابهة من مقتضى الحقيقة ايضا لان ذلك مقتضى مقتضى  
 من الصور الحقيقية ايضا نعم مقتضى الحقيقة او مقتضى مقتضى





ثلاثة من طغف الغنم على الحفرة وللبشر القدر هذا الذي هو حجة  
 بيننا والسلطان عليه من السلطانين فلا هو حجة ما سيكون من  
 من اعتبار الطغف حجة فلا يكون من اعتبار الطغف ما فيها اختلاف  
 ما بين فيه فاني الحجة والقرآن قد انزل قوله ما تعتبر في كل حجة  
 من الجليل بما اذا لا يكون ما فيها من اعتبار الطغف حجة واما في الخلق  
 فلا يتبع فيه ما لا يتغير في الخلق كما لا يتغير في الخلق في ذلك  
 اقام لبقوه من جميع هذا وقد كان الحق ما انقلبه.

وكذا التقاداة قبا من غير غش انفسهم يعلم من هذا انه لو ادعى القسود  
الشخصي الحاصل فالذي انحصر فيه يقع كلامه في الحاشية لا في المتن  
مع يكون معنى قوله "بين صورتها" ناديا بين صورتها نظاما لا  
ان بين الحسوس بينهما نادا والقياس من النافذ وهو ان قوله  
وهذا التاويل لا يصح في اوجهي التقاداة بين الشهور من قوله  
كالاقتداء به صورتها فبما ان التقاداة بين الشهور انفسها لا  
ادعى تشبهها من غير ما يكون له وجهه فلو ادعى التشابه  
سواء يكون من اقتداءه بالصام او الخاطيء قال لا وجه له لا فذلك

العبادة فترهم فلا بالمعصية وايضا ذكر المعصية مستغنى عنها  
 بغيره ان يقال لو كان يكون معناه شبهة ما قالوا والحق ان  
 يكون معناه تقاض مع ان بعدة الحسنات والعبادات وعناية الانبياء  
 فيما اذا خرجت بحجة الاشياء غير مقرر في حقها فاحتملها  
 والنفوت في الامور وان كان هذا المقصود يخرج شبهة المستند الى  
 ولا شك ان هذا المقصود يباح كل واحد من العبادة والتفكير في  
 الاستقبال والاطلاق والتعبد والتقوى وعدمه ولو شك  
 ان نوايا الناس الجاهلين في هذا الامر لم يكنوا بالحسن في القول <sup>فيها</sup>  
 انهم كلام في غاية السقوط وكان يدع هذا الكلام عن غاية  
 السقوط ويسند الى هذا الجاهلين وهما ان زيد في تمامه ما جرت  
 ان يكون ما لا تمام وتقدم القول على الاعمال بما عليه مدعيه  
 البصريين والذين يشرع بكلام التحقيق في العطف عليه في  
 الجهتين هو بل زيد ما لم يأتوا من وجهين قال الشيخ الحاج في  
 شرح الفصل واما الموضع الذي يفتى فيه فلا مان فان يكون في  
 الاولات وجهين متعلقين بلهما معية وجلة فذلك هو



على قول الاستحقة والنسبة ما هو في الحقيقة فهو هذا المعنى  
 بان النسبة عليه فالنسبة واحدة في الوجود تارة بالآلة  
 وفي النسبة الفعلية نظرا الى الخبر الذي هو صلة العاقبة وبصورة ذلك  
 انهم يعبرون في النسبة بالاجل الذي هو صلة المعطوف وعلى هذا  
 يكون كلام سيبويه في المثال ان ما دعى وجارا على ظاهره غير متعلق  
 الى التركيب لغيره في الحقيقة فكان هذا منهم بآلة الفصل  
 الموصل في قوله فلما غارت الى ان والحوالي سلموا المصطفى لما  
 بين ان افعلة الالهة هي انما هي الالهة الواضحة جلالا انما كانت  
 غاية من خصائصها هي الواضحة وانما هي بين ان افعلة المصطفى  
 لهذا الوصف لغيره وقومها لا غاية من خصائصها هي انما كانت  
 وجوبا الالهة الانسانية وكل ما يصلح ان يضع ما لا يفي بخصائصها  
 غير افعلة المصطفى كما في قوله عليها القيا الى افعلة واسرى  
 الحقيقة ان الحال هنا له هو القوله المقدم في الالهة الانسانية مفعلة  
 لذلك يكون حاشا لا على سبيل الحال لتمامها مقامها على الحقيقة  
 الواضحة جلالا انما كانت في الحقيقة المذكورة في القرآن الكريم

العلم

الكلام السابق فكذلك في الحقيقة التي رايها والعقيد ان يقال  
 بالاستحقة ان العلم لا يكون العلم لا يكون العلم لا يكون العلم  
 او المعقول فيبقى ان يكون على صيغة الانشائي يقال جازي في ذلك  
 لا غيرا في عدم ذلك انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
 يظهر انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
 الحالين يعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال هذا من غير  
 مستبعد جدا كقوله في الحال بالحق الذي هو من بعدهم يحتاج كل  
 من لا يشك في ذلك على سبيل الاستقبال بمعنى انما هو انما هو انما هو  
 الاستقبال لا في الحلقه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
 ذلك يقتضي استبعاد صدور الجملة بعلم الاستقبال لا لا يقتضي  
 على احد وسبب ذلك انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو  
 عن حرفة الاستقبال والحرف بعد استبعادها بالوعد في  
 صفة موصوفها واما على هذه الصفة كما تدعى الحاشية فيقول  
 عليها فيكون العلم من ادعاء الاستحقة عليها كما في القرآن الماضي  
 من انهم قيا درك التناقض الفعلية استحقاقا لها وما في ربما يمكن

انتم قال في هذا المقام انه قد انضاف في وجه المقام الى ذلك ان  
المستفيض وجعله فاعلم بان يكون به كلام القوم وهذا  
الوجه وان كان متوقفا في الموضوعين من كلام الزمخشري في غير محله  
كان ترى والصواب ان لا يقال ان وقت قومه الملة انما كان  
بعد الاوسنة للثقة بهم فيها استقبالا لهما بها ليقاوموا شيئا  
بالقيام الى ذلك لغيره لا ليقاوم الى قيام الكلام كما في حاجتها  
التي فيه وليس لك عيب في ذلك في الفاء في ما حكي بكون  
الفتح مستقبلا نظرا الى ما قبله وان كان ما نصبتا نظرا الى زمان  
الكلام وعلى هذا فانه انما كانت في زيد ركب كان المفعول منه  
كون الزكوي نصبا بالفتحة الى ما قبله فاعلم ان لا تحصل غلظة  
الحال لاسيما اذا اختلف عليه تدويره من زمان الى زمان وفيه لم يمت  
بهما فكان ابتداء الزكوي في مفعول ما على الحق بكونه تامة واما  
وافاة لتجاء في بركة الى على كون الزكوي حال الحق في بصر  
مضمر كلامهم في هذا المقام وقد وجد في الجمل في هذا المقام  
علاوة مستقبلا ان لا يصدق بها الفهم كونهما مستقبلا بالفتحة

الما لها ويظهر انما مضمر في ذكره الفاء ومن انما انما  
حيث وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون ما لان كان انما انما  
انضمت في الالحاق لاما لا تكلم ويجوز ان يكون ما لا اذا شاع  
في الكلام تدويره فيهما من الامة مثلتي بها بعوض حال الحق  
في وجه كلامه الى ما ذكرناه وانما فاعلم ان كلامه انما كان  
محمضا فلا يفتنون على خطئه فخطا انما كانت وكثيرا ما  
يصدق الفعل الواقع في زمان الكلام بالماضي الواقع قبله بمتة طريق  
لكن نصيبه للفظ قد يكون من الاستعداد لا بد في كل  
ذلك انما لا يورث على وجه جعله في الفاء من اجتناب المقصد  
اسد في مبهمة والفتحة انما صيرت بها تدويرا على التلم  
او اعتبار العلم في قوله انما كنه تكلفه وكنتم من الامة  
انما كنه من وانتم فاعلم انما كان هذا وجه التدوير لفظ  
قد لا يفتنون من الحق شيئا انما كنه في الاثبات بوجهه مطلقا  
ولم يورثه وصدق في الفاعل الاستعداد في ظاهر هذا الكلام بغير  
حيزه بغير يد الى الاستعداد في الفاعل انما كان الماضى مضما





بما لا يجازي الحق بين الامانة والحق لا من من وجه واحد  
في قوله تعالى عتباتي ومن الضمير في وجوه الامانة الحق لا من  
من وجه الامانة الحق لا في عتباتي هذا هو قوله اذا طاب المقام  
ما شروا العكر فيها اذا قال يا عتباتي كذا بما لا يجازي الحق لا من  
والامانة بالحق لا في عتباتي من وجه واحد لا من وجه الشك في  
نفسه بالحق لا في الشك في وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
الاجاز في الشك في وجه واحد لا في عتباتي كذا واجاز قال  
ثم ان الاختصاص في وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
والى كون المقام خاليا بالحق لا من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
باد في نصفي العتبات وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
ان يا ابراهيم قد صدقتا لولا كان ما كان مما لا يصدق به المقام  
لا يجوز الوصف في شئنا ما اعتدنا بها وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
على ما اقم به على ما من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
تضايفه من طريق الضمير الى الذات والاعيان والحق لا من وجه واحد  
الذي لا من وجه واحد فان اشجع في عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد

له وصلة في عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
الكلام في عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
في عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
لاجل عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
ان عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
والضيق في عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
اشجع ليس في عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
لاجل عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
نفسه لا في عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
لوا في عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
المتاكات المسافات وايضا قال من قبل وقد نلت عليك عتباتي  
طريق الاختصاص في عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
مقابل لا في عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
نفسه لا من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد  
مثلها من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد لا في عتباتي من وجه واحد



وبعضها احدها ان لم يكن في غيرها حال ارضاء ثم تغير لونه والثاني  
ان يكون الحال الاول المختار لعظم غناه ولم يتم تغييره لا بغيره  
البرود مع توهم غير المتصور انما يتناقض على الوجه الثاني كما ذكره  
وهذا الحسن من ان يكون صفة لاها يعرف بالتأمل وذلك  
لان المقام فيقولون انهم لم يكونوا وصفا لم يكن قوله ارضا مالا  
الوصف قطع شوقه والمقصود ان لا يرضى الداعي مريض بل لا يخ  
انما يشقى موته لم يشقه كما يدل عليه قوله او ارجو ان المصداق  
ما اذا جعل وصفا كان المعنى انك كان لا تقدر على استيعابها  
ايح موصوف بالثبات لم يشقه واثباته فيهم ما اقبل انما مع  
ما بعد كلامي وانما استمر في اجزاء الليل التي لا معنى  
مذكورة في الكشاف واعتبر عليه بان البصيرة المستفاد من  
التكبر في البصيرة في الاضافة البصيرة في الاجزاء فكيف يتفاد  
من قوله ليل ان الاسرار كان في بعض اجزاء الليل واحدة  
ان تكبر لدفع توهم كونه الاسرار والى الاضافة لتفصيله  
لان قوله ولم ما يشقون عطف على قوله قد انشأوا انهم

على قوله الله وما يشقون معطوف على قوله الثالث فالتعريف  
لا تصدم ما يشقون من البصيرة والطرفا ولم يستفهم معطوف  
ثانيا وليس لهوا متعلقا بغيره ليجوز ان الجمع بين شيئين الثالث  
المعقول لا يصح فغيره الى القول في الجمع هو ان يكون انشراح  
معقولين لفضل واحد ان يكون احدهما معروفا والاخر معقول  
على انه قد بينا في ذلك اذا كان محله في احدهما متعارفا  
الجمع فيشبهه به بقوله وهما لك وكان معنى المعقول في  
هو معروفا لا يحق اني وانما الثاني لم ذلك دون غيره وان كان  
لبان الحال وجعل قولهم ما يشقون حلية جارية في شقوتها  
في المعقول الذي هو التوحيق فاقبل قوله ان الشكر في نفسه  
لوحيا يعني ان شكره ولو اريد من حيث يتعلق بالشكر بالقرآن  
فليس له قوله وحينئذ الانسان بالذبح واما ذكر شكره تعالى  
في التفسير فبني عليه اما على ان شكره الذي شكركه تعالى  
ما اقبل عليه من عند الحقيقة واما على ان شكره فرب شكره  
تعالى وقوله لنا ايضا زيادة حش على شكره واما على ان تعظيم

شعائر لشكر انعامهم على النعمة على من بها رزقنا  
 فانما وصح بها زاننا المتبركان المعق على القصة باداء شكره اولا  
 وشكر المتبركا بها اللهم الا ان يقال ان الامنة انما كانت  
 بسوقنا فاعاد الشكر لثنا في الزود السابق ويقال لا ينظر في  
 سلق الامنة من ان لا يكون له حق من الامنة فيصبح فهو كونه  
 بل ينظر في ذلك في الامنة من كونه حله لذلك قال لا حق من الامنة  
 فلا يكون له حله في الامنة في ذلك لا ينظر في كونه حله في  
 لا حق من الامنة من ان يكون حله في الامنة في كونه حله في  
 لا يكون حله في الامنة من ان يكون له حق من الامنة فان علمت بها كان  
 انما لا يكون له حق في الامنة في كونه حله في الامنة في كونه حله في  
 وانما حله من ذلك في الامنة من ان يكون له حق من الامنة في كونه حله في  
 في حله لا يكون له حق من الامنة في كونه حله في الامنة في كونه حله في  
 على ما ذكره القوم انما زاننا ما سجد كرو من ان هذا الحيوان  
 واسمها القمل لا على ما ذكرها ومن ان كلامهم في ما حله في الامنة  
 لا يبعدا ومع ذلك فقد ساعد القوم فيها ذكرها بما اوردوه هذا

لاستغفر عليه ثم يقول وفيها ذكره القوم نبيه على ان علم البيان  
 يتفق ان تان من العلم المعاني في الاستعمال والشيء ذلك ان  
 وعامة من ان العلم في الوضوح والفاء على معنى يتفق ان يكون  
 مما يتطابق في المعنى لكان في هذا كالاصل في المعنى في ذلك  
 فخرج ونقصها فالاول ان يراى الخطا في الامنة في وضع الكلام  
 ثانيا وان لم يكن هذا المراد منها وكذا علم البيان نفسه سواء  
 او يدبر الملة او القواعد او ادراكها لا ينقص على علم المعاني  
 بان معنى اثنين من تلك المعاني لكن لما كان علم المعاني في حيث  
 التراكيب في حها وعلم البيان من كيفية تلك الامانة في حيث  
 المصطلح من المركب والشيء من الاصل فذلك لا اخر علم المعاني  
 وبالنسبة الى ذكر المعنى الواحد يخرج ملة الاستعداد على المعنى  
 معنى واحد فان لم يكن معنى اعدا بالنسبة الى كونه من مدلول الكلام  
 المطابق لمعنى لكان في المعاني في التراكيب كاستيعاب برهان  
 على ما ذكره القوم كذا لفظ المصطلح من وراى الجدار على  
 وجود اللفظ انما قال في داء الجدار ان وجود اللفظ المشاهد



معلوم بحسب الجبر لا بد له من اللفظ وهو جبري أن اللفظ له صفة  
اللفظ تعريفه لا تعريفه على الوصف المحض وإن اللفظ صفة السامع و  
اللفظ له صفة لفظ قبل بيانها في الصدق قطعا فلا يصح تعريفها  
بالأثر أصلا وقد أحاط به بعض المحققين بأن اللفظ له إضافة  
تستبرئ عن اللفظ والمعنى إضافة أخرى هي الوضع ثم إن هذا  
الإضافة الخارجية لا يخلو الوضع الحق لللفظ إذا اقتضى اللفظ كما  
يتبادر وصفه هو كونه حيث يفهم منه لفظ العالم بالوضع وإذا  
تثبت له المعنى كما يستتبع وصفه هو كونه حيث يفهم منه  
وكلا الوصفين لازم لذلك الإضافة فكلاهما ضروريان بالضرورة  
الذي هو وصف اللفظ هو كونه حيث يفهم منه الموضوع أيضا  
بالضرورة الذي هو وصف المعنى هو كونه حيث يفهم منه  
في تعريف اللفظ إضافة اللفظ له هو صدق اللفظ وصفه  
فيكون تعريف اللفظ لا بد منها بالنسبة إلى المعنى أن فكلاهما  
اللفظ حيث يفهم منه المعنى فربما لم يلاحظ البعض إلى اللفظ  
الناجزة هذا الجواب أن اللفظ صفة للمعنى كما أن اللفظ صفة

للمعنى

السامع فإنا لم نعرف تعريف اللفظ إلا بالظاهر لا بجبريا بالمعنى  
والحق أن اللفظ لا بد أن كانت له صفة تامة بجميع اللفظ والمعنى كما  
عليه كلام هذا الحق فاجوبهما وذكره كما لا يخفى وإن كان  
تامة باللفظ متعلقة بالمعنى كما لا يخفى التامة باللفظ متعلقة باللفظ  
كما يدل عليه اشتقاق الدال اللفظ واستناد اللفظ إلى اللفظ  
هو التام واللفظ مستدركه من وجوبه لا يتم إلا  
صفة اللفظ فإن معنى السامع المعنى من اللفظ وانتهاء المعنى  
من اللفظ هو معنى كون اللفظ حيث يفهم منه المعنى بيان اللفظ  
وصف صفة السامع والانتهاء وصف صفة المعنى لكن لم يتاح  
المعنى من اللفظ صفة لللفظ وكذا انقضاء المعنى من اللفظ صفة له  
فيصير تعريف اللفظ باللفظ سواء كان مصدر من المعنى للمعنى  
أو المعقول وقوله تامة في الجواب على يقال لو كان اللفظ  
موجبا ذكره وصف اللفظ وجوبا عن اللفظ لا يصح أن يثبت  
منه ما جلي على اللفظ كما اشتق من اللفظ الدال المعنى عليه  
إن اللفظ وصف اللفظ هو وصفه اشتقاقا في

الكلام ومعنى قوله لا ينفك علينا انهم السامع صفة له فانه  
 كذا متعلق بالمعنى غير واسطة واللفظ متوسطا لهما لا ينفك  
 عليه فذلك هم السامع المعنى من اللفظ فذلك انشا انهم  
 وتعلقه بالمعنى وتعلقه باللفظ فلا اول صفة للسامع ولا  
 مستان للهم فان اراد هذا الجواب الهم المقيد بالمفعولين  
 الموصوفين لتعلقين صفة للفظ فربما هو الجواب وان اراد  
 الموصوفين المركبين الهم وتعلقه صفة لكل ذلك انما استفاد  
 من بيان التفرقة هو الهم المقيد وهذه المركبة يكون محلا  
 على خلافها فبما ينشأ عنه وان اراد ان تعلق الهم بالمعنى واللفظ  
 صفة للفظ فبما خلا ايضا فبما ينشأ عنهم من تعلقه بالمعنى صفة له  
 كونه من مواد من تعلقه باللفظ صفة له كونه من مواد من تعلقه  
 فلهذا وان معنى هم السامع المعنى من اللفظ وانها هم المعنى  
 اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث ينشأ عنهم من المعنى فبما ينشأ  
 ان يقول بان الهم وان عرفنا الكلام بما ذكره والهم ينشأ  
 في ذلك اذ لم يفسد وابنه معناه التفرقة لهما ينشأ منهم ما هو

اللفظ

اللفظ اعني كونه بحيث ينشأ عنهم المعنى فبما ينشأ  
 الكلام لا يستلزم اللفظ وان الهم ليس بصفة له فلا بد ان يفسد بما ذكره  
 ثم ينشأ عن صفة له ثم كماله هم المعنى من اللفظ لكونه بحيث ينشأ  
 منه المعنى كماله واسطة لا تفتنه بالمعنى ومن قولهم هم المعنى  
 كون اللفظ بحيث ينشأ عنهم المعنى فاستفاد الكلام وانفتح المراد  
 ان قولك اللفظ ينشأ عنهم المعنى فبما ينشأ من اللفظ بالانها هم  
 المعنى فان انهما الموصوفين له من ان ينفك عن اللفظ او لا  
 انهما المعنى من اللفظ لكونه بحيث ينشأ عنهم المعنى فبما ينشأ  
 حقيقة على تباين صفات المعنى بحال متعلق فان قيام اللفظين صفة له  
 شاك الى ان يكون هو صفة له وهو كونه بحيث يكون ابونا فاما  
 وقد عايننا بانه لا ينفك عن هذا الشك لان كماله اللفظ لا ينفك  
 متعلقه باداة اللفظ ارادة جارية على ما نورد اللفظ هذا الكلام  
 اعني قولنا لان اللفظ على ارادة ذكر العلاقة التلقين فبما ينشأ  
 متعلقا عن انشا واللفظ العاين من انشا وانه لكالات لكن يعنى  
 مشحون بان المراد الكلام المتعاطية نظرا الى ان اللفظ كماله المتعاطية



١٦ انما يتبين جبراً لا يتبين جبراً بالجزء او بالكل اذا كان الحق  
 على الكل والمعلوم بان الجزء والكل قد تم معاً ولا يتبين جبراً  
 ارادة على كل اى ارادة الكل او المعلوم والمستقر في هذا الحكم  
 العبارة المقتضية فكان الشاغل نظر الجان الذي يلزم في الدلائل  
 التي لا يمكن ان يكون الوضع سيقول فيها فلا بد ان يترتب على ارادة  
 الجان على كل اى ان الوضع والقرى بان الملاحظة وضعية بصرية والاول  
 يتبين ان الحق بما لا يوجب ولا يمتنع من جميع خصوصيات الملاحظة بذلك  
 دونها حكم من وجهها انكم قد انتم لافق لانه لا يمكن الملاحظة  
 كانت حقيقة الوضع لا يمكن ان يتبين في احتمال ان القسط له  
 الحق باسباب ان يتبين فيها الترتيب على ارادة المذكورة وبعد  
 ١٧ ارادة فيها لا يتبين اعتبارها في الدنيا في خصوصها بغير ارادة  
 في الملاحظة بان الكل اذا كان معاً من القسط كان الجزء كذلك  
 فكذلك الحال في المعلوم والآن قد علم الوضع في الدلائل على  
 لا يتبين الا في وجه الدلائل على ارادة جبرية على ما تقرر بان كان ذلك  
 الحق هو الوضع له لا يتبين ارادة متعلقة به نفسه وان كان جزءا

الكلية

منه او ارادة له كما يستلزم ان متعلقة بالكل او المعلوم بان  
 من القسط كان الجزء والآن قد علم الوضع بالضرورة ان ارادة هذا  
 تقرر ان كل على كل على التبيين والملاحظة كما هو ان لم يكن  
 هنا كما ان اصله لان القسط المتشابه بين الكل والجزء اذا كان على  
 الكل كان كذلك على الجزء نعمنا مع ان يتبين على انها لا تقرر  
 على تمام ما وضع له تتبين على الملاحظة وانما الملاحظة على الجزء كما  
 ولا تقرر على جبرية بغير وجودها ان ذلك القسط على جزء ما  
 لذلك الحال في المعلوم والآن قد علم الوضع هنا ان ذلك الملاحظة  
 متروكة على ارادة وان كل على ان الدلائل لسطاً متروكة على ارادة  
 كما هو القاطع من العبارة ويجوز على ان يتبين فيها لا يتبين في  
 التبيين ولا لزوم ان كان الوضع قد وضع انما من الملاحظة بالضرورة  
 ولا لزوم ان يقال لا تسلم ان القسط اذا كان على الكل كان كذلك  
 على الجزء بالتبيين بل لا بد من العلم على الجزء اصله ان ليس هو كما  
 لا بد ان كل على كل من جبرية ملاحظة على المعلوم وانما انما من جهة  
 التبيين ولا لزوم ان الملاحظة على الملاحظة القسط على الجزء او المعلوم

فان على ما لا بد ان تلك الاشياء لا تكون مطابقة على وجه لا  
ولا التزاما مستلزما لهما ان تلك الاشياء لا تكون المنقولة على الكلي في  
وقد انقضت غناء الارادتين فبقينا ان ايضا لا يحدى في دفع الحق  
ان القسطا جدا لا يدل على معنى واحد كما لا يجوز على فاسل وليم  
انصرف هذا الكلام عن موضوعه وبما ان الحق في كونه ان ذلك القسط  
اذا اطلق على الكلي كان لا يميز بينه وبين القسط لا مطابقة وانما اطلق  
على الجز كان كالات عليه مطابقة لا انقضا وانما اطلق على الموزوم كما  
ذات على اللزوم التزاما لا مطابقة وانما اطلق على اللزوم كان كالات  
عليه مطابقة التزاما وانما يميز بينهم باننا لم نعلم ان اراد  
على الكلي كانت لان على الجز انقضا لا مطابقة بل لا يدل عليه  
ولا يبين احدهما استحقاقا ولا يميز بين مطابقة ولا استحقاقا في ذلك كما  
البحر وكذا الحال في اللزوم ولا نعلم ايضا ان اراد اطلق على الجز كان  
ولا انه عليه مطابقة فاضل بل يدل عليه مطابقة وانقضا وكذا اذا  
اطلق على اللزوم دل عليه مطابقة والتزاما واعتبر بين موضوعه وان  
الاشياء لا على المعنى المطابق فهو متوقف على الارادة واجابة عما قبله

عنه

هنا وهذا كله موضح لا حيا عليه عند فطر سليمة  
حقه هي كبر من الناس انما القتين هم الجز في حق الكلي والالتزام  
فهم اللزوم في حق اللزوم هذا حق وانما قوله وانما اذا قصد بالقسط  
الجز فباطل لان القسط الموضوع للكلي اذا لم يكن موضوعا للجز فليس  
عليه كان بما ذكرنا وبقي من الجز في حق الكلي ان القسط عند حيا  
القسط يقتل به الى المعنى الموضوع له فيهم جزء في حقهم ثم يبرأ  
الجزية بل انما هو مراد وان المراد من الجز في حق الكلي مفهوم في  
معنى الكلي لا كونه مراد في نفسه وبنه الجز في حق الكلي واردة  
في حق الجز بعيد والاول هو دلالة القتين واما الثاني و  
انما اطلق القسط على الجز استحقاقا في اعلى وادنى من القسط في حق  
الكلي والاول بان عليه دلالة والجزية في حق هذا الجاه لا على الجاه  
بالفهم بل بالارادة وساد كونه من جزية ذلك ان على الجز والالتزام  
مطابقة لا انقضا ولا التزاما سبق على عقولنا ان احدهما ان القسط  
موضوع بارادة المعنى الجزى ومضاهيا والثانية ان القسط  
اذا دل على المعنى المطابقة انما هو لم يدل عليه في تلك الحالة



باعتبارها بين وكانا المتعديين متوحدان أما الأول فلا يفتقر  
 المتعديين الفاعل بنفسه بانه المعنى لا يصبى بانه مطلقا  
 كاصح به في المتاح ولا شك ان نصيب الفاعل با واسم الفاعل  
 ليس بنفسه بل بغيره فخصيصة او فوعة فلا يكون الفاعل هو الفاعل  
 الجاهل لا وضعا شخصيا ولا نوعيا واما الثانية فلا تسمى استهانة  
 في جماع الافراد والاضغاضغتين فاعنيان وعلى ما ذكر  
 هذا القائل فاعلها لا يتوحد لا مطلقا على الامة

لا يطهر فاعلها بقية ام تعنيان قد بينا انهما مطلقا ولا يجوز ان  
 يكون تعنيان فيمتنع بها هذا التعنيان وكذا الحال في اللزوم  
 ولا يظهر ان مراده بغيره انما هو انما يظهر ان مراده الشايع  
 الملائمة هو هذا ايضا فلا معنى لنقل كلامه في التخصيص لا يظهر  
 الا اذا قصد التقييد على معنى جوازه عن تيسيل المقصود و  
 ظاهره انه لا شرط مثل هذا اللزوم في جميع كثير من المعاني الجاهلات  
 والكتاباته اعلم ان من شرط الملازمة ان يكون الفاعل بحيث يفتقر  
 فهمه المعنى فينتهي في الاما القوم الذوق معنى متنازع انك

تفتقر الخارج عن نقل المستقر لم يجعل تلك الجاهلات والكتاباته  
 والتميز تلك المعاني بل الدال على ما عند الجميع المركب منها ومن  
 فعلها العالي والخالق من فعلها يكون الفاعل بحيث يفتقر  
 فهمه المعنى لم يشترط ذلك القوم وهذا هو المناسب في الاستهانة  
 والامارة والاولى لا تسمى فاعلا المقصود بل لم يكن دلالة  
 الاما القوم ايضا بما ياتي فيه الوضع والمكان فيه بحيث لا يرد  
 الاما القوم وان كان لا يرد له لكن دلالة لفظة على انه انظر  
 ولا تسمى على ان لا يرد له بل ان الذين يتفعل من الفاعل الى الماخلة  
 الما القوم او لا والاماخلة القوم ثانيا والاماخلة القوم ثانيا  
 ثالثا فيسبب تحصيل الماخلات ولها الذات بنفسها واما الدلائل  
 وايضا يتفقد هذا الحكم بالدلالة التقيدية ولم يجرها كلامه في  
 واستقطة ما يرد عليه فان قيل يجوز ان يكون الاما القوم  
 لان فهم القوم سابق على فهم الكل يكون فهمهم القوم سابقا على فهم  
 يكون دلالة لفظة الكل على اوضح من دلالة على القوم فكيف يمكن  
 ذلك على ان التعنيان فهمهم وملاحظت بعد فهم الكل وكثيرا ما يسم

[illegible][illegible]



علم الخطاط بالوضع فلا يتغير إيراد المعنى الواحد بالكلام إلا بالمتغير  
 من حيث المراد بالوضع واللفظ نعم إذا كان اللفظ مشتركاً بين معان  
 يمكنه أن يختلف في المطابقة بحسب ما يتغير من المعاني لمرة واحدة  
 لو سلم ما ذكره من أن على أن المطابقة وحدها لا يقتضي شيئاً  
 المذكور في ذلك لا ينافي اعتبارها مع غيرها في ذلك لا يرد بأن  
 يكون هي مرتبة من مراتب الوضع قال وأما ما ينافي ذلك الوضع  
 واللفظ في التقين غير واضح لوجهين أحدهما عند تقدير  
 الكل وكون التقين أيضاً المطابقة معناه المتغير والمتغير  
 اللفظ لا يتغير أيضاً في قول قد بينا أن مدلولات المتغيرة  
 وضوحاً ونحوها من حيثها مرادة باللفظ مشتركاً بين معان  
 يمكنه أن يختلف في المطابقة بحسب ما يتغير من المعاني لمرة واحدة  
 أيضاً لو سلم ما ذكره من أن على أن المطابقة وحدها لا يقتضي شيئاً  
 لا يرد المذكور في ذلك لا ينافي اعتبارها مع غيرها في ذلك لا يرد  
 بأن يكون هي مرتبة من مراتب الوضع قال وأما ما ينافي ذلك الوضع  
 واللفظ في التقين غير واضح لوجهين أحدهما عند تقدير

الكل وكون التقين أيضاً المطابقة معناه المتغير والمتغير  
 من اللفظ لا يتغير أيضاً في قول قد بينا أن مدلولات المتغيرة  
 تختلف وضوحاً ونحوها من حيثها مرادة باللفظ مفردة  
 باللفظ المتغيرة ومرة واحدة بما لا ينفك في ذلك لا يرد  
 عند تقدير الكل قال إرادة الجزء من اللفظ الموضوح للكل  
 من إرادته من الجزء واضح وأن كانت اللفظة على كل حال متغيرة  
 ولا يصح اختلاف اللفظ في التقين وضوحاً ونحوها إلا أن  
 ما دل عليه التقين مختلف الوضع واللفظ من حيثها مرادة  
 باللفظ لا ينافي أن المعنى المراد قال وأما ما ينافي ذلك  
 المعنى الواحد بما ينفك به الكلام المطابق لمعنى الحال مما لا يتغير  
 اللفظ ولا يتغير بوضع الكلام قول وذلك لأن اللفظ لا ينفك  
 في الغيريات أنما يعمل على ما بدأ منها فكيف يتغير عليها علمها  
 اشعارها به قال وبما حاشا في معنى ما ذكرناه قوله  
 إشارة إلى ما قبلناه في نصنا عفا ذكره منذ شرح في غير  
 علم البيان إلا أننا وانحصرنا فيها من لا ينظر بأشياء

ما سبق من الاشارة الى ان ما ذكره الشكاك في التفسير يقتضي  
جعل مقدره بما في كونه مقصدا من المقاصد البانية لان كثره  
صاحبه الحقة لا يضلها داخله في المقاصد ثم الحق ان التفسير  
اصل براسه من اصل هذا الفن وفيه من الكتب والطايع البانية  
ما لا يحصى لمراتبه في الوضوح والخصايع ان ذلك لا يتصل  
بشيء من مذهب البانية ان البراءة المذكورة لا تأتي بالذات بل  
اي المطابقة قال بعض الاطال انما قلت وجهه في ذلك  
لم ترد به ما هو مقدره وضعا على ما تترق عليه الحسن وقاية  
القطعة لكن ارادة هذا الحق لا يتا في ارادة المضمون التي  
لا في الكتاب يخرج يقتضي ان يقصر عما يعلم البيان في اربعة اشياء  
والاستعانة بالها والمرسل والكناية والوجه في السطحة ان  
يقال ان المراد باللفظ خلاصا وضع تاما ان يتا في ارادة ما  
وضع لمراد ولا على تقدير تاما ان يقتضي ارادة من على التفسير  
الا غلبة التفسير الى الاستعانة كسيرة الكناية الى الها والمرسل  
الا ان التفسير مع كونه اسلا مستحقا مقدمة بالمعنى الاستعانة

فان

تاسحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي فوق من جهة المقدر  
التي هي اقرب الى الكناية على الها والمرسل فاما  
التفسير فاما على الحق فاما على غيرهما ادعاء فيريد وجهه  
لان ذلك قولك جاء فيريد وجهه بل ليس بها على غير ما يقتضي  
معها وبارز من ذلك مشاركة كرامه ما لا يقتضي فالحق في المتكلم ان لم  
يقصد به هذا المعنى الا ان لم يعلم بذلك به الطائفة على مشاركة  
في عين ذلك يتبع في التفسير للمعنى كونه ادعاء على ما ذكره من معنى الكناية  
فان لا يقتضي بل لا يقتضي قصد المتكلم وان قصد به لم يقتض انما  
فيه لا يقتضي مشاركة في عين ذلك في الحق وتشارك فيه فيكون فيها  
القدره كذلك قولك قال فيريد وجهه ادعاء يقتضي التفسير في ذلك متعلقا  
بمعنى غيرها وعكس معناها وبارز من ذلك مشاركة كرامه ما لا يقتضي  
في التفسير ان لم يقصد به الا ان لم يدرج وان قصد وجهه ان  
يتبع كرامة كرامة على مشاركة كرامة الاسماء في التفسير وكذلك نقا  
مراد وجهه فان يقتضي التفسير كرامة واحدة مما يقتضي والتعلق يقتضي  
والاشارة الى كرامة وما يقتضي ان ياتي على نقا على المشاركة



الشارك تفسيراً للذين يظهر ذلك من القرني بين من عرفوا  
 سريديهم ونشأوا في مثل هذه الاطراف هناك باسدياً فليس  
 الصوابين وان كان واحد الا ان من عرفها انما كان قسماً  
 اعلم ان الكلا على المشاركة في مثل قولك شارك زيد غيره  
 انما هو جوهراً فقط واما التسمية فتدل على كونها شركة لكل  
 متعلقة بالامر بل هو من المشاركة في الشركة كغيره من  
 لولا ان من عرفها فاعل فعل المشاركة في مصدرها الا ان كان  
 من قولنا شارك زيد غيره مشاركة بين احد منهما من الجوهراً الا ان  
 من الصيغة واعلم ايضا ان مصدرها الاخرين على التفسيرين كود  
 عدم القرني بين اثنين الحكم لشيئين وبين مشاركة احد ما الاخر  
 غير وانما انهما من شأنه ان يتلوه ان يفسر ذلك فقط  
 على احد ما بينه لانه على الاخر وان استلوهما وليس ذلك الحكم  
 على احدهما يستلوه لانه على الاخر انما انما لا يكون الاخر  
 مقسوماً على الاصل وبنيت ان يراعى قولنا بالكا في  
 هو قد عرفت بما ذكرناه انما انما لا حاجة اليه والزيادة لا تفي

هو انما انما يعرفها وبعاء في زيد ومنه والقرآن اعني  
 المشية والمشيية انما مشية ان الله المحرك لله والرب  
 جزيات هذه الامور الى المحرك غاية الظهور انما انما انما  
 فاعلم انما انما من الجوهراً انما المشية الى  
 الجوهراً انما من شأنه في قوله عدم الجوهراً انما انما انما  
 وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 شق انما انما من عرف واحد ومصدره وانما انما انما انما  
 من الجوهراً انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في الجوهراً انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 الجوهراً انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 يقال انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 الصالح انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في الجوهراً انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 سيف مشية انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 على هذا الوجه لا يقال انما انما انما انما انما انما انما

انما الجسم الواحد انما يات من العقلية المتحركة كالعلم  
 الحق وتبين انما ان الله تعالى وادركه الله تعالى من العلم  
 وغيره حيث هو كذا الله تعالى في العلم واللام بما ذكره من  
 الاشياء ولا يخلو على ان ايراد اشكال هذا الجسم في اشكال  
 هذا الجسم مما لا يجدى انما على انما ياد وحيث في هذا  
 المعنى وقد ايجزها انما في العلم في العلم في العلم  
 على العلم في العلم وما يقرب منها وعلى ذلك انما في العلم  
 على العلم في العلم وما ذكره من العلم في العلم في العلم  
 العكس انما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 اعترفي كل واحد من هذه في العلم في العلم في العلم في العلم  
 على العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 والشكل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 ان يقال في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 الدائرة وضعت في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 وضع من العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

لا يخلو

لا يخلو في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 او على انما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 وفي العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 انما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 المعقول في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 من العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 ما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 بناء على انما في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 يكون في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 المقادير في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 ان يكون في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 مستلزمة في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم  
 والحق في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم



نقضان للثبوت قطعا وكذا الغرض من التغيير لا يفسد على الاشكال  
الاستماع اعادتها فظهر بطلان ما سلم في الجسم فلا بد ان يحصل  
الاسم من شدة التتابع لا من غايته فكيفما كانت الحقيقة بالمتبادر  
تجوز ان الاشكال ينافي كما في كونهما ذاتا لكيفية واحدة بالثبوت  
فلم افرقت بينهما وضعت الالوان هذا قطعا اذ هي ذاتا  
ذات الكيفية الكلية ولا نقلا اشكال والاوليان منها اصولها  
والثانان انصافا لثبات ما كان العقل الاولين العلم <sup>تعالى</sup>  
والانفعال في الامر هي العلم من العقل حيث الاولين <sup>فيلتين</sup>  
والاخران انفعالين مع ثبوت الفاعل والانفعال في الكل ثبات  
عليه نظام الالهام التغيير وكذا الكيفية الاستيعاب من  
سورها فصدقنا المخرج وتوكلنا في كبرياتها كالتي ذكره  
الرواية الجارية على سطح الاجسام واتحادها بما لها والفرقة  
كبيرة فيقتضي قوله الشك في علمه <sup>فيلتين</sup> وما يتبادر اليه من  
وحدان في شدة التتابع الربط التغيير ليس الجليل والمفارقة  
ما يتبادر اليها والمفارقة من قبل هذه المباحث في هذه الواضحات

ما سئل عنها الجبر والزيادة فلا بد من جناح والعلم بالخلق  
الخلق العلم على صورة من الخلق هذا العقل على الصورة  
الحاصلة عنه وكذا العلم على الصورة الحاصلة عنه والخلق  
الخلق شفيق شويخ الخلق على امر الخلق والخلق والخلق  
فوق العلم الخلق الخلق على الخلق الخلق والخلق الخلق  
والخلق واقع في العلم الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق  
بالعلم الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق  
كالعلم الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق  
العلم الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق  
بما دل العلم الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق  
والعلم الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق  
على خلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق  
جميع الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق  
خاتمة العلم الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق  
عليها كما خاف من الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق الخلق

على غيرها الاشارة وطبع عليها سواء صدر عنها صفات نفسية  
او لا نعم قد اطلقوا الاصطلاح السامع والطبيعية على التسمية  
وقالوا ان السامع اعم منها لا يقال على صدر الطبيعة الذاتية  
الا لونه على الحق والطبيعية قد يصير بما يصدر عنه الحركة ويكون  
فيما هو غير الا بالذات غير وادى لكن لما كان وجه الشبه  
هو المخرج المركبة من كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تشبيهه  
لله المختلف كونه واختلاف العقل من ان المركبة المختلف  
والمعقولين حيثما مركبة مجموع لا يكون الا معقولا تلك  
بحسب ان يعلم ان ليس المراد بتكرار المشبه والمشببه به هذا كلا  
محقق لا يشرب وانضم منه ان معا في المصداق كالحتم والقيل و  
الاحياء وغيرها معان مقنونة كذلك ما هو متماثل في مخرج  
استلزام كالا استعمال والابتداء والاختتام معان مقنونة بل  
ان متماثل افعال والاحياء المتصلة بها والحرف وهذا مخرج  
فلا يشترط الاستعداد في الطبيعة الواقعة فيها ان يكون في مثل  
مركبة الطرفين ومما لا يتلخس بها مستقبل على ما هو متماثل

قوله

هذا

لهذا الكلام محقق نظرا في الحقيقة المنقطة من قبل الله  
كلا لا تاتي متلا وتماثلها سبق الى هذا التطوير في  
وفي نظرها من غير الا في ان تواتر من يصور ليس على الطبيعة  
الاضطراب لا هو من قبل الاستعداد بالكتابة فيجب تشبيهه  
في ان الجسامة بالماء الساكن في ثابت لا يصير له غير ويمكن  
ان يصير الاستعداد بتعبه ويكون في المصنوع تشبيهه  
بصفاء الماء وبارت تشبيهه بالماء لكنه غير مقصود بصفاء  
ما الا جيل استعان بالكتابة في ان المصنوع تشبيهه بالماء  
فان لو خط تشبيه الجسامة بصفاء الماء كان تشبيهه  
وسبق كلام في هذا المعنى في مباحثه في الطبيعة الى المكنون  
كان تشبيهه الشكاي واسطكا كالمزاهر المزهر العود التي  
يصير من خواصها الا بوجه الا بوجه الواحد الخلق يقال اخذت من  
اذا اناح الندى والادباج النشاط فظاهره ايضا  
ان ظاهرها يقتضيه لك كالمصنوع منها اقتضا المخرج للمخرج  
على التفسير في الشرح فغلا لا امتناع وقوع التشبيه



على انه مقول له ذلك مرات المذموم اي لا يراؤه في غير <sup>شأن</sup> الا  
 للقليل او الوجه الاخر صحت على قوله لا شاع وهذا ان  
 اي انما للمذموم حق المشبه به وعلى هذا اي اذا قرئ قوله  
 للمذموم ذكر ما فسر العلامة كان تعليل لقليل من حق المشبه  
 كانه قوله ليس تعلق بتعليل لقليل اشاع وتوقع المشبه به روح في  
 دعوى عدم صحة ذكر المشبه به الذي يكون اعرف بالحق واقرى  
 فيصير الاستطراد غاية من القليل فالأمر ان يفي بما ذكره  
 من اشاع بغيرضا الجمل بل يجوز له ويحصل تعليل لعدم صحة ذكر  
 فيصير الاستطراد لا هذا التعليل بان كلامه حيث على بناء  
 عدم صحة ذكر بياض القدر او الامكان او الحال او الزيادة ثم يترتب  
 او ان يثبتوا والقصور بغيرضا لا شاع بغيرضا الجمل انه  
 وج لا يجد هذا الوجه بعد جمل هو اطل فلهذا فان السكاك  
 بعد ما ذكرنا من ان المعاني الى المشبه قال واما الغرض من المعاني  
 الى المشبه بغيرضا الى اتمام كونه من المشبه في وجه المشبه  
 ثم قال واما جعلنا الغرض من المعاني الى المشبه به هو ما ذكرنا

المشبه

لان المشبه به محض ان يكون اعرف بوجه المشبه من المشبه  
 واشتق بها واقوى معانيها واقوى معانيها ان لا يكون لها مقدار  
 المشبه ولا لبيانه امكان وجوده فلو جعل وجه المشبه في كلامه  
 على الغرض كان لغوا لا حاصل له كما لا يبقى على زيادة في تبيين  
 معناه انا اما جعلنا الغرض من المعاني الى المشبه به هو ما ذكرنا  
 ثم من المشبه في وجه المشبه لان المشبه به محض ان يكون اعرف  
 بغيرضا المشبه من المشبه وهذا كلام غير متعظم كما نرى من  
 اريد بغيرضا المشبه هذا الغرض من المعاني على اتمام كونه من  
 من المشبه في وجه المشبه او اريد بطلق الغرض من المشبه  
 لا يمتنع ان يكون المشبه اعرفا بريد بطلان نقل  
 عندنا ان السكاك يترجم في هذا الكلام بأنه بحيث بياض القدر  
 ان لا يكون المشبه به اقوى من المعاني وجه المشبه بل بجليه بياض  
 فلا يترجم ان يقال بجا ان يكون اقوى من المعاني وجه المشبه في  
 بياض القدر او اريد بوجه المشبه وجه المشبه ايضا وهذا  
 الكلام ولا له على ان كلام من لا يمتنع وجهها انما يكون وجه

واحدة انتهى كلامه والذي يظهر من ذكره في المناسخ محلا أولا  
ومقتضى ثانيا ان يكون المشبه به اعم من وجه الشبه في  
بيان الحال والمقادير الامكان في زيادة القرب والتزيين و  
التشويه وان كان اعم من وجه الشبه معترف بزيادة  
التشويه والحال للتأنيص الكامل واما الاستطراد فالمعتبر  
في جعله المشبه به وادخله حتى يرد لنا ان لا يكون  
اعرف افرجه بيان المقدار والامكان وزيادة القرب و  
التزيين والتشويه ومثل ذلك ما شاع يعرفه المجلد المجلد  
وامتناع تفرق الشيء بما جاوره القرب الا بالبع والافقية  
والاعرفية والثاني علة لكونه افرج ومظاهره في تليل الثاني  
بصوره القرب في وجه الحكم اعني كونه افرج في هذه الصورة  
ويجب ان يكون التليل الاول شاملا لجميع الملاحظات  
للاقتضائين نظام الكلام ونحو ذلك جميع الملاحظات نظم القرب  
مع غيره في سلك ثم ذكر الاستطراد على وجه التشويه وكنه  
لما سبق فيما ذكر من كون المشبه به افرج وعرف وغيره على ما

ان يكون الشاهد الما لتليل الثاني وفصل الكلام ثانيا و  
بان الامتية معترف بزيادة القرب وليس بجبر في بيانها  
السلامة عن الزيادة والنقصان وان الامتية معترف في بيان  
الحال والمقادير وكذا في بيان الامكان والتزيين والتشويه  
بان تدرج التشويه حتى لا يستطرد اذا اريد تحقيق المجلد  
على هذا الفصل بحيث يوصى بالاعرفية في التزيين والتشويه  
وأن لا يخل كلامه السابق في الاستطراد على وجه الاستطراد  
لما سبق في الامكان اعني كون المشبه به افرج وحلقة  
ثانيا ذكر على ما افتر به العلامة بعد احواله من المشاركة  
ما سبق بضم الكلام عن ظاهر بقرينة الفصل لا يقتضي  
في كلامه الا في افتناء التزيين والتشويه كون المشبه به  
بوجه الشبه وهو صريح في كلامه الفصل حيث جعلها غير  
بيان الامكان في كون المشبه به الحكم معترف بهما  
من وجه التشبه ويمكن ان يقال ليس وجه الشبه من التشبه  
ومقتضى الطبع خلق الشاهد والامتناع في بيان هو الشاهد



الذي يميل اليه القبح وقبيله ولا شك انه مقلة القبح هذا المعنى  
 وكذا الحال في التشهير واما ما في الكلام المنقول بان الحال الى  
 بيان القدر والحد الذي هو الحاصل في زيادة القبح فلا ينافي  
 ما ذكره في الجمل هذا ما عندك فاصح عبارة المصنف والمقصود  
 ما ارد بها ودفع ما يتوهم من انها لا تنظر في الاصل  
 ان لو صدق من ذلك الوجه لغيره يشبهها او تشبه منها به فان  
 قلنا لا البرهان من ذلك ان وجه التشبيه الذي ذكره ليعاينكم  
 كونه اقوى في تاديه المقصود قلنا اذ ما ذكرنا ان وجه التشبيه  
 بهما ولا يجوز كمال الشا به فضلا عن كونه احسن فلا يكون في  
 غيرهما اما انصر على تشبيه ذكر الغرة بالصريح لا اذ اصل وانما على  
 تقدير تلك الاصل لزيادة المشابهة وجعل التشبيه ظرفا  
 والنفس من شرفها قد بان في جعل التكاثر في هذا البيت من تشبيه  
 المركب بالمركب دلالة ذكر وجه التشبيه الذي لا يكون ولا  
 بل في حكم الواحد تشبيه سقط التاديه من التاديه والتدبيرا  
 بالصفوة والنشاة الجلي بها المشرق النور الماس على

عبر

نحوها ونشاة الشمس في المراته فكيف لا غل وتشبهها بالمرصه  
 فيها ذهبها في هذا البيت ومن قبل واحد من هذه التلخيصات  
 الجلي المركب في وجه التشبيه لا في تشبيه النشاة بالحماة غير  
 اسلوب الكلام قال وكبره الشبه في قوله وكان شاملا للفتح  
 في قوله وكان اجرام النجوم وفي قوله وكان المورق ومن في كل  
 واحد من هذه التلخيصات في هذه الايات التركيب في طرف التشبيه  
 ثم قال ويحق لنا ان نذكر من الايات تشبيه المركب بالمركب  
 المذكور فيهما تشبيه المشرق بالمغرب فيقول ان يريد بما ذكرنا ان  
 هذه التلخيصات بغيره بغيره لا ساوي بيان تركيب طرفيها في  
 ما قبلها والظاهر ان تشبهها بالمرصه فيها ذهبها تشبيه  
 المشرق بالمغرب او غير المشرق بغيره في تشبهها بالمرصه في كنه  
 الاصل او تشبيه المشرق بالمركب واما جمل من تشبيه المركب  
 بالمركب فيسعدنا كما يجمع من شامخ وذلك ان قوله  
 تقديره ليل عظم كالحج به وفيه بعد واثابة تركيب قفا  
 فيل وهما اى التشبيه الذي وجهه وصف شمع من تعدد

لا يقتضي ان المشايد من الاشياء وجبة النسبة من مقتضى انما يعتد  
باعتد في طرق النسبة لا كونه مركبا من مقتضى هو امره كما توهمه  
الشايع فانه في مثال نسب المهر بالمهر الاثر في المهرية  
على الشكا في هذا القيل على مبدل الاستعانة من الاستعانة  
الخصيصة بان القيل ينلزم التركيب في مقتضى الاستعانة  
التي هي من اقسام المهرية فلا يقع ان يفسر كلامه هنا  
ما يتبادر من كونها في المستخرج به وما يتبادر ما ذكرنا  
ان المهم قال بها بعد هذا التركيب هو القيل المستعمل فيها شيئا  
الاصلي فنسب القيل وقال الشايع هناك نسب القيل ما يكون  
وجوه من مقتضى واعتد بهذا القيل من الاستعانة في مقتضى  
انتركب مقتضى بان القيل يستلزم التركيب في مقتضى هذا اعتد  
من الاستعانة في المهرية حتى قال مما سلكه في نسب المهرية  
المنزوعة من مقتضى الاثر في ان تلك هو هناك بصفة  
المهرية فطابقا لما توهم من استلزام القيل تركيب المهرية  
تلك هو هنا ايضا بسببه النسبة في حبان يراى ما توهمه

قيل

القيل لا يقتضي ان المركبات لا يلزم ان تلك تدرج فيها  
بان النسبة القيل قد يكون طرقا من مقتضى تعالى كلامه  
الذي في استزاد ما راقت ذلك مما توهمه فقام لم يطلع على مقتضى  
الحال وسيا تلك زمان على مقتضى هذا المقالة اشعار بان  
هنا من مقتضى المهرية في ايراد هذا النسبة في مقتضى المهرية  
اعنى المنقول اشعار بان ذلك ايضا ان التركيب فيها المهرية  
لوجها جبره عن مقتضى استصباح القيل في مقتضى  
التي في الكبر لا على القيل التي بطاقتها شيئا من مقتضى  
سبب على الاصل والشرط القيل بما عرفت في مقتضى  
وقامته ولم يشاركها في مقتضى حلت به بغيره في مقتضى  
كانت على الزمان في مقتضى قال مع مقتضى مقتضى مقتضى  
والتي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
لا يفرق في النسبة المقصود قال ابو الحسن هذا من مقتضى  
بالتي في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
توهم من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى



من ذلك لأن الذب شمانة لضمير الامل وشعاع التيقن  
والاشارة الى الامل فربما لها سراجا على المشتبه  
كلية القضية أو امراته عليها فربما يكون استعمالها  
عليه وثبات معناه لا يقتضيه الاستعانة المتفق عليها وما  
اختاره هذا التأليف وقد سيجرب بما بعد حيث قال لا تلم  
جعله باستعماله فيه كما يثبت معناه. ولذا تقدم تفسير  
الحقيقة الوحيدة الأولى بالنظر الى معنى الحقيقة والجاه والظلال  
بالنظر الى داعها. انما معنى هذا التأمل هذا صحيح ومن  
بأنهم انشأوا لغيره عليها زائد في حيزه هذا التبدل في تقدير  
تعلقه بالوضع كما ان الواجب ان يقر باللفظ المشتمل للبيان  
المعروف والمركب ويقسم الى قسمين مركب ثم يفرق كل منهما على  
كاله في الجاه. فخرج الجاه من ان يكون معناه بالنسبة  
الى معناه الجاهل يريد ان يبين اللفظ لا لانه على معناه الجاهل  
لا يكون وشما وأما تعيين المشتقات كاسم الفاعل والمفعول  
فموضع طلق لا لانه على حاجتها بانفسها لكنها موضع رجا

ضابط

بضابط كلمة كان يقال مثلا كل صفة فاعل كذا فكلها  
وليس لها زاد مع شخص ولا فرق وان وجهه فلا وجه  
بعضها بل ان اشار اليه بعض المتقين من الخاء ان  
الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظه غير قائم في قولنا اقول  
مثلا بدل على نفسه المشرق الذي هو في الجاه وهل في قولنا  
تمام زيد يدل بنفسه على استتمام الذي في جملة تمام زيد  
فكأنهم الامثلة ان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى ثابت في  
هو ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظه غير والحق تفصيل  
هذا الحق بالاشارة التي من جملة الامثلة وهل ونقل  
الشاحح معنا ما ذكره والجاه اليه في دفع السؤال على حرف  
الوضع وفيه وجه لا بد ان اريد بثبوته على حرف في لفظه  
ان معناه مفهوم بما سطر لفظه الغير ذلك لا يحد فقا في  
دفع ذلك السؤال وهو عين ما قيل ان دلالة على معناه  
الافراد في شرف طه يذكره تعلقه وان اريد به ان معناه تام  
بلفظ الغير فربما هذا البطلان لأن الاستتمام تام تام

صغيرة وسنعلن معنى الكلمة وكذا ان اريد به قيامه بمعنى  
 قبا ما حقيقيا فاعلم ان لما ذكرناه ولا نرا فيهم يكون مثل  
 التراد وغيره من الاعراض وقد لا لها على جان فاحتم  
 معان الفاظها وان اريد به تعلقه بمعنى المصير ان  
 لفظ الاستفهام وما يشبهه من الالفاظ الدالة على جان  
 متعلقة بمعان غيرها وهذا هو ذلك فاسد كما ترى واما  
 تحيز معنى الحرف على وجه يفهم به ذلك التعلق الى معنى  
 ان شاء الله تعالى في الاستعانة بالثبوت سلما ذلك  
 لكن معنى الكلمة لنفسه ان يكون العلم باليقين كافيا في العلم  
 هذا الكلام لا يجدي نفعنا لان المصنف يزعم ان العلم بتعيين  
 لغاه لا يكفي فيه منه بل يحتاج الى كمال التعلق ايضا وذلك  
 ابد له في بعض النسخ لقوله سلما ذلك لكن معنى قوله نفسه ان  
 دلالة عليه لا يكون بواسطة قرينة ما تضمنه ارادة الحرف  
 الاصل ان تعلم ان هذا معنى لا يهيم من الابعاد فيسكن  
 الوضع على ان اراد بالمعنى الاصل المعنى الموضع له

الدور كما انضبطه عن قرينة ان لم يرد ذلك فلا بد من  
 معنى او ساد ليحصل معنى قرينة الوضع ثم يتلوه في حقه وضاده  
 من قولنا معنى الطول ولا معنى للحرف في حقه بل في الزاوية  
 لا لان يكون الكلمة لغيرها سلطة فان قيل على تقدير الزاوية لا يرد  
 على حدتها باليقين فيكون له معنى المتشابهة من القرينة مثل  
 في تلك الكلمة لعلها في بواسطة القرينة لا يفتقر اللفظ الموضع  
 تلك المتشابهة للكلام لعل نفسه كان حاصله وترجمة الحركات  
 ما تضمنها وجب ان تمت الزاوية بالقرينة تحققت تلك الكلمة  
 ذلك المتشابهة الذي اقتضاها وليست عدم المانع من حصر المتشابهة  
 واما قرينة الجاه في قرينة في الكلمة على المعنى الجاه لا يفتقر  
 اقتضاء الكلمة ولا يهاجرون تامة المتشابهة بذلك يتبع الجاه  
 بقى قرينة المشترك والجاه ويظهر ان المشترك يد لنفسه  
 احد معنييه يعني وان الجاه لا يدل على معناه الجاه في نفسه  
 بل بالقرينة وحصل من هذا الوضع وضع آخر معناه  
 وهو تعيينه للكلمة على حد المتشابهة عند الاطلاق في جميع





في الجاهل المنفرد على تلك الحقيقة بل لا يخلو حقيقة هذا الجاهل  
 على حقيقة ذاته لغيره كما في العرف انما وضع له وعلاجه  
 معنى للمعنى بما هو في نفسه المناهضة في وضعه لا الحقيقة بل  
 ولا تكون على من سخر على الاطلاق واما الجاهل فلا ت  
 الاصطلاح الذي به وقع الخطأ ايضا استعمال للفظ في  
 الجاهل ان كان له نسبة لما وضع له في نفسه فيكون هكذا  
 غير ان سائر الاصطلاحات بالجاهل كما في وضعه على معنى حقيق  
 لو استعمل اللفظ فيه كان حقيقة يكون الجاهل زائجا للحقيقة في  
 الاصطلاح الى هذه الاصطلاحات ايضا بما يظهر في  
 هي بمنزلة العلة العينية بها اي فالمعاني بمنزلة العلة العينية  
 للشيء فان المركب كما يظهر فيكون لاهل الحق لا يتغير به  
 ان يصل اليه بمنزلة المادة والحق بمنزلة الصورة الظاهرة فيها  
 وكما في القدر لان اكتمها يظهر لظلال القدر في اليد  
 فيكون اليد بمنزلة علة صورية للقدر على ما ذكره في القدر  
 ولا يظهر ان يصل اليه بمنزلة مادة قاطبة والقدر بمنزلة

لهما له فيهما والراوية في الزيادة اي في المودة الذي يصل  
 به الزاد على الطعام المحقق للشيء في الفاعل الزاد الزاد  
 قال ابو حنيفة لا يكون الا من يلحقه نفع جلد ثالث بينهما  
 ليس وكذا السطحة وجمع الزادة الزاد والمزاد واما المودة  
 فربما يصل به الزاد على الطعام المحقق للشيء في المودة  
 قال ايضا الراوية العينية البطلان والحق الذي يستحق عليه الماء  
 والعامة في الزيادة راية وهو جاز على الاستعداد والاصل  
 ما ذكرناه فظهر ان تفسير الزادة بالمزود غير صحيح لان الزادة  
 طرف الماء الذي يستحق به على الدابة والمزود طرف الطعام  
 المذكور ليس له يسمى راية فلا يطلق الراوية على المودة  
 انما هي الراوية على الزادة ويطلق عليها جازا في  
 ارا في عصيرها اي عصير راية المالحظ الظاهر ان يقال  
 اني اعطيتا كما ذكر في بعض كتب اصول الفقه وجعلت في  
 النبي باسم غايته وعلى ما في الكتاب المعنى في استخراج  
 اي عصير راية الجاهل فالاصح مثلا انما يستخرج



لا لزوم دفع على المحذور لا يعني ان لفظ الاسد يستلزم  
 انهم الشجاع مستلزاما من ان يصدق على اننا الجيران  
 او غير كابد عليه قوله الا انما يستلزم الشجاع وانما ولا  
 شك في انتقال الدمن من الاسد الى الشجاعة والافلا مشا  
 بين معنى الحقيقة المجازية في صفة بل يكون المعنى المجازي عينا  
 للمعنى الحقيقي غير ولا تشبه هذا لانا صلا فلا يكون يستلزم  
 بل هذا ما مرسل وانما يعني ان لفظ الاسد يستلزم الشجاع  
 مثلا ويكون الانتقال من معنى الاسد الحقيقي الى معنى الشجاع  
 المعنى المجازي الشجاع فالاول انتقال من المعنى الى المعنى  
 المتصور انما تشابه وهو ظاهر على غايات الخاف في انتقال من  
 معنوم العاصم الى معنى مرضانه من حيث هو مرضانه في المعنى  
 كالاتي الى الاول في الظهور الكلية بل يحتاج الى معنى لها  
 والقرينة وانما كان ذلك الغير ما يصفى للمعنى الحقيقي  
 بالجملة نال من ينقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة لا شل ان  
 هذا الانتقال يحتاج ايضا الى معرفة المقامات والقرائن كالاتي

مبدأ

وسائر الاسماء بما يحمل الحقيقة انما رايه بقرينه وبما يخلو اذا  
 كان بين الحقيقةين علاقة وقد ورد بان القسط اذا الحق على غير  
 وضع له فلا بد ان يكون بحيث ينقل الدمن من المعنى الحقيقي  
 الى معنى المقام والقرينة وهذا هو المراد من القوم ههنا  
 واما الفصل المذكور فلا يستفاد منه انما صلا على العلام  
 المؤدية الى القوم المعبر في الجاز وهذا يقتضي في ذلك  
 الجهر على الحق استلزام الجهر لكل كالتوفيق والارادة انما لا  
 لا يوجد بدو بها آء ادرج عليه ان عدم وجود الانسان بد  
 بل على استلزام الانسان لها لا على استلزامها لانا  
 والثاني هو المطلوب ولجيب ان لم يرد ههنا بالاستلزام والقديم  
 مشطط ارباب الجدل في مشطط ارباب البيان المعنى المستقيم  
 والنابع حيث قالوا بسبب الكتابة على الانتقال من اللانم الى  
 المارنم واداء اللانم النابع والوديع كقولنا الجاز مثلا  
 فانه من تواج طولا لقائه ورواد نه نكل واحد من اربعة  
 وانما اصل يقتضي اليه الانسان وتبعه في الوجود فذلك

لم يزل يدور بها <sup>١١</sup> لأن الظاهر من القاموس عندنا أنها على  
 على الضل فلو علم أن الضل على الضل <sup>١٢</sup> كان على ما لا يتصل به  
 الضل أن يقع إذا شئت فقل هو واحد فيما هو واحد فلا بد  
 أن يثبت له من لوازمه ما لا يتصل به الاضطرار والافتراس <sup>١٣</sup> بل  
 على التفتيش من قبل عين الماء ويكون وجه التفتيش على حلة <sup>١٤</sup> من  
 والملازمة القائمة بالاداء <sup>١٥</sup> على استعارة حقيقة على وجه  
 التجهيز ثم الحيل على الشرط واللام الحاصل من الجمع أكثر مستأ  
 لا فاعرفنا على يستعمل في الضار واللام يقال إذا نه الضرر  
 الجوى وفيه نظر لا تالوا لعلكم أن اسدا في معنى زيد اسد  
 مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الضار فيكون جازا  
 اسد ان كان في رتبة اسد يرى بغيره على زيد اذا قيل ان  
 اسد يرى فلا فلتان اسدا ليس مستعملا في معناه الحقيقي  
 بل هو مستعمل بمعنى رجل يحتاج كالاسد ولم يفسد هذا المعنى  
 بل الفات والقات <sup>١٦</sup> وان كانت متعينة في نفس الكنى <sup>١٧</sup> لعلكم  
 لم يرد بغير هذه العيانة التلا لعلها من حيث الابهام <sup>١٨</sup> والاعمال

كأنه

كأنه ايضا ان قصد تشبيه ذلك الفات المشبهة للمادة لفظ  
 الاسد اجالا لكونه جعل في ذلك المشكلا وساق الكلام اشارة الى  
 متعلقاتها اذا قيل زيد اسد فان كان لفظ اسد مستعملا في  
 معنى رجل يحتاج كالاسد وكان رجل يحتاج هو المشبهة بالاسد  
 استعمل فيه لفظ المشبهة كما ذكره الشارح اما ان يراد رجل <sup>١٩</sup>  
 فهو كما هو الظاهر من ذلك لا يتصل بالظاهر من قوله تعالى فلا  
 معنى تشبيهه بالاسد كما لا يخفى على احد واما ان يراد به وانما  
 معصية تشبيهه بالاسد فيكون الكلام سبورا لا فلتان في هذا  
 هو ذلك الفات المشبهة بالاسد وان كان مستعملا في معناه  
 الحقيقي كان سباق الكلام لا ينافي تشبيهه بالاسد واذا التفت  
 ان يفتح لك الفرق بين هذين المعنيين فاسمك قولك بالقات  
 مع وجوده يشبه زيد وقولك تشبيه زيد فان التشبيه  
 الاول راجع الى ذات ما وفي الثاني الى زيد وانما الفرق بينهما  
 في المثال الاول لانه لو قدم اعطى الكلام رجوع التشبيه الى  
 زيد بناء على انه المحرر قصد به المفهوم ولا معنى لوجوده اليه وانما



فالمثال الثالث فاعلموا ان اللفظ قد وقع في قولهم اسد لفظي في  
 التقديم والتأخير لا شك ان قولنا زيد اسد واسد زيد بمنزلة  
 قولنا زيد شراست وشراست زيد فيكون سببا في الكلام المتعبد  
 زيد ويكون اسد مستعارة في قوله الحق كما ذكرنا القوم ناداة  
 زيد الاستحقاق تقدير ناداة في التنبيه لانه المظهر هو هذا التنبيه  
 الاستعارة لا المحل واما اذا قلنا زيد اسد لم يحسن تقديرها لانه  
 الظاهر هو زيد اسد وانه قد مر من افراده من حيث هو تقديره  
 لظهوره ناداة فانه لما لفظه فيها لظهوره ناداة في ناداة  
 المشابهة ناداة في التنبيه لفظا ان تقديره هو زيد اسد لا اسد  
 الاسد الثاني ناداة ناداة في تقديره هو الاسد وكونه قد مر من  
 افراده كقولك زيد اسد الثالث جعل المجرى تحت المرسى  
 كقولك مررت اسدا وهي ناداة في التنبيه ناداة ناداة في المثال  
 استعارة ناداة واما الثاني فانه قد مر من حيث هو تقديره  
 حيث سئل الكلام فظاهر كونه قد مر من حيث هو تقديره  
 بل هو الاستعارة حيث لم يحصل المجرى في المرسى

في استعارة

من مقامها التنبيه لفظا قد مر من حيث هو تقديره ناداة في المثال  
 وترجمها جميع التنبيه ولا بد في المثال في التنبيه عليها ناداة  
 المضمون هو هذا المثال ان كان جملته من حيث هو تقديره ناداة في المثال  
 الى انشائها للتنبيه بطريق المباشرة ويجوز تقدير ناداة ناداة في المثال  
 المثال ناداة ناداة في المثال ناداة ناداة في المثال ناداة ناداة في المثال  
 بالاستعارة لانه اللفظ هناك قد استعمل في اخره المثل  
 فتنبيهها بهذا الاسم والى بنية اخضا من مناسبتة فيها  
 من مقامها الاستعارة فكانه اعادة التنبيه على مقامها من  
 حجب التنبيه ولا بد له ان يفسر الاستعارة بما يناسبها  
 واما المجرى في الاستعارة المتعارضة كالمثال ناداة ناداة  
 عرفت طلاله وفيه حقيقة ذلك بقوله قولنا زيد اسد اسد اسد  
 رجل فالحاج كاسد اسد عليه انه يقتضيان يكون قولنا زيد  
 الاسد استعارة مستعارة ناداة ايضا مع ظهوره تقديره ناداة في المثال  
 وبدل على ما ذكرنا هذا الاستشكال مشعر بان اسدا في  
 اسد على منتهى في مفهومه من حيث هو تقديره ناداة في المثال

فصل من الاستعارة ان يكون من اطلاق اسم المألوف على الماشبه  
 كقوله لم استعارة الاسد في معناه الحقيقي لا بما في تعلق الجارية  
 اذا اوضح مع ذلك المعنى على جعل التشبيه ما هو كانه لم يوافق  
 في الجملة من المعنى والعقل وانما جعل الاسد استعارة عن حيلة  
 يحتاج لم يرد بها كما ان استعارة لهم من جعل يحتاج حتى تظهر  
 تعلق الجارية بالاستعارة لذات صدق عليه ذلك المسمى  
 المعنى والصورة كما جعل استعارة الاسد فيه وكما في  
 جهة التشبيه في هذه الاستعارة ما جرت عن الطرفين كالاجابة  
 فيحتاج الى هذا التقدير ايضا في تعلق الجارية بالاشارة  
 المعنى بما تليق تعلق الجارية به لا لانه على كونه استعارة وان  
 جعل دليل على كونه حقيقة لكان اول لان هم المعنى الذي سئل  
 بالجارية على تقدير كونه حقيقة اظهر في غاوص بناء على قهارة  
 اذا كان استعارة كان معنى المعنى وانما في معنوه ومنه  
 ويؤيد ما ذكرنا ان استعارة الاسد في الجارية استعارة  
 واحدة وما جاز ان الثاني تشبيه حيث قال والمظاهر ان

بابا التشبيه بالاولى كذا فيناش ويكنى التيقن من هذا  
 الاطلاق ان الاستعارة الى قوله لا يفتن الا بالاشارة في  
 التشبيه هذا كلام جيد فان الممازاة الفرق بين الاستعارة  
 والتشبيه انما انما في جهة ان الاسم المشبه به ان كان مستعارة  
 في معنى المشبه كان استعارة وان كان مستعارة في معناه  
 كان تشبيها وعلمة كونه مستعارة في معنى المشبه اي هو  
 استعارة فيه ان يصح وقوع اسم المشبه من جهة ما اذا سئل  
 العلان في الاطلاق فيها في الظاهر السليمة بهذا التعليل  
 انما كونه استعارة وكان فيها سواء كان المشبه  
 بالفعل او مقادير في نظم الكلام او لا يكون مذكورا او لم  
 نعم يجب كون المشبه مراد في معنى الكلام وان لم يكن  
 تقديره في نظم على وجه لا يختل نظامه وسيرج عليك فيما  
 يستعمل من ذلك فيجوز ان لا نشاء الله تعالى وانما في  
 تبعية لانه الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي  
 المشبه وموجبه بوجه الشبه او كونه مشاركة كالاشبه



وبعد القبر التثنية فيقول لا خطية انما ان المشتبه  
في وجه الشبه ويلزم من ذلك خطا بالخطية انما ان المشتبه  
بوجه الشبه وانما ان يشاء ذكر المشتبه في وجه الشبه لا يستلزم  
ببعضه ان يكون المشتبه بالخطية من حيث كونه من غير ان يكون  
عليه خطا وكل ما هو كذلك فلا بد ان يكون مستغفرا بالمعصية  
صالحا لان يكون من غير ان يكون عليه روحا في العفو من انما  
يظهر على الاستقلال وصلة جنة كرها فيكونه ويحكمها عليها  
فلا يصح ان يكون الاستغفار فيها اسالة فيحقق هذا المقام على  
ما ينبغي يستدل به لفظ الكلام في حق من هو في الفعل <sup>فقط</sup>  
والله المستعان اعلم ان نسبة المعصية الى مدركها كما كنيسة  
المسلمة فيقبلت وانما اذا نظرت في المرأة ونشأ هديت صديقا  
ذلك هناك حالان احدهما ان تكون من قبلها الله تلك الحسنات  
مشا هذا ايها الضابطا على المرأة التي ونشأ هديتها ولا  
ان المرأة صيرت في هذا الحالة لكنها ليست بحيث تقدر ان تصاد  
على هذا الوجه ان تحكم عليها ولا تقتضي الى احوالها والظاهر ان

نعم

تتوجه الملة فبعضها ولا خطا صديقا تكون صالحا لا يحكم  
عليها ويكون الشرع مناهة بتعريضها لخطاها فظهر ان  
في المعصية ما يكون ناهيا بصيرا بالذات والآخرى التي لا يجازي  
فمن يوفق ذلك المعصية المدركة بالمعصية اعني اخرى الباطنة  
واستخرج ذلك في قولك تام زيد وتترك نسبة القيام الى  
زيد اذ لا شك انك تدرك فيها نسبة القيام الى زيد الا ان  
في الاول مدرك من حيثها فبالذات بين زيد والقيام والآلة  
التي عليها ما لها مرة ففانها هذا بها مرتبها اذ هو  
والذي لا يمكن ان تحكم عليها او بما ما دلت مدركه  
هذا الوجه وقالنا في مدركه بالصدق مطلقا في ما لها حيث  
ويكفي ان تحكم عليها اذ هي في على الوجه الاول في حق من يستقل  
بالمعصية وعلى الثاني في حق من يستقل بها وكما يحتاج الى المعصية  
المعاني المحرقة بالذات المستغفلة بالمعصية يحتاج الى المعصية  
المعاني المحرقة بالمعصية التي لا يستغفر بالمعصية اذا تمت هذا  
نا علم ان الاستدلال مثلا معنى هو ان المعصية مستغفلة بغيرها الا

العقل تصدق بالذات كان من مستغلا بنفسه لها في  
 ذاته صالحة لان حكمه عليه به بلزومه اذ ذلك متعلقه بالاجلا  
 وتبعاً وهو بهذا الاعتبار يرد لولا الخطا لا ابتداء بل كان يجب  
 ملائحته على هذا الوجه ان يتقدم بمقتضى خصوصية مقتول فلا  
 ابتداء سبل البصر ولا يخرج من الاستقلال وصلاحية الحكم  
 عليه وبه واذ لا خطا العقل من حيث هو ما له من الشيء  
 البصر وصل آلة لفرقها لكان مستغنى عن مستقل  
 بنفسه لا يصلح ان يكون حكوما عليه ولا حكوما به وهو  
 الاعتبار يرد لولا لفظة من وهذا مقتضى ما قيل ان الفرق  
 وضع باعتبار خصوصية من هو نوع من التسمية كالابتداء  
 لكل ابتداء معين خصوصية والتسمية لا تتبع الا بالمتبع  
 اليه لما لم يذكر متعلق الفرق لا فصل فيه من ذلك النوع  
 الذي هو يرد لولا الفرق لا في العقل ولا في الخارج واما  
 متعلقه فيقبل بغيره وهو ايضا محمول ما ذكره الشيخ  
 من الحاجة ايضا العقل حيث قال العيني ما دل على

دفع

في نفسه يرجع الى ما دل على مقتضى اعتبار في نفسه  
 وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار ما خارج عنه كتركيب الذوات  
 في نفسها حكماً كذا في اعتبار ما خارج عنها ولذا كان قيل  
 في الفرق ما دل على مقتضى غير اى باعتبار متعلقه لا  
 في نفسه اذ مقتضى لانه قد اتضح ان ذكر متعلق الفرق بما  
 المتصل به من ذلك من اذ لا يمكن اذ لا يمكن اذ لا يمكن اذ لا يمكن  
 اذ هو آلة للملائحة ضد استقلال الفرق بالمعنى وبما  
 هو مقتضى انسان في معناه لا ما قبل ان الواضع يشرط  
 في ذلك على معناه الا انه لا يمكن ان يكون متعلقه اذ لا يمكن  
 لا في هذا المعنى ان اذ مقتضى ان مقتضى الفرق هو التسمية  
 على الوجه الذي في قوله انه فلا مقتضى شرط الواضع لان  
 ذكر المتعلق من غير مقتضى لا مقتضى مقتضى الفرق لا به وان لم  
 ان مقتضى لفظ من هو مقتضى لا ابتداء بغيره اذ ان الواضع يشرط  
 في ذلك من عليه ذكر المتعلق ولم يشرط ذلك في ذلك  
 لفظ لا ابتداء عليه نصارى لفظه من ناقصه اذ لا يمكن



معناه في الحقيقة الجوهرية لخصان فيها معنى هذا بالعلم  
 انما لان هذا الاشتراط لا يقتضيه ما يادة اسان جلا فاشترط  
 القضية والذلة على الحق الجاهل وانما كانا لان الدليل  
 على هذا الاشتراط ليس هو الاضاح عليه كما نوهتم لان دعوى  
 دعوته وتوضيحه في ذلك ترجع عن الاضاح بل هو التزام ذكر  
 والمخالف في الاستعمال وذلك مشترك بين الحروف والاصحاح  
 الا انه في الاصحاح نذكر الجواب عن ذلك بان ذكر الحقائق في علم  
 لتقييم التلاوة في تلك الاصحاح لتفصيل الغاية على ان العلم  
 ان جبر العكس انما لاننا فلا نذكر العلم ان يكون معنى لفظ من  
 استقلال في نفسه صالحا لان حكم عليه ويرا ان لا ينضم منها  
 وبعد هذا فاذنتم اليها ما يتم به دلالتها وجبا من جميع الحكم عليه  
 وبره ذلك مما لا يفرق به قوله انه في سرية في اللفظ واحوالها  
 لذلك انما السكاك لو كانتا شدا الفايروا الفايروا  
 متشابهين وله ذلك انما ابتداء وانها والفرق احكاما  
 هو ايضا احكاما لان الكلمة اذا سميت اسمها حيث الحق لا سميت

لها ذاتا في شتلتا ما جاء في ذاتها من هذا الحروف سماع  
 سميت للعلم سماع الاستلزام وان قد تضمن عندك معنى الحروف  
 لا يبره عليه وطا قرا هذا القصة واقرال الاقصة وما يبره من  
 نصيب الحروف من البسائر في الحظافة فتقول ان الفعل واحد الالفاظ  
 الناقصة كمنه في الالفاظ على معنى في نفسه مستقل في المعنوية  
 الحروف وعلى معنى غير مستقل في النسبة العكبة المخرطة من حيث  
 انما حاله بين طريقها التي تعرف حالها من جهة الالفاظ  
 لما كانت هذه النسبة التي هي جزء ومد الالفاظ لا يقتضي الالفاظ  
 بالفاعل بحيث كذا وجب كونه متعلق الحروف كما في اللفظة من  
 موضوعة ومنها ما الكلى ابتداء معين بخصوصه كذا في اللفظة  
 منبوبة من موضوعة ومنها ما الكلى لينة للحدث الذي جعلت عليه  
 الالفاظ فيكون منها انما ان الحروف لا لم يدل الالفاظ من غير مستقل  
 بالمعنوية لم يقع حكمها عليه كالحكماء بالالفاظ في كل واحد  
 منها ان يكون ملحوظا بالذات فيمكن من عينا بالنسبة بينه  
 وبين غيره فاحتاج الذكر المتعلق بما يترطها في الالفاظ بالالفاظ

الذي هو الفعل لما اعتبر فيه الحدث ونعم اليراء انما هو الخبر  
 المستتر انما من حيثها فما حاله انما هو وجه كماله على تلك الحالة  
 ووجهه انما يكون مستندا باعتبار الحدث انما اعتبر في  
 متغيره ووجهه ولا يكون فعله لنا الحدث مستندا اليه لانه فاعل  
 وصحة وانما جميع صفاء التركيب من الحدث والفتنة المستتر  
 غير متعلق بالمتغير فلا يجمع ان يكون حكما به فضلا عن ان يجمع  
 حكما عليه كما يقصد به التامل السامع وانما الاسم على ان كان  
 موضوعا لمفعول متعلق ولم يعتبر به حيثه تامة لا على ان يفسر  
 الدير ولا الحكم على حكمه بل به زمان قلت كما ان الفعل على  
 ملوحات ونسبة الاله انما علم صح كون اسم الفاعل على كماله  
 الفعل قلت كما ان المستتر في اسم الفاعل انما من حيثها انما  
 الحدث فالتامات الجبهة والفتنة بالذات وكذلك الحدث انما  
 في الحقيقة لا بالذات انما اعتبار به غير تامة وهو غير متغير  
 من العبادة فتبين بها ذات الجبهة وصاحبها كقوله  
 فها ان يلاحظ خبر تامة جانبها لذات سائلة فيحصل حكما عليه

وتارة جانبها لوصفها والحدث سائلة فيحصل حكما به وانما  
 الفتنة التي في هذا صريح الحكم عليها ولا بها وسد لها ولا مع غيرها  
 عدم استقلالها والخبر الفعل فتبين تامة فيحصل خبرا لها  
 مع طرفها عن غيرها وعدم ارتباطها به وذلك الفتنة هي  
 الاسمية من العبادة فلا يتقرر ان يفي في الفعل ما جوى في  
 اسم الفاعل بل يتبين له وقوعه مستندا باعتبار خبره معنا  
 الذي هو الحدث فان قلت تدرك بان الجملة الفعلية في هذا  
 تام ان يوهى وقعت حكما بها قلت في هذا الكلام مكان انما  
 الحكم بان ايا زيد قائم والثاني انما زيد قائم الا انما  
 ان هذا في الحكمين ليسا متغيرين من حيثها بل احدا متغير  
 والاخرين فان صدق الاول لم يكن زيد على وجهه حكما عليه  
 بل هو قيد يتعين به الحكم عليه وان صدق الثاني كما هو الظاهر  
 فلا حكم صريحا بها للقيام والاب الى الاقيد المستند الذي  
 هو القيام اذ يبرهن مستندا له زيد الا انما ان قلت قائم  
 زيد داو فتبين الفتنة كنهها لم يرتبط بغير اصله فلو كان



معنى تام ذلها ايضا لم يرتبط برب قلعها فلم يقع خبرا عنده  
من ثم جمع الخاضة فيقولون تام ابره جلة وليس كلام ولد  
الخير يدعى عن اصاح التشبيه بين طرية قريظة ذكرونها  
وايراد صهيون فاعاد التعليل لا يرتبط انما لا يسهل وجوده  
مع الايقاع هذا كله كلام وقع في البين فخرج الاماكنه  
فقرئ قد ذكرنا ان الاستعارة بواسطة تفرعها عن التشبيه  
تتفق ولا خلاف المستعارة بنفسها من حيث ان مرصوفها  
عليه بوجه التشبيه والمشاركة فيه مع الاستعارة وقد  
ان معنى التورية حيث هي سواء الاصل لا يسلم ان بلا خط  
ممكنا عليه ومرصوفها بغير فلا يصح ان الاستعارة في  
ابتداء نعم متعلقات تشا الخريف كالابتداء والافناء  
الطرية والاستعلاء والتعزية معان تستغله فيقع التشبيه  
بها ويصح الاستعارة فيها اصل التزم بغير الاماكنه  
لا تنحصر عليها وكذا عرفنا ان تشا الافعال متجرباتها  
معانها لا يسلم ان يقع ممكنا عليها فلا يصح الاستعارة

هـ

فيها اصل التعليل متعلقاتها معانها فان تلك هي بحري في  
نيتها الاستعارة تشا على انما من جهة ذلك لان سلك التشبيه  
لم يشترط ان يسلم ان يصل وجه تشبيهها الاستعارة بخلاف  
متعلقاتها تشا فاعاد انواع محصورة لها اهرال متشابهة  
اعلم ان المقيس من الماشق المضاع وعكسه يعقد من اهرال  
بان تشبيهه غير الماهل الماهل في تحقيق الوقوع وتشبه الماهل  
بالماعوق كونه نصيبين وجبا لمشاهدة ثم يشا لفظا  
للاضرب على هذا يكون الاستعارة في الفعل على وجهين احدهما  
ان يشبه الضربا لشديد مثلا القتل ويستأله احداهم ثم  
يشق منه قتل بغير ضرر بغير شديدا والظاهر ان يشبه التميز  
في المستقبل القوي الماهل مثلا في نفس الوقوع فيستعمل  
شبه يكون المقول المستعارة عن الضرب يعود في كل واحد من  
المشبه والمشببه بكنهه في كل واحد منها يقيد بمبدأ  
الابتداء لا موضع التشبيه لذلك وما فرغنا ان ظهر ان ما  
ذكروه القوم من ان الاستعارة في الحروف والافعال تشبيه

لا الاستعانة بعد التنبؤ والتنبؤ بنفسه كذا في  
 موضوعات القدر ويكون مشاكلاً للشيء في وجه التنبؤ  
 ما كما يصلح للموضوعات المتعاقبة دون تلك الحروف والاشياء  
 دليل صحيح لا يرد عليه ما يقول من الشايع في توجيه ما افادنا  
 اليه من تزويده بقوله في تسليم حقيقة وهو انه قال وعدم  
 حقيقة امر ان احدها ان كلامه في الحركة والزمان مع انه ليس  
 الامور المفترقة الثانية يقع من سائر كثيرها زمانا طويل وكذا  
 سبعة والثاني ان المتدعي هو ان الحروف والاشياء لا يقع  
 شيئا بها ومقتضى الدليل هو انه يقع وقومها يشبهها فلا بد  
 الدليل على المتدعي ما عدم ذلك والاولى فلان الحروف المتعاقبة  
 هيما والى ان فيها سلفا سباحتا لا يشبهها هو الماهية  
 المشغلة الجوهرية لا ما تزعم من الامور المفترقة الثانية وكل  
 الحركة والزمان حقيقة لا استقلالها بالمجهرية دون الحروف  
 والاشياء وما علم ودروهم الثاني فلان انقضاء التنبؤ كونه  
 المشبه من موضوعات الحكماء عليه كما شرر وانما يفرض للاقتضاء

الاولى

الاولى لا في المقصود بالاصل فيجعله دليلا على الثاني هذا  
 واما الصفات واسماء الزمان والمكان والاشياء فلا تسلم  
 ذلك الدليل فيها لان معانيها يصلح ان يقع حكمها عليها فالتدعي  
 في كون الاستعانة بها بنية ما ذكره حيث قال لا اولى  
 يقال ونفصل ان الصفات تدل على ذات مبهمة باعتبار  
 معان شتى في المقصود منها ولما لم يكن تلك الذات  
 المبهمة مقصودة منها ولما لم يكن تلك الذات المبهمة مقصودة  
 منها ولا يشبهها مما يصلح وجه شبه في الاستعانة لم يشبه  
 جريان الاستعانة فيها بحسبها بل يقتضي ذلك هو يصلح في  
 مصارها المقصودة منها فكانت تبعية واما اسما الزمان  
 والمكان والاشياء فلان ذلك على ذات شتى باعتبار  
 ما الا ان المقصود بالاصل منها ايضا متساويا سادها الواقعة  
 فيها او بما يكون الاستعانة فيها شيئا لها ايضا ولو قصد  
 والاستعانة به في تلك الذات فيجب ان يذكر بالفاظ الدلالة  
 على انهما وهذا التفصيل اتضح الفرق بين القصة كالمقام



واخرته وجازم المكان واخره نالها بعد انتم كما شقته  
 وفاقا المنصور الاله منها هو الحق المستقر في كونه الاستعانة  
 بها معينة انزعت فان الصفة لا تدل على تعيين الذات بهذا  
 فان معقول ثم هي ما اودات ما له القيام وهذا هو الحق المستقر  
 اذا اخطاه العقل لطيف بن طهر بن جهر بن طهر بن طهر بن طهر  
 تلك كانت حقا ان لا يقع موصوفه بل حقا ان يقع جارية على  
 غيرها وواسم المكان يدل على تعيين الذات باعتبارها فان  
 قولك تمام معناه مكان فيه القيام لا يثنى ما اودات ما فيه  
 القيام لذلك سلم ان يجري عليه الصفات ولم يصلح ان يكون  
 صفة للعين فكان في عداد الاسماء دون الصفات ولم  
 يرتفع للصفة ايضا كما جهر ونسب الى غيره فقال ولهذا سحرنا  
 بان تعريضا للصفة آه وذلك لان مرادهم بذات فيعرف الصفة  
 كما هو المتبادر منه ذات ما اوجهته لا عين لها اصل وقد  
 سحرنا بذلك قالوا الصفة ما له على ان لا يسميته باعتبار  
 عين معين فلا يندرج اسم المكان في التعريف لولا انتم على

ذات ههنا وصحة باعتبارها ما اذا اخطانا في هذه المباحث  
 الا لحاجات لتقصير فواز ذلك بالتسليم لها ريقها تورا  
 اخرى مرادك ثم وصفه بالخلافة في كلامه الطاهر  
 باعتبار كونه استعماله فيه حق ما كان حقيقة له كالاذا  
 في الشدايد والبلاد وهذا يصح كلامه فيما الكائن في قوله  
 يفتنون عمدا فقد نال الناجح في شرح هذه المواضع الكفا  
 ولقد كنا في جليلنا اخلانا قول القوم لك حقيقة فمن  
 كلام القوم ان الاستعانة بالكاتب هو اسم المنصب به المذكور  
 كالشيخ مثلا وشرح صاحب الفتح ان اسم المستعانة المشبه  
 كالمنية المراد بها الشيخ او ما جعل مرادنا اسم الشيخ  
 الاستعانة انصحه وما جاز لا يصح اذ الصفة المستعانة  
 الصفة هي عين ان طري في الكتابان الاستعانة  
 بالكتابين لا لظواهر من حيث كونها كاتبة عن استعانة اليه  
 و في قولنا نفع بغيره اقرانه الا انما من انما استعانة  
 لا هلاك الاقران هو كاتبة عن استعانة نفع اذ الكاتبة

لا ينافي في المرادة المقصودة بالصدق الاول هو نسبة  
على ان احد كى محال ان يراس رسا برسا لا سدين القوان  
ثم هذه الكايز من قسم الكايز في النسبة اعني اننا لا سديتة  
الضمان والعلية الضمان بالكايز ليس كايه من الشكوتة فيه  
بل دال على كانه هذه عبارة واره بذلك اننا على صاحب الكايز  
كافله عنه وشكطه ايضا اذا ثبت عليك فاصحابه  
الكاشفة عن الاستعانة بالكايز وما قيل فيها او عليها يعني  
هم من الكايز معنى اخر غير الثلاثة فاعلم ان ذلك في  
قولا ايضا نراه في حين لم يلحظ على معنى اخرى وجرى ان نسبة  
هذا الفهم اليه هو عظيم بل اننا الام من فقه غفلة وكنت  
فهم لهذا المعنى من الكايز فحقا ان جيا ما تميزتة فضلا عن  
بعض لا يغيب على من ادق سكة فان شئت حيلة المحال ان  
لهذا المقال وهو ان صاحب الكايز قال لهذه العبارة وهذا  
هو المستعانة بالكايز وتدخل في العلاقة برسمه ثم في شجرة  
لنا على يدان العلاقة بين قال وهذا من اسرار البلاغة

والمعنى

ولما يعني ان يسكنوا عن كراي الشئ المستعانة ثم يرون واليه  
بذلك كراي من دوا دة بذلك ان يراى على كراي ويؤى فذلك شجاع  
يعتبر من اسرارها وهما هم بصرف منه التاسيم نقل هذا الاول قد  
تمت على الشجاع والعايم بالها اسد وجهه قد باح بالاشياء  
هو الشكوت وان المراد بالكايز كراي يرضى كراي لا يرضى على  
او راك في قوله وحفظه لم يرضى فيه شبهه لنا طرا شاة الى ان  
ذكره العلامة في هذه الاستعانة واخته فاية الابيضاح  
الحق الصحيح الذي لا شبهة فيه لا حد لما في كونه حقا ولا في كونه  
مقصودا من تلك العبارة فكانه قد علم بطلان ما اختاره  
المضاح والابيضاح والى ان كلام جيا واقفا العلاقة لا يحتمل  
ان يصدر من جيا بل يرد به الا ما فهم من كلام القدماء ان  
ثم ان جيا الله كما هو ما به فالكشف في المصطلحات فوسيل  
المصطلحات اذا ان بين حاله فتمتبه الاستعانة بالكايز  
ان يرد على صاحب الشجاع والابيضاح فهاهنا اليد في الاشياء  
بالكايز ولطيف ما ذكره ان صاحب الكايز لما حصل المقصود



في ابطال الجهد علم ان استعارته تبيح في حيث شبه ابطال  
 الجهد بنفس الجهد ثم استعمل لفظ المتشبه به في المتشبه وهكذا  
 الاقتراس والاستعارة استعاران مصطلحان شبه لفظيه  
 وفيكم لا فرق بين اقتراس الاسد وشبه انتفاع الناس به <sup>بغير</sup>  
 ثم استعمل ههنا ايضا لفظ المتشبه به في المتشبه فان قلت ان  
 كان النقص في نظيره استعاران مصطلحات مما قد شبه  
 المراد معاجلة الاسلية فكيف يكون كاي اثنين استعاران  
 راجع هذا الاستعاران من حيث انها متفرقة على الاستعداد  
 الاخر صارت كاي اثنين فان النقص انما شاع استعماله  
 من ابطال الجهد من حيث تشبههم الجهد بالجهد فلما نزل الجهد  
 منزلة الجهد ومعه منزه ابطال منزله فلولا استعداد  
 الجهد الجهد لم يحصل بل يصح استعارته النقص لا ابطال  
 قس على الاستعداد الاقتراس والاهرام فانها تامة  
 الاستعداد الاسد انتفاع والسر العالم ولما كانت هذه  
 الاستعدادات تامة فلذلك الاستعدادات لا تعرف ولم يكن

مستوفى

مستوفى فانها في صدقها التكاليف على تلك الاخر كما  
 كما يشهدوا ذلك لا ياتي في كونها فانها استعارات على  
 قياس ما عرفت فان الكتابة لا ياتي في اعادة الحقيقة فالأقتراس  
 مع كونها مستعارة كما يتبين استعارته الاسد انتفاع فظهر  
 بذلك ان الاستعداد بالكتابة لا يستلزم الاستعداد  
 الحقيقية فانما القارئ في هذه الصور استعارات مستوح  
 بالحقيقة وليس ههنا استعداد فببطلية نعم القارئ في مثل  
 المينة ويبلغ التمهال وكافة المتعة استعداد فببطلية اما  
 على انها قد اريد بها صورة فببطلية مستعارة بها كما صرح  
 في المنهاج وهو المختار كما شئت واما على انها قد اريد بها  
 الحقيقة والاستعداد الحقيقية هي ثبات تلك المعاني  
 التي تروى القائل على سبيل الجهد كما ذهب اليه جسد الابصار  
 وادعى انه من هذا الجهد بالجملة ان من زعم ان الاستعداد  
 بالكتابة على هذا الجهد ما يستلزم الجهد هذا خطأ فان  
 قلت لو كان النقص فلا يستعمل في ابطال الجهد لم يكن شيا

من رادف استعار المسكوت اعني الجمل المذكور ولا يقع  
قوله ثم يوصل اليه كونه من رادف هو سبحانه يكون البعض  
ونظيره من قبل الاستعارة بالكناية يستعمل معانيها  
التي هي من رادف الاستعارة المسكوت عنه ويكون انما قد استعمل  
على سبيل التخييل فتحذف الاستعارة للسبب سارم قلت لما  
صحح استعمال النقص في ابطال علم ان رادف ذكر الروايات  
ما هو اهم من ان يراد به معناه الاصلي الذي هو الترادف  
التحقيق ويراد بهما هو شبهة ذلك الحق بغير مترتبة فان  
النقص من رادف الجمل اما ان اراد به معناه التحقيق فليكن  
اما ان اراد به معناه الجازي فلا تراه ان لم يترتبة الجمل  
التحقيق وغيره بهما من رادف الجمل ايضا فالترادف على  
الاولى من كون لفظا ومعنى وحقيقته على الثاني من كون  
لفظا خفية ومعنى دعاء وكلاهما يصلحان في تسمية الاستعارة  
الكناية ثم ان هذه الكناية اعني كناية الاستعارة الكناية  
من قبل الكناية في الحقيقة فان النقص ليس كناية عن التكويد

فهم

فمن اعني الجمل بل ان على كناية قوله ان انما كانت الجملية  
للمجد والامتياز من ان على انما كانت الاستعارة الجملية قال صاحب  
الكفاية وليس انما كانت على سبيل الجملية من ان الاستعارة  
قاله ولا انما كانت على سبيل الحقيقة بل انما كانت على سبيل الكناية  
هي التسمية الجملية لفظ الانكاس على التكاثر في جعل اليد  
والخارج الاطراف استعارة قبيلية على معنى ما استعمله  
في امر متوهم برب ان جعل الاستعارة الكناية عبارة  
من التسمية الجملية بل انما كانت الاستعارة اصطلاحا لا لغة  
وليس هناك ضرورة لمحبة لذلك فيما على وكذلك جعله  
الاستعارة الجملية في المثال المذكور انما كانت لبيان الحقيقة  
التي هي على سبيل التخييل لا لبيان ما هو اصطلاح من معنى الاستعارة  
في الجازي الغرض ولا مانع من ان يجعل لفظ اليد مستعارا  
للاصغر لهم كما اختاره التكاثر لا يقع ذلك في كون تسمية  
الاستعارة الكناية فان القترح كناية استعارة حقيقة  
لما يوافق ان يكون تسمية عليها ذكر العلامة وقد حقتا كان



اليد مع كونه مستقرا والوجود المشبه باليد الحقيقية الأولى  
قال وانما الاستعداد على وجهه تكلفه في جعل الميتة غير مستعدة في  
موضعها في عدم الميتة انما هو ما في التسليم على جعلها في  
ثم جعلها مستعدة على وجود الميتة كالخلق في التسليم عليها وله  
عن ذلك عند وجوده ان جعل المستعاضة كونه على كونه كونه  
الميتة ولا يفسد كونه مع ما في عدمه كونه حقيقة جارية ثم قال  
وعلى هذا ضرورة ان الزاد الذي في برده يكون ما لا يستعمل  
الفرق بين الميتة فقط كانه في حال الميتة وقد يكون ما يستعمل  
وان يقع على الاول كالتعقير والاعراب وهو غير مستعمل  
في الترشيع هذا ما يدل على كونه جارية وانه غير مكلف في  
صح من الجهتين ان الاستعداد في الاثبات في اليد لتفريق  
على ما قلنا ومن ان الكفاية في الاثبات ولا تغير له تلك  
الاستعدادة استفاد الا على احد صليح الاستعداد في  
فانما ان هذا الاستعداد في اليد مستقرا وان لم يكن  
لم يفسد بها انفسها اتصالا بل جعلت فيها على استعداد

المسكون

المسكون عنه وان الفهم الاستعداد الاعراب كما يتبين  
لما ان حقيقة هي مقصورة في الجمل وان لم يكن مقصورة بالذات  
والحق ان جعلها مستعدة ما في عدمه ومرة لا يخرج عن حقيقة  
ان جعل تلك الاطراف باقية على جارية ويجعل الاستعداد  
التي هي جارية عن اثنائها على جعلها كالجارية انما هو  
الاستعداد وعلى هذا التقاطع في ضرورة الاستعداد بالكلية  
ان يقال انما لم يكن الحبيب المذكور خارج في شيء وانما الحبيب  
لان ما قبله على حواء الحقيقة كان اثنائها استعدادا في حقيقة  
كما في الحقيقة وانما جارية وان كان له تابع في شيء ذلك الترتيب  
المذكور كان مستعدا وانما الثاني على طريق التفرع فلا  
يكون هناك مع الاستعداد الكفاية استعدادا في حقيقة  
والا فترس والاعراب ولقد دينا بما وعدنا من تحقيق  
مقامنا لكشف هذا المقام واستبان منه براءة صاحبه  
بشأنه من اعدائه قوله وايضا في الاستعداد المكينة وهذه  
من جارية الكفاية والله الموفق والهاء في قوله في التسمية

معلق بالغير اللام فلا غير المعيد ولولم يذكر التكاثر فيه  
استعمالا فلا غير لكان الباء في قوله بالنسبة معلقا بغير قوله  
في غير ما هي موضع لم يكن المقتضى حاصله ولعله انما اعاد  
الغير ليعرف بان الجاه وعنه ليعلم ان المراد هو الاول وانما  
ذكر استعمالا ليعرف انهما والمعلق الجاه والداخل في الغير  
ما صلح ما ذكر ان الجاه الغير هو الكلمة المستقلة وهو مقار  
لما هو موضع لم يلاحظ مقاربا للنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة  
المستقلة وان ارد ما هو ثم من النوع والخصوص عند قول الجاه  
في غير ما تحققت لانه موضع انما هو الجاه الذي وصفنا ترتيبا  
في ما يتبع في الاصل تدبر ان الوضع تعيين القسط الكلي لخط  
معي نفسه ولا وضع هذا المعنى الجاه لا اختيارا ولا ترتيبا  
ما ذكر في غير ترتيبا لصلح سبق على ان الوضع هو تعيين القسط  
الكلي على الحق غير ان يعتبر حد قد ينضم الثاني  
انما نعلم ان القليل يستلزم التركيب هل استعاره سببية  
على النسبة القليل والنسبة القليل لم يكون طرا ومفرق من

لا في قوله تعالى اللهم كفى الذي استعندنا والآية اعلم ان  
القديم مفرقا للنسبة القليل بما وجهه من منع من صفاته كما مر  
وتد اشترط ان الشا من هذه العبارة ان وجهه يمنع من  
عدة امور متبركة وطرفه لا يمنع من عدة امور اخرى  
مع بل ان يكون على واحد من طرف النسبة القليل كما كان  
وجه النسبة فيه الصواب كونه سر كما ولو اكد في النسبة القليل  
تركيبه النسبة لقل في تعريفه ما وجهه تركبه او تركبه من  
شبهه اذا لا لفاظ المذكورة في الفرضات بحسبها على طرا  
اذا لم يكن مثال ما وجهه بها عنها والساد ذكر من وجهه  
تركيبه النسبة القليل هو المحققين وهو عليه صاحب  
على الفاض حيث قال ووجه بان القليل يستلزم للتركيب الثاني  
للا فلام ومن المتأخرين من جرد ان يكون طرا ومفرق من  
بدلنا لا غير اذ اراء الطرفين ولا استعارة القليلة بناء على  
ان كل نسبة قليل ان تركبه النسبة الى الاستعارة صارت بها  
تمثيلية ووضع به ذلك لا فلام من وضع تعريفه الغير الثاني



فألف الضاح نامة حلا استعاره التثنية فيها هو مركب <sup>من</sup>   
 حيث نال ضمرا لاسم استعارته وصلة شريطة من شريطة   
 من امور لم يصلح ان يكون على ان هذا انما استغرق في مسئلة و   
 شرها الكلام لما قال وهذا هو الذي في تسمية التثنية على سبيل   
 الاستعارة ثم اضرب واذا انحصرت الاستعارات التثنية فيها   
 مركبا للظن وجب انحصار التثنية التثنية فيها ايضا على   
 ما مر به وما الفرق لا ان قد نزل وجب ان احدها ان   
 وجه التثنية في التثنية التثنية كما ان منها من هذه اوصاف   
 لطيفة المعرفين كما في التثنية الثوب بالفتوة والوجهية   
 وجه لا ذكر لغيره وهو مودعا من ان يخلو من المناداة   
 من العباد فلا يصح ان يرد في العرف لا سيما اذا لم يكن هناك   
 ضرورة واجبة اليه بل على احد من يمشك بكلام التثنية   
 الثوب بالفتوة تسمى الوجه الثاني ان نزاع وجه التثنية   
 متعلق في طرف التثنية بوجهية وفي كل واحد منهما   
 دون اللفظ كما ان يترتب من الاستعارة في كل واحد منهما

خ

بالفظة احد كثره فاعلم كثر اللفظ استعاره نارا وهو مودعا   
 ايضا بان افتاح وجه التثنية من تلك الاستعارات يستلزم ان   
 يلاحظ كل واحد منها فاما قد يقع ان يكون ذلك لعدة معبر عنها   
 واحد فان الذي من انما يقبل من اللفظ الواحد ان تلك اللفظة   
 اجمالا يجب ان يكون من بينها مفسر من جهة اللفظ   
 الملاحظة الاجالية فكيف يتصور نزاع وجه التثنية فيها يجب   
 ان يكون له من كل واحد منها من قبل لا يقال اذا اخطأ هاتما   
 لا فيمن لفظ واحد فلما بعد ذلك ان يلاحظ فاما صحتها   
 منها وجه التثنية لا تأخذ من حيث انما لفظ فاما صحتها   
 مدلوله لفظ الواحد بل اللفظ متعدد فمحصيات   
 في الادارة سواء كانت مقدرة في نظم الكلام اولا كما في   
 اول برهان منهن للحيوان والناطق هكذا مستقلين   
 ليسا مظهرين لادان بل مظهرين على لا يلاحظ في اجزاء   
 واما الآية الكريمة فلم يعبر بها عن طرف التثنية بمعنى   
 ان المشبه بها على تقدير كونها من التثنية المركبة هي مفسرة

الشيئين المصنوعين بها تقدم والمشيبة هي الفضة المشددة  
 المصنوعة بها بعد وثيق من هاتين الفئتين ليس هو من لفظ  
 اما المشبه بنظائر غيره فهو من لفظ المثل في كل كذا كذا  
 استعملنا بالاولى جميع تلك اللفاظ المتقدمة واما المشبه فكذلك  
 ايضا لان المصنوع علم فاعلم بالامانة وابطال الكفر بالآخر  
 فكل اللفاظ متقدمة فالادارة هي في كل واحد من المشبهين  
 في التشبيه المعروف والمركب في هذا لا يتبين ان الفرضية هي  
 فإحدى طرفيها يصح من بعض ما وجد هذا جبر ذلك فثبتها  
 ونسب كيفية حاصله من جميع اشياء قد تضمنت فلا تمت  
 هذه عادت شيئا واحدا بالآخر فثبنا ان كلامه هذا يدل على  
 ان كل واحد من اجزاء الطرفين والمركب اخذ على ترتيب وشبه  
 ملحوظ في نفسه ثم يتم له احواله واشياء اخرى حتى هما والكل  
 واحدا ونظائر ان ما كان مقصودا من لفظ واحد ليس كذلك  
 ايضا فان جودا ان يكون هذا الاثر من التشبيه المعروف وجواز  
 الاشياء المشبهين مطبوعا على سنن الاستعارة ولا يتصور ذلك

مع كونه لفظي الخليلين ما بين على ما هو مشبه وشبهه بضمير  
 ولا يخفى ان المشبه على تقدير التركيب هو جميع تلك الاشياء التي  
 حكم بكونها متقدمة والافق في بين المركب المعروف الا ان تلك  
 الاشياء في الحرفي يصير مشددة وبشبه على واحد منها بما يتبين  
 وفي المركب مشددة وهو وبشبه بما يتبين فيها واحدا من  
 الدال على المشبه المركب في الالة متقدما فثبنا ان قلت فثبنا ان  
 ثبناه فثبنا ان كل طرف من التشبيه في هذه الالة قلت ثبناه ذلك  
 من ان مفهوم لفظ المثل فيها هو المثل الفضة ولفظا وهي اجزاء  
 فثبت على الخليلين مع الفضة المصنوعة المعينة من الساطع ان كان  
 الكل في كل الفرضية بالضم ولذلك صرحنا بان الكل هو المقوم  
 اياه والقادها ذات الامانة وما ان خصوصية المقوم يتبين  
 من لفظ الكل فثبنا وكذلك خصوصية الفضة المصنوعة بضمير  
 التي هي المشبه والمشيبة بها حقيقة ليست هي من لفظ المثل  
 وقيل على ذلك قوله تعالى في مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها  
 كذا الخ ولفظ ثبناه ان قلت فثبنا ان كل كذا كذا



في هاتين الآيتين داخلة على ما هي مشبهة بحقيقة قلت اعلم  
من قال ذلك فقد خرب نظر النظر الى ما هما الجهم بالمعنيين اذا ناد  
هذا المقدار يظهر للذوق بعينه وبقوله تعالى كما اراد الله سبحانه  
لا يقال فاعلم ان هذا المقادير على الترتيب ايضا لا تأخر له  
هذا لا يجد برضا ما ظهر من ان طرفا التبيين في الحقيقة  
معنى لفظا وهو المطلوب كما قلت في بابة لفظي المثلين في الآ  
قلت اما في طرفي المشبه بالاشعار بالتركيب دخولها في  
هو متحد ذاتا بما هي مشبهة بحقيقة واما في طرفي المشبه بالاشعار  
برضا لا اختلاف لا مدد في ذلك لفظا المقدم اعلم ان  
اليه يذكر وقد بين بما ذكرنا ان هذا الصواب هو ان طرفي التبيين  
الفتن في ركبان لفظا ومعنى ان مركب الطرفين في الاستعارة  
التبيلية لا يخلو من فهم خلاف ذلك فانه قد ورد في بعض  
الطريق ثم ان هذا نص في حقيقة في الاستعارة التبيلية  
عليك احسن التصريح وادامها بما ذكرنا ويكتفي بها ما  
اخرى في واضح شئنا كما صاحب الكتاب ومعنى الاستعارة

قد قرله تعالى اذ اذكرك على هذا وعلى انكهم من انكهم من انكهم  
عليه وتمسكهم به شجعت عالم بحال من اعلى الشئ وركبه  
هذا التناج في الشئ عليه قوله ومعنى الاستعارة مثل في  
وتصير برهانكهم من انكهم بعد ان هذا استعارة تبيلية  
اما التبيلية لظهورها اولا في خلق من طرفي وتبينها في  
واما التبيلية فلكون كل طرفي التبيلية بالاشعار عن  
اسم هذه جارية واولا لا يفتقر اليك ان سئل معنى هذا  
اخرى كذا على الاستعارة كان سئل معنى من هذا الاستعارة  
سئل معنى هذا الاستعارة ومعنى هذا هو انكهم من انكهم  
في الختام وقد تراءت اشارة اليه ولا يلتزم ان الاستعارة  
من المعاني المشرقة كالشرب المقتل ونظائرها فكذلك في حقيقة  
على معنى هذا الاستعارة في اصلاح العزم الاما في عليه  
مفرد وان كان ذلك الحرف مركبا في نفسه بدليل ان تبيلية  
الا فشان بالاستعارة تبيلية معناه انما نادا ان كان كل  
ذا الجوار كبيرة وقد تقدم في باحث وجه التبيلية نصيحه

والتشابه عليه ولا يصح بان كل واحد من طرفي التشابه  
حالة مشتركة بصفة مشتركة ان يكون كل واحد منهما مركبا  
لا يكون معنى الاستعمال بينهما اتصالا ولا معنى على تشابه  
في هذا التشبيه المركب لطرفين لا هما متباينان متباينان واذ لم يكن  
شيئا منهما مشتركا بهما سواء جعلت في التشابه شيئا  
غيره يمكن شيئا منهما ايضا اشتغالا من تشابه التشابه  
الاشارة من احدهما الى الاخر والحاصل ان كون كلمة على شيئا  
تعبير لشيء ان يكون متعلقا بها او لا استعمالا ومشتقا  
ومشتقا وانما اتصالها وان يكون معناه مشتركا به  
منه وان كان كل واحد من طرفي التشابه مركبا فينتظم ان  
لا يكون معنى على استعمالها شيئا مشتركا به ولا مشتقا من  
شيء ولا اتصالا تنافي اللذين من انزوم الثاني المتكبرين  
لانه اجعلنا الاستعارة في معنى غير يمكن تمثيله بمركب  
قلما ولا اوج عليه هذه التسمية هكذا اشتقوا هذه المعاني  
وتحققت بنية على ان هذا الينا بنية والمشتق اريد وان كان

ان يلحق ما استبان من ان كل واحد منهما اشتغالا فالتشابه  
الاجزالية انما يخرج كل طرفي التشابه من اشتغاله لا يشترط  
تركيبا في كل طرف من طرفي التشابه فاما هذا فترى طاهرا  
من وجوه احدها ان التشابه مشترك اذا اخرجت بهما من واحد  
منها فقد حصل المقصود والذي هو التشابه بهما معنى لا يخرج  
من واحدة اخرى بل يحيط بذلك التقدير ان يكون تشابه  
بهما معنى من معنى ذلك الامر فبعض من بعض من قبلهم تركبه  
قطعا الثاني انهم قد اطلقوا على ان وجه التشابه في التقابل لا يكون  
الامر كما وليس هذا لما يرجع تركبه من تشابه من تشابه  
عنه فانه من تقابل التقابل بما وجهه من تشابه فاذ كان  
وجه التشابه من اشتغاله مشتركين لتركبه كان اتزان كل من  
طرفي التشابه بينهما استلزاما لتركبه لان المتعلق بالتركيب  
الاشارة من امر مشترك وهو تشابه تركب المتشابه بهما  
بما وجهها ملحقا فلهذا لا يقتضي شيئا الثالث انه قد حكم  
بان اتزان كل من الطرفين من امر مشترك بحيث يكونا مشتركين



على من جاز ان يكون قوله تعالى عليهم كمثل الذوا ستر نكاحا  
 من تشبيه المفعول بالمتصرف فانه قال هناك ومنهم من قال هذا  
 تشبيه المفعول لا مركبا وانما يكون كذلك لو كان تشبيه اشياء  
 باشياء وليس كذلك بل هو تشبيه واحد هو حال المناهضة  
 واحد هو حال المشبه ثم قال فان قلت عليه قوله لا معنى للتشبيه  
 المركبا لان شئ من امرين متعلقه فليس به كشيء من  
 كذلك فيقع في كل من الطرفين عدة امور مما يكون التشبيه  
 بها بعضها ظاهر الكمال بل يقتضي الابل الى الهيئة الحاصلة  
 الجوهري كما قوله وكان اجرام العزم لو اعماد من فترت على  
 بساط اذ قد هذه عبارة وهو مصرحة بان كل واحد من  
 طرفة التشبيه ان كان حاله منتهى من اشياء متعلقة كما  
 مركبا وان التشبيه للمركب لا يكون طرفة الا منتهى من  
 امرين عدة فلا فرق اذ في وجهيهما التركيب بين ان يقال هذا  
 تشبيه مركب مركب بين ان يقال تشبيه شئ من عدة امور  
 فنتج اخر من امرين وهذا كلام حق لا يصح حمله شئ

واما متعذر هذا المعنى ذلك الجواب هو الحقيقة مركبا وتو  
 تليق بقرينة من هذا الكلام ولعلك تشق لان زيادة  
 وتوضيح في البيان فتقول ان قوله تعالى على هذا يحصل واما  
 فلتستأد بها ان تشبيه المفعول بالركب لا يوصل الى المتصرف فليس  
 له لوازمه بل هو الاعتناء على طريق الاستعانة بالكتابة  
 فاما ان تشبيه تشبيه المتعين بالهيكلة يستلزم الراكب في  
 المتكسر والاستعانة به يكون كلمة على استعانة تشبيه الثاني  
 ان تشبيه تشبيه مركب من المتكسر بالهيكلة وتتمثل به ثابا متعرا  
 عليه بعبارة مركبة من الراكب المركب بالهيكلة لم يطلب متعكرا  
 عنه وعلى هذا ينفى ان يركب جميع الالفاظ الدالة على الهيئة  
 القابلة ويراد بها الهيئة الاولى فيكون جميع تلك الالفاظ  
 استعانة تشبيهية كل واحد من طرفيها شئ من امرين متعلقه  
 لا يكون في شئ من طرفيها تلك الالفاظ تصرف به وهذا  
 بل هو على حاله قبل الاستعانة فلا يكون هناك فاستعانة  
 تشبيهية وكلمة على كمال الاستعانة تشبيهية في الفعل فيقولك

سواء في آخر أخرى أو في آخرها المذكورين فلهذا لا يقال على  
كله على أنه لا اعتناء به في تلك الهيئة إذ هي لا تلاحظ  
بشيء من هذه الهيئة المعتبرة واعتبارها لم يلاحظ كذا على  
فهم في الأحوال فربما قال على أن اللفظ الآخر الدال على  
أجزاء تلك الهيئة متقدمة في الازالة فلا يقال على سائر الأجزاء  
تصدا كما تصد لا اعتناء به على ولا يصح أن يقال كذا على  
وحد ما من الهيئة الثانية للهيئة الأولى ولا لأن الهيئة  
الثانية ليست على الاستعانة بها الذي لا يستعانة  
منه المعناها والهيئة الأولى ليست متقدمة منها وتعدى  
تكون متقدمة من الثانية فلا بد أن تكون تلك الما كان معناه  
مستلزم ما فهم المقتضى والمقتضى عليه كانت كذا على القول  
الهيئة فلا حاجة إلى تصدق اللفظ آخر تلك المقتضى والمقتضى  
من الاعتناء إنما يكون نقلا تصدا به لا يكون في هذا  
الهيئة على أن يكون على واحد منها لم يلاحظ تصدا كما لا يعتناء  
بغيره من جهة منها وما من حيث بل لا خلاف تصدا لم يلاحظ

الخط

الخطين آخرين فلا بد أن يكونا متقدمين في الازالة وأنما تصدق  
في نظم الكلام ذلك غير صحيح بل ما كان تقديرها في المقربين  
نظم ونظير ذلك ما أشبهها به من أن المتقدمة بطريق ذكر في  
التشبيه طبقا على معنى الاستعانة فلا يكون مقدرا في نظم الكلام  
يلتزم بالاستعانة ويقتضي بينهما معنى من أحدهما أن اللفظ  
في التشبيه مستعمل في تمام التحقيق والاستعانة في تمام الجاهل  
الثالث أن لفظ المتقدمة مقدرا في الازالة فيكون المقربين دون  
الاستعانة كقولهم تظلموا واستحقوا الجحيم فانه تشبيه اذ لم يرد  
بالجحيم الاسلام والكفر فإرادنا الجحيم حقيقة كما يتقدم به سياق  
الآية ثم إن الازالة دون سلم وإلا تشبيه الاسلام والكفر كما قبل  
الاسلام هو بعد بطلان ذلك غير صحيح بل ما كان لفظ التشبيه  
متقدما في الازالة دون نظم الآية لكونه متقدما في الازالة والتشابه  
في ذلك حيث قال في تفسيره لما كشف تصديقا عليه ذكره على  
سواء الاستعانة بغيره بطريق في التشبيه ذكر التشبيه كما يلاحظ  
ولا استعانة بحيث يكون في حكم المذكور في ما يحتاج إليه تقدير



في كلام الكلام انما هو التثنية يكون متولدا من اوله ولا يستعمل  
شيئا غير ذلك وهذا القول ان اسم المشتبه به في الاستعارة  
قد يكون مشغولا في معنى المشتبه به ما اذا كانا كجسمين فيهما  
اسم المشتبه به في الكلام وفي التثنية يكون مشغولا في معناه  
الحقيقي بل انه في ذلك ثم قال في قوله تعالى هذا عند غيرك ما بين الالف  
و حرف الفاء في قوله تعالى ما بين الالف والهمزة في معناه  
فيكون تبيينها الا يشق الاسلام والكثرة اذ انهما كاللحم في اللحم  
معناها الحقيقية لا الهذان الذين والكاف في معنى هذا البيان  
على معنى لانه في هذا الالف لا يميز قبل الاستعارة ولا يستعمل  
بمعناه اشارة الى ان الشرح هذا الكتاب في قوله تعالى في قوله  
اللفظ مراد منها ما ان لم يكن مقادير في تركيب الكلام ما قد تحققت  
ما ظهر لا عليك عرفنا في تبيين وجه الثالث ان يكون الاستعارة  
تمثيلية عن الوجه الثاني ان يكون الاستعارة تبيينية وبقوله  
تدقيق النظر في احوال المعاني المتضمنة باللفظ المعقدة واما  
ما يقتضيه من عدم علم البيان من جهة قدرته في اتمام احوال

او يميز

او اخلو فان قلت في هذه الوجه الثلاثة في كلام العلامة  
قلت على الوجه الثاني ما جعل المشتبه به اخلوا الواكبت يعلم  
منه ان المشتبه به الفصل بالمتولد وان وجه التثنية هو التمكن  
والاستعارة وما قد استعملنا في تمثيل او تصوير ان التثنية  
من الاستعارة بتصور المشتبه به في المشتبه به بل هو من صف  
المشتبه به في وصف المشتبه به مثلا اذا قلت مررت سدا في  
فما مررت في الفخام بتصور السد بل مررت في ما عت به بتصور  
برانه ولما كان الفصل لا على تصوير بل على التثنية من وجه التثنية  
التمكن والاستعارة على التثنية الذي هو المشتبه به بما قال في  
الاستعارة تبيينها على ان استعارة اللفظ تابعة للاستعارة  
ليكون معنى اللفظ ان قلت قد ثبت لنا ما تقدمت اشارة  
هو ان نظير التثنية التثنية التثنية في معنى لفظا وان التثنية  
واجبة الاستعارة التثنية في كلمة على اتمام التثنية بعبارة  
فما حال التثنية في سائر الحروف والاضال والاحكام المشددة  
لما قلت في جامع التثنية في معنى هذا وذلك لان شفا الحروف

الحقا من غير ان يكون لها مدخل في الوجود كذا في الحشر: وكذا في متعلقا  
 معاجها من حيثها من غير ان يكون لها مدخل في الوجود كذا في الحشر: وكذا في متعلقا  
 والاحكام المستفيدة منها على ما في كتابنا لا ذكرنا في بعض هذه  
 المعاني في هذه المكونة بها المستفيدة من هذه المعاني لا يتبع في بعض  
 اصالة الاشياء بها في الاستفاد من التثنية اما في تلك تدخل اجتماع  
 الحقيقة والتثنية من غير ان تكون الاستفاد في فعل في فعل  
 فالحكم فيقول قلت ذلك فيقول ما ساد وكيف فيقول فيقول  
 بان المشبه به والمستفاد منه اما لا هو من المسمى ويعلم من ذلك  
 مع في قوله ان المشبه والمستفاد به اما لا هو من المسمى ويعلم من ذلك  
 التثنية والاستفاد منها الى المعنى الحقيقي لكلمة فعل فيقول  
 ويسمى واستفادها الى المعنى المقصود لها في الوجود تلك في قوله  
 فيقول بها واستفادها لانها ان المعنى الحقيقي لهذه الكلمة  
 مستقل بالمعنى بغيره وانما الوجود ان في نفسه بغيره بالارادة وكل هذا  
 المعاني المعنى المسمى والارادة والمعنى لا معنى المعنى المسمى  
 فلا يكون المشبه به ولا المشبه في هذه التثنية اصالة الاشياء

يركض من غير ان يكون له مدخل في الوجود كذا في الحشر: وكذا في متعلقا  
 من حشر التثنية بها يتبع الى الوجود من غير ان يكون له مدخل في الوجود  
 لما كان استفاد من فعلها المعنى الحقيقي المستفاد من فعلها  
 المعاني المعنى المستفاد واد الله تعالى الى الوجود المعاني المستفاد  
 على اصولها المستفاد واد الله تعالى الى الوجود المعاني المستفاد  
 ثم صرح بالمقصود من هذا الاستفاد انما هو ان يكون المعنى المستفاد  
 على الظاهر والمقصود مع الارادة مستر ان يعلم باختياره في حال  
 المتبرجلا من ارادة بالمال الذي هو المشبه بالمعنى المستفاد الذي هو  
 المشبه بالمعنى المستفاد الذي هو المشبه بالمعنى المستفاد الذي هو  
 فاجم بالله متعلق بالكلية والاولى بالمال ان يضاف الى ما قام  
 به كونه من ذلك وانما انه الى المتعلق الثاني من الاولين  
 الاولين ذلك الصحيح في نفسه حال الله تعالى على حال المسمى والثاني  
 الاولين هو المشبه بين المسمى وبين الارادة فانه المشابهة  
 بينهما انما هي في ان متعلق كل منهما على ما تقدم واهما على  
 مع الارادة من ان يعلم متعلق بالمال لا يتولد في نفسه لكونه





الذي هو من بلاد المستعارة المسكونة من جنسها عليه ودمها  
 اليه كان من قبل الاستعارة الكفاية والله المستعان بالدعاء  
 والتمني ثم ان الشايع بعد ما جرى في المباحث من ابطالها <sup>استعارة</sup>  
 القليلة النجاسة في صورة خربة اعني الله على كل صفة ان يثبت  
 بها لا يثبت فيه كما هو في نفسه بوجهه وقدم وصورة تلك الصورة  
 في صورة كلية وقدمه في الايقال الاستعارة النجاسة الخربة لا <sup>يكون</sup>  
 تمثيله لا كما يستلزم كون كل من الطرفين مركبا ومتعلقا <sup>بشيء</sup>  
 لا يكون الا صورة الا انما هو كذا المقدس في غير المتعلق فان سمي  
 القليل على قسب الحالة بالماله في وصفتة في صورة من مده  
 اتمه وصفتة اخرى وهذا لا يوجب اعتبارا والتقدم في  
 الماخذ الا في نفسه لا ينافي في كونه متعلقا بشي الخربة وفي المدين  
 في ذلك القسب المتاح لاستعارة لعل في اهلكم تقرب هذه عبارة  
 بعينه وبما وانت بعد جزيك فتصوفا سلف في وجهها افراد <sup>مستقلة</sup>  
 في الحروف ولينها وكما يشيخ من امره في هذه تعلم مقابلة  
 معاقولا لا من جهة ولا خفاء وبما وتر هذا فمختلف ايضا

قوله في وصف صورة سائر ان يقال لا يميز فان المشبه مثلا من  
 الصورة المشبهة لا وصفها للقط الرصف مستعمل في المعنيين هما  
 فلهذا ما في عبارة المصنف في المتاح حيث قال وفي الاشارة استعارة  
 وصفها صورة من مشبهين في صورة من حيث الاشارة <sup>في</sup> فانه اذا <sup>صفت</sup>  
 الصورة الجادة في العالم عليها كذا قال ان يقع عبارة واحدة  
 الصورة من سكان عبارة الاخرى وقد خرج بذلك حيث قال المشبه  
 صورة قدوة هذا بصورة قدوة انسان ثم يقل صورة المشبه  
 في صورة المشبه وما لهما لغير في التفسير في كبرها وصف  
 المشبه من غير تمييزه واما قوله وفي المدين فذلك انما هو  
 فاسد لا يلحق على ان له قدم صفة في المزايا لينة واعلم ان <sup>التي</sup>  
 انهم فيهم اجتماع النجاسة والنجاسة من عبارة المتاح لكنه  
 لم يصحح بان طرف تلك النجاسة يكون في مشبهين من مدي  
 في المصاد في كلامه والشايع فلهذا في ذلك واداء ما اظهر  
 فسادا فسادا في عبارة الغرائب كما يكون من المدين الذين  
 يصحون العلم بصورته <sup>سما</sup> واما يدلي على ان التي في



ليس من الحاد فترامها ان صاحبها اكتف بتعريف  
الترشيح كونه حقيقة واما في ذمة الاستعارة بالكناية  
ان ياذل عبارة الكائن بان المراد هو ترشيح فقط فان الاول  
مع كون ترشيح في الجملة استعارة ايضا وان كانت تابعة لاستعارة  
الجميل للحميد قلنا فرق بين الحميد والجميل والمشتبه به <sup>الجميل</sup>  
والشعترها وجهره <sup>الجميل</sup> هذا الفرق لا يقدح في ان الاستعارة المشتبه به  
اذا كان هو المشتبه به وصدقنا ذلك الوصف من جهة كونه ذلك  
المشتبه به لا يخلو حقيقة فلا يكون ذلك الوصف تفرقة وتورية لبيان  
الاستعارة من الحقيقة ولا يبيها على تناسبه فلا يكون ترشيحا جملا  
وايضا اذا كان المشتبه به هو المبتدئ هو حيث يقيد فلا بد ان  
يستعمل فيه ما يدل عليه ويثبت هو كذلك فلا يتم ذلك الاستعارة  
بدون ذلك القيد فلا استعارة بالكناية لا ينشأ <sup>الخصلة</sup>  
لان اضا نراه ذكر هذا الكلام لخصلة ما يشي من اعراض المثل  
على السكاك حيث قال فلم يكن المحكي عنها مستأنزة للخصلة لا  
بيان الواقع عند المقوم فانما على كل تقدم في تعريف الكلام اكتشف

ومع ذلك

وسند ذكره كالبان انهم جعلوا السكاك نائما من حيث ذلك  
كما سند ذكره عند ذكر كتابه ما حصل له في تعريفه المنطق  
ان لفظة المشتبه بها جعل مرادها التسامح وجب ان يكون استعماله في  
المرتب بطريق الحاد وكذا استعمال لفظة التسامح في المرزاة بطريق  
الحاد لظفا واحدا المتبادر بين الاضافات صاحبه في كون حقيقة  
او خطأ اذا استعمل في حق واحد <sup>سلبا</sup> جميع ذلك لكنه  
لا يقتضي ما سلم ان افعاء التبادر لا يوجب ثبوت فلا يكون لفظة  
المشتبه به مستعملة في هذا وضع له حقيقة واحدة لان الاضافة <sup>مستعمل</sup>  
الموضوعة له غير موضع له هذا كما ان الاستعمال غير الموضوعة له موضع  
له في الاستعارة المتصح بها هذا غاية ما يمكن في ترجمة  
آه تالي بها نقل عنه يعني على يد من تسليم ما ذكره فلا يبعد لانه  
كونه لفظة المشتبه به حقيقة بناء على انتهاء قيد الحقيقة بمعنى انه  
مستعمل فيها وضع له لكن لان حينا انه موضع له وهذا لا يجب  
كونه مستعمل في غير موضع له هو لازم كونه حاد او غافا قال على تقدير  
تسليم ما ذكره شاذ ان الحاد لفظة المشتبه في قولنا لظفا المشتبه

مشتق مما وضع له من حيث انه كذلك مستقفا واما اذا كان  
 مستقفا فلا ينافي ذلك لانه السجل ما في حقيقة الموضع  
 ذلك لا يخلو من مضمونهما والسكاك حيث فتر استعا  
 بالكناية بذكر المشبه واداء المشبه واداء المعنى المستفاد  
 عليك ان تستعمل استعا بالكناية بالمعنى المستفاد في المشبه واداء  
 المشبه بغيرهم من الاستعا وهو لفظ المشبه ان اعلم استعا  
 المشبه بالمعنى المستفاد بذكر المشبه واداء المشبه بغيرهم من اداء  
 المستعا وهو لفظ المشبه بالهم لان ان يقال المراد ان الاستعا  
 بالكناية هو تقدير اخلاق المشبه على المشبه واداء المشبه واداء  
 المشبه بغيرهم من اداء امثال هذه الصافي في الصرافات مما  
 سألنا له قلنا واما قوله فتصريح بان المستعا في الاستعا  
 بالكناية هو اسم المشبه المتردد فواشاه الى ان قوله وحي  
 المشبه سواء كان المذكور والمزود له استعا ومنه واسم  
 المشبه مستعا واما الحق ان كلام السكاك في هذه الاستعا  
 عقل فان تصحيح هذا يقتضي ان يكون المستعا في المشبه هو

الشيء

المشبه لا همداء بالتحلف وتغيرها بما ذكره وقيل ان ما بال  
 من حيث يقتضي ان يكون المستعا الذي هو ما في قوله لفظ المشبه  
 وهو بطلان ما في قوله ما في قوله كونه المشبه حقيقة كما  
 انما وما به يفرق بين ان في المشبه حقيقة في الموضوع له بغير  
 وفي الكناية نفس الموضوع له بغير في غير فدا مشبه في حقيقة  
 هو خارج عن المعنى الموضوع له وما اعترضه الخارج لان ما بها  
 فيكون ان ما به في حاشي واذا ردت النتيجة الى المعنى  
 حصل فيها مكنا عنها والنتيجة فربما نانا ذلك نطق المعنى  
 بكذا ان القوم على ان في نطق استعا ونا بغير الاستعا واداء  
 الكناية كما نراستعمل النطق في التلاوة انما اشتق من نطق  
 بمعنى ذلك وذكر الحال فربما لذلك الاستعا وبعده السكاك  
 ان الحال استعا بالكناية عن المتكلم وان فنية النطق  
 فربما لا استعا الكناية ما نانا قصد مراد النتيجة الى المعنى  
 عنها قليل الاقام ليكون اقربا الى السبط كما صرح به ودرج عليه  
 صاحب الكتب بان تزد يكون نسبة المصدر هو المصدر الاصل



والراحم الجلي ويؤكد ذلكا استلزمات تابعا ومقتضايا بالعرض  
 بالاستقارح كون نسبة كما في قوله مره الرياح ولبس الحرفة  
 من مره اذا ستر النجم فلا يلاحظ ان انما ظاهرا ان النسبة هنا انما  
 هي من احوال بين هذين الرياح عليها وبين القوم فلا يصح ان  
 ابتداء وبين الرياح والمصنف كما بين الرابض والنسب كما بين  
 الا يلاحظ ان المقام لهم يلاحظ النسبة بين هذه الامور في ذلك  
 النسبة كما يصح ان يمكن جعل النسبة بين الحرف والحرارة شيئا  
 من هذه النسب فلا يصح هنا ان النسبة الى الكمية عند من لا يدر  
 سليم وقد يكون النسبة في المثلث عرضا اسليا واجليا ويكون  
 ذلكا العقل واعتبار النسبة فيه بما في جعل على الاستقارح انما  
 كثره فما في يقصرون عهدها فان نسبة الهند بالمثل فيصنع  
 مشهوره من يكون النسبة في صفة المثلث وفي صفة على التسمية  
 في ان يجعل استقارح نسبة ما في جعل مكعب كما في قوله  
 الخان فان كلاما في نسبة الكثرة بالمثلث ونسبة الخان بالمثلث  
 ابتداء مستحسن فظهر ان ما اختاره التكاثر من اورد مطلقا

مره في هذا الكلام ولا مساس له بكلام التكاثر في  
 في هذا الكلام في عايشة في هذا الموضع انما اولا خلافة قوله  
 الخيلية ليست في نطق بل في الخال انما لا معنى له اسناد الى الخ  
 عند استقارح بالكمية في الخيلية عند ذلكا يكون ذلكا  
 بر واداة المشقة لا تصح له استقارح اعتقادا وشا زها في مثل  
 نطق الخال انما يلاحظ نطق حقيقة مما لا يتيقن فيقول احد  
 اقوله في قوله بان جعل الخال انشاء الخانة الاستقارح  
 الخيلية ليست في الخال انما لا معنى له استقارح انما لا يصح لها  
 لسان في صرح بذلكا فقال اذا قلت لخلق لسان الخال والى  
 باللسان السيرة الخيلية الخال التي هي منزلة اللسان لانها  
 فلا بد ان استقارح المتكلم الخال هي استقارح متكون بها  
 خيلية اما اذا قلنا نطق الخال فالكونها موجهة وكون  
 الخيلية هذه مما رتبها فلا بد عليه ان يجعل الخال  
 هو استقارح عند التكاثر استقارح خيلية عند بل الخال  
 من كلام الخيل في جعل غير اخر الختم باعتبار نطق مثلا اعين

ان يكون في نطقه لسان الحال او في نطقه الحال مدح او ذم  
 بوجه الفيلية في لسانه وان كان نطقه خفيته وضع الثاني  
 فلهذا وجهها ما بان المكتبة لا يستلزم الفيلية بل لا يمكن  
 حال دانا ما بان الشكاك فيها اعتبر في وجه الاستشهاد  
 بالكتابة كونه من لوازم المشبه والمتمم واشترط في نطقها  
 ان يكون لا فاشلة لذلك لعدم ان يكون على سبيل استشهاد  
 الفيلية قال وقد ظهر ان الاستعانة بالكتابة لا يقتضي  
 الاستعانة الفيلية على ما عليه صان كلام الاصحاب في هذا  
 صرح فان المكتبة مستلزمة الفيلية اذ من صرح بها قبل  
 بان الفيلية توجد بدون المكتبة كما في قولنا اظننا والمثيرة  
 المشبهة بالشيء وغير ذلك من الامثلة التي اوردناها دانا لا  
 نلنا من صرح الشكاك بان نطقه في نطقه الحال امر محتمل  
 كالظن والمثيرة وهذا صريح فانه استعانة فيلية وما لم يحد  
 صريح ما ذكره على الصريح كلام المتأخرين ووجهه ان نطق  
 المتأخر حيث قال في الحكم الاصل في الكلام كقولك ذلك في

جاء ذلك هو المحذور اما الزعم بما وحيث قال في الحكم الاصل  
 في قوله في الكلام هو المحذور التسلط وكونه من باب اللفظ  
 في وجهه وجهه ان الوجه الاول ليس كما يترى من الوجه  
 الكلامي وهو ان يورد المشكك بوجهه ما يذهب على وجهه هل  
 كقولك في الحال ان قال لا احب اظن انما القيل في وجهه  
 باعلى والظن ليس بجزء من ذلك بل هو جزء من ذلك قال في وجهه  
 اخ اذ لو كان له اخ لكان له لسان اخ هو بهد وحيث قال  
 المواد في قوله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ  
 انه موجود ولو جعل هذا الوجه ايضا كما انه لم يكن في الحقيقة  
 وجهه اخره انما في ان لا يكون اختلافا في الصادرة بانه  
 ان الاول لا يخرج كناية في المشبه حيث قيل في مثل المثال  
 به لسانه الى المثال والثاني ايضا كناية في المشبه حيث قيل في  
 مثل المثال واورد في وجهه مثل امر في وجهه الى استنها لفظ  
 قال على انشاء مثل المثال في انشاء المثال الا انه غير من الاول  
 بان ثبت مثل المثال لا يتم لثبوت المثال ونفي اللام يستلزم



المردوم وغير الثاني بان نقول انما نحن من على احصا وصا ندر في  
 لما قلنا من بطر نوا لبا لغيره واما اذا اصل الاول من هذا كلاما  
 ما فرقنا على ان الابداء في الكناية مستعملة في المعنى المقصود  
 نقول انما نحن على بلا فريضة ما نضربها اداة المعنى الاصل في  
 الذي هو الكلام مستعملة في معناها الاصل وجعل ذلك جهة على  
 على المعنى المقصود من قبل ان يفقد استعمالها في الاصل فاقول  
 حواكم استعمالها في غير ذلك علم ان استعماله في  
 في الجملة بالنظر الى من جاء في ان يكون له يد سراء ويقتد ومقتا  
 شلتا وقطعتا وقدت انقصان في الخلقة كناية من جهة مجاز  
 اداة المعنى الاصل في الجملة بالنظر الى من نقر من اليد كناية  
 تعالى بل بدا وسيسر فنان بها ومنعج على الكناية لا يحتاج  
 الا اداة فذا استعمال بطر في الكناية هناك كثيرا حتى ما ركب  
 بهم المجرى من غير ان يقتصر بها وبسط ثم استعمالها بما زاف  
 معنى المجرى ومن على ذلك نظاير في قوله تعالى الرحمن على العرش  
 استقر اهل الجاهل من عليه فبين يقتصر من ذلك كناية من جهة من

الملك

الملك ومنه لا يجر ومنه بها ومنعج عليها وعدم المنظر في  
 من المنظر كناية من جهة من عدم الاعتداد وتجرع جوارحها  
 كذا ذلك هكذا الحق الكلام في الكثافات فان كان الحق  
 او الزيادة مما لا يوجب حكم الاصل في قوله او كسبيل هذا  
 ملحق في بعض النسخ فقل في كلام الاصل ما واختر من ملحق  
 من يتر في بعضه وهو قوله والمراد بالزيادة هنا ما وقع عليه  
 عبارة النفا من زيادة الحروف فلا يقل فيه سرت في جميع النسخ  
 والرجل تاجم وانما يتم وما اشبه ذلك وبعضه منظر في  
 ما زخم من ما ذكر الاصوليين من الجاهل والنقصان كونه  
 تعالى واسئل الغفرته والجاهل بالزيادة كقوله تعالى ليس كمثل  
 ليس من الجاهل الذي يقتصر فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له  
 ان الجاهل منهما معنى اخر سواء اريد به الكلمة التي يعبر بها  
 بحدسها وزيادة كذا في الله وايدى من الاصوليين في غير  
 البير سبيل جد بها يدل عليه ظاهر المتنازع وبيان النظر الى  
 الاصوليين بعد ما عرف في الجاهل بالزيادة والنقصان ولم يكن

ان الجاهل عندهم معنى ان كان ذكره صاحب الفناح وقيل التلث  
 وبنهم ان الامور ان يصدق لها بالجاهل بالمعنى من كلامهم ان لغز  
 مستطرفة اهلها اذا لم يردوا جزمها بما جاز بالقضاء ان  
 الاهل من هناك مقتضى نظم الكلام ان يقال اهل الغزير فلان  
 الاهل استعمل لغزها اذا جاز بالهوى المتعارف بسبب القسوة  
 وكذلك فله ليس كذا مستعمل في معنى المتلها اذا وحيث الجاهل  
 الزيادة ان قول ليس كذا في حق لم يكن هناك جاز بل كما بنا  
 اسد بها الملقب بغير القصة وهي كثر الزماد والثانية الملقب  
 نسبة القصة في الزمان وهو جعلها في ساحة ليعيد انما جاز  
 اذا قيل كذا في الزمان في ساحة العالم واديد به زيد بناء على انها  
 بالعلم واختصاصه في الجملة كان هناك ثلث كما بان احدا  
 من القصة والثانية عن نسبتها الى الموصوف كما ذكر والقصة  
 عن الموصوف بناء على انها وند يكون غير ذلك للمثال  
 الاول اعني قوله المسلم من علم المسلم من يده ولسا نرى قبح  
 فيه بالقصة اعني الاسلام وكثير من نسبتها بالاشياء المرسدة

الذي

الذي لم يذكر في الكلام بغير الاسلام في غير المثل والمثال الثاني  
 اعني قول الامام اعطاء هذا الخبر كونهن القصة اعني الكثرة  
 على الخبر كونهن انما لها الموصوف غير من كونهن الكلام بغيرهم  
 اعطاء معلوما في المتكلم اذا كان الموصوف غير من كونهن القصة  
 من الكثرة مستلزاما لعدم الثالث المذكور دون المتكلم في كونه  
 القصة مستلزاما مع ذكرهم الموصوف وقال صاحب الكشاف  
 الكناية انما ذكر في الخبر لعدم الكثرة الموصوف او ذكرها جازيا  
 عن قوله تاذ قلنا في حق بين الكناية والمقريض قال صاحب  
 الكشاف المقصود بيان الفرق بينهما فلا يرد القصة بل جازيا  
 بالجاهل ومما حصل الفرق انما اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في  
 ما وضع له وقال المقريض استعماله فيها وضع ليرفع الاشارة الى  
 ما لم يوضع له من السابق والحق ان اللفظ المستعمل فيما وضع  
 له فقط هو الحقيقة المحرمة وبنا عليه الجاهل ان المستعمل في غير  
 الموضع له فقط والكناية اللفظ المستعمل لاسم الجاهل لم يبق  
 له والموضع له مراد بها والمقريض ما استعمل في الموضع له



من نفس اللفظ حقيقة أو مجازاً أو كناية ما تعرض به من الشيا  
وفي الكتابة التعريفية يطلب مع الحقيقة من كناية أو مجازاً أو كناية  
فكأنه مقصود أو الثاني من المعنى بغيره من اللفظ على  
هذا وقد يتوهم ما من جعل الجاز فيكم حقيقة مستقلة كما في  
الكناية فيكم المصريح كما في الاستعارة على المعنى ووسط الجاز  
الاستعارة في التعريف من المعنى به من ولا يكون إلا في كونه فلا  
يتم من نصاً على الأصل هذه جازاً أو كناية أو مجازاً أو كناية  
الكناية والتعريف بما يقتضيه ظاهر الكلام في الاستعارة في كونه  
يعبر لفظ التعريف حاصله استعمال اللفظ في خبرها وضع لفظه  
يقول بذلك في لم يذكر معناه من أن الشيء الأول من كونه لفظ  
الموضوع كونه لا يصلح المتبادر من الاستعارة في معناه من أيضاً  
الشيء الثاني لم يستعمل اللفظ ولا كناية من كونه في الجملة  
فإن حاصل الفرق أنه خبر في الكناية استعمال اللفظ في خبرها  
وضع لفظ التعريف استعماله جازاً وضع لفظ الاستعارة في خبرها  
وضع لفظه كناية أو كناية أو كناية أو كناية أو كناية أو كناية

معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة الموضع والمجاز  
بذلك أيضاً على أن المعنى التعريفية لم يستعمل فيه اللفظ بل هو  
عليه إشارة وسبباً في الحقيقة لغيرها من ذلك وكذلك لغيره  
فيعبر أيضاً في معناه ولذلك قبل هذا من الكلام التعريفية  
بذلك على المقصود وحققنا في الكلام في الحقيقة والمجاز والكناية  
والتعريف وفي الحقيقة والفرق في المعنى استعارة الكناية  
أدلة على حقيقة غير مبررة حيث براد في المعنى الحقيقي أيضاً  
يقول وأراد من ذلك فصل الشارح في تعريف الكناية في هذا المعنى  
ما هو الحق من وجب هو ما جعل الكناية التعريفية أم تم ذكره ولا  
وحاصل ذلك التعريفية المعنى التعريفية من الكلام إشارة  
وسبباً في الاستعارة إذا كان اللفظ مستعمل في خبرها  
المجازي والكناية وقد دل براد المعنى المستعمل فيه من تلك  
على مقصود أو بطريق لا ماله التعريفية التعريفية جامع الكلام  
التعريفية والمجاز والكناية قوله وفي الكناية التعريفية بطريق  
أخر يريد أن الكناية إذا كانت تعريفية كان هناك ما يعبر

الاسم والمعنى الكونيين ومنه من هو مظهر للمعنى والاشياء  
 وكان المعنى الكونى من هنا بمنزلة المعنى الحقيقي في كون منصوصا  
 من اللفظ مستعملا فيه فاقبل المسلم من علم المسلم من لسانه  
 وبذلك ما يريد به القريض في الاسلام عن ودمعته بالمعنى <sup>سطح</sup>  
 هنا اتصالا بالاسلام فيكون سلوا من لسانه وبذلك ما يشاء  
 الاسلام عن المودى مطلقا وهذا المعنى الكونى من المعنى  
 اقله استعمالا في المعنى المعروض من المقصود من الكلام سيما  
 فمرفق الاسلام عما المودى المعنى هكذا ينبغي ان يحق الكلام في علم  
 ان الكناية بالعبارة المعنى الكونى لا يكون فريضا طعنا ولا  
 لزم ان يكون المعنى المعروض قد استعمل في اللفظ وقد ظهر هذا  
 وهكذا الجاهل بالحققة ايضا وقوله وقد يعنى ان الجاهل  
 ليس بكنية الاستعمال قد يصير حقيقة عرفية وذلك لا يصير من كنه  
 جازا وصنعها في غيرها وضع له نظرا الى الاسل في اللفظ وكذلك  
 الكناية قد يصير بكنية الاستعمال فيكون من منزلة الجمع  
 لان اللفظ موضح بانتهى ولا يلحقه هاتان المعنى الاسل في استعمال

حيث لا يقتضيه اتصالا كما لا يتناهي على العرفية الملك في  
 اليد في الجود كما يجب ان يكون كناية فاحدة وان يحق  
 جازا من هنا على الكناية من هنا سبق حقيقة وكذلك المعنى من  
 بحيث يكون الاتفاقات فيه المعنى المعروض كان المقصود <sup>سطح</sup>  
 وهو المستعمل في اللفظ لا يجمع في الكون كونه فريضا فاصلا كونه  
 فريضا ولا يكون الا في كونه فريضا كونه فريضا كونه فريضا  
 برهني كل واحد وهذا المعنى هو المقصود والاسل هنا وقد  
 المعنى الحقيقي اذ قد تعرف ان اللفظ بالقياس الى المعنى كونه  
 بالحققة ولا الجاهل ولا الكناية لفقدا استعمال اللفظ في  
 المعنى واستعماله في تلك الاسل وقوله التكاثر ان القريض  
 قد يكون تارة على دليل الكناية وتارة اخرى على دليل الجاهل برب  
 ان اللفظ في المعنى المعروض قد يكون كناية وقد يكون جازا  
 كناية والوجه اليه كما قلنا المعنى وصرح به الناجح وايضا  
 بان اللفظ اذا دل على معنى كناية لم يخصصه فلا بد ان يكون حقيقة  
 جازا وجازا او كناية وقد ورد في نقل من منقبات التراكيب



فان الكلام يدل علىها ولا يخصصه ولا يخصصه فيها ولا يحدد  
 ولا يكتفي بالثبوت المستوفى بها لا يصلح ان يكون مستوفى فيها ولا يخصص  
 المعنى به وان كان مستوفى السلب الا انه ليس بمتصور وان لم يكن  
 حتى يكون مستوفى فيها فاما قصد البرهان في جهة البرهان  
 او ما لا يرد من جهة البرهان او لا يرد في جهة البرهان  
 المعنى به ولا يحدد فانه هو المقطع الثاني على معنى لا يخصص  
 الوجه الصحيح والمطلوب ان يثبت ان فانه يخصص بالمطلوب انه  
 لم يخصص له حقيقة ولا يحدد فانه اشار الى انه لا يكون كما يترتب  
 انما يثبت ان الكفاية بما يدل على معنى في جهة البرهان في الحقيقة  
 والمطلوب ان يثبت ان الكفاية بما يدل على معنى في جهة البرهان في الحقيقة  
 فانه يخصص المعنى بما يدل على معنى في جهة البرهان في الحقيقة  
 به المعنى المعروض في جهة البرهان في جهة البرهان في جهة البرهان  
 المطلوب ان يثبت ان الكفاية بما يدل على معنى في جهة البرهان في الحقيقة  
 انما ان الكفاية بما يدل على معنى في جهة البرهان في جهة البرهان  
 غير قطع وهو المعنى به انما على سبيل المثال ان المعنى به هذا

المعنى

المعنى المعنى به ولا يخصصه ولا يخصصه فيها ولا يحدد  
 على هذا المعنى به فانه لا يخصصه ولا يخصصه فيها ولا يحدد  
 السبيل على معنى كفاية الشئ ان يشاء من جهة المعانيات  
 هو بوجه ان يصل الى الواقع فانه في المعنى مثلا انما انما  
 اسداه هو لا يخصصه ولا يخصصه فانه في الواقع فانه لا يخصصه  
 وانما يخصصه كفاية المعانيات انما يخصصه فانه في الواقع فانه لا يخصصه  
 الا ان لا يخصصه على المعانيات فانه في الواقع فانه لا يخصصه  
 المعانيات فانه لا يخصصه فانه في الواقع فانه لا يخصصه  
 الدليل وهذا مما لا يشبهه بغيره فانه في الواقع فانه لا يخصصه  
 من جهة البرهان في جهة البرهان في جهة البرهان في جهة البرهان  
 ويبدو ان كفاية المعانيات فانه في الواقع فانه لا يخصصه  
 انما الفرق بين الاستعداد والتمشية وبين الكفاية والتمشية  
 ليس بمتبادر ان الاستعداد والكفاية فانه في الواقع فانه لا يخصصه  
 فانه في المعنى به فانه في الواقع فانه لا يخصصه  
 لا يخصصه بل انما يخصصه فانه في الواقع فانه لا يخصصه

فمن صلى الصلوة واسلم الفري في الواقع فكيف يشترط اجابا انما  
 بها في قوله تعالى اجابا الشين في زيادة في الواقع فاجابا الشين  
 اصل المعقوبه والاصح ان الشاه من كلام الشيخ ماهر المعصومي  
 المناجيا المقام انهم ما يشترط ان الاصلية بالزيادة ولا انما  
 الصائرين على معنى بل لا بد ان عليه الاخرى تدفع ذلك عن ان  
 الاصلية باعتبار ان كلا الذلة له وقفا وهو معنى ما قلنا ان اجابا  
 والكلام بركه هو التي تبتدئ لا بصيا زيا في ذلك احد اجابا  
 ولذا لا يخرج المسألة فقال رايته جلا هو الاصل من زيادة في الاجابا  
 فان المسألة اذا لم يجر منه ومن قولنا رايته سدا لا يستعمل فيها  
 زيادة ولا نقصان فاضع ما ادعاه من عدم اعادة الاستعادة  
 زيادة فالخروج بغيره على غير ما المودع بما اجابا ايضا  
 وانما قول الشيخ قلنا لا يتفرع الى المعقوبه نفسه بان يكون من جهة  
 اخره قضاء ان اختلافه لغيره الى انما على المعقوبه لا يخلو فانما  
 وتغير في نفس الحق زيادة والنقصان فان معقوبه الفري  
 محض واحد لا يختلف في نفسه بان يغيره بزيادة لا يقلل الموضع

ما ذكره

بازا لا يكون منه اخرى بغيره الزيادة فيعلم في الاول من الخط  
 في الثاني في طريق الخط وكون ذلك هو سببا وانه الاسكالا بغيره في  
 نفسه سواء عتبه بغير الخط او لا عليه رجسا الحق بعبارة اسدا  
 فالمعقوب من انما لها رتبين هو رتبة المعقوب من لا يرى من غير زيادة  
 ونقصان في نفسه نعم هناك اختلاف في قوة الذلة لا كبدها  
 كما قلنا وعلى هذا الكلام الشيخ انما وانما على ما ظهر من كلامه في  
 جمل ذلك فقد شدة مدعونه بما ذكره واما على ما ظهر في الخارج  
 فهو على ما يرون في قوله والنقصان ما قلنا في الاستثناء من قوله  
 الشيخ لا يستعمل الى المعقوبه نفسه فغيره او انما تغيره زيادة ونقصا  
 بغيره في قوله والنقصان في نفسه لا يغيره نفس هو على ما اراد في  
 نفسه بان يغيره من انما لها رتبين زيادة في المعقوبه بغيره  
 كما ذكرنا وانما قال في نفسه انما رايته اختلافه الى انما عليه  
 المعقوب في نفسه واصله غير مختلف وانما خلفنا لك لا لغيره  
 ان التفتيح ساقط وان الخطاط ما لطف والله المعلوم للعقوب  
 واليه المرجع والمآب فوجهه في الكلام انما اشار الى



البرهنة المذكورة في صدر الكتاب تدبر في حقن معنى البرهان  
 الامانة كالآدم فلا يشاهد الى المجهول والحقن ما يتبع عليه  
 والشايع ان يصل اليه اشارة للتدبر المستدرك الحق  
 من التقيد المعنى كما يحسن وضع التلاوة بالظن من التقيد  
 المتفق ان يثبت فيه بناء على الظن من التقيد للظن ايضا  
 ليكون اشارة الى العلم اليان على ما ذكره في صدر الكتاب كانه  
 ربما تم الملاحظة اشارة الى العلم المعاني فيكون بغيرها على ان  
 هذا الحق بعد ما يفترق بعد ما يفترق قولها وفيها وفي  
 وتعلم بذلك ايضا ان وضع التلاوة المذكورة في جرح البيان  
 يحل على الظن من التقيد المتفق اعتمادا على ما سبق في بيان  
 المقدمة فتأمل لا تيقول بها اي في وجه نصيب الكلام  
 في اي حيز من ابعادها من هوها الا تم بغيرها ليس من الحسنات  
 التامة بل اشارة الكلام كالظن من التا في مثل بل يفرق لا يفرق  
 منها الا ملاحظة مقتضى الحال والظن من التقيد مطلقا بالحق  
 وشرح التلاوة ايضا على مفهومه المتبادر وفي الظن من التقيد

بين الجرح في الكلمات والظن من حاله القياس والظن من  
 صفة الظن ليست كلها متبوع بها مع ان لم يستعمل العلم المدعي وانما  
 الظن من الظن بغيره فيمكن ادراجه في وضع التلاوة او يقال  
 المقنيات بغيره لا في الجمع بين الايجابين لا يثبت في الظن  
 ملاحظة على هو امرامة النظر فيه الا وهو من سند  
 خسران في اشارة بغيره في وضع التلاوة في التقيد  
 على وجه التمام من جهة اياها قوله وقد كانت البين المتقيد  
 الرضى مما تولى لان من بعد مع على اسحق في رد الجرح على  
 المصنف اي قول وصل على وزيد في بيع الناقة المستدرك  
 ظاهر من قرأه واداء الشكاى واذا شرط هذا المشرقة  
 ضده فاعلم هذا الكلام ان لا يجب ان يكون في المقابلة شرط  
 انما يقتضيه الشرطين شرط بغيره في الطرف الاخر  
 ثم ان الشكاى في المقابلة بغيره فكلما ظن ان اطلاقه بغيره  
 كثير الا انك لم تدبر مع هذا في المقابلة ايضا انه لم يثبت  
 الشرط كما تدبر في ذلك يعلم انما والتا بين المقابلة في

فانما قيل في حقه ما عرفه كونه الحق من الملائكة كما هذا المعنى  
 قيل ان الحق لا يملك الامور مادام انما من قبيل ما لا يكون له قبل  
 ان يخلق الا اول انا من جلود يتفق وانما فيهم الامور حتى يملك  
 ملائكة في حق فيكون قد رتبها اولاً ورتبها لها حسب انما كانت  
 بما لها متبداً وجزءاً ان يكون الحق لها كونه المتبداً ليس من حيث  
 ان يكون اولها الا اولاً يصاحبه وهذا الحق اول ومن غيره  
 الاستخدام بين الحقين من حيث ان الحق قطره من سعة  
 ومن قطع هذا الصبر على موضعه وجزءاً من الحق والملائكة  
 من حيث ان يقطعها ايضا وجزءاً من الحق والملائكة كما ان جعل الحق  
 الذي لم يرد اقل ناعما في ذلك الحق اولاً وجزءاً من الحق  
 وهذا معنى الحق سلكه لا يفرق بين ان يفرق في حق من الحق  
 من حيث لا يتفق لطف سلكه بغيره في الحق لا يتفق  
 الحديث من علماء البيان في ان هذا كذا من احوال كذا في حق  
 فيكون انما هو ما اورد الشارح من المثال في قوله الحق  
 الذي هو الحق انما هو ما اورد الشارح من المثال في قوله الحق  
 الذي هو الحق انما هو ما اورد الشارح من المثال في قوله الحق

بقوله في حقه المخلوق ولما تفرقت المناسبة الا يرى ان  
 قيل الامور من جهة الحق لا كما لا تعد في ان شاء الله ان تلاقى  
 الحكم بقدر الامكان واجبت لما كان الحكم الا من ايام محض  
 بعد حقيقة في حق ذات حقيقة الايام بناء على الحكم من حيث  
 الحق في حقه من القوت بالحق في حقه في حقه في حقه  
 ومن ذلك الحق في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
 في الامور فلا يكون قوله في حقه في حقه في حقه في حقه  
 للاشارة الى حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
 على قوله وانكره واستنطق من حقه في حقه في حقه في حقه  
 الكثرة حيث قال في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
 وذلك من حيث الحق في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
 يمكن انما هو ما اورد الشارح من المثال في قوله الحق  
 ان الشكر اولى بغيره الخير على ان الشكر على المعاني المستطعم  
 كيفية القضا اي قوله في حقه في حقه في حقه في حقه  
 القضا في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه



بالشرايط الوطواط الرجل الضعيف الحيوان نال كالأرأسي  
يرتفعها بالظاير فاليد الثاني هو قوله ما المعايير  
سببها على الشكيم واد في سيرها سرخ لا ينفق بل يستره  
عن بلد كالوف ليس له اى ولا شيع حتى قام آء المعتصم بين  
التلاين له الامام بعد من الجبل والشيخ بعد من السيرة  
قوله لا ينفق ولا ينفق والتايد من مبدى متين كالحص  
إعتبارها بالاعتبار فكذلك ينفق إعتبارها بالاعتبار  
إعتبارها بالاعتبار ما هو بعد من المنة فكذلك ينفق  
على القول بالاعتبار في القول ان يقال الاستثناء الاول  
محول على مقدم زمان لسان المؤمنين لا يخلدون في الداد  
واما الثالثة محول على هل الجنة لهم فيها شئ فيها ما هو  
واجل وهو جنتهم ان الله ولقائه من رجل لا على ان يصفوا  
يخرج منها ولدع نوره اداة هذا المصنف على ما هو اريد  
بالاول عقب قوله عطاء فيجوز ولا يقال ما ذكره فيجب  
اختلاف نظم الكلام حيث عدل بالاستثناء الثاني فما

حل عليه الاستثناء الاول مع انهما سببا سائما واحدا  
لا تأتى الاول محول على الظاهر قد عدل بالتا في السيرة  
واحدة كما ذكرنا في الاشكال ولا اختلاف في قوله تعالى ويزد  
ذكرنا ما انا اداة قلت ما وجد العطف وجمعا مع ان العطف  
في الثاني والثاني بالمراد قلت ذلك لكان الضمير المصوب  
الراجع الى من يشاء في الجنتين السابقين ولو صح من يشاء  
في هذه الجملة لا تشع العطف وكما تشع في التقديم والمتاخر  
المراد في ادبيات يشاء المذكور لدل في الظاهر على المشافاة  
بين الجنتين وان الواقع احدهما لا كلناهما وليس جوازا لما المراد  
وتخرج كل منهما بحسب سيرة الاول بالتصاير الى طائفة والآخر  
بالتصاير الى طائفة اخرى واما الجملة الثالثة بحيث اوتى فيها  
الضمير كان واجبا الى الطائفتين المذكورتين اولى اهلها  
وجلب العطف او الاستثناء المعنى ثم ان يكون لكل واحد  
منهما مع الاناث فقط والمذكور فقط ذكورا وان معا  
في الثاني هذه الاسماء اذا نسبت الى طائفة واحدة كما

[illegible]

القريب بالبالغة فذكر في النبي صلى الله عليه وآله وبالله التوفيق  
 بما بان يتخرج عنه على أحد وجهين فذلك الوجه في الالفاظ  
 من ملاحظة اطلاق المعنى وصف القريب على اعتبار القفا وارتفاعه  
 فكيف يتصور اجتماعهما معهما على الكلام على كل واحد منهما  
 بلا قولهم رأيتهم قصوره ان معا فلا مثلاً ان المعبر انكلم  
 عن نفسه بطريق اطلاق والقبض فان لم يكن هناك وصف يقتضي  
 المقام بالبالغة فيه فانه لا يتخرج من نفسه غرض اخر من غير  
 مجرّد وبليس من الالفاظ فبني وان لم يتخرج من ضد مجرّد  
 في الحقيقة فلهذا كان اطلاقاً واحداً للمعبر وادخل في التكاثر  
 فانه في كلام المتأخر حيث قال في بيان الالفاظ فاما غاية  
 مقام الحساب يدل على ان القريب ايضا فيجتماع فاما معقولاً لانه  
 الامام نفسه مقام الحساب لانه من مذهبنا ما لا يترك القريب اطلاقاً  
 وذكر ما يابى اطلاق القسط الحاصل في الكلام وبالله التوفيق  
 بالالفاظ في هذا الموضع ومع انه غشت فانه فاعلم ان قوله  
 فاعلم ان ذلك على الالفاظ كان فيه اطلاق الخطاب على



اذا المراد به نفس المتكلم ولم يكن ههنا ما للغير في انشاءه بالغير  
بطريقا انتزاعا يخرجنا اخره وان حمل على الحقيقة كان فيه دعوى  
المتكلم في انشاءه وان المراد به متعارف للعالم ينتزع منه وكان متعارفا  
فانشاءه بالغير ينتزع بطريق الانتزاع وانما اعلم انما انتزاع  
هذا الشرب بكتلة الخبز او من غير الشارب من هذا المذهب  
وانما انتزاعه من غير الشارب بكتلة الخبز لا شك انه ينتزع  
بكتلة لا يكون بكتلة لان كونه بكتلة يستلزم شربه بكتلة فيقول كذا  
يقول فلا يتم من قول المذاهب ومن قول الخليل من كونه بكتلة  
المقام وهذا يتم المقصود ولا دليل على ان يصل في الشرب عن كنه  
الخبز كما يترجم باناء المتكلم بكتلة كرم منزع منه خبزا بل انما  
ليكون بكتلة بل هو على السافة بلا نيت ويؤيد ما ذكرناه ذلك  
اذا قلت يا من ينتزع بكتلة كرم منزع منه وان كان ههنا  
الكلام فظن ان كونه بكتلة من كون المذموم غير محمول لا بهما كونه  
بكتلة نعم كونه بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة  
والحق انما هو صريح ما اذا ما ذللك البصر اما قوله وانما كان كذا

نفس

لنفسه انما قام به عليه اذا كان مراده ما ذكره توجيه ما في الكلام  
واما اذا اريد به بكتلة فلا اذ كانت عليها هي المذكورة بكتلة  
المعدة المذكورة عليه حقيقة ولا يلزم من نظير الحقيقة في الحاشية ان  
يكون على حقيقة بكتلة او وانما قلنا بكتلة لانها كانت بكتلة  
لا يثبت من المنهج ان كانت بكتلة او ان قد خرج فوات لا يثبت  
الطيف انما لا يتم من الظاهر ان كانت مع ذلك على حقيقة ذات  
التي لا يثبتها من انما من انما انما انما انما انما انما انما انما  
شبه بكتلة المراد وبكتلة بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة  
الوكية والاسفل على السور على السور على السور على السور على السور  
ونما انما انما المراد بكتلة انما انما انما انما انما انما انما انما  
كل ما شئت به بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة  
نظمتا ليقول بكتلة وهذا في ذاته توضيح يعني ان قوله على  
كون منه زيادة توضيح المقصود ان كونه اثبات شي من البنية بكتلة  
كون قوله السيف من البنية بكتلة من بكتلة اثبات شي من البنية على بكتلة  
المذكور يعني قوله ان كان قوله البنية بكتلة بكتلة بكتلة بكتلة

[illegible]

اراد ان يغيرنا في الدين فبالمؤمن نأثرها في الطائفة  
 عليها مما عليها وبغيرها وان حالت وحدك ضد فخرت منها  
 بغنائها الامان في لم تأمل طيكت قد راقبها والقدرا لآذي  
 احتكاكها في الامكان وبقاؤها واما على فخر من دفع هذا الخط  
 الخطير لما كان فخرنا في الله اى قوله من عبد الله  
 الرجل الضائع والذين الحيات حتى بالفضل لا يكون لكل  
 من الله الضيفين متا بالان الاخرى فوالا اعطينا ان الكون فضل  
 ان لك واهم فبذلك في حاشيت بان المراء بالمالا بلان يكون  
 فخرنا لكل من الفخرية الثانية فبذلك فخرنا في الفخرية  
 الاولى كوصف وصفت قوله تعالى سر مرفوعة واكواب  
 مرفوعة وفصل على وعطوف فصل الناقى والفاقت  
 المغيرك على بناه من الامثلة وليس الحال في قوله تعالى  
 انا اعطينا مع صاحبها كذلك واولئك رؤى  
 مرة ودام العشرة فان فخرنا بينا الجردى اسمها ايضا  
 البره بالفرح ما ينشروا بالفرح بالقرن مرة في خلاف





الصدق ومعنى الوارد وهم الذين يردون الماء يوم الخريف  
 وردت براسد وورد وهو الذي بين الكيت والاشترى مثل الخيشا  
 يقال فوسا حيف بين الخيشا كان اشترى عنده ورناء والاشترى  
 سوداء ومثل الرقطاء الرقطة سواد يستوي به ينسبط يا شريفا  
 وجاجة فقطاء تدوم الفراع من تسويد هذه الخيشة  
 الممونة المبادكة في يوم الاحد ستة والعشرون من شهر



المطهر

٤٧٣  
٤٧٤  
٤٧٥



٤٧٦

٤٧٧

٤٧٨

فصل في معرفة...



